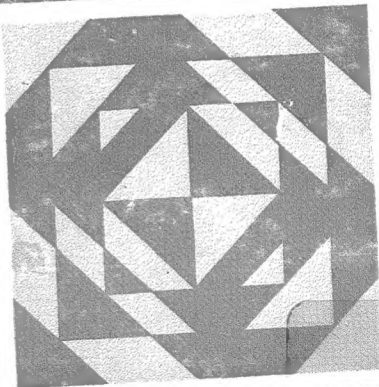


# دراسات في الاقتصاد المالى

النظرية العامة فى مالية الدولة - السياسة المالية فى الاقتصاد  
الرأسمالى

دكتور محمد دويدار

استاذ الاقتصاد السياسى  
كلية الحقوق - جامعة الاسكندرية



١٩٩٦

دار المعرفة الجامعية

٤٠ من مسونير - الاذن طلة - ت ٤٨٣٠١٦٣

٣٨٧ فى قبال السرس - الفاطمي ت ٥٩٧٣١٤٦





# **دراسات في الاقتصاد المالي**

النظرية العامة في مالية الدولة - السياسة المالية في الاقتصاد  
الرأسمالي





دكتور محمد دويار

استاذ الاقتصاد السياسى

كلية الحقوق - جامعة الاسكندرية

# دراسات فى الاقتصاد المالى

النظرية العامة فى مالية الدولة - السياسة المالية فى الاقتصاد

الرأسمالى

١٩٩٦

دار المعرفة الجامعية

٤٠ فى سورنور - الاسكندرية - ت ١٦٣-٤٨٣٠

General Organization of the Alexandria Lib.  
٢٨٧ فى دار الكتب - الاسكندرية - ت ١٤٦-٥٩٧٣

## حقوق الطبع محفوظة

دار المعرفة الجامعية  
للمطبوع والنشر والتوزيع

---

❖ الإدارة : ٤٠ شارع سوتير

الازاريطة - الاسكندرية

ت : ٤٨٣٠١٦٣

❖ الفرع : ٣٨٧ شارع قال السويس

الشاطي - الاسكندرية

ت : ٥٩٧٣١٤٦

---

الى مصرنا ...

- صائغة الحضارة رغم محتتها .



## مقدمة علمية

يدرس علم المالية العامة العلاقات الاقتصادية التي تنشأ عندما تقوم الدولة بخلق وتوزيع واستخدام الموارد النقدية في سبيل القيام بالخدمات العامة . نقطة البدء تشير في الواقع الى نوع العلاقات التي تمثل موضوع المالية العامة كعلم . ولكي نتحدد لنا معالم هذا الموضوع سنتناول عناصره بشيء من التفصيل .

تتمثل العلاقات الاقتصادية في العلاقات التي تنشأ بين أفراد المجتمع (وحيثاته) في سبيل انتاج وتوزيع المنتجات والخدمات اللازمة لمعيشتهم ، وهي كعلاقات اجتماعية تتميز عن غيرها من العلاقات الاجتماعية في انها تتم بواسطة الأشياء المادية والخدمات التي تشبع حاجات (١) أفراد المجتمع . هذه الحاجات التي هي بطبيعتها متغيرة متطيرة تتزايد مع تطور المجتمع ، ويتم اشباع بعضها - ابتداء من مرحلة معينة من مراحل تطور المجتمع - عن طريق النشاط الفردي ، والبعض الآخر يتم اشباعه جماعيا (٢) .

في اقتصاد يتم فيه الانتاج يقصد المبادلة وتتم فيه المبادلة عن طريق النقود ، أى في اقتصاد يقوم على المبادلة النقدية ، يكون للعلاقات

---

(١) يقصد بالحاجة want, besoin اصطلاحا الشعور بحرمان معين ووعى بوسيلة القضاء على هذا الشعور وسمى لتحقيق هذه الوسيلة . وتتعدد حاجات الإنسان طبيعيا واجتماعيا ، أى ان بعضها يرد الى تكوينه الطبيعي والبعض الآخر الى مستواه الحضارى .

(٢) الملاحظ تاريخيا أنه يوجد مع تطور حاجات أفراد المجتمع اتجاه نمو ازدياد عدد الحاجات التي يتم اشباعها جماعيا .

**الاقتصادية مظهران : مظهر عيني او حقيقي ومظهر نقدي او مالى .**  
 فكل معاملة اربعة عناصر : متعامل اول ( وليكن بائعا لسلعة معينة ) ،  
 ومتعامل ثان (وليكن مشترى هذه السلعة) ، ثم تدفق عيني يتمثل فى  
 كمية معينة من السلعة تنتقل من المتعامل الاول الى المتعامل الثانى ،  
 واخيرا تدفق نقدي يتمثل فى كمية من النقود تنتقل من المتعامل الثانى الى  
 المتعامل الاول كمقابل للتدفق العيني يتم فى عكس اتجاه هذا الاخير ،  
 هذا التدفق النقدى هو الذى يمثل المظهر المالى للعلاقة الاقتصادية .  
 والعلاقة بين التدفقات النقدية والتدفقات السلعية هى التى تكون الثمن .  
 ولا يمكن ان يتكون الثمن الا اذا كان من الممكن قياس النوعين من  
 التدفقات بوحدة قياس مختلفة (المتر مثلا بالنسبة للمنسوجات ووحدات  
 النقود ، قرش او جنيه ) . ويتم تحقيق التدفقات النقدية عن طريق  
 المدفوعات التى تتعدد وتتنوع وسائلها بتطور النشاط الاقتصادى  
 للانسان بل وتصبح نفسها - خاصة فى ظل الاقتصاد الرأسمالى -  
 موضوع نشاط يتخصص فى القيام به بعض الامراء والهيئات ، ويتعلق  
 بخلق وتداول الموارد النقدية . ذلك هو **النشاط المالى (١)** . ولكى نصل  
 الى تحديد ادق النشاط المالى يتعين ان نعرف اولاً على ما يقصد  
 « بالمالية » .

ينصرف اصطلاح « **المالية Finance** » الى كل مايتعلق بالقيام بكل  
 انواع المدفوعات النقدية ، فهو ينصرف الى الهيئات والبادئ والأدوات  
 والاجراءات الخاصة بالقيام بكل انواع المدفوعات النقدية فى الاقتصاد  
 ( القومى او العالمى ) . هذه المدفوعات تحتوى الانواع التالية : المدفوعات  
 بالنقد ، الائتمان ، الأوراق المالية (من اسم وسندات ومافى حكمها) ،  
 وكذلك وضع الخزرات النقدية تحت تصرف الامراء والهيئات العاملة

للقيام بالاستثمارات . والنشاط الذي يحتوى هذه الأمور يسمى بالنشاط المالى . ويمكن تعداد الوظائف التى تمارس فيه على النحو التالى : خلق النقود ( بواسطة الحكومة والجهاز المصرفى ) . القيام بالتحويلات النقدية . تركيب المدخرات النقدية فى الهيئات المالية ( البنوك ، شركات التأمين ، صناديق الادخار ، مكتب التوفير ) ، اقراض النقود واستثمارها ، التمسك فى الأوراق المالية المثلة للثروة ( الأسهم والسندات ) ، النشاطات الأخرى التى يقصد بها تسهيل عمليات الاقتراض والاستثمار ( كما اذا تخصصت هيئة معينة فى التعرف على المراكز المالية لمن يطلبون الاقتراض من هيئات الاقتراض ) (١) .

هذا النشاط المالى قد يقوم به الأفراد أو الهيئات الخاصة ، وقد تقوم به الدولة كوسيلة لقيامها بدورها فى حياة المجتمع . فى الحالة الأخيرة نكون بصدد النشاط المالى للدولة . ولما كان اهتمامنا ينصب على هذا الأخير نعين ان نتوقف بعض الوقت لنتعرف على طبيعة من يقوم بالنشاط المالى محل دراستنا ، أى على طبيعة الدولة .

**والدولة كتنظيم اجتماعى** social institution **هى ظاهرة تنتمى الى** مجموعة ظواهر تمثل موضوع فرع آخر من فروع العلوم الاجتماعية : المجموعة المعنية هى مجموعة الظواهر السيلسية أى الظواهر المتعلقة بالعلاقات بين الأفراد والسلطة الحاكمة من جانب . وبين الأفراد بعضهم ببعض فى موقفهم من السلطة الحاكمة من جانب آخر (٢) ، أما الفرع

(١) انظر فى ذلك :

C.A. Dauten & M. T. Welshans, Principles of Finance. South Western Publishing Co., Cincinnati 1958.

(٢) تعتبر مهنة الظواهر الخاصة بالتركيب الميكلى للدولة ، بإدارة المجتمع بقسدة الطبقات والفئات الاجتماعية فى المجتمع ، يشكل العلاقات بين الأحزاب السياسية والمراعات بينها . وكذلك العلاقات بين الأمم والوحدات السياسية فى المجتمع العالم .

الأخر من غرور العلوم الاجتماعية، فهو « علم السيلسة » (١) أى مجموعة القوانين النظرية التى تمثل المصرفة النفسية الخاصة بالتنشيط السيلسى للأفراد المجتمع .

والتصرف على طبيعة الدولة تعرنا منضبطا يتم عن طريق السوى بالفرق بين المجتمع (٧) والدولة (٨) والحكومة (٩) : فالمجتمع هو مجموعة انسانية تمثل واقعا متيزا ، أى مجموعة من الأفراد تعيش على انظم معين تقوم بينها علاقات بتبادلة تدور حول العمل على أساس من التعاون وتقسيم العمل (عائلة . قبيلة . مخينة . أمة) . فهو لا يتمثل فى مجموعة الأفراد فقط وإنما كذلك فى مجموع العلاقات التى تقوم بينهم والتى تحدد موقف كل منهم تجاه الآخر (La participation de l'homme à l'homme, Gervitch) . وكونه يمثل واقعا متيزا يجعل من الضرورة تجنب تصور المجتمع كما لو كان « مجردا » يواجه الفرد ، إذ التسرد بالضرورة كائن اجتماعى ، لا يعيش إلا فى مجتمع . وهو كواقع متيز لا يمثل واقعا جليدا ، بل هو كل عضوى ( مكون من كليات تقوم بينها علاقات التأثير المتبادل ) من طبيعته التحول . ومن ثم لزم تصوره فى عملية تحوله المستمر التى تمثل بالنسبة للمجتمع البشرى — العملية التاريخية (٥) . فى مقسومات المجتمع المعيش يقول بوتوجور أن الحد الأدنى من هذه المقومات يتمثل فى « ( ١ ) تنظيم للتساهم والتضامن ( عن طريق اللغة ) ( ٢ ) تنظيم

---

(١) ليس هنا مجال مناقشة ما إذا كانت المرحلة الخاصة بالظواهر السياسية قد ارتقت إلى مرتبة المعرفة العلمية لتكون علما أم لا . الكلام عن « علم » السياسة يفترض ذلك دون ما تعرض لمرحلة التطور التى يمر بها العلم . المجال الطبيعى لمعالجة هذا الموضوع يوجد فى نطاق فلسفة العلوم .

(٧) society ; société

(٨) state ; état

(٩) government ; gouvernement

(٥) A. Lalande, Vocabulaire technique et critique de la philosophie, P.U.F., 1962, p. 1001 — 1003.



اقتصادي يتعلق بإنتاج وتوزيع المنتجات (٣) ترتيبيات (تضمن الأسرة والتعليم) لرعاية الأجيال الجديدة وتكوينها اجتماعيا (٤) نظام للسلطة وتوزيعها ، وقد يضاف الى ذلك (٥) نظام للإجراءات الشكلية يقصد به المحافظة على التملك الاجتماعي أو العمل على زيادته ، كما يقصد به اكساب بعض الأحداث الهامة في حياة الفرد (كالميلاد والبلوغ والزواج والوفاة ) اعترافا من جانب المجتمع « (٦) .

أما الدولة فهي كمثل من أشكال تنظيم العلاقة بين الحاكمين والحكومين تمثل ظاهرة سياسية هي ظاهرة السلطة المنظمة ( بالمقابلة مع السلطة المخففة ، كسلطة رئيس القبيلة مثلا ) . فهي التنظيم الذي يحدد العلاقة بين الفئات أو الطبقات الاجتماعية الحاكمة والطبقات الاجتماعية المحكومة ، وهو تنظيم ظهر مع بداية التفاضل بين المصلحة الخاصة والمصلحة العامة متضمنا تركيب الدولة ووظائفها . وهو — ككل تنظيم — لا يقصد لذاته ، وإنما يمثل وسيلة لتحقيق أهداف الحاكمين (٧) ، وهي أهداف تحددها الطبيعة الاجتماعية والسياسية للدولة ، وهي طبيعة تختلف باختلاف نوع المجتمع . والدولة على هذا النحو لم توجد في كل أنواع التكوينات الاجتماعية (٨) التي مر بها التطور

---

T. B. Bottomore Sociology. G. Allen & Unwin, London, 1962 (1)

P. 111 — 112 & P. 13 — 57 & 109 — 129.

G. Gurvitch, Objet et méthode de la sociologie, in Traité de Sociologie. Tome premier. P.U.F. 1962, p. 3 — 27.

(١) وجود الدولة يفترض وجود العديد من الأجهزة — الجيش ، البوليس ، القضاء ، المسجون ... الى غير ذلك — التي تضمن سلطة الحاكم في مواجهة المحكومين . وتختلف وسائل الدولة وأجهزتها باختلاف مراحل تطور المجتمع بما يلائم من تطور في العلم والتكنيك .  
(٢) يقصد بالتكوين الاجتماعي التنظيم الاجتماعي الذي يمثل في كل متوازن داخليا ويوجد مكوناته في طريقة الانتاج بما تتضمنه من قوى انتاج ووسائله انتاج تحدد موقف كل فرد من أفراد المجتمع من الآخر بالنسبة لوسائل الانتاج وادوات العمل والمواد التي يجري به

البشرى ، وإنما ارتبط ظهورها — كظاهرة تاريخية — بمرحلة معينة  
سبقتها تطور في القوى الانتاجية يسمح للجماعة بانتاج فائض اقتصادى (١)  
(أى انتاج ما يزيد على ما هو ضرورى لاشباع حاجاتها في ظل الظروف  
الفنية والاجتماعية) خاصة في المواد الغذائية ، الامر الذى مكن من  
تقسيم العمل بين أفراد الجماعة (٢) وقيام انتاج المبادلة الى جانب الانتاج  
بقصد الاشباع المباشر لحاجيات المنتجين في مرحلة أولى ثم بدلا من هذا

---

« تحويلها ، وفي الحالات الاجتماعية غير الاقتصادية والومى الاجتماعى الذى ينشأ في  
الانكسار والمواقف الاجتماعية اللازمة للسيطرة على طريقة الانتاج المستقرة في المجتمع .  
والتكوين الاجتماعى على هذا النوع يمثل حقيقة موضوعية تاريخية باعتبارها أحد المراحل  
التي يمر بها المجتمع البشرى في تطوره » على هذا الاسس يمكن التمييز بين : التكوين  
الاجتماعى البدائى ، والتكوين الاجتماعى العبودى ، التكوين الاجتماعى الاسيرى الذى كان  
سائدا في المجتمعات الاسيوية قبل تنقل طريقة الانتاج الرأسمالى ، والتكوين الاجتماعى  
الانطاعى ، التكوين الاجتماعى الرأسمالى ، والتكوين الاجتماعى الاشتراكي .

(١) انشر في مجلة الفائض الاقتصادي الطبعة الثانية من مؤلفنا « اقتصاديات التقطع  
الاشتراكي » . المكتب المصرى الحديث . الاسكندرية ، ١٩٦٧ ، ص ٢١٦ — ٢١٩ ، وكذلك  
المراجع الواردة به .

(٢) طالما كان انتاج المواد الغذائية لا يتحقق بكميات كبيرة لا يستطيع الانسان ان  
يعكس جده في نشاط اقتصادى آخر بطريقة منتظمة اذ كل جهده مستغرق في الحصول  
على ما هو لازم للحفاظ على وجوده . فلذا ما اضطر كل أفراد الجماعة الى تكريس كل  
جهودهم للحصول على المواد الغذائية. فان تنسبا حقيقيا للعمل لا يمكن ان يأخذ شكلها  
بصورة أخرى لا يمكن التخصص في من مختلفه . مع اكتشاف الزراعة ( وزيادة انتاجية  
العمل ) تستطيع الجماعة ان تنتج ما يزيد على اللازم لاشباع الحاجات الضرورية ( وخاصة  
من الغذاء ) . هنا يظهر — الى جانب الناتج الضرورى اللازم للحياة — الجماعة — أول  
مناش دائر تتشغل وظيفته في المجتمعات البدائية في :

— السماح بتكوين مخزون من المواد الغذائية بقصد تلافى العودة من زمن لاخر الى  
المجاعات ، أو بقصد تخزينها .

— السماح بأكثية تقسيم العمل على نحو أكثر اتساعا ، اذ من الوقت الذى يكون  
فيه تحت سيطرة الجماعة بعض الاحتياطى من المواد الغذائية يستطيع بعض  
أفراد الجماعة تخصيص وقتا أكبر للانتاج اشياء غير تلك التى تشبع الحاجة  
الى الغذاء .

— السماح بنمو أسرع للسكان .

هذه النتائج يمكن استغلالها من دراسة حياة الجماعات البدائية في المنطقة الاستوائية  
في أمريكا اللاتينية ، انظر :

C. Lévi - Strauss, *Tristes tropiques*. Librairie Plon, Paris, 1955.

الآخر في مرحلة تالية (١) ، كما يمكن بعض الأفراد الجماعية ( طبقية اجتماعية من العيش دون المساهمة في عملية الإنتاج عن طريق اختصاص أنفسهم — بفضل الملكية الفردية لوسائل الإنتاج (٢) — بملفائض الاقتصادى الذى ينتجه العاملون بالنشاط الإنتاجى في الجماعة (٣) . منذئذ ومع ظهور المدن وتطورها في المجتمعات الزراعية القديمة أصبح من الضروري وجود سلطة تسهر على عملية تنظيم الحصول على هذا

---

(١) فيما ينظر بعلوم الإنتاج بقصد الاتساع الجائلر لملفائض المنتجين ولتحتاج المبدلة انظر مؤلفنا « اقتصاديات التنظيم الاشتراكي » الطبعة الثانية ، ص ١٧ — ١٩ ، وكذلك ص ٢٠ — ٢٢ .

(٢) بصرف لوك السلطة السليمة بينهما حق اصدار القوانين لتنظيم وحماية الملكية ( في الداخل والخارج ) :

«Political power I take to be the Right of making Laws with penalties of Death, and consequently all less Penalties for the regulating and preserving of Property...» John Locke, Of Civil Government. quoted in, W.T. Jones, Masters of Political Thought, السبق الاشارة اليه p. 167 — 8.

(٣) اربط بذلك تقسيم العمل بين العمل البدوى والمهبل الذهنى ، الاول يقوم به المنتجون والثنى يقوم به في البداية اسكفا الفتيون بالسلطة ، في ورقة من اوراق البردى التى ترجع الى القرن السادس عشر قبل الميلاد نجد نصيحة لاهل المصريين موجهة الى شخص يطلب منه الاعتماد عن العمل البدوى والاتجاه نحو العمل الذهنى .. لان الموظف المموس هو الذى بيده الامر والسلطة .

«I have seen the metal-worker at the mouth of his furnace with fingers like a crocodile. He stank worse than fish-spawn. Every work man who holds a chisel suffers more than the men who back the ground: wood is his field and the chisel his mattock... Put writing in your heart that you may protect yourself from hard labour of any kind and be a magistrate of high repute. The scribe is released from manual tasks; it is he who commands.»

G. Catlin, The Story of the Political Philosophers, Tudor Publishing Co., N. York, 1947: p. 13.

انظر النص المكمل للبردية الذى يحتوى على وصف تفصيلي لانواع العمل البدوى التى كانت معروفة في هذا الوقت في .  
Documents d'histoire vivante: Antiquité.  
Fiche 1. Editions Sociales, Paris, 1962.

الفائض وضمان استمراره وتحويله الى المدينة (١) . يضاف الى ذلك ان الانتاج في المجتمعات الزراعية التي تعتمد على الري يستلزم السيطرة على الانهار وشن القنوات واقامة القنطرة لتنظيم استخدام المياه ، الى غير ذلك من الاشكال الكبيرة الذي يمجز الأفراد أو التنظيمات الجماعية الصغيرة ( كالقرية ) عن القيام بها ، الامر الذي يدفع الى وجود سلطة مركزية منظمة تتولى القيام بهذه الاشغال الكبيرة ويطلق بالتالى وظيفة اقتصادية تقوم بها الدولة (٢) .

أما الحكومة فهي الحسوس العضوى Les organes الذى يمارس وظائف الدولة في مجتمع معين محدد تاريخيا في فترة معينة (٣) . وثم فهي

( ١ ) انظر في وصف تصبى لعملية النحول من مجتمع قبلى بلا دولة ( يكون من مجموعة قريينها قرية مركزية يقيم بها رئيس القبيلة ، وكل قرية مكونة من مشفر clans الى مجتمع بدولة City - State في المجتمع الانغري القديم :  
G. Thomson, Studies in Ancient Greek Society. Lawrence & Wishart, London, Vol. I, 1961, p. 351-359 & Vol. II, 1961, p. 208 & sqq.

( ٢ ) كان القيام بالاشغال العامة يمثل وظيفة جوهرية للدولة منذ قبلها في التاريخ المصري القديم . انظر في ذلك :

A. Aymard & J. Auboyer. Histoire générale des civilisations: L'Orient et La Grèce. P.U.F., Paris, 1961, p. 34 et sqq.

انظر كذلك فيما يتعلق بطبيعة الدولة ودورها في المجتمعات القبلية واتكامله في مجال الفكر :

Ion Banu, La formation sociale asiatique dans la perspective de la philosophie orientale antique. La Pensée No. 132, Avril 1967, p. 53-70, et surtout p. 55 — 64.

( ٢ ) لم يكن الفرق بين المفاهيم الخمسة بالمجتمع والدولة والحكومة واضحا في الفكر السلس . فالفكر الكلاسيكى المنطق بالفعولة يقوم على الخط بين فكرة المجتمع وفكرة الدولة .  
«And when we have

got hold of enough people to satisfy our many varied needs, we have assembled quite a large number of partners and helpers together to live in one place; and We give the resultant settlement the name of a community or state.» The Republic. Translated by H.D.P. Lee, The Penguin Classics, London, 1959, p. 102.

تمثل في السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية التي قد تختلف أشكالها في مجتمعين يتباينان إلى نفس التكوين الاجتماعي لمجتمعين راسماليين مثلا ، فتختلف أشكال الحكومة في هذين المجتمعين رغم أن

= هذا الخط يوجد كذلك عند أرسطوطاليس ، انظر في ذلك :

M. B. Foster, *Masters of Political Thought. Volume one; Plato to Machiavelli*. G. Harrap & Co. London, 1961. p. 126 — 128.

وتد ظل هذا الخط سقدا في الفكر الميسلي والاجتماعي حتى مونتسكيو ( ١٧٠٨ - ١٧٥٥ ) الذي لم ينح في تجنبه واعتبر الدولة والمجتمع كتنا واحدا . انظر في ذلك : Montesquieu, *De l'esprit des Lois*. Editions Garnier Frères, Tome I, 1956, p. 11 et sqq.

وذلك بغستاه الفيلسوف الألماني لينتز Leibniz ( ١٦٢٧ - ١٧١٦ ) الذي توصل إلى التفاضل من هذا الخط . انظر :

G. Gurvitch, *Brève esquisse de l'histoire de la sociologie*, in, *Traité de sociologie* (G. Gurvitch, ed.) P.U.F. Tome I, p. 31.

والظاهر أن هذا الخط يوجد عند غالبية تفاه القانون العلم . انظر على سبيل المثال :

R. de Malberg, *Contribution à la théorie de l'Etat*. Recueil Sirey, Tome I, p. 1920, p. 7.

J. Dabin, *l'Etat ou la politique*. Dalloz, 1957.

وانظر كذلك :

دكتور وحيد رائت وفكتور وايت ابراهيم ، القانون الدستوري ، الطبعة المصرية ، القاهرة ١٩٣٧ ، ص ١٩ وما بعدها .

دكتور عثمان خليل عثمان ، المبادئ الدستورية العامة مكتبة عبید الله وهبي ، القاهرة ١٩٤٣ ، ص ٩ وما بعدها .

دكتور السيد صبري ، مبادئ القانون الدستوري ، مكتبة عبید الله وهبي ، القاهرة ، الطبعة الثالثة ١٩٤٦ ، ص ٢ وما بعدها .

دكتور عبید الحميد متولى ، المخطط في القانون الدستوري . دار الطالب بالاسكندرية ١٩٥٦ ، ص ١١ وما بعدها .

وجان بودان ، الذي يعتبره البعض أحد المؤسسين الرئيسيين لنظرية الدولة

R. Maspétiol, *La Société politique le droit*. Editions Montchrestien

1957, p. XXI. يخطط بين المجتمع والدولة والحكومة ، انظر بما اقتطف من كتابه في :

W.T. Jones, *Masters of Political Thought. Volume Two, Machiavelli to Bentham*. G. Harrap & Co. London, 1963, p. 35 — 74.

انظر في كل هذه الموضوعات : أصول علم السياسة ، للاستاذ الدكتور محمد طه بدوي . المكتب المصري الحديث . الاسكندرية ، الطبعة الرابعة ١٩٦٧ ، وخلاصة المصنفات من ١٤ - ٤٦ .

## الطبيعة الاجتماعية والسياسية للدولة واحدة في كليهما .

على هذا النحو يتضح أن الدولة نتاج اجتماعي ظهر من خلال عملية تحول المجتمع إلى مجتمع سياسي ذي سلطة منظمة . أي أنها نتاج الحياة الاجتماعية وليست شرط وجودها ، لقد وجدت مجتمعات بلا دولة . ومن ثم كان المجتمع سابقا على الدولة منطقيا وتاريخيا ، وجد قبل ظهورها وتطور في مراحل انعكست على طبيعة الدولة بعد أن وجدت . فالمجتمع موجود — رغم اختلاف أشكال المجتمعات — طالما كانت هناك حياة بشرية ، أما الدولة فظاهرة تاريخية لم توجد في كل مراحل التطور البشري . ومن هنا اختلفت الطبيعة الاجتماعية والسياسية للدولة باختلاف نوع المجتمع (١) ، إذ تختلف أهداف الطبقات الحاكمة من

---

(١) لماذا كانت الدولة نتاج تطور الحياة الاجتماعية لمّا لا تكون شيئا خارجا عن المجتمع كما تصورهما هيجل ، Hegel ( الذي يميّز الفرق بين المجتمع والدولة ) إذ هي بالنسبة له تسبق المجتمع منطقيا وتحتل شرط كل حياة اجتماعية ، انظر :

Hegel, *Principes de la philosophie du droit*, Gallimard, Paris, 1940, p. 270 et sqq.

هذا ويتمين الحفر من تصوير الدولة كشخص متوحي منها نكون بمعرفى التعرف على طبيعتها . فالدولة مثل من حيث الطبيعة ظاهرة سياسية ، ومن ثم تدخل دراستها في نطاق العلوم السياسية . ويلزم للتعرف على تركيبها (أي مجتمع معين) القيام بدراسة سوسيولوجية للأشخاص الطبيعيين (فكرا وسلوكا) الذين يشغلون مراكز السلطة في المجتمع . ومن ثم لا يمكن تعريف الدولة من طريق الانتهاء إلى «عملية قانونية» أي بقا شخص متوحي .

( فالذكور مثان خليل مثان يقول ان «الدولة في الواقع وحسب ملأ عليه جمهور الفقهاء ليست الا الشخص القانوني لآلة ما ... بوجود الدولة اذن مناه وجود شخص قانوني جديد يكون هو صاحب السلطات » المرجع السابق الاشارة اليه ، ص ٩ )

اذ ان ذلك يجعل بالطبيعة السياسية والاجتماعية للدولة . وانما يمكن الاخذ بفكرة الشخصية المعنوية اذا تصد بالاستمالة بها (بكتيك) بلورة ما لدولة معينة ( بعد التمرن على طبيعة الدولة كظاهرة سياسية ) في مجتمع معين وما عليها من الناحية التنظيمية .

ويلاحظ أخيرا ان تعدد أشكال الدولة (ديكتاتورية ، أو ملكية أو ديمقراطية) لا يفرق =

مجتمع الى آخر الامر الذى يستتبع اختلافا في كيفية تنظيم الدولة (بأنهجتها) بقصد الوصول الى التنظيم الانسب لتحقيق الاهداف . بناء عليه يمكن التفرقة بين دولة رأسمالية توجد في التكوين الاجتماعى الرأسمالى ودولة اشتراكية توجد في التكوين الاجتماعى الاشتراكى . والتعرف على الطبيعة الاجتماعية والسياسية للدولة في مجتمع معين يتم عن طريق نوعين من الدراسة :

— دراسة سوسيولوجية لمراكز القوى centres de pouvoir  
والاشخاص المسيطرة عليها من حيث أصلهم الاجتماعى ( وفى انتقالهم عبر السلم الاجتماعى ) وتكوينهم الفكرى وسلوكهم الاجتماعى .

— وكذلك بدراسة مجموعة الاجراءات التى تتخذها الدولة في كافة نواحي الحياة الاجتماعية (من اقتصادية واجتماعية وسياسية وفنية .. الى غير ذلك ) في فترة من الطول بحيث تسمح بالتعرف على اتجاه علم يشير الى الاهداف التى تسعى الدولة الى تحقيقها بطريقة تتسم بدرجة تكبر أو تصغر من الانتظام .

هذه الدراسة تمكننا من التعرف على الطبيعة الاجتماعية والسياسية للدولة بتحديد الطبقة الاجتماعية التى تنتمى اليها . هنا نجد أن الدولة قد لا تنتمى الى طبقة اجتماعية بأكملها ، وانما من الممكن أن تكون لفئة معينة من داخل طبقة اجتماعية معينة .

وانتماء ظاهرة الدولة كتنظيم اجتماعى الى مجموعة الظواهر

---

— من مفسونها وتدورها الذى ورد الكلام عنه في المتن . ولكن هذا لا يعنى أن كل هذه الاشكال سواء ، فيما لا شك فيه أن الشكل الديموقراطى هو أكثر الاشكال تعقيدا ولا ينبغ ترميزه اوسع للطبقات التى تمثل مستوى التقدم الاجتماعى في المرحلة الحثية من مراحل التطور الاجتماعى .

السليسية يفرجها بالطبيعة من نطاق دراستنا هذه . كل الذى يعنينا  
أن وجود للدولة كسلطة منظمة تؤدى دورا فى الحياة الاجتماعية بمختلف  
نواحيها يتطلب سيطرتها على بعض الموارد البشرية والمادية فى المجتمع  
للقيام بالخدمات العامة التى تهدف الى اشباع ما يسمى اصطلاحا  
« بالحاجات العامة » .

ماذا كان أداء الدولة — بمختلف هيئاتها — للخدمات المشبعة  
« للحاجات العامة » يستلزم الحصول على بعض موارد الجماعة ( من  
موارد بشرية ومادية ) فإن الدولة لا تستطيع الحصول عليهما — اذا  
لم يكن لها سيطرة مباشرة على الموارد ، عن طريق الملكية مثلا — فى  
اقتصاد يقوم على المبادلة ، والمبادلة النقدية ، الا عن طريق استخدام  
النقود : أى الحصول على إيراد مالى يمكنها انفاقه فى سبيل السيطرة  
على الموارد البشرية اللازمة لأداء الخدمات التى يتصد بها اشباع  
« الحاجات العامة » . **فلك هو جوهر التشاغل المالى للدولة .** فإذا  
اعتبرت الحاجة الى التعليم مثلا حاجة عامة يتعين على الدولة اشباعها  
فإن أداء الدولة للخدمة يستلزم توافر الأساس اللازم لدائها : أى المدارس  
أو المعاهد أو الكليات مزودة وفقا لنوع التعليم الذى يراد القيام به . ولبناء  
المدارس والمعاهد يلزمنا الحصول على مواد البناء من طوب وأسمنت  
وأخشاب وصلب وأدوات صحية ، كذلك يلزمنا أدوات وآلات بالنسبة لورش  
المدارس والمعاهد الفنية . لكى تهين الدولة ذلك يتعين عليها القيام  
بالاتفاق لشراء ما يلزم لبناء أساس أداء الخدمة . فإذا ما توهم هذا  
الأساس لزم لأداء الخدمة وجود اشخاص مؤهلين للقيام بالادارة والتعليم  
فى المدارس والمعاهد وكليات الجامعة ، لكى تحصل الدولة على خدمات  
هؤلاء يتعين عليها أن تقوم باتفاق يمثل أجورا ومرتبات لهؤلاء الأشخاص .  
وقيام الدولة بهذه الاتفاقات رهين بحصولها على إيراد مالى لها . هنا  
نقول أن الدولة تقوم بتشغل مالى جوهره حصول الدولة على موارد  
نقدية وانفاقها . وهو تشاغل — كما يتضح — لا يقصد لذاته ، وانما



هو وسيلة الدولة للقيام بالخدمات التي تشبع «الحاجات العامة» .

وما يعتبر من تبيل «الحاجة العامة» يتحدد اجتماعيا ، ومن ثم تاريخيا ، اذ هو يتوقف أولا على طبيعة التكوين الاجتماعى (أى نوع المجتمع ) . ويتوقف ثانيا على طبيعة المرحلة التي يمر بها الاقتصاد التوسى فى تطوره . ومن ثم فان دور الدولة الذى تقوم به اشعباما للحاجات العامة يتحدد :

— بالطبيعة الاجتماعية والسياسية للدولة (وهى طبيعة تتحدد بنوع المجتمع من حيث علاقات السيطرة الاجتماعية فيه ) ، الامر الذى يلزم معه التفرقة بين دور الدولة الرأسالية ودور الدولة الاشتراكية .

— كما يتحدد بمرحلة التطور الذى يمر بها المجتمع ، الامر الذى يلزم معه التفرقة بين دور الدولة عبر المراحل المختلفة لتطور التكوين الاجتماعى الواحد .

فاذا ماتحدد دور الدولة فى الحياة الاجتماعية بصفة عامة وفى الحياة الاقتصادية بصفة خاصة فانها تقوم بالنشاط المالى الذى يمكنها من تيامها بهذا الدور . ومن هنا وجد التقابل بين نطاق النشاط المالى للدولة ونطاق الدور الذى تقوم به وخاصة فى الحياة الاقتصادية للمجتمع . فبين النطاقين علاقة تبعية : كلامها مختصر ، ولكن الاول دالة الاخير اذ هو يتبعه فى تفرقه . علاقة التبعية هذه هى التى تفرض علينا التعرف على تطورات الدور الاقتصادى للدولة فى المجتمعات المعاصرة ، اذ نطاق هذا الدور يحدد نطاق النشاط المالى للدولة موضوع الدراسة النظرية التى تشغلنا .

## الدور الاقتصادى للدولة :

المجال الطبعمى لدراسة الدور الاقتصادى للدولة فى المجتمعات الحديثة هو تاريخ الوقائع الاقتصادية لهذه المجتمعات او عند الدراسة المقارنة للأنظمة الاقتصادية ، ومن ثم لزم علينا فى مقدمة لدراسة المالية العامة - كخطوة فى سبيل دراسة السياسة المالية والتخطيط المالى - أن تقتصر على الخطوط العريضة للدور الاقتصادى للدولة

- على أن نفرق ، فى إطار الاقتصاد الرأسمالى الدولى بين :
  - دور الدولة فى الاقتصاد الرأسمالى المتقدم ، على أن تتبع التغيرات التى طرأت على دور الدولة الرأسمالية ، عبر مراحل تطور الاقتصاد الرأسمالى . عملية تطور طريقة الانتاج الرأسمالى نتج عنها - على الصعيد العالمى ، ظاهرة التخلف الاقتصادى . الأمر الذى يستلزم التعرف على ،
  - دور الدولة فى الاقتصاد المتخلف .
  - الدور الاقتصادى للدولة فى الاقتصاد الرأسمالى المتقدم :

## الدور الاقتصادى للدولة الرأسمالية :

دور الدولة فى المرحلة الاولى من تطور الاقتصاد الرأسمالى :  
فى المراحل الاولى من تطور الاقتصاديات الرأسمالية لعبت الدولة دورا حيويا - بطريق مباشر او غير مباشر - فى تراكم رأس المال التجارى وأتلة الصناعات ، وذلك عن طريق تحمل مخاطر المشروعات فى الفترة الاولى من وجودها حتى تصبح مربحة ( وهذا هو الطريق المباشر ) . او بالحد من هذه المخاطر بالنسبة للمشروعات التى يتيمها الائتراد ( وهذا هو الطريق غير المباشر ) . من هنا اتسبح نطاق تدخل الدولة كلما كانت هناك ندرة فى عنصر العمل اذ يصبح تدخل الدولة لازما للحد من زيادة الأجور للحيلولة دون الريح والإنخفاض لما لهذا

## الانخفاض من أثر معاكس تراكم رأس المال والتوسع الصناعي (١) .

وقد تدخلت الدولة لتشجيع المشروع الفردي عن طريق انخفاض إجراءات يمكن ردها إلى أنواع ثلاثة :

— إجراءات يقصد بها خفض نفقة انتاج المشروعات عن طريق توفير عناصر الانتاج على نحو يقلل من النفقة : كإقراض الدولة المشروعات الفردية بسعر مائدة منخفض ، ومنح الإعانات ، وتزويد المشروعات بالأراضي والمباني المملوكة للدولة دون مقابل أو ببيع منخفض ، واتخاذ الإجراءات المختلفة التي تؤدي إلى زيادة عرض العمل بصفة عامة والعمل الفنى بصفة خاصة ، والعمل على توفير المواد الأولية بأثمان منخفضة بالتغاضي على حواجز التجارة ، والنقل في الداخل ،

---

(١) اصبح نطاق تدخل الدولة في المجتمعات الغربية في أواخر القرن الرابع عشر وأوائل القرن الخامس عشر ، وهي فترة أعقبت النقص في عدد السكان الذي نجم عن الجائحات ومن الموت الأسود ، الطاعون ، . وقد أصدرت الدولة الإنجليزية قانوناً في عام ١٢٥١ يفرض بالا يتعدى مستوى الاجور المستوى الذي كان سلباً على الموت الأسود . وأعقب هذا القانون قوانين أخرى في نفس الاتجاه . انظر :

G. W. S. Sngate, English Economic History. J. M. Dent & sons Ltd., London, 1950, p. 94.

وكذلك اصبح نطاق تدخل الدولة — وخاصة في فرنسا — في القرن السابع عشر ، وهي فترة انصلبت هي الأخرى بنهب الزيادة — أن لم يكن ينقص — في السكان ، انظر في ذلك:

M. Reinhard & A. Armengoud, Histoire générale de la population mondiale Editions Montchrestien. Paris, 1961, chs. VII, X & XI.

M. Dobb, Studies in the Development of Capitalism. Routledge & Kegan Paul, London, 1959, p. 22 - 25.

وفي مرحلة لاحقة ، ابتداء من الكساد الكبير في ١٩٢٩ ، ازدادت درجة تدخل الدولة الرأسمالية في الحياة الاقتصادية . هذا التدخل وإن لم يكن مصححاً لنقص في القوة العاملة إلا أنه يواجه طبقة عمالة منتظمة في نقلت لها لمعالجتها في تصديد الاجور الأمر الذي قد يكون له بعض الأثر طلة عرض ضمن الميسل .

وبالمثل على التوسع الاستثمارى واعفاء المواد الاولية المستوردة من  
الضريبة الجمركية بالنسبة للمواد الاولية التى تنهى من الخارج .

— اجراءات يقصد بها ضمان تسويق المشروعات الفردية لمنتجاتها ،  
وذلك عن طريق تعهد الدولة بشراء هذه المنتجات لفترة معينة ، او ضمان  
وضع احتكارى بالنسبة لبعض المشروعات ، او تخصيص السوق المحلية  
للمشروعات الوطنية عن طريق الحماية الجمركية ( فرض رسوم استيراد  
مرتفعة على المنتجات الاجنبية ) او منع الاستيراد ، او العمل من جانب  
الدولة على فتح اسواق خارجية عن طريق قصر مستعمرات الدولة على  
منتجات المشروعات الوطنية واقامة شركات للتجارة الخارجية بواسطة  
الدولة . ضمان التسويق يعنى ضمان تحقيق الربح الذى خلق فى  
مرحلة الانتاج .

— اجراءات الاعفاء الضريبى .

لنستعرض بليجاز مسود تدخل الدولة فى هذه المرحلة فى بعض  
الاقتصاديات الرأسمالية .

على انجلترا التى كانت حتى بداية القرن الثامن عشر متخلفة من  
الناحية الصناعية من دول القارة — وخاصة هولندا — لعبت الدولة  
دورا هاما فى تحقيق التحول الصناعى عن طريق اقامة الشركات  
التجارية والصناعية وحماية المشروعات الداخلية بفرض الرسوم الجمركية  
على الواردات او منعها . وكذلك تشجيع دخول الحرصيين والفنيين  
واستقرارهم بجلتيرا ومنع هجرة الحرصيين والفنيين الانجليز (١) .

---

R. Mousnier, Histoire generale des civilisations. Tome IX  
P.U.F. Paris, 1961, p. 263 - 265.  
W.A. Lewis, The Theory of Economic Growth. Allen & Unwin.  
London 1955, p. 345.

أما في فرنسا فقد اتسع نطاق تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية اتساعا كبيرا في أواخر القرن السابع عشر وأوائل القرن الثامن عشر ، وقامت الدولة على تنفيذ سياسة كولبير Colbert باختلاف كثافة الوسائل التي تؤدي إلى التوسع الصناعي (١) . فهي تقيم المشروعات التي تهدد بها يلزمها وخاصة في الحروب ، كما تشجع قيام المشروعات الفردية عن طريق منح الإعانات والمباني والمساكن لأقامة الصناعات ، وكذلك تقديم القروض مع تخفيض سعر الفائدة . كما أنها تخفض الربح الذي تدفعه المشروعات الفردية مقابل استخدام الأراضي الملكية ، وتخفيض الضرائب الباسخة وتعليق الإعفاءات الضريبية . كما تتدخل الدولة لتوفير الأيدي العاملة اللازمة للتوسع الصناعي ( إعفاء مؤقت من الضرائب لمن يتزوج في سن العشرين — إعفاء الأسر المديدة الأولاد من الضرائب — منع هجرة العمال — إجبار البنات غير المتزوجات ورجال الدين والراهبات على العمل في الصناعة — إجبار الآباء على توجيه أبنائهم لتعلم حرف صناعية — تشجيع قدوم العمال المهرة الأجانب — تولي الدولة أمر التعليم الفني — ضمان الدولة للمشروعات حرية التعامل مع البطوات الحرفية (٢) والخروج على القيود التي تضعها هذه الأخيرة لحماية أعضائها ) ، يزيد على ذلك أن الدولة كانت تضمن للصناعات الحصول على المواد الأولية عن طريق الإعفاء من الضرائب الجمركية والترخيص لها بالحصول على الأخشاب من الغابات الملكية . كما تضمن للمشروعات تسويق منتجاتها عن طريق تمهيد الدولة بالشراء أو ضمان احتكار هذه المشروعات للسوق خلال فترة معينة ، أو تخصيص السوق

---

(١) الواقع أن كولبير لم يتم إلا بالتوسع فوسيلة كانت بحجة من قبل وكالات تدبير من قبل المل الطيدى الذى تقوم به الدولة . انظر في ذلك R. Mousnier المرجع السابق  
الاصولة التي من ١٦٥٠ .

(٢) guilds; Corporations

المحلية للمشروعات الوطنية عن طريق الحماية الجمركية ومنع استيراد السلع الأجنبية(١).

كذلك كان دور الدولة في الولايات المتحدة الأمريكية في مستهل القرن التاسع عشر عندما قامت الدولة بتنفيذ سياسة لاقامة المصانع تكاد تبلغ في تفاصيلها الحد الذي وصلت اليه سياسة كولبير في فرنسا ، وهي السياسة التي ارتبطت باسماء هاملتون وجيفرسون(٢) . هذا القول يصدق على دور الدولة في ألمانيا في عملية التحول الاقتصادي في اواسط القرن التاسع عشر . حين كانت تنفذ سياستها الداخلية تحت تأثير أفكار فريدريك ليست الذي عاش التجربة الأمريكية في فترة بناء الأساس الصناعي للاقتصاد الأمريكي(٣) .

ولكن نطلق دور الدولة الرأسمالية في أرساء أسس التطور الصناعي لم يبلغ من الاتساع القدر الذي بلغه في اليابان أثناء الثلث الأخير من القرن التاسع عشر بعد الثورة التي تعرف بثورة الميجي Meiji . إذ يمكن القول أن الدولة هي التي قامت ببناء أسس الاقتصاد الجديد في مختلف نواحي النشاط ، ثم شرعت بعد ذلك في بيع المشروعات التي أنشأتها لرأسماليين الأفراد(٤) .

---

(١) R. MOUSNIER ، المرجع السابق ص ٢٦٥ - ٢٦٨ ، انظر كذلك ص ٢٧٠ بشأن دور الدولة في الزراعة والتجارة الخارجية .

R. BARRE. Le développement économique. Cahiers de L'I.S.E.A., No. 66, avril 1958, Paris p 28.

H.G. Aubrey, Deliberate Industrialisation, in L. W. Shannon (١) (ed.), Underdeveloped Areas. Happer, New York, p 272.

F. Clairmonte, Economic Liberalism and Underdevelopment (٢) Asia Publishing House. London, 1960, p. 25-37.

P. Baran, The Political Economy of Growth. J. Calder. Lon- (٤) don, 1957, p. 151 - 162.

انظر المصطلحات من ٢١٧ - ٢١٢ في الترجمة العربية لهذا الكتاب الذي ظهر تحت عنوان

على هذا النحو يتضح أن ضمان توافر شروط أساسية لإرساء عملية التحول الاقتصادي في الاقتصاديات الرأسمالية كان يمثل في مرحلة أولى من مراحل تطور هذه الاقتصاديات « حاجة عامة » يتعين على الدولة اتساعها ، الأمر الذي يعنى اتساعا في نطاق نشاطها المالى ، ومن ثم في موضوع الدراسة النظرية المالية العامة .

## الدولة الحارسة :

عندما تخطى الاقتصاد الرأسمالى مرحلة تراكم رأس المال التجارى وبداية مرحلة التطور الصناعى انحصر دور الدولة واقتصر في المرحلة التالية - وهى مرحلة تتوقف في ظهورها على الانتهاء من المرحلة الاولى الامر الذى اختلف زمنيا من اقتصاد لآخر من الاقتصاديات الرأسمالية - على دور ما يسمى بالدولة الحارسة (١) ، الذى يقتصر على تهيئة اطارا عاما

---

« الاقتصاد السياسى والتشبيح » ترجمة احمد نؤاد بايع . سلسلة الاثاف كتاب ، دار الكتاب العربى للطباعة والنشر . القاهرة ، ١٩٦٧ .

« كانت الحكومة نفسها بتسييل وتشغيل الحديد من المشروعات الجديدة في المرحلة الاولى ، وخاصة في مجال النقل والتمدين والصناعات المنسوجة التي تخدم الحاجة اليها من الناحية العربية . وفي مرحلة ثالثة ، عندما تطورت البصرة والنفط والنفط والنفط ومع كلفة ارباح المشروعات الحكومية وحاجة الدولة الى الاسواق للتسليم ، قبلت الدولة ببيع مشروعاتها للأفراد بثمان منخفضة جدا في قلب الاحيان . على هذا النحو تكون الدولة قد ساعدت على تكوين عدد من الثروات المالية والصناعية الكبيرة التي وجهت فيما بعد . أما الصناعات الاستراتيجية ، كصناعة الحديد والصلب ، فقد بقيت تحت الاشراف الرسمى المباشر . وكانت الدولة تهيئها من الناحية من طريق الامتيازات وفرض الرسوم الجبروتية على استيراد السلع التي تنتجها . بالإضافة الى ذلك احتفظت الدولة بدور قوى في توجيه التطور الصناعى في مجموعة من طريق تشييد البنوك الرسمية والشبه رسمية ، كما احتفظت بهذا الدور القوى على نحو غير مباشر من طريق التداخل القوى للبيروقراطية مع عتسل المشروعات الفردية » . انظر :

W.W. Lockwood, The Economic Development of Japan, Princeton University Press, Princeton, 1954, p 13.

(١) فيها يتعلق بدور الدولة الرأسمالية في هذه المرحلة بتحول دولوم :

« Sous le régime du capitalisme de libre concurrence, la production était le fait d'une multitude de petits capitalistes et son développement reposait sur la libre circulation des capitaux résultant du jeu de la »

يتوهم الأفراد في داخله بممارسة نشاطهم الخاص بحرية تكاد تكون تامة (١) ،  
تحقق أول ما تحقق في بريطانيا باعتبار اقتصادها أول اقتصاد يشهد التحول  
الكلي في تركيبه والذي انعكس فيها يسمى بالثورة الصناعية .

وظيفة الدولة الحارسة هذه تجد خمر تعبير عنها في كتابات آدم سميث .  
وهي تلخص هذه الوظيفة في قيام الدولة بالآتي :

أولا : حماية المجتمع من كل عنف أو عدوان خارجي ، تحقيقا لذلك  
يتمين على الدولة القيام بخدمات الأمن الخارجي .

ثانيا : تحقيق الاستقرار الداخلي عن طريق القيام بخدمات الأمن في  
الداخل تقوم بها أجهزة البوليس والقضاء وما يشابهها : جوهر هذه  
الوظيفة - في تعبير آدم سميث - هو حماية الملكية الفردية ضد أي  
عدوان داخلي (٢) .

---

« loi du taux moyen de profit. Chaque capitaliste s'efforçait de s'approprier et de conserver la plus grande part possible de plus-values dans la liberté de la concurrence et des prix. Mais, pour les besoins de la production, l'Etat bourgeois ne pouvait que représenter et protéger les intérêts de tous les capitalistes. Son rôle se limite à créer les conditions les meilleurs pour le développement du capitalisme dans son ensemble: choix entre le protectionnisme ou le libre-échangeisme dans les rapports avec les autres pays capitalistes;

... Gardien de la propriété bourgeoise, l'Etat était le gendarme d'une classe pour maintenir les autres dans l'oppression ou la dépendance. » H. Delorme, L'Impôt à l'époque du capitalisme monopoliste d'Etat, Editions Sociales, 1965, p. 35.

A. Smith, An Inquiry into the Nature and Causes of the (1)  
wealth of Nations, Ward, Lock & Co. London, 1838, p. 545 et 599.

(٢) آدم سميث ، المرجع السابق الصفحة ٥٦١ ، ٥٦٢ .

« Civil government supposes a certain subordination. But as the necessity of civil government gradually grows up with the acquisition »



ثالثاً : القيام بالانشغال العملية ، أى بالمشروعات التى تمد الاقتصاد القومى بالخدمات الاسمية للانتساج (١) ، كأعمال الرى والطرق والكبارى والمواصلات والموانئ .. الخ ، والتى يعد وجودها ضرورياً من وجهة نظر المجتمع بأكمله وإن لم تكن تدر ربحاً مباشراً الأمر الذى يدفع المشروع الفردى — الذى ينتج بقصد تحقيق الربح — الى الإحجام عن القيام بها . قياساً على ذلك المشروعات التى تقوم بإداء خدمات توريد المياه والغاز والكهرباء (٢) كما تقوم الدولة كذلك بإداء خدمات التعليم والتسليّة العملية والمحة العملية .

« of valuable property, so the principal causes which naturally introduce subordination gradually grow up with the growth of that valuable property:» (p. 561). «civil government, so far as it is instituted for the security of property, is in reality instituted for the defence of the rich against the poor, of those who have some property against those who have none at all.» (p. 564).

#### Social overheads.

(٢) عادة مايفسر تلك الدولة الرأسمالية لهذه المشروعات ( المرافق العملية ) على أساس أنها بمرور الوقت تنبل بطبيعتها لأن تكون محلاً للاحتكار الأمر الذى يدفع الدولة الى تلجأها او على الأقل ادارتها حتى تحول دون هذه المشروعات والسبب الاحتكاري . لو صح هذا التفسير لنعين على الدولة الرأسمالية تلك كافة المشروعات باختلاف أنواعها إذ الجبل الطبيعي لهذه الأخيرة — وهو اتجاه تحقق تاريخياً — هو نحو التركز في صورة احتكار monopoly او في صورة منظمة القوة oligopoly . الواقع أن هذا النوع من المرافق يقدم خدمات أساسية للنشاط الاقتصادي الفردى يلزم منه — لزيادة أرباحه هذا الآخر — أن تقدم هذه الخدمات بأثمان منخفضة ، ولذلك تقوم الدولة بتلك هذه المشروعات او ادارتها التي غالباً ما تنظم خدماتها بأثمان لا تزيد عما ينطى — ان لم تكن في بعض الأحيان أقل من نفقات إنتاجها . في حالة ما اذا كانت إيرادات المرافق أقل — من نفقاته ينطى المجهز من إيرادات الدولة أى من الضرائب أسساً . تنظر في تركز رأس المال في اقتصاديات أوروبا الغربية :

R.A. Brady, Business as a System of Power Colombia University

Press. 1943.

واتشر بالنسبة للاقتصاد البريطاني :

S. Aaronovith, Monopoly: A Study of British Monopoly Capitalism. Lawrence & Wishart, London, 1956.

على هذا النحو يمشي نطلق دور الدولة مما كان عليه في المرحله الاولى من مراحل تطور الاقتصاد الرأسمالي ، أى مرحلة التراكم التجارى لرأس المال والتحول الصناعى . ومن ثم يقل عدد الوظائف التى يتعين على الدولة القيام بها ، الامر الذى يؤدى الى ضيق نطاق النشاط المالى الذى تبشره الدولة . هذا لا يعنى انكماشاً في حجم ميزانية الدولة اذ مع التطور الاقتصادى تزيد إيرادات الدولة ونفقاتها ، وانما يعنى انكماشاً في عدد النشاطات التى تقوم بها . بعبارة أخرى قلة عدد النشاطات التى تقوم بها الدولة لا يعنى عدم تزايد نفقاتها وإيراداتها اذ مع التوسع الاقتصادى ومع ازدياد مسئولية الدولة في داخل نطاق دورها يزيد ما تنفقه على الدفاع والأمن والتعليم وغير ذلك بمعدل يزيد من حجم الإنفاق العام . ولكن في داخل نطاق النشاطات التى تختص بها الدولة في حياة الجماعة .

#### دور الدولة الرأسمالية المعاصرة :

مع تطور طريقة الإنتاج الرأسمالية — خاصة بعد تफलها لتشمل معظم أجزاء الاقتصاد العالمى — تطوروا هو بالطبيعة غير متوازن عبر الزمن ، أى تطوراً يتم من خلال التقلبات الاقتصادية ، ومع اشتداد حدة الأزمة الاقتصادية بمرور الوقت اشتداداً بلغ ذروته في الكساد الكبير الذى بدأ عام ١٩٢٩ بدأت الدولة — التى كانت قد تدخلت لدرجة كبيرة في الحياة الاقتصادية أثناء الحرب العالمية الاولى — بمباشرة وظائف اقتصادية تخرج بها عن نطاق الدور الذى لعبته في المرحلة السابقة ككولة حارسه تضمن للنشاط الفردى الإطار العام اللازم بإشرته نفسه بحرية تكاد تكون . (١) مرتبطاً بهذا الاتساع

— وانظر يقنسبة اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية :

P. M. Sweezy, Interest Groups in the American Economy, in, The Present as History. Monthly Review Press, New York, 1953, p. 158-188

(١) اللجوء على الأوضاع العقلية «L'ordre établi» لم يعد يمكن ان تقوم الدولة

بوظائف الدولة الحارسه — رغم تقدم ادوات وتنويع القيام بهذه الوظائف — وانما أصبح —

في نطاق دور الدولة ظهر تحليل كينز الخاص بمستوى العملة في الاقتصاد  
القومي ، وترتب على انتشار هذا التحليل تأكيد الدور الجديد للدولة  
الراسمالية المعاصرة (١) .

كان مفكرى المدرسة التقليدية (٢) يعتقدون — وهو اعتقاد مخالف

— من الضروري تدخل الدولة — التي تفر انتفاعها الإجتماعي في داخل الطبقة الرأسمالية —  
خلسة في كل النواحي اللازمة للمحافظة على الهيكل الأساسي للنتاج الرأسمالي . فيما يتعلق  
بالمعيار الاقتصادي وضمان استمراره عبر الزمن يلاحظ أن تركيز رأس المال والتقدم الفني قد  
رما — ولا يزالان — من نسبة رأس المال إلى العمل الأمر الذي يتطلب كميات من  
الاستثمارات تزداد ضخامتها بلا توقف إذا أريد للمعيار الإنتاجية أن تستمر على نطاق  
متسع . هذه الكميات لا تستطيع الاحتكارات الفردية ( سواء أكلت الاحتكارات بمعنى  
الكلية أو القلة من المحرومات التي تسيطر على النشاط الاقتصادي ) وهي تمثل الشكل  
الغالب للخروج الرأسمالي في هذه الآونة أن تقوم بها إلا بعمل بطيء ( أي بظل من المعدل  
اللازم ) إذا ما تمت في صورة استثمارات فردية تقليدية ، ويتلفه موهمة جدا إذا ما كان  
تحويل هذه الاستثمارات من طريق التجميع التقليدي للمخبرات . ومن هنا كان على الدولة  
أن تتدخل للتغلب بهذه الاستثمارات اللازمة لاستمرار الإنتاج ( في إطار الهيكل الرأسمالي )  
على نطاق يتسع من فترة إلى أخرى ، وأنها من طريق الحصول من الطبقات العاملة على  
جزء علم من مخزونها التنموية ( من طريق الضرائب ، والتخفيض ، والمحرومات الخفية ) .  
إذا ما زادت استطاعات الدولة من مخول هذه الطبقات دون أن يؤثر تدخلها على نطاق  
واسع على نمط توزيع الدخل فأكبرا لا يذكر كما سنرى فيما بعد) فإن تدخل الدولة يكون  
لمصلحة الفئة (أو الفئات الاجتماعية) التي تسعى إلى الإبقاء على هيكل الاقتصاد الرأسمالي  
وما يربطه من أوضاع اجتماعية .

(١) بدأت الولايات المتحدة في تنفيذ السياسة الجديدة New Deal في عام ١٩٣٣

وتقبل في مجموعة من الإجراءات قصد بها دفع الاقتصاد إلى طريق التعلل  
بالاستغلال الملمة ومنح امتيازات للزراعيين وللحاصلين ، ومنح مكافآت للمسنين وكذلك  
الناجين ضد البطالة . وقد تمسك القادرون على هذه السياسة بتدخل كينز لدى يوروا  
مكثفوا يعملون . انظر في ذلك :

— B. Seligman, Main Currents in Modern Economics, Free Press  
of Glencoe. 1962, p. 730.

— L. Klein, The Keynesian Revolution. Macmillan & Co. London,  
1956, p. 30.

...

(٢) تعمد بالمعنى التقليدية مجموعة المفكرين أصحاب تلك الجسم من النظرية الاقتصادية  
النتائج من محاولات دراسة الحالات الحقيقية للإنتاج الرأسمالي ، والذي تبلور في نهضة —

لواقع التطور الرأسمالي — بأن تطور الاقتصاد الرأسمالي تطور متوازن عبر الزمن وأنه يتم في غلب القوى التي تحول دون تحقيق المنافسة — عند مستوى التشغيل الكامل للموارد البشرية وغير البشرية التي تحت تصرف الجماعة . فالنظام بطبيعته قادر على تحقيق العمالة الكاملة ، وعلى تحقيقها دون تقلبات بين ارتفاع وانخفاض في مستوى النشاط الاقتصادي إذا كانت هذه هي طبيعة النظام نكل تقلبات تنعكس في بطلان للقوة العاملة (نمها عدا البطالة الاختيارية

---

— القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر . لو أن من الممكن أرجاع بداية تكون هذا الجسم إلى ابتكار ويليام بيتي إلا أنه يجد خير مثله في آدم سميث ودافيد ريكاردو في مذهب الفكر الخلاق ، كما يجد آخرهم في جون ستوارت ميل . على هذا النحو لا نمنى بفكر التطبيقي المضي الذي يسطيه له كينز في كتابه : *The General Theory of Employment, Interest and Money. Macmillan. London, 1954, p. 3.*

والذي يكاد يجعله مذهباً لكل فكر اقتصادي سابق عليه ( أي على كينز ) . استخدأنا المصطلح بالمضي الذي أعطاه له كينز غير سليم خاصة في مجال نظرية العمالة والدورات الاقتصادية .

أولاً : لأن موقفه الفكر الاقتصادي السابق على كينز من التقلبات الاقتصادية ومستوى العمالة لم يكن واحداً ، فإذا كان رأى المدرسة التطبيقية على النحو الوارد في المتن فإن ناركس درس ( كما فعل سيسوندي من قبله ) الآلية الاقتصادية في الاقتصاد الرأسمالي ولاحظ اختلاف طبيعتها عن الآليات السابقة عليه ، كما أدرك أن من طبيعة الاقتصاد الرأسمالي أن ينمو من خلال الآليات ، إذ تطوره غير المتوازن عبر الزمن يمثل قانوناً من قوانين التطور الرأسمالي . أنظر في ذلك تطيله في كتاب « رأس المال » ، وأنظر كذلك :

H. Bartoli, Les théories marxistes, in, *Fluctuations économiques*, Editions Montchrestien, Tome II, 1954, p. 261-316.

ثانياً : أنه يتعين التفرقة بين تطيل المدرسة التطبيقية الذي يقوم على نظرية موضوعية في القيمة (نظرية العمل في القيمة) ، وهو تطيل جسي يضي يسير العملية الاقتصادية في مجموعها والملازمات بين أجزائها المخططة وبين تطيل المدرسة النيوكلاسيكية الذي يقوم على نظرية ذاتية في القيمة (نظرية المنفعة) ، التي هي بمعنى أصح نظرية في تحديد الأثمان ، وهو تطيل يطلب عليه طابع التطويل الوحدى الذي يضي يسلوك وحدة اقتصادية واحدة (بستهلك أو منتج) على افتراض انزوالها عن بقية الاقتصاد . من الطبيعي ألا تطلى الدورات الاقتصادية — وهي ظاهرة تفص يسير العملية الاقتصادية بأكملها — ألا بمنسلة طيلة من مفكرى المدرسة النيوكلاسيكية .

البطالة الاحتكاكية ) وعدم استخدام الموارد الانتاجية الأخرى (١) أو في حركة تضخمية بآثارها غير المواتية على نمط توزيع الموارد الانتاجية بين الاستخدامات المختلفة وعلى وضع الطبقات والفئات الاجتماعية التي يتوزع بينها الدخل القومي ، هذه التقلبات لابد وأن يكون مردها لأسباب تخرج عن طبيعة النظام الاقتصادي .

لما يكتنف مقدار الكساد الكبير نظره الى عدم صحة النظرية الكلاسيكية التي كان يقوم بتدريسها في جامعة كمبرج ( رغم أن تاريخ التطور الرأسمالي يسجل تزايد حدة الأزمة خاصة من النصف الثاني للقرن التاسع عشر ) وأصبح يرى أن الاقتصاد الرأسمالي يعمل في الغالب من الأحيان عند مستوى أدنى من مستوى العمالة الكاملة وأن سيره عبر الزمن إنما يتفهم من التقلبات في مستوى النشاط الاقتصادي . إذا كان ذلك من طبيعة السير التلقائي للنظام الاقتصادي يثور التساؤل عن الكيفية التي يمكن أن نضمن بها للاقتصاد القومي مستوا معيناً من العمالة يحققه بأدنى قدر من التقلبات . وللجابة على هذا التساؤل يقوم كينز بتحليل العوامل التي تحدد مستوى العمالة ( وبالتالي مستوى الدخل القومي (٢) وذلك بقصد التعرف على أكثر هذه العوامل أثراً وأسرعها إحداثاً لهذا الأثر ثم التعرف على ما إذا كان يمكن تحقيق العامل المؤثر عن طريق النشاط الفردي أو عن طريق نشاط الدولة .

---

(١) انظر في التعريف بالصور المختلفة للبطالة وبالجزء الأخرى لسوء استخدام الموارد الانتاجية في ظل الاقتصاد الرأسمالي الفصل الثاني من الباب الأول في مؤلفنا «اقتصاديات التضخم الاحتكاكي» السابق الإشارة إليه .

(٢) الواقع أن قيمة الدخل القومي لا تتوقف على حجم العمالة (أي مستوى تشغيل الموارد الانتاجية) فقط وإنما تتوقف كذلك على طبيعة العمالة (أي على كيفية استخدام الموارد الانتاجية وتوزيعها بين القطاعات والفروع المختلفة للنشاط الاقتصادي) ، ولكن كينز يجرد من أثر طبيعة العمالة على قيمة الدخل القومي ويعتبر أن الانتصار على مستوى العمالة يمثل تقريباً معقولاً . انظر كتابه «النظرية العامة» السابق الإشارة إليه ، ص ٩٠

ليس هنا مجال دراسة التحليل الكينزى وإنما يكفينا التعرف على  
ملخص لنظرية كينز نقدمه على النحو التالى (١) :

على افتراض أن نوع وكمية العمل ورأس المال وحالة الفن الانتاجى  
( التكنيك ) ودرجة المنافسة وأذواق المستهلكين والتركيب الاجتماعى  
الذى يحدد نمط توزيع الدخل القومى بين مختلف الطبقات الاجتماعية ، على  
افتراض أن كل هذه العوامل معطاة أى تؤخذ كما هى دون محاولة ادخال  
اثرها فى الاعتبار عند القيام بالتحليل ، ينتهى كينز الى أن مستوى العمالة  
( وبالتالى مستوى الدخل القومى ) يتحدد بمستوى الطلب الكلى الفعال (٢) .  
هذا الآخر يتكون من الطلب على السلع الاستهلاكية والطلب على السلع  
الانتاجية . يتحلل كل من هذين الطلبين الى طلب خاص ينتج عن اتفاق  
الأفراد ، وطلب عام ينتج عن اتفاق الدولة بمختلف هيئاتها . ومن ثم يمكن  
القول بأن الطلب الكلى الفعال يتكون من :

— طلب خاص على السلع الاستهلاكية ، وطلب عام على السلع  
الاستهلاكية .

---

( ١ ) انظر ملخص نظرية كينز فى كتابه « النظرية العملة » السابق الاشارة اليه ،  
ص ٢٤٥ — ٢٥٤ . وانظر كذلك :

D. Dillard, The Economics of John Maynard Keynes. Crosby  
Lockwood, London, 1956, p. 28-51.

( ٢ ) وقد توصل فرنسوا كينيه F. Quesnay — رائد الفكر الفيزوقراطى الذى  
انتشر فى فرنسا فى النصف الثانى من القرن الثامن عشر — الى أن مستوى النشاط الاقتصادى  
يقع — الى جوانب عوامل اخرى — على مستوى الطلب الفعال الذى يتكون من شقين احدهما  
خاص والاخر عام . الضمر الخاص فى هذا الطلب الكلى يمكن أن يحقق جزئياً اذا « لم نعمل  
على خفض دخول الطبقات الفقيرة التى تستهلك السلع التى لا يمكن تصريفها الا فى داخل البلد » ،  
اذ خفض دخولها يعنى انكماش الطلب الإمبر الذى يؤدى الى أن يتم الانتاج فى الفترة العادية  
على نطاق أصغر . أما الضمر العام من الطلب الكلى الفعال فانه يتوفر « اذا لم تحصل  
الدولة — عن طريق جباية الضرائب أو السبلية الانتفاكية — على حيز جزء من القوة عن تداول  
والتوزيع وإعادة الانتاج » فى الفترة العادية . انظر ما كتبه فى :

Maximes générales du gouvernement économique d'un royaume  
agricole, in, François Quesnay et la Physiocratie. I.N.E.D. (Paris).  
Vol. II, 1958, p. 854 & 956.

— وطلب خاص على السلع الانتاجية ، وطلب عام على السلع الانتاجية .

في الاقتصاديات الرأسمالية ، وخامسة اثناء المرحلة التي كانت تقوم فيها الدولة بدور الدولة الحارسة ، كان الطلب العام بشخصيته يمثل نسبة صغيرة من الطلب الكلي الفعّال .

يتوقف الإنفاق الخاص على السلع الاستهلاكية على عيلتين :

أولا : حجم الدخل ، كتعادة عامة يزيد الاستهلاك الخاص كلما زاد الدخل من الناحية المطلقة ولكنه لا يزيد بنفس نسبة الزيادة في حجم الدخل ، إذ يتوقف ذلك على ...

ثانيا : الميل الحدي للاستهلاك ، وهو مايمبر به كينز عن العلاقة بين الزيادة في الاستهلاك الخاص ، والزيادة في الدخل القوسى . (  $\Delta$  في الاستهلاك :  $\Delta$  في الدخل ) . هذا الميل الحدي للاستهلاك يكون منخفضا نسبيا عند المستويات الاعلى من الدخل (١) . كما انه

( ١ ) يبرر عن العلاقة بين الاستهلاك والميل بدالة الاستهلاك consumption function الذى يبين أن الاستهلاك يتجه طرديا مع الدخل ، نكلاما متغير ولكن الاستهلاك يتوقف في تنفره على الدخل ،وتنفر هذا الاخير يؤدي الى تنفر الاستهلاك في نفس الاتجاه .. وسكن الذبجر من هذه العلاقة بيانيا كما في الشكل التالي :

عندما يكون الدخل مساويا لـ د و يكون الاستهلاك مساويا لـ د ك . فإذا زاد الدخل وأصبح د د زاد الاستهلاك وأصبح د د ك .

في هذه الحالة يكون الميل الحدي للاستهلاك ( ومى نسبة الزيادة في الاستهلاك الى الزيادة في الدخل ، أى

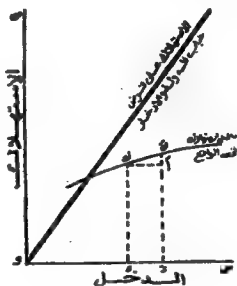
$$\frac{\Delta K}{\Delta D} = \frac{K - K_0}{D - D_0}$$

أما الميل المتوسط للاستهلاك ( ومى نسبة كمية الاستهلاك الى كمية الدخل أى ك : د ) فيكون في الحالة الاولى

$$\frac{K}{D} = \frac{K_0}{D_0}$$

و ويد زيادة الدخل

( م ٢ — مبادئ الملية الحلة )



يكاد يكون مستقرا stable (وليس نابتا) في الزمن القصير (١)  
 ( ونحن نعلم أن التحليل الكينزى يتعلق بالزمن القصير إذ هو خاص  
 بالتقلبات الاقتصادية ) . الأمر الذى يحرم الاتفاق على الاستهلاك من  
 أن يكون العامل الذى يلعب الدور الاستراتيجى عند محاولة التقر على  
 الطلب الكلى الفعّال .

أما الاتفاق الخاص على السلع الإنتاجية (الاستثمار) فإنه يتحدد  
 بقيام المستثمرين الأفراد بالموازنة بين سعر الفائدة ( وهو يحدد نفقة  
 الحصول على رأس المال النقدي ) وبين الكفاءة الحدية لرأس المال ؛  
 فالأفراد الذى يقوم بالاستثمار لا يقوم عليه إلا إذا كان مايتوقعه من عائد  
 يظله الأصل الرأسمالى طيلة حياته يفوق مايدفعه كتمن لاقتراض رأس  
 المال النقدي ، أى يفوق سعر الفائدة الجارى . وسعر الفائدة يتحدد  
 ( كظاهرة نقدية بحثية في نظر كينز ) بتلاقى عرض النقود ( أى كميّتها )  
 مع الطلب عليها ، وهو طلب يتوقف على مدى تفضيل الأفراد للسيولة ،  
 أى على مدى قوة العوامل التى تجعل الأفراد يحتفظون بالنقد سائلة  
 للتعليم بالمعاملات العادية ، أو على سبيل الاحتياط ، أو للقيام بالمضاربة

( ١ ) يرجع استقرار الميل الحدى للاستهلاك في الزمن القصير الى أنه يتحدد بموامل  
 شخصية ( ترتكز على الطبيعة البشرية والنظمة الاجتماعية المكونة للواقع الاجتماعى ) وهذه  
 الموامل لا تتغير تغيرا محسوسا في الزمن القصير إلا نظروفاً بحاجة ، كما يتحدد الميل الحدى  
 للاستهلاك بموامل موضوعية ( الفنى في وعده الأجور ، التغيرات العجائية في قيمة رأس المال ،  
 التغيرات في سعر الفائدة .. الى غير ذلك ) ولكن كل هذه الموامل لا تؤثر على الميل الحدى  
 للاستهلاك في نفس الاتجاه إذ بينما يؤدي بعضها الى زيادة هذا الميل يؤدي البعض الآخر الى  
 انقلبه على نحو يمكن القول معه أن تغيرات هذه الموامل في الزمن القصير تترك الميل الحدى  
 للاستهلاك دون تغير محسوس . ( انظر « النظرية العامة » لكينز ، ص ٩٠ وما بعدها ) . وانظر  
 في هوابسة تصليحية لدالة الاستهلاك :

J C. Eicher, Consommation et épargne. Sirey, 1961.

هذا واستقرار الميل الحدى للاستهلاك لا يعنى أنه ثابت لا يتغير وإنما يعنى أن تغيراته  
 لا تكون محسوسة في الزمن القصير ، الأمر الذى يجعل التغير في كمية الاستهلاك متوقفاً ( في الزمن  
 القصير ) على التغير في مستوى الدخل .



في سوق الأوراق المالية بدلا من اقتراضها . أما السككية الحديدية لرأس المال فهي تعبر عن العلاقة بين العائد المتوقع من الأصل الرأسمالي (١) وبين ثمن الحصول (٢) . وعلى نحو لاق يعرف كينز الكفاية الحديدية لرأس المال ( وهي معدل وليست كمية مطلقة ) بأنها تساوى سعر الخصم الذي يجعل القيمة الحالية لسلسلة العائد السنوي المتوقع طيلة حياة الأصل الرأسمالي مساوية لثمن شراء هذا الأصل (أي لنفقاته استبداله ) . ومن ثم يدخل في تكوين فكرة الكفاية الحديدية لرأس المال عنصر شخصي أو ذاتي ، إذ يتوقف تقدير ما يفصله الاستثمار المزمع القيام به على توقعات الربح . وهذه بدورها تتوقف على وجود فرص استثمار . هذه الفرص يحددها حجم السكان ومعدل نموهم ، معدل التقدم الفني ووجود أراضي وأسواق جديدة (٣) . على هذا النحو نجد أن الاتفاق على السلع الإنتاجية يرتكز في النهاية على توقعات الأفراد الخاصة بالربح ، وبما أنها تتعلق بمستقبل تصرفات مقضارية العديد من الأفراد فإن الطلب على السلع الإنتاجية يكون كثير التغير ، الأمر الذي يبرر اختياره عاملا استراتيجيا للتأثير على مستوى العمالة عن

---

(١) the prospective yield of capital . أي مجموع سلسلة العائد السنوي من الأصل الرأسمالي طوال حياته بعدد خصم المصروفات الجارية دون أن تشمل استهلاك الأصول depreciation . هذه المجموعة من الكميات المخلقة تمثل إجمالي الناتج الحدي لرأس المال gross marginal product ، فإذا خصم منها استهلاكات رأس المال فلما تعطينا صافي الناتج الحدي لرأس المال net marginal product ومن ثم تكون الكفاية الحديدية لرأس المال مساوية لسعر الخصم الذي يسوي بين إجمالي الناتج الحدي لرأس المال وبين نفقة إنتاجه . انظر :

A. Hansen, A Guide to Keynes. McGraw - Hill Publishing Co.  
New York, 1953, p 117 - 124.

Supply price, replacement cost (٢)

(٣) تتسع فرص الاستثمار ( ومن ثم تكون توقعات الربح نمو التنازل ) كلما كبر حجم السكان وكان معدل نموها مرتفعاً وكلما ارتفع معدل التقدم الفني وفي حالة اكتشف أراضي جديدة ( كمصدر للمواد الخام أو الأيدي العاملة الرخيصة ) أو أسواق جديدة . .

طريق خلق الطلب الكلى الفعال بزيادة شقته المتعلق بالاستثمار (١) :  
وبما أن توقعات الأفراد تكون في حالة الكساد نحو الاحجام عن القيام  
بالاستثمار فانه لا يبقى لزيادة الطلب على السلع الانعاجية الا زيادة  
الطلب العام على هذه السلع عن طريق قيام الدولة بالانفاق على انواع  
معينة من الاستثمارات .

على هذا النحو تصبح الدولة مسؤولة عن رعاية الطلب الكلى الفعال  
اللازم لتحقيق مستوى معين للعمالة ( وبالتالي للدخل القومى ) . تتدخل  
عند نقص هذا الطلب الكلى بقصد انتشال الاقتصاد القومى من ازمته .  
بعبارة اخرى اصبحت الحاجة الى الخروج من الازمات الاقتصادية  
وتحقيق قدر من الاستقرار الاقتصادى عبر مراحل الدورة الاقتصادية  
( « حاجة عامة » ) يتعين على الدولة اتساعها ، الامر الذى يقابله اتساع  
في نشاطها المالى ، موضوع المالية العامة .

فاذا اضمنا الى ذلك مسؤولية الدولة الرأسمالية — ابتداء من فترة  
ما بعد الحرب العالمية الثانية — عن تحقيق معدل معين لنمو الدخل  
القومى ( وهى مسؤولية تثير مشكلات تخص التطور الاقتصادى ،  
وتحليلها النظرى يتعلق بالزمن الطويل ) امكن تصور مدى اتساع نطاق  
دور الدولة الرأسمالية المعاصرة في الحياة الاقتصادية (٢) واتساع نطاق

---

( ١ ) يضاف الى ذلك الامية التى يكتسبها الاستثمار في هذا المجال من حيث انه يؤدي  
— من طريق المضاف — الى زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية دون ان يؤدي الى زيادة  
مباشرة ق عرض هذه السلع ، الامر الذى يدفع الى تشغيل الطاقة الانتاجية المخططة في الوحدات  
المنتجة للسلع الاستهلاكية .

( ٢ ) استلزم ذلك زيادة حجم قطاع الدولة الامر الذى تحقق بإجراءات التنظيم الذى وقمت  
في بعض دول أوروبا الغربية كإنجلترا وفرنسا عقب الحرب العالمية الثانية : لقد أدت بعض  
المشروعات التى تزود الاقتصاد القومى ( ويطلب عليه طابع النشاط الفردى ) بالخدمات  
الأساسية كالمشروعات التى تقوم بخدمة النقل والمواصلات أو التزويد بالكهرباء والماء .  
كما أدت بعض المشروعات نظرا للعبور الاستراتيجى الذى تلعبه في بعض — نواحي النشاط

نشاطها المالي بالتالى : الحاجة الى الخروج من الازمة الاقتصادية والحاجة الى ربح معدل التطور الاقتصادى تصبح من قبيل « الحاجات العامة » التى تقوم الدولة باتباعها ، الامر الذى يثير اتواعا جديدة من الاتفاق العام بما يستلزمه هذا الاخير من الحصول على ايرادات عامة (١) .

من هذا العرض نتضح لنا المراحل التى مر بها دور الدولة الرأسمالية فى الحياة الاقتصادية : اتساع نطاق تدخل الدولة فى بداية التطور الرأسمالى ، ثم انحسار دور الدولة ليقصر على دور الدولة الحارسة بعد ارساء اساس التحول الصناعى ، ثم أخيرا ازدياد تدخل الدولة بقصد التخفيف من حدة الازمات التى يعانى منها الاقتصاد الرأسمالى فى المرحلة الحالية من تطوره ، سواء اكلت ازمات تتعلق بسير هذا الاقتصاد عبر الدورة أو بنموه فى المدى الطويل (٢) . هذا والتركيز على

---

الاقتصادى بتدعيم بنك إنجلترا ، البنك المركزى ) وأمت بعض المشروعات لأسسباب سياسية ( كتاب معلق - سجلات رينو فى فرنسا ) . كما أمت بعض المشروعات نظرا لطرقو خلسة بالمعاملة التى تحمل فيها جملها تعاقب من اتفلس - مستمر فى معدل التور ( كساعة الفهم فى إنجلترا ) .

وعلى سبيل المثال أصبح قطاع الدولة فى الولايات المتحدة الأمريكية يقوم به ٢٠٪ من النشاط الاقتصادى .. وقد بلغت النفقات التى تنفقها الدولة فى عام ١٩٦٢ ٢٠٪ من اجمالى الناتج القومى . مثو الاتفاق الحلقى منها بالمعنى ٢١٪ من السلع والخدمات التى ينتجها الاقتصاد القومى .. أى أن هذا الجزء من الناتج الكلى يتم التصرف فيه بقرارات حكومية .. أما بالنسبة للاتفاق الحكومى ( وهو اتفاق ناقل ) فانه يؤثر فى قرارات الأفراد الخلسة بالسلع والخدمات .. و عام ١٩٦٩ كانت نسبة الاتفاق العام لاجمالى الناتج القومى ١٠٪ (٣) .

O. Eckstein, Public Finance. Prentice - Hall International, Inc.

New Jersey, 1964, P. 3 - 4 & 7.

١٠ ستعرف فيما بعد على السلسلة المالية التى تكن الدولة من تحقيق هذه الأعداد

الجديدة .

٢٠ . هذا ويتم ملاحظة أن الدور الذى تلعبه الدولة الرأسمالية فى المرحلة المعاصرة يختلف كثيرا عن الدور الذى لعبته فى المراحل الأولى من مراحل تطور التكوين الاجتماعى الرأسمالى .

دور الدولة في الحياة الانتصالية لا يعنى اغفال دورها في الحياة الاجتماعية والسياسية بصفة عامة ، فدورها في هذين المجالين مرتبط بوجود الدولة كتنظيم اجتماعي ولن اختلفت اساليب قيامها به باختلاف المجتمعات وبمختلف الشكليات السياسية للدولة .

وسيق نطابق دور الدولة الاقتصادي واتساعه انما يتعلق — كما سبق ان ذكرنا — بمقاييس النشاط الاقتصادي التي تقوم به . فتغير هذا النطاق بين الضيق والانتساع لا يعنى بالضرورة تغير في حجم ميزانية الدولة بين الصغر والكبر ، اذ ان هذا الاخير لا يتوقف فقط على مدى الدور الاقتصادي للدولة وانما يتوقف على حجم الاقتصاد القومي . فعلى افتراض عدم تغير نطاق الدور الاقتصادي للدولة ( من حيث انواع النشاط التي تقوم بها ) فان كبر حجم الاقتصاد القومي مع تطوره يؤدي الى كبر حجم ميزانية الدولة اذ يزيد انفاقها ، وبالتالي ايرادها ، حتى مع بقاء عدد النشاطات الاقتصادية التي تقوم بها على حاله .



الى جانب الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة يوجد في الاقتصاد الدولي الاقتصاديات المتخلفة التي تمثل في غالبيتها جزءاً من الاقتصاد الرأسمالي العالمي هذه الاقتصاديات عرفت بعض جهود النمو وهي لم تزد

---

— هذا الاختلاف الكبير يمثل في ان الدولة كانت تلعب في المرحلة الاولى دوراً تقديمياً من وجهة النظر التاريخية ، فهي تلعب دور القاطن للشروع الفردي الذي كان يمثل اداة التطور في تلك المرحلة . اما في المرحلة المعاصرة فان الدولة الرأسمالية تلعب دوراً يهدف الى التخفيف من حدة الجوانب السلبية للاقتصاد الرأسمالي ، الى الحيلولة دون حصول تكوين اجتماعي استغلالي تاريخياً الى تكوين اجتماعي ارضي ، هذا من ناحية ، ومن ناحية اخرى فان الادوات التي تستخدمها الدولة للتقاسم بدورها في المرحلة المعاصرة اكثر تعسفاً وتكتسب من الأدوات التي كانت تحت تصرفها في المرحلة الاولى .

في الكثير من الاحوال إلا إلى تعميق التخلف الاقتصادي والاجتماعي في هذه الاقتصاديات . الأمر الذي يستلزم التركيز على الدور الذي يتمتعن أن تقوم به الدولة ، وأى دولة ، لكي يمكن تحقيق الخروج الحقيقي من التخلف .

### دور الدولة في الاقتصاد المتخلف :

تمثل المشكلة الأساسية التي تواجه الاقتصاد المتخلف في الخروج من حالة التخلف الاقتصادي والاجتماعي . تحل هذه المشكلة — كما سنرى فيما بعد — من طريق عملية تطوير تتضمن تغيير هيكل الاقتصاد القومي من خلال عملية التصنيع . أي لتحويله من هيكل يثلب عليه الطابع الزراعي إلى هيكل يثلب عليه الطابع الصناعي . فالامر يتعلق بتغييرات هيكلية يتمن تحقيقها في كافة نواحي الاقتصاد القومي ، وذلك في فترة زمنية قصيرة نسبيا . في مواجهة هذا المتطلب تحول أسباب كثيرة (١) بين الشروع القردى وبين تحقيق هذا التغيير الهيكلي الشامل ، الأمر الذي يفرس على الدولة مسؤولية القيام به . هنا يتسع نطاق دور

---

( ١ ) المكون في التشغيل القردى في هذه الاقتصاديات هي اتجاه رأس المال إلى النواحي الاستغلال التي لا تضمن الكثير من المخاطر كإثراء الأرض الزراعية أو اقلية الميكنة السكينة أو العلم بانشط التجارى ، وكذلك إلى التشغيلات التي تدر ربحا كبيرا دون أن تفسد إلى الحاجة الانتاجية للمجتمع كالفسارفة .. والمادة أنه يكون من الأسهل اتباع المكون الذي يحدد بنودج السلوك الاقتصادي للجهات الاجتماعية التي تصل على الجزء الأكبر من الدخل الاقتصادي في هذه المجتمعات المتخلفة .. يضاف إلى ذلك أنه في غياب التنظيم الاقتصادي ( الذي يضى رعية مسبقة للطلب ثم محاولة لخلق العرض الذي يتوازن معه ) يكون السوق الحلى محدودا ، أولا لأن القوة الشرائية لفقيرة أفراد المجتمع ضئيلة نظرا لانخفاض مستوى الدخل ، وثانيا لوجود مسدود من الوحدات الاجتماعية ( مثلات الفلاحين ، وهو عدد تظف أهمية من بلد متخلف إلى آخر ) في حالة تلبية الأنظمة الدائى .. غيالب الطلب أو كونه محدودا يدفع بالشروع القردى إلى الاحجام . من ناحية ثالثة يؤدي غياب الخدمات الأساسية اللازمة للقيام بالانتاج القردى بقصد تحقيق الربح ( كخدمات المواصلات والكهرباء والماء .. إلى غير ذلك ) إلى أن تيل توقعات الربح نحو الانخفاض ، مما يظل من أقدام أصحاب رأس المال .

الدولة في الحياة الاقتصادية ليشمل القيام بالتغييرات التنظيمية اللازمة في مختلف قطاعات الاقتصاد القومي وكذلك بناء الأساس للصناعي (على طريق إقامة المشروعات الصناعية والمشروعات التي تقوم بالخدمات الأساسية) . وهو ما يعني قيامها بالدور الاستراتيجي في عملية التحول الاقتصادي ، ويستتبع اتساع النشاط المالي لها .

### دور الدولة في الاقتصاد الاشتراكي :

يمثل الدور الاقتصادي للدولة الاشتراكية (١) في تدخل عضوي في الحياة الاقتصادية لا يهدف فقط الى ضمان سر معين للاقتصاد وانما الى تحقيق تغيير مستمر في هيكل الاقتصاد القومي على نحو يضمن الرفع المستمر للمستوى المعيشي والثقافي لافراد المجتمع اشباعا للحاجات الاجتماعية في تطورها الدائم . يؤدي ذلك ان تكون الدولة مسئولة عن اتخاذ مجموعة من القرارات تهدف الى توزيع الموارد الانتاجية بين الاستعمالات المختلفة على نحو يمكن الاقتصاد القومي من تحقيق اهداف معينة تختلف وفقا لمرحلة التطور التي يمر بها هذا الاقتصاد ، على ان تنسق السلطات الاقتصادية على نحو يضمن التوازن بين الانتاج والاستهلاك ، الامر هنا يتعلق باتخاذ القرارات الاقتصادية الجوهرية : أي المنتجات تنتج والكمية التي يتم انتاجها : كيفية وزمان ومكان انتاجها . محير هذه المنتجات بعد انتاجها للاستعمال النهائي في الاستهلاك او للاستعمال في الاضافة الى الطاقة الانتاجية وفي أي فروع الانتاج ، الى غير ذلك من القرارات الواعية التي تتخذها السلطات القائمة على اساس دراسه شامله للاسباب الاقتصادية للمجتمع . لكي تتمكن هذه السلطات من اتخاذ مثل هذه القرارات يتعين ان يكون لها السيطرة الفعلية على ماحت صرف

---

( ١ ) انظر في ذلك مؤلفنا « اقتصاديات التخطيط الاشتراكي » ، الطبعة الثانية ،

ص ٧٦ وما بعدها .

الجماعة من موارد وقدرات انتاجية . هذه السيطرة الفعلية تتوفر لها  
عن طريق الملكية الجماعية لوسائل الانتاج .

على هذا النحو تكون الاشتراكية مسئولة عن النشاط الاقتصادى في  
مجموعه ، الامر الذى يتضمن قيامها بالنشاط المالى (حتى ماكان يقوم  
به المشرع الفردى في الاقتصاد الرأسمالى ) . هذه المسئولية تمارسها  
الدولة عن طريق تخطيط الاقتصاد القومى وما يستتبعه من تخطيط  
المظهر المالى لكافة النشاط الاقتصادى في المجتمع ، على النحو الذى  
سنفراه فيما بعد .



من كل ما تقدم يتضح ان مايعد « حاجة عامة » يتحدد اجتماعيا  
اذ يتوقف على نوع المجتمع ومرحلة التطور التى يمر بها . فلذا ما اعتبرت  
الحاجة عامة تميز اشباعها عن طريق اداء خدمة يقوم بأدائها إحدى  
هيئات الدولة (١) وهو اداء يستلزم القيام بنشاط مالى . مجموع النشاط  
المالى للدولة يمثل موضوع المالية العامة .

### موضوع المالية العامة :

مجموع « الحاجات العامة » التى يتعين على الدولة اشباعها في  
مرحلة معينة من مراحل تطور مجتمع مايمثل اذن محور النشاط المالى

- 
- (١) هذه التبعيات تسمى اصطلاحا بالرقب المالية . ولا نرى ضرورة للفرقة بين مزارق  
عامة أصلية ومزارق عامة اضائية ، اذ متى أصبحت الحاجة « عامة » ابيح المرقب الذى  
يقوم بالخدمة المشبعة لها مرفقا ضروريا ( ويلغى أصليا ) ايا كانت طبيعة هذه الخدمة ،  
أى سواء أكانت قابلة للتجزئة أو غير قابلة للتجزئة ( للفرقة بين الخدمات وبين هذا  
المعيار الآخر أهميته عند تحديد الكيفية التى تحصل بها الدولة على مقابل أداء هذه  
الخدمات ان كانت تؤدىها بمقابل ، وفلك على النحو الذى سنراه فيما بعد ) .

للدولة ، اذ لا تباع « الحاجات العامة » لابد من القيام بخفضات ما .  
 للقيام بهذه الاخرة يتمين استخدام الهيئات العامة لبعض الموارد  
 الانتاجية في الجماعة . للحصول على هذه الموارد في اقتصاد يقوم على  
 المبادلة للتقنية لابد من الاتفاق ، تمام الاتفاق ينترض وجود الايرادات  
 التي تولد . مجموعة الظواهر المتعلقة بحصول الدولة على ايراداتها  
 لانفاقها يقصد اشباع « الحاجات العامة » تمثل الظواهر المالية الخاصة  
 بنشاط الهيئات العامة . هذه الظواهر هي موضوع المعرفة النظرية في  
 مجال « المالية العامة » (١) .

### المعرفة العلمية الخاصة بالنشاط المالي للدولة :

يمثل النشاط المالي للدولة (الذي يعكس نشاطا حقيقيا تقوم به)  
 جزءا من الواقع الاجتماعي في المجتمع الذي تباثر فيه الدولة هذا  
 النشاط . ينجم عن محاولات الانسان للتعرف على هذا الواقع الاجتماعي  
 معرفة نظرية تتعلق به . هذا القول يصدق على النشاط المالي للدولة  
 كجزء من الواقع الاجتماعي . وكما هو الحال بالنسبة للمعرفة بصفة  
 عامة ليست كل معرفة تتعلق بالنشاط المالي للدولة من قبيل المعرفة  
 العلمية . اذ توجد المعرفة العلمية المنبئة في مجموعة الافكار التي تدرك  
 بالمعقول وتكسب من خلال التجربة اليومية والتي يتحقق من صحتها .  
 وهناك المعرفة العلمية التي لا تعتبر كذلك الا اذا توافرت لها شروط  
 معينة . يختلف الى ذلك ان مجموعة القواعد المنبئة لمعرفة علمية  
 ( خاصة بنوع معين من الظواهر ) تصبح علما من العلوم اذا توافرت  
 لهذه المجموعة لولا شروط المعرفة العلمية وثانيا شروط الجسم النظري  
 الذي يكون علما من العلوم . ومنذ وجدت الدولة ، وقبل ظهور العلوم



الاجتماعية (١) ، ومارست نشاطها ماليا (الامر الذى يفترض قيام اقتصاد المبادلة النقدية) وجفت محاولات التعرف على طبيعة هذا النشاط بقصد اتخاذ سيلة معينة بشأن تحميل الضرائب واتفاق حصيلتها . فهل تعتبر المعرفة الناتجة عن هذه المحاولات من قبيل المعرفة الطبيعية ؟ لكى تعتبر كذلك يتعين :

اولا : ان يهدف النشاط الفكرى الى الكشف عن القوانين الموضوعية التى تحكم الظواهر محل الدراسة . فالمعملية الاجتماعية تتمثل فى مجموع النشاطات التى يقوم بها افراد وهيئات المجتمع فى تكررها المستمر . فى ظل ظروف معينة من التطور التاريخى لمجتمع معين تتكرر هذه النشاطات بطريقة خاصة تصبح من خصائص المرحلة التطورية التى يمر بها المجتمع محل الاعتبار . هذه الطريقة الخاصة لتكرار النشاطات الاجتماعية تعطىها نوعا من الانتظام يمكن معه تمييز علاقات متكررة باستمرار بين النشاطات المختلفة ، علاقات مؤداها ان حدوث فعل او مجموعة من الاعمال يترتب اثرا يتمثل فى نتيجة معينة تقع حتما اذا ما توفرت شروط حدوثها . هذه العلاقات المتكررة ملئ وجه الدوام — البعض منها مشترك بين كل التكوينات الاجتماعية ، والبعض الاخر ( وهو الاهم ) خاص بتكوين اجتماعى معين — هى التى يطلق عليها القوانين الاجتماعية . هى اذن العلاقات التى تتكرر باستمرار بين مختلف عناصر العملية الاجتماعية مكونة على هذا النحو خصيصة لكل من النشاطات الانسانية من حيث انها تعبر عن العلاقات الداخلية المعينة

---

(١) فى هذا — وفى صدد المعرفة الخاصة بالظواهر الاجتماعية — يقول ب . موى (Paul Mowy) « ان الانسان لم ينتظر ظهور العلوم الاجتماعية رسيا لى يسعى الى معرفة الانسان » ، على اعتبار ان السلوك الاجتماعى هو موضوع المعرفة فى النروع المختلفة للعلوم الاجتماعية ، او ما يسمى وحدة من يحفظ المعرفة وموضوع المعرفة (L'unité du sujet et de l'objet) . المخطوطات ولسنة العلوم ، الجزء الثانى ، ترجمة الدكتور عزاد حسن زكريا ، مكتبة نهضة مصر ، القاهرة ، ١٩٦٢ ، ص ٥١ .

التي نافذ مكانا في داخل هذا الكل من النشاطات الإنسانية . ذلك ما يقتضيه  
 عندما يقال ان هذه القوانين ذات طابع موضوعي . أي انها تكون  
 خصيصة حقيقية او عينية للعملية الاجتماعية . يعبر عن هذه الطبيعة  
 الموضوعية للقوانين الاجتماعية أحيانا بالقول بان الظواهر الاجتماعية  
 تحكمها قوانين موضوعية او بالحديث عن عمل هذه القوانين الاجتماعية  
 أثناء سير العملية الاجتماعية .

الظواهر الخاصة بالنشاط المادي للقول نوع من الظواهر الاجتماعية  
 ويحكمها قوانين موضوعية . مهمة البحث العلمي هو الكشف عن هذه  
 القوانين .

ثانيا : ان تستخدم مناهج البحث العلمي في استخلاص المعرفة  
 النظرية . . وهي تتلخص أولا في وصف وتقسيم الظواهر محل البحث  
 العلمي . هذه العملية التي نستند الى الملاحظة العلمية لموضوع البحث  
 هي أول خطوة نحو فهم المجموعات الجديدة من الظواهر . وثانيا في  
 التقييم باستخلاص القوانين والمبادئ العلمية عن طريق التجريد (٢) .  
 وذلك للتوصل الى أفكار او مقولات (٣) تتعلق بموضوع البحث العلمي .

---

Systematic description and classification ٤١١  
 abstraction ١١

- catégories (٢) استعنا في كتابة هذه السطور عن المعرفة بتضيقنا بمراجع الأية :  
 A. Laclau, Vocabulaire technique et critique de la Philosophie  
 P.U.F., 1962.  
 M. Rosenblatt & P. Yudin (eds), A Dictionary of Philosophy, Pro-  
 gress Publishers Moscow, 1967.  
 A. Danto & S. Morgenbesser (eds), Philosophy of Science.  
 Meridian Books, New York 1960.  
 M. Cornforth theory of Knowledge, Lawrence & Wishart, London,  
 1950.  
 L. Goldman, Sciences humaines et Philosophie. P.U.F., 1952.  
 — P. Mouy, Logique et Philosophie des Sciences. السابق المجلد ١١٢

ثم القيل ثالثاً ، على أساس هذه الأقسام ( التواتر )  
يقصد تفسير ما لوحظ من خصائص الظاهرة محل البحث والعلاقة بين  
عناصرها ، وذلك في حركتها ، ثم استنتاج خصائص أخرى لم تكن محسلاً  
للملاحظة الأولى . والنحقيق من صحة نتائج عملية استخلاص المعرفة .

**ثالثاً :** ان تكون المعرفة المستخلصة مكتسبة لدرجة معينة من الدقة  
عن طريق التعرف على الجوانب الكيفية والكمية ( القابلة للقياس )  
للظاهرة محل الدراسة .

نجاح البحث العلمي في الوصول الى كشف القوانين الموضوعية التي  
تحكم الظواهر يتطور في تواتين علمية نظرية ، تنصف بالعموم والتجريد .  
الفرق بين القوانين الموضوعية للعملية الاجتماعية وبين القوانين العلمية  
هو الفرق بين العملية الاجتماعية الحقيقية وبين المعرفة المتعلقة بهذه  
العملية . بين الواقع والنظرية العلمية . القوانين العلمية هي انعكاس  
للقوانين الموضوعية للعملية الاجتماعية ، هي انعكاس لهذه القوانين ،  
ليس في كل تفاصيلها وانما انعكاس لما هو جوهري في العلاقة ، أي  
انعكاس للعلاقة على مستوى معين من التجريد النظري . مجموع  
القوانين العلمية المتعلقة بنوع معين من الظواهر هو الذي يكون العلم  
لذي تمثل هذه الظواهر موضوعه . فالمعرفة العلمية في فرع معين  
لا تكون « علماً » الا من وقت وجود مجموعة من القوانين العلمية  
استخلصت على النحو السابق بيانه وكونت نظاماً يمكن اعتباره علماً  
ومعايير المعايير المطبقة في فلسفة العلوم . نمى يمكن القول بان المعرفة  
الخامسة بالنشاط المالي للدولة بدأت في تكوين « علم المالية العامة » .

### **المالية العامة كعلم :**

ارتبطت نشأة المالية العامة كعلم بظهور طريقة الإنتاج الرأسمالية  
وتطوره حتى مرحلة التحول الصناعي وذلك للأسباب الآتية :

أولاً : مع ظهور هذا الإنتاج ظهرت الدولة الحديثة كدولة . الإنتاج الرأسمالي هو إنتاج بقصد المبالغة على نطاق متسع . ضرورة خلق الأسواق تستلزم تحطيم قيود التنظيم القطاعي للمجتمع وقيام دولة مركزية . قيسلم هذه الأخيرة وخاصة إذا ما لزم الأمر أن تكون دولة قوية معناه اتساع النشاط المالي للدولة والاهتمام بالمعرفة النظرية المتعلقة به . في ذلك يقول شومبيتر « كان أول تطور « للمالية العامة » وخاصة الضرائب الحديثة في خلال القرن الخامس عشر في جمهوريات المدن الإيطالية ( وخاصة فلورنسا ) وفي المدن الحرة في ألمانيا ( وهي الأمكن التي سجلت بداية تطور طريقتة الإنتاج الرأسمالية ) .. أما القرن السادس عشر فيتميز بأنه قرن قيام الدولة القوية التي سمعت — بمعد أن تخلصت من المنازعات الداخلية — إلى السيطرة الاقتصادية والسياسية ، الأمر الذي ميز هذا القرن والقرون التالية عليه بحروب شبه مستمرة . كل ذلك استدعى أن تكون الحكومات قوية . هذه الحكومات القوية التي كانت تعاني من طموح سياسي مزمن يتمدى وسائلها الاقتصادية وجدت نفسها مدفوعة إلى القيام بحملات زيادة قوتها عن طريق تطوير الموارد الموجودة على أنظمتها الأمر الذي يعنى اتساعاً في نطاق نشاطها المالي ويسر الأهمية المتزايدة للضرائب والمفهوم الجديد الذي تكتسبه (١) .

كان من الطبيعي مع ظهور الدول الحديثة القوية واتساع نطاق دورها في حياة المجتمع ومن ثم نشاطها المالي أن تنمو الدراسات المتعلقة بهذا النشاط الأخير متبعة أساساً في المجهودات الفكرية لويليام بنى ونوبان

---

J. Schumpeter, History of Economic Analysis. Allen & (١١)

Unwir, London, 1961, p. 200 & 146-147.

ويروجيا (١) ، والتي نجد لها - الى جانب افكار غيرهم في المالية العامة -  
تجسيدا منسقا في كتاب « ثروة الامم » لادم سميث .

ثانيا : ان استخدام مناهج البحث الملتقى كما ثبوت في مجال انطولوجيا  
المتعلقة بالظواهر الطبيعية ، اتول استخدام هذه المناهج في استخلاص المعرفة  
الخاصة بالظواهر الاجتماعية لم يستقر الا في مرحلة التحول الصناعي على  
الآل بالنسبة للاقتصاديين الانجليزى والفرنسى ، وخاصة ابتداء من اوائل  
القرن الثامن عشر حيث بدأ المفكرون في استخدام هذه المناهج في استخلاص  
النظريات المتعلقة بالنشاطات الاجتماعية دون استثناء لظواهر النشاط المالى  
للولة ، الامر الذى يمكن من استخلاص المعرفة العلمية الخاصة بهذه  
الظواهر .

ثالثا : انه اذا ما اردنا استخدام لغة اكثر دقة فله لا ينبغي الكلام عن  
المالية العامة كعلم وانما يتمين الكلام عنها كجزء من علم هو علم الاقتصاد  
السياسى الذى لا جدال في ان نشأته ارتبطت بالمراحل الاولى في تطور الاقتصاد  
الراسمالى . هذه النقطة تجتم علينا التعرف على صلة المالية العامة بالاقتصاد  
السياسى .

الاقتصاد السياسى هو علم القوانين الخاصة بالظواهر الاقتصادية ،  
اى بالعلاقات الاجتماعية التى تتم بواسطة الاشياء المادية ، اى تلك المتعلقة  
بانتاج وتوزيع الاشياء المادية والخدمات التى تشبع حاجات الانسان في  
المجتمع . مجوهر النشاط الاقتصادى هو بذل العمل باستخدام الموارد  
الموجودة تحت تصرف الجماعة اشعيابا للحاجات . كما رايانا ، بعض

---

(١) W. Petty (١٦٢٢ - ١٦٨٧) ، S. Vauban (١٦٢٢ - ١٧٠٧) ،  
C. A. Broggia (١٦٨٢ - ١٧٦٢) . انظر بنفسنا افكار المفكرين الآخرين في سوبيتو ،  
المرجع السابق فقرة من ٢٠٢ - ٢٠٦ .

الحاجات — حاجات الأفراد أو حاجات طائفة معينة في المجتمع أو حاجات الجماعة بأكملها — تقوم بإشباعها الدولة بمختلف هيئتها ، وعلى الحاجات التي تسمى « بالحاجات العامة » لإشباع هذه الحاجات يتمين على الدولة الحصول على بعض الموارد الإنتاجية والمنتجات التي تحت تصرف المجتمع . لتحقيق ذلك يتمين عليها القيام باتفاق يفترض الحصول على الإيراد . فكل النشاط المالي للدولة يتركز في النهاية على نشاطات مؤداها استخدام بعض موارد الجماعة أو حتى إنتاج بعض المنتجات لإشباع بعض الحاجات . من هنا جاء اعتبار المالية العامة جزء من علم الاقتصاد السياسي ، حيث إن القواعد العلمية للمالية العامة تتعلق بالنظام الخاص بالعلاقات المالية للدولة التي تعكس الواقع علاقات اقتصادية عينية . لكنه جزء له من النوعية ما يخلق منه فرعاً ويميزه عن غيره من فروع العلوم الاقتصادية . هذه النوعية بمعناها أولاً طبيعة من يقوم بالنشاط وهو الدولة بمختلف هيئاتها المركزية والمحلية وبمعناها ثانياً تسليط الضوء على المظهر المالي للنشاط الذي تقوم به الدولة . دراسة ظواهر النشاط المالي للدولة دراسة منفردة مردداً نوعية الجزء ، ولكنها دراسة تتركز على المبادئ العامة في الاقتصاد السياسي الذي يمثل الكل . يترتب على ذلك أن الاقتصاد السياسي هو الذي يزود الباحث في نطاق المالية العامة بالمبادئ المنهجية الأساسية للتحليل العلمي لقوانين تطور العلاقات المالية وكذلك لتحليل جوهر وهدف النشاط المالي ، وهو ما لا يمكن أن يتم على نحو سليم إلا إذا بدأنا من طبيعة الهيكل الاقتصادي للمجتمع (١) محل الاعتبار والقوانين الموضوعية لتطوره .

#### ( ١ ) يحدد الهيكل الاقتصادي للمجتمع :

أولاً : بالمفاهيم الجوهرية للمالية الاقتصادية من حيث ( أ ) نوع روابط الإنتاج السائدة ( مركزها على الملكية الفردية أو الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج ) ( ب ) من حيث المبدأ المبني من النشاط الإنتاجي الذي يهدف إليه العاملون على أمر الإنتاج ( تحقيق أقصى ربح نقدي أو إشباع الحاجات الاجتماعية ) ( ج ) ومن حيث طريقة سير وإداء العملية الاقتصادية —

علاقة الجزء ( المالية العامة ) بالكل ( الاقتصاد السياسى ) تظهر  
أوضح ما تكون منذ دراسة النشاط المالى للدولة فى الاقتصاديات  
الاشتراكية المخططة حيث تتبع مسئولية الدولة - والدول الاشتراكية  
فى هذه الحالة - لتشمل الاقتصاد القومى بأكمله . هنا يندمج النشاط  
المالى للدولة فى النشاط المالى لمجتمع بأكمله ، أولا نظرا لمسئولية الدولة  
التنظيمية ودورها فى الإنتاج ، وثانيا لأن الجهاز الذى كان يباشر النشاط  
المالى ( الجهاز المصرفى والبيوت المالية الأخرى ) أصبح من أجهزة

---

= ( عن طريق ميكترزم السوق أو عن طريق ميكترزم الخطة ) .

وثقيا؛ ماوزن النسبى لكل قطاع من القطاعات الثلاثة المكونة للاقتصاد القومى . فلما كان  
عدد النشاطات الاقتصادية التى تعرفها المجتمعات الحديثه فانه من الممكن ودعا الى نوع من أنواع  
ثلاثة من النشاط الاقتصادى وثقا لدى مباشرة العلاقة بين الإنسان والطبيعة :

١ - فهناك النشاط الأول حيث العلاقة بين الإنسان والطبيعة علاقة مباشرة وحيث الدور  
الذى تقوم به الطبيعة فى عملية الإنتاج دورا واضحا . مثال ذلك الصيد يختلف أنواعه ، الزراعة  
وتربية المواشى والدواجن ، أالنشاط الاستخراجى فى المناجم والمحاجر . بعض المنتجات الناتجة من  
هذا النشاط قد تملح لتسباع الحاجات النهائية للإنسان كالخضروات الطازجة أو كاستخدام الفحم  
فى التدفئة المنزلية ولبعض الآخر يصنع ان يكون موضوعا لنشاط انتاجى آخر قبل ان يستعمل  
فى إشباع الحاجات النهائية للإنسان كالقطن لابد من مروره بمراحل قبل ان يصبح ملابس .

٢ - وهناك ثانيا النشاط الثانوى أو الصناعى الذى ينصب على تحويل المنتجات ثم انتاجها  
فى نشاط من النشاطات الأولية . هنا تكون العلاقة بين الإنسان والطبيعة أقل مباشرة ويزيد  
وصوح العلاقة بين الإنسان والإنسان . فى هذا النوع من النشاط الانتاجى يعمل الإنسان فى ظل  
ظروف تمثل سيطرة اكبر من جانبه على قوى الطبيعة ، فبينما فى الزراعة مثلا تتوقف نتيجة عملية  
الإنتاج على كبر ( قد يعمل العامل الماسم فى بعض الاحوال ) على ظروف طبيعية ( مناخية مثلا )  
فان الإنتاج الصناعى يتوقف (الى جانب اعتماده غير المباشر على النشاط الأولى) على ظروف من  
صنع الإنسان ، كمروط السل داخل المصنع من هنا تمثلت الصناعة مرحلة أخرى من مراحل  
سيطرة الإنسان على قوى الطبيعة . ومن هنا كانت انتاجية السل فى الصناعة أعلى منها فى  
الزراعة . هذه الحقيقة هى أساس اختيار التصنيع كسبيل لتطوير الاقتصاديات المتخلفة .

٣ - وهناك ثالثا نشاط الخدمات حيث العلاقة بين الإنسان والطبيعة أقل مباشرة عنها فى  
حالة النشاط الثانوى . مثال ذلك خدمات النقل والواصلات السككية واللاسلكية والبريد  
والجارة وخدمات التعليم والصحة ، والخدمات الثقافية والرياضية والترفيهية . =

الدولة ، الامر الذي يعنى ظهور نوع جديد من الظواهر المالية ، على هذا الاساس تحتوى عملية التخطيط النشاط المالى فى ارتباطه بالنشاط الاقتصادى المعنى .

مثلا اهتمامنا اذن هو القواعد النظرية الخاصة بالنشاط المالى للدولة الذى هو موضوع المالية العامة ، وبما ان هذا الموضوع كلن - ولايزال - محلا لتطور مستمر منذ نشأة الاقتصاد الرأسمالى ( اولا فى ظل طريقة الانتاج الرأسمالى خلال مراحل تطورها المختلفة ، وثانيا فى ظل طريقة الانتاج الاشتراكى ) فان المالية العامة كانت - ولا تزال - محلا لتطور

---

• وكذلك خدمات الدفاع والادارة والامن الداخلى ( بوليس ، قضاء ، سجون .. الخ )  
والخدمات التى يقوم بها اصحاب المهن الحرة كالمحاماة والمطبخية .. الى غير ذلك .

فاذا ما تصورنا الوحدات التى تقوم بكل نوع من الانواع الثلاثة من النشاط وكانها مجمعة فى وحدة كبيرة تمثل قطاع النشاط امكن القول ان الاقتصاد القومى المعاصر - وهو المكون من مئات الآلاف من الوحدات الانتاجية - ينقسم الى قطاعات ثلاثة : قطاع النشاط الاول ( واهم نشاطاته الزراعة ) ، القطاع الصناعى ، وقطاع الخدمات .

الاهمية النسبية او الوزن النسبى لكل من هذه القطاعات الثلاثة ( وللجزء من هذه القطاعات الموجه الى السوق المالى ) وكذلك الوزن النسبى لكل فرع داخل احد هذه القطاعات وخاصة القطاع الصناعى ، تمثل احد محددات هيكل الاقتصاد القومى ( بأحد المعانى التى يمكن ان يستخدم فيها اصلاح الهيكل ) . فاذا كان وزن القطاع الزراعى كبيرا بالنسبة لوزن القطاعين الاخرين ( وخاصة بالنسبة للقطاع الصناعى ) قلنا ان الهيكل الاقتصادى يظل على الطبع الزراعى ، أما اذا كانت الاهمية النسبية للقطاع الصناعى اكبر غلبت الصفة الصناعية على هيكل الاقتصاد . كذلك يمكن التفرقة بين هيكل الاقتصاد الصناعى من حيث اهمية الفروع الصناعية المنتجة لسلع انتاجية ( أى سلع لا تستعمل فى اشباع الحاجات النهائية للانسان وانما يعاد استخدامها فى عملية الانتاج ، كالماسنوت والصلب والمواد الوسيطة والمواد المولدة للطاقة الحركية والآلات .. الى غير ذلك ) بالنسبة للفروع الصناعية المنتجة للسلع الاستهلاكية ( أى السلع التى تستعمل فى اشباع الحاجات النهائية للأفراد كالتنسيوجات يختلف أنواعها ، المنتجات الصناعية التى تستعملها فى حياتنا اليومية ) .

انظر فى دراسة تفصيلية لفكرة الهيكل الاقتصادى مؤلفا « اقتصاديات التخطيط الاشتراكى » ، الطبعة الثانية ، ص ٥٥ وما بعده . وانظر تطوير هذه الفكرة فى الجلب الثالث من مؤلفنا ( مع مصطفى رشدى ) الاقتصاد السيسى . المكتب المصرى الحديث ، الاسكندرية ، ١٩٧٣ .



مستعروف على خطوطه العريضة في هذه الدراسة . المهم ان الأمر يتعلق بالقواعد النظرية للمالية العملى . . وهى بوصفها قواعد نظرية تختلف عن « التاريخ المالى » (١) أى تاريخ الوقائع المتعلقة بالنشاط المالى للدولة ، كما تختلف من « التشريع المالى » (٢) الذى هو مجموعة القواعد الوضعية أى القوانين واللوائح التى تسنها دولة ما فى وقت معين لتنظيم ماليتها من نفقات وايرادات وميزانية .

على ان اهتمامنا بالقواعد النظرية للمالية العملى ( التى تمثل — فى جزئها الأكبر حتى الآن — نتاج التطور الفكرى فى ظل طريقة الإنتاج الرأسمالى ) ينبغى ان يمثل الخطوة الأولى فقط فى هذه الدراسة . ذلك لان دراسة الأفكار النظرية يقصد بها التعرف على الواقع بقصد التأثير عليه عن طريق اتخاذ سياسة تهدف الى معالجة المشكلات التى يفرضها هيكل الاقتصاد القومى . والأمر هنا يتعلق بالسياسة الاقتصادية بصفة عامة وبالمالية المالىة بصفة خاصة . ومن ثم يكون اهتمامنا بالقواعد النظرية للمالية العامة هادفا الى التعرف على الأدوات المالية التى يمكن استخدامها لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية مع مراعاة أن اختلاف التركيب الهيكلى بين الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة والاقتصاديات المختلفة والاقتصاديات الاشتراكية المخططة يفرض مشكلات مغايرة فى كل نوع من هذه الاقتصاديات الثلاث ، الأمر الذى يستتبع بدوره اختلافا فى السياسة الاقتصادية التى تتبع فى كل منها ، سواء بالنسبة لأهداف هذه السياسة أو بالنسبة لوسائلها . اختلاف السياسة الاقتصادية من اقتصاد لآخر ينعكس فى اختلاف فى مدى وكيفية استخدام الأدوات المالية فى حل مشكلات السياسة الاقتصادية فى كل نوع من هذه الاقتصاديات .

---

(١)

Histoire financière

(٢)

Législation financière

على ضوء هذه المقدمة العامة يكون من الطبيعي أن تنقسم دراستنا  
هذه الى قسمين كبيرين :

— القسم الأول : يختص بأدوات السياسة المالية ، التي نتعرف  
عليها عن طريق دراسة القواعد النظرية للمالية العامة (١) في نشأتها ،  
وتطورها في ظل طريقة الإنتاج الرأسمالي .

— القسم الثاني : يهدف الى دراسة السياسة المالية مع تفرقة  
بينها في الإقتصاد الرأسمالي المتقدم والإقتصاد المتخلف .

---

(١) تقتصر دراستنا هذه على القواعد العامة بالنشاط المالي للدولة كمنظمة مركزية فقط  
أدركين الفرصة أخرى دراسة القواعد المتعلقة بالنشاط المالي للهيئات المحلية للدولة .

# القسم الأول

أدوات السيولة المالية

لاشباع الحاجات العامة يتعين على الدولة بمختلف هيئاتها السيطرة على جزء من الموارد الانتاجية ( بشرية وغير بشرية ) . لكى يتم ذلك فى اقتصاد يقوم على المبالطة النقدية لزم على الدولة أن تقوم بالاتفاق . لكى تتمكن من ذلك وجب لها الحصول على ايراد ، شأنها فى ذلك شأن الأفراد مع ماعزى يجعل مالية الدولة مختلفة عن مالية الأفراد : فبينما تبدأ هذه الأخيرة بدخل معين يمثل الإطار الذى تقرر النفقات تبدأ مالية الدولة الحديثة برسم سياسة انفاية تتضمن تقديرا لمختلف أنواع الاتفاق يتم على أساسه تحصيل الأيراد عن طريق الضرائب وغيرها فالدولة بمالها من سيطرة نهائية على كافة موارد الجماعة تستطيع أن تبدأ بتقدير النفقات اللازمة لقيامها بدورها . وذلك فى الحدود التى تفرضها العوامل التى تحد من قدرة الدولة على الاتفاق ، وهى حجم الاقتصاد القومى وبالتالي حجم الدخل القومى ومدى اثر اتباع الدولة لسياسة ايرادية معينة ( عن طريق الضرائب أو القرض الإجبارية ) على النشاط الانتاجى للأفراد خاصة فى الاقتصاديات التى تقوم أساسا على النشاط الخاص . هذا الأمر ، مضاننا اليه أن النفقات العامة تمكس نشاط الدولة فى حياة المجتمع ، يفسران البدء عادة بدراسة الاتفاق العام ثم دراسة الأيراد العام .

ويقتضى حسن ادارة مالية الدولة أن يكون هناك تقابلا بين الاتفاق العام والأيراد العام يؤدى الى توازنهما إما بالنسبة لفترة السنة المالية — وفقا للنظرية التقليدية للمالية العامة — وإما بالنسبة لفترة الدورة الاقتصادية — وفقا للنظرية الحديثة للمالية العامة . هذه الموازنة بين التنديرات الخاصة بالاتفاق العام وتلك المتعلقة بالأيراد العام تتور بمسدد تحضمر ميزانية الدولة .

وقد رأينا فى مقبلة دراستنا هذه أن دور الدولة الرأسمالية كان محلا

لتطور كبير ، وخاصة في الحياة الاقتصادية ، جعلها تشغل مكانا هاما في العملية الانتاجية والجمع تيارات المالية العامة في تيارات الدخل القومى على نحو يعكس لفاعل النشاط الاقتصادى للدولة مع الحياة الاقتصادية بصفة عامة بما ينجم عن ذلك من تأثير متبادل . لهذا يكون من الضرورى — بمعد التعرف على تيارات الاتفاق العام وتيارات الايراد العام — ان نبتين مركز النشاط المالى للدولة في العملية الاقتصادية ككل وان نتعرف على مكان تيارات المالية العامة من تيارات الدخل القومى .

على هذا الاساس ندرس في هذا القسم الاول :

— في بلب اول : نظرية الاتفاق العام .

— وفي بلب ثان : نظرية الايراد العام .

وفي بلب ثالث : ميزانية الدولة .

— وفي بلب رابع اخير : مكان تيارات المالية العامة من تيارات الدخل القومى .



# الباب الأول

## نظرية الاتفاق العام

يمبر نشاط الدولة عن نفسه في واقع الحياة عن طريق الاتفاق العام (١) ومن ثم يمكن عن طريق دراسة الاتفاق العام التعرف على طبيعة هذا النشاط وأهميته . فاذا ارحنا التعرف على ما تقوم به الدولة من نشاط في مجتمع معين امكن تحقيق ذلك جزئيا عن طريق دراسة الاتفاق العام لهذه الدولة ، وهو ما يتبل في مجموع ما تدفعه الدولة بمختلف هيئاتها من نفقات بقصد الحصول على الموارد اللازمة للقيام بالخدمات المشبعة للحاجات العامة كمنع مرتبات واجور موظفي وعمل الدولة ، والاتفاق على الخدمات العامة الاجتماعية كالتمليم والثقافة والصحة ، والاتفاق على القوات المسلحة وقوات الأمن الداخلي ، والاتفاق على القيام بالاشغال العامة كالطرق والكبارى ومشروعات الري والمرف ، والاتفاق على خدمة الدين العام ( اى استخدام مورد نقدى ايرادات الدولة في سداد الديون التى تتحمل بها الدولة وكذلك دفع الفائدة المستحقة عليها ) ، الى غير ذلك من انفاق جوهره استخدام مورد نقدى ( مبلغ من النقود ) بواسطة هيئة عامة — ونقا لما يرسبه القانون المنظم لهذه الهيئات وفي الحدود التى يضبمها — بقصد اشباع حاجة عامة ، بناء عليه لا يعد من تبيل الاتفاق العام الحصول على موارد انتاجية دون مقابل ، كما فى حالة ارغام بعض الأفراد على القيام بعمل للدولة ( المسخرة ) ، او الاستيلاء

على بعض الموارد المالية دون تعويض . فلابد إذن من دفع مبلغ من النقود بواسطة هيئة عامة .

ويحدد التنظيم الإدارى ( والدراسات النظرية المتعلقة به ) ما يعتبر من قبيل الهيئات العامة ، وما يعتبر — فى داخل هذه الهيئات — هيئات مركزية وما يعد هيئات محلية ، كما يحدد اختصاصات كل منها الأمر الذى يبين الوظيفة التى تقوم بها كل هيئة من الهيئات العامة ، ويبين بالتالى الخدمات اللازم أدائها تحقيقا لهذه الوظيفة والنفقات اللازمة لاداء هذه الخدمات (١) هذا بالنسبة لمن يتوهم بالاتفاق العام .

أما الهدف من استخدام مبلغ النقود بواسطة الهيئة العامة فى شراء الموارد الانتاجية فهو اشباع الحاجات العامة وقد رأينا فى المقدمة العامة لهذه الدراسة ان ما يعد حاجة عامة إنما يتحدد اجتماعيا ، ومن ثم تاريخيا . ينبئ على ذلك ان التعرف على ماهية الحاجات العامة وحدودها فى مجتمع معين يستلزم دراسة الظروف الموضوعية لهذا المجتمع فى المرحلة المعنية من مراحل تطوره .

ومع تعدد الحاجات التى يتمتع على الدولة اشباعها فى المجتمعات المعاصرة تتعدد أوجه الاتفاق العام . هذا التمدد لأوجه الاتفاق العام مضاعفا اليه الحقيقة التى مؤداها ان النفقات العامة لا تكون كلا متجانسا ( اذ هى تختلف فيما بينها وفقا لطبيعة النفقة وكيفية تحققها والآثار التى تحدثها ) يفرضان ضرورة تقسيم النفقات العامة على نحو يسهل عملية التعرف : أولا على ماهية النفقات العامة التى كان نطاقها — ومايزال — فى اتساع مستمر

---

(١) ينظم لقانون كيفية قيام كل هيئة من هيئات الدولة بالنفقات اللازمة لاداء وظيفتها ومن ثم يكون ضمان عدم اساءة هذه الهيئات لاستعمال الاموال العامة عن طريق وسائل الرقابة على تطبيق القوانين سواء اكانت هذه الرقابة ادارية او برلمانية او قضائية .



في المجتمعات الرأسمالية منذ أن كانت الدولة تقوم بالدور التقليدي ، أي دور الدولة الحارسة ، وكذلك المجتمعات المتخلفة والمجتمعات الاشتراكية ، كما يسهل ثانياً عملية التعرف على آثار الاتفاق العام التي يعيننا منها الآثار الاقتصادية فقط .

- على هذا النحو نتكلم في هذا الباب الخاص بنظرية الاتفاق العام :
- في فصل أول : عن تقسيمات النفقات العامة .
  - وفي فصل ثان : عن نطاق الاتفاق العام .
  - وفي فصل ثالث : عن الآثار الاقتصادية للاتفاق العام .

# الفصل الأول

## في

### تقسيمات النفقات العامة

التقسيمات التي تشغلنا في مجال الدراسة النظرية لقواعد المالية العامة لابد وأن تكون تقسيمات نظرية ، أي تقسيمات تتمدى التقسيمات البسيطة التي توجد تقليدياً في ميزانيات البلدان المختلفة والتي ترتبط بالمبادئ السياسية والتركيب الإداري للدولة في كل من هذه البلدان . يضاف إلى ذلك أن هذه التقسيمات يتعين أن تكون تقسيمات اقتصادية ، أي تقسيمات ترتكز على معايير اقتصادية ، ذلك لأن الأمر يتعلق بالنشاط المالي للدولة وهو نشاط اقتصادي . ومن ناحية أخرى لأن الأهمية الخاصة للتقسيمات أنها تسهل عملية التعرف على آثار الإنفاق العام التي يهتما منها في المقام الأول الآثار الاقتصادية .

وإذا كان من اللازم أن نهتم أساساً بتقسيمات النفقات العامة التي ترتكز على معايير اقتصادية فإن هذا لا يعنى من ضرورة الإلمام بالتقسيمات التي تقوم على أساس معايير غير اقتصادية . بناء عليه مستوقف قليلاً للتعرف على بعض هذه التقسيمات دون ما تفصل ، لتعرض بعد ذلك بشيء من التفصيل للتقسيمات الاقتصادية للنفقات العامة .

# المبحث الأول

## تقسيم النفقات العامة استخداما لمعايير غير اقتصادية

هناك أولا تقسيم النفقات العامة وفقا لمعايير التكرار الدورى الى نفقات عادية تتكرر في الفترات الزمنية المتعاقبة ، ونفقات غير عادية لا تأخذ مكانا الا مرة او مرات دون انتظام دورى . مثال النفقات العادية النفقات اللازمة لسير الادارة الحكومة والاتفاق على الدفاع والأمن الداخلى . ومثال النفقات غير العادية الاتفاق على حرب او على تفادى خطر داهم .

ويمكن ثانيا التفرقة — على اساس طبيعة الهيئة التى تقوم بالاتفاق — بين نفقات قومية تقوم بها هيئات الدولة المركزية ونفقات محلية تقوم بها السلطات المحلية للدولة (١) .

كما يمكن ثالثا تقسيم النفقات العامة وفقا لطبيعة الخدمة التى يهدف الاتفاق الى اداؤها . فنميز بين اتفاق على خدمات اقتصادية ( كالاتفاق على تزويد الاقتصاد القومى بسلعة معينة مثلا ) ، واتفاق على خدمات اجتماعية ( كالاتفاق لتحقيق نوع من التأمين الاجتماعى ضد المخاطر ،

---

(١) التوزيع المرافق العامة بين الهيئات المركزية والهيئات المحلية في الدولة مردود اعتبارات تاريخية وسياسية خاصة بكل مجتمع . الا انه من الممكن وضع قواعد عامة يسترشد بها عند توزيع المرافق بين هذين النوعين من الهيئات : فنخصص الهيئات المركزية بالمرافق التى تهم المجتمع في مجمره ( كاللغاف والبوليس ) والمرافق التى تتطلب ادارة موحدة تشمل كافة اقليم الدولة لمحق نوع من التجانس القومى ( كالتمليم العالى والتمليم الثانوى . وكذلك المرافق التى يختص عليها من طيناي الهيئات المحلية . اما الهيئات المحلية فيعهد اليها امر المرافق التى تهم سكان منطقة معينة ( كالقزوبه بالمياه والمغاز والكهرباء والنقل داخل المدن ) . كما يعهد اليها بالمرافق التى يصح ان تتنوع ادارتها باختلاف الماديات والظروف المحلية ( كالمراسل الاول فى التليم ) . وكذلك المرافق التى تحتاج الى رقابة مستمرة ومباشرة . أنظر مؤلفنا المذكور محدود رياض محلة ، جوز فى المحلة المحلية . دار المعلوم ، ١٩٦٣ ، ص ٥٤ ، ص ٥٥ .

البطالة أو المرض ، مثلا ) واتفاق على خدمات الدفاع ، واتفاق على خدمات  
سبلية .. الى غير ذلك . والواقع ان القيام بمجموعة من الخدمات  
ذات طبيعة واحدة انما يتم اداء لوظيفة من وظائف الدولة ، ومن ثم كان  
التقسيم في الواقع تقسيما وظيفيا للاتفاق العام (١) . ووفقا لهذا التقسيم  
يمكن ان نل ان نميز اتواعا من الاتفاق العام تبعا للوظائف الآتية :

— الوظيفة الاجتماعية للدولة ، ويقصد بها وظيفة القيام بخدمات  
اجتماعية بالمعنى الضيق وجوهرها مساعدة بعض الطوائف أو الأفراد التي  
توجد في ظروف اجتماعية تستدعي المساعدة كمنح إعانات للأسر كبيرة العدد  
ذات الموارد المحدودة .

— الوظيفة الاقتصادية ، وظيفة القيام بخدمات تحتيا لهدف اقتصادي  
( استثمارات ، إعانات للمشروعات ، تزويد الاقتصاد القومي بخدمات  
أساسية كالنقل ) ، كما يدخل في اداء هذه الوظيفة القيام ببناء المساكن .

— الوظيفة الإدارية ، أي تلك المتعلقة بسير المرافق العامة ، يدخل في  
ذلك ما هو لازم لتحقيق الأمن الداخلي ، والعلاقات مع الخارج .

— الدفاع الوطني ، والقيام به وظيفة تستقل عن الوظيفة الإدارية للدولة  
نظرا لأهمية الدفاع الوطني في العصر الحديث .

— الوظيفة الثقافية أي تلك المتعلقة بتطور التعليم والثقافة العامة  
والبحث العلمي في المجتمع وكذلك ضمان قيام الهيئات الثقافية المستقلة من  
الدولة بدورها .

— خدمة الدين العام ، وهي وظيفة تجمع كل الخدمات اللازمة لضمان  
مستاد الدين العام وسداد قوائده .

---

(١) functional classification of public expenditure

# المبحث الثاني

## التقسيمات الاقتصادية للنفقات العامة

تتعدد المعايير الاقتصادية التى يمكن تقسيم النفقات العامة وفقا لها ، ولكننا سنقتصر هنا على أهم هذه المعايير وهى : معيار استخدام القوة الشرائية أو نقلها ، معيار طبيعة العملية الاقتصادية التى يتم بشأنها الاتفاق ، ومعيار علاقة الاتفاق العام باقتصاد السوق .

١ - نوفقا لمعيار استخدام القوة الشرائية أو نقلها يقسم الاتفاق العام الى اتفاق حقيقى (١) واتفاق ناقل (٢) ، هنا نكون فى الواقع بصدد تقسيم للاتفاق العام وفقا لما يترتب عليه من أثر مباشر (٣) .

يمثل الاتفاق الحقيقى فى استخدام القوة الشرائية ينتج عنه حصول الدولة على السلع والخدمات والقوة العاملة ، فهو يمثل المقابل ، أو ثمن الشراء (٤) ، الذى تدفعه الدولة فى سبيل الحصول عليها ، مثال ذلك دفع مرتبات وأجور لموظفى وعمال الدولة والاتفاق على السلع المادية والخدمات للقيام بخدمات الدفاع والتعليم والصحة والاتفاق على المشروعات

---

real or exhaustive expenditure; dépenses réelles ou effectives (١)

transfer or non-exhaustive payments; transferts (٢)

(٣) أول من قال بهذا التقسيم هو الاقتصادى الإنجليزي بيجر ، انظر :

A.C. Pigou, A Study in Public Finance. Macmillan & Co., London  
3d edition 1956, p. 19 - 23.

سنقتصر ، عند الإشارة الى المراجع ، على ذكر اسم المؤلف ورقم الصفحة عن أساس ان اسم المراجع بالكامل ستحتويه قائمة المراجع الموجودة فى نهاية هذا الكتاب . وفى حالة وجود أكثر من مرجع لمؤلف واحد سنضع عنوان المراجع - أو جزء منه - بعد اسم المؤلف للتمييز بين مؤلفاته التى ترجع اليها .

purchase prices

(٤)

الاستثمارية . وينبنى على أن الاتفاق الحقيقي يمثل مقابلا لسلع وخدمات تحصل عليها الدولة أن يؤدي إلى احتجاز جزء من الناتج الاجتماعي عن استخدام الأثراد له تحصل عليه الدولة لأداء الخدمات التي تقوم بالاتفاق عليها .

من هذا يبين أن الأثر المباشر للاتفاق الحقيقي يتمثل في استهلاك جزء من السلع والخدمات استهلاكاً نهائياً ( إذا ما استخدمت الموارد التي نحصل عليها عن طريق الاتفاق في اشباع حاجات نهائية أو إنتاجياً (إذا ما استخدمت هذه الموارد في إنتاج سلعة أو خدمة ) . ومن هنا كان تأثيره مباشراً على كمية ونوع الإنتاج عن طريق تمثيله لطلب على السلع والخدمات المنتجة . وينبنى على كون الاتفاق الحقيقي مقابلاً لسلع وخدمات تحصل عليها الدولة أنه يؤدي إلى خلق دخول ( لمن يتلقون من الدولة هذا المقابل النقدي ) تمثل جزءاً من الدخل القومي إذا ما تم الاتفاق العام بمناسبة نشاط للدولة يعتبر من النشاطات المنتجة ( للناتج الاجتماعي ) ( ١ ) .

ويفرق في نطاق الاتفاق الحقيقي بين اتفاق استثماري ( ٢ ) يمثل طلباً على السلع الانتاجية يتعكس في زيادة وسائل الإنتاج الثابتة الموجودة تحت تصرف الجماعة ، أما في شكل بناء لاسس القيلم بالخدمات بالنسبة لمشروعات الخدمات ( أو في شكل بناء طاقة انتاجية مادية ) بالنسبة لمشروعات الإنتاج السلمي ( مثال ذلك الاتفاق على إقامة السكك الحديدية والكبارى وشق القنوات إلى غير ذلك ) ، واتفاق جارى ( ٣ ) ، يقصد ضمان سير إدارة معينة أو أداء خدمة معينة أو تشغيل وحدة انتاجية (مثال ذلك مايدفع لوظفئ وعمال الدولة من مرتبات واجور ما يدفع لمورديها كإثمان للسلع اللازمة للاستهلاك العام) .

---

(١) انظر في النشاطات المنتجة للدخل القومي مايل في الباب الرابع من هذا القسم الأول .

capital expenditure; dépenses en capital ( ٢ )

current expenditure; dépenses de fonctionnement ( ٣ )

أما الاتفاق الناقل فهو كل اتفاق يؤدي إلى نقل قوة شرائية من طائفة أو طبقة اجتماعية إلى طائفة أو طبقة أخرى ( سواء في نفس الجزء من إقليم الدولة أو من منطقة إلى أخرى من مناطق الاقتصاد القومي ) ، فهو كل اتفاق يؤدي إلى زيادة القوة الشرائية لبعض الأفراد عن طريق الحصول من الدولة على تأمين ( دون مقابل ) أو إعانة . فالدولة تقوم بهذا النوع من الاتفاق دون أي مقابل تحصل عليه . ومن ثم لا يترتب على دفع النفقات النافذة بواسطة الخزنة العامة أي استهلاك لسلع أو خدمات (استهلاكاً نهائياً أو إنتاجياً) وإنما مجرد انتقال للقوة الشرائية من الدولة إلى فرد أو هيئة أخرى . الاتفاق الحقيقي في هذه الحالة لا تقوم به الدولة وإنما يقوم به الفرد أو الهيئة الخاصة التي تحصل على الإعانة أو المساعدة المالية التي تدفعها الدولة (١) . مثال الاتفاق الناقل مساهمة الدولة في نفقات التأمين الاجتماعي والمعاشات التي لا تبنى على أساس مدة الخدمة (٢) (كالمعاشات التي تدفع للمحاربين القدامى أو أسرهم ) ، والأعانت التي تمنحها للأفراد أو للمشروعات الخاصة ، وفوائد الدين العام (٣) .

#### (١) H. Brochier & P. Tabatoni ص ٥ .

(٢) يشير البعض عموماً حول المعاشات التي تعطى لموظفي وعامل الدولة بمجرد بلوغهم سن الاحالة إلى المعاش وما إذا كانت تعتبر في الأخرى من قبيل النفقات النافذة . والواقع أن هذه المعاشات إنما تعتبر مقابل عمل أداء الموظف أو العامل طوال فترة خدمته ، ولكنه يحصل عليه بعد انتهاء الخدمة ، الأمر الذي يجعل من الاتفاق على المعاشات التي تدفع بعد انتهاء الخدمة اتفاقاً حقيقياً وليس اتفاقاً ناقلاً انظر Brochier & Tabatoni ص ٩ .

(٣) منجري على اعتبار دفع فوائد الدين العام من قبيل الاتفاق الناقل وإن كانت هذه المسألة مخظفة عليها ، انظر في النقاش حول اعتبار دفع فوائد الدين العام من قبيل الاتفاق الحقيقي في حالة إذا ما استخدمت حيلة الغرض في تحويل نفقات متجسدة ، لبناء محطة توليد كهرباء مثلاً أو من قبيل الاتفاق الناقل :

B. Ducros, Les intérêts de la dette publique dans le revenu national  
Revue de science financière. 1954. p. p. 323 - 352 .

( م ٥ - مبدئيه المالية العامة )

على هذا النحو لا تؤثر النفقات الناقلة — باعتبارها نقلاً لجزء من الدخل التقدي من فئة إلى أخرى في داخل الاقتصاد القومي — على حجم الناتج الاجتماعي أو الدخل القومي . وإنما تعيد توزيع هذا الدخل بين الأفراد أو بين الفئات والطبقات الاجتماعية (١) . إذ تنقص الدخول الخاصة لبعض الأفراد الذين يدفعون الضرائب التي تحول حصيلتها النفقات الناقلة ، وتزيد الدخول الخاصة للمستفيدين من هذه النفقات بقدر نقص دخول من يدفعون الضرائب لتمويلها . فالذي يتأثر هو نمط توزيع الدخل القومي بين الأفراد (٢) . يترتب على ذلك أن أثر الاتفاق الناقل على كمية ونوع الإنتاج لا يكون إلا غير مباشر غير طريق التأثير على نمط توزيع الدخل القومي . فإذا ملكات النفقات الناقلة لا تمثل طلباً من جانب الدولة على السلع والخدمات فإنها لا تؤثر مباشرة على كمية الانتاج ونوعه ، وإنما يمكن أن تؤثر عليها بطريق غير مباشر من خلال التغيير في طلب الأفراد المستفيدين من الاتفاق الناقل على السلع والخدمات (٣) .

هذا وبهذا بصفة خاصة مايمد أهم مسود الاتفاق الناقل (٤) وهي

---

(١) هذا لا يعني أنه ليس للاتفاق الحقيقي أثر في إعادة توزيع الدخل بين الأفراد ، فهو يحقق هذا الأثر إذا قدمت الدولة الخدمة التي تنفق عليها اتفاقاً حقيقياً إلى بعض الأفراد دون مقابل .

A. Barrère, *Economic et institutions financières*, Tome I, p 142 (٢)

(٣) على هذا النحو يعتبر الاتفاق الناقل — من وجهة نظر تمويله — مبناً مالياً يتحصله بعض الأفراد مقابلته بزيادة يحصل عليها البعض في داخل إطار الاقتصاد القومي ، بعكس الاتفاق الحقيقي الذي يمثل مبناً مالياً حقيقياً يتحصله الاقتصاد القومي في مجموعه .

(٤) للاتفاق الناقل تصنيفات عديدة تمثل أحدها في تصميم للاتفاق الناقل وفقاً للخصرسي إلى تحويلات خاصة بالدين العام ( داخلية إذا كان الغرض داخلي ، وخارجية إذا كان لغرض من خارج اقليم الدولة ) وتحويلات اجتماعية كاملة تدفع لأسرة كبيرة ذات فصيل محدود ، وتحويلات اقتصادية كاملة تدفع لمخروع معين . كما أنه يقسم وفقاً لمدى مباشرة انتقال الفرة الشرائية إلى تحويلات مباشرة وهي تمثل في الاتفاق الذي يؤدي مباشرة إلى زيادة الدخول التقدي للمستفيدين من الاتفاق (كعقود الدين العام والمعاملات التي تدفع —



**الاعانات (١)** التي تمنحها الدولة للأفراد والمشروعات صراحة أو بمناسبة عملية شراء أو بيع تقوم بها هيئة عامة . فإذا ما قامت الدولة بشراء سلعة أو خدمة بثمن يزيد على الثمن الذي يدفع إذا ما كانت السلعة أو الخدمة تنتج في سوق غير احتكاري كان مقدار الزيادة ممثلا لاعتانة ، كما إذا دفعت الدولة لمستخدميها أجورا أو مرتبات تزيد على ما يحصل عليه نفس النوع من العمل في قطاع النشاط الخاص ، كذلك إذا باعت الدولة سلعة أو خدمة بثمن لا يغطي نفقة الإنتاج فإن الفرق يمثل اعانة لمن يقومون بشراء السلعة أو الخدمة .

في إطار الاعانات (٢) يفرق بين اعانات اجتماعية تمنحها الدولة للأفراد استجابة لحاجة فردية ( الفقر أو وقوع الكارثة ) أو اجتماعية ( بقصد زيادة السكان مثلا في المجتمعات التي تشجع النسل ) أو للهيئات الخاصة التي تقوم بخمليات اجتماعية ( كالنوادى والجمعيات ) ، واعانات اقتصادية تمنحها أساسا للمشروعات الخاصة ( والعامة ) بقصد تحقيق أهداف اقتصادية .

---

« للمحاربين القضاة أو أسرهم أو التي تلحق بسبب المعجز ، والمساعدات الأجنبية ؛ ، وتحويلات غير مباشرة كالأعانات الاقتصادية التي تهدف إلى خفض ثمن السلعة أو الخدمة للمستهلك أو إلى زيادة ربح المنتج . في الحالة الأولى تمثل زيادة في الدخل النقدي للمستهلك بطريقة غير مباشرة ، وكذلك الحال بالنسبة للمنتج في الحالة الثانية . كما يضم الانخفاض في التكاليف أخيرا من حيث الشكل إلى تحويلات دخل ، أي تمسب على الإيراد الدوري للمستفيد من الاتفاق النازل ، وتحويلات رأس المال ، وهي التحويلات التي قصد بها إما إعادة تكوين رأس المال الذي تم تسبب من الأسباب ( كما في حالة الحرب ) وإما تشجيع الاستثمار الفردي في فرع معين من فروع النشاط الاقتصادي وإما تشجيع الأفراد على بناء مساكن خاصة » Brochier & Tabatoni ، ص ١٠ - ١٢ .

Grants, Subventions (١)

(٢) يقصر البعض اصطلاح « الاعانات » على الاتفاقيات دون مقابل الذي تستفيد منه المشروعات الإنتاجية الخاصة أو العامة ، أي على « الاعانات الاقتصادية » بالمعنى الوارد في المتن . انظر

M. Masoin, Théorie économique... p 151.

ويُفرق في نطاق الإعانات الاقتصادية (١) - بحسب الهدف من منح الإعانة - بين إعانات الاستغلال وإعانات تحقيق التوازن وإعانات الإنشاء (٢) وإعانات التجارة الخارجية .

أما إعانات الاستغلال (٣) فهي إعانات يقصد بها إما الإبقاء على ثمن بعض المنتجات أقل من ثمن التكلفة الفعلية وإما التعويض عن خدمات استثنائية تفرض الدولة على مشروعات معينة القيام بها . في الحالة الأولى يكون الهدف إبقاء أثمان بعض المنتجات منخفضة بقصد تحقيق استقرار الأثمان . إذ لنفادى مخاطر التضخم قد تعمل الدولة على تحقيق الاستقرار في أثمان التجزئة ( التي تؤخذ كمعيار في تحديد مستوى الأجور ) عن طريق منح الإعانات في مرحلة معينة من مراحل الدورة الإنتاجية ( تجار القمح ، تجار الدقيق ، أو المخابز ، بالنسبة للخبز ) ، وذلك بقصد تمكين المستهلك من شراء السلعة في المرحلة النهائية من مراحل تداولها بثمن أقل من ثمن التكلفة . ومن ثم فهي تعد من قبيل الإعانة غير المباشرة لمستهلكي هذه السلع ويكون مقدارها مطلوباً مقدماً للمشروعات التي تنفذها (٤) . مثال ذلك الإعانات التي كانت تمنح في فرنسا حتى عام ١٩٤٨ - ١٩٤٩ بالنسبة لإنتاج الخبز واللحوم واللبن والسكر ، وهي التي تمثل المواد الغذائية الأساسية ، وكذلك الإعانات التي كانت تشمل كافة المواد الغذائية في إنجلترا حتى عام ١٩٥٣ . ومثالها في مصر الإعانة التي تمنح لإنتاج الخبز للإبقاء على ثمن الرغيف ثابتاً .

(١) قد تأخذ الإعانة الانتصافية شكل الإعفاء من الضريبة لمن الرسوم الجمركية أو الضريبة على ربح الأعمال أو رسم القيمة ( كإعانة غير مباشرة . ولكنها تتعلق في هذه الحالة بجانب الإيرادات وليس بجانب الاتفاق المأمور .

(٢) انظر J. Marczewski, p 210 - 212

(٣) Les subventions d'exploitation (٢١)

(٤) ومن ثم تبين على المشروعات التي تنفذها أن تعيداً في جانب الدائنية في حساب 'المساجرة' ، وذلك قبل تحديد نتيجة الحساب .

وقد تمنح الإعانات التي تهدف الى الإبقاء على ثمن المنتجات منخفضة بقصد تمكين صناعة معينة من مقاومة سياسة الإغراق (١) التي تواجهها في داخل السوق المحلية (٢) .

ويأخذ حكم هذا النوع من الإعانات الاعانات التي تمنحها الدولة لبعض المنتجين بقصد المحافظة لهم على مستوى معين من الدخل . نندخل الدولة في كل حنة يكون نيبا ثمن السلعة في السوق أقل من ثمن معين وتقوم بدفع الفرق بين ثمن السوق المنخفض والثمن الذي تشينه . هذا الفرق يعد بمثابة اعانة يحصل عليها المنتج ضلما بذلك الا ينخفض دخله عن حد معين . وقد يصطحب منح الاعانة بنزول الدولة في السوق مشترية للسلعة محل الاعتبار — اما بئمن معين يكون اعلى من ثمن السوق واما بئمن السوق . في هذه الحالة الأخيرة يترتب على دخول الدولة كمشتري

---

(١) تمثل سياسة الإغراق Dumping في بيع السلعة المنتجة محليا في الاسواق الخارجية بئمن يقل عن نفقة انتاجها ، أو يقل عن ثمن السلع المماثلة أو البديلة في تلك الاسواق أو يقل عن الثمن الذي يتاج به في السوق الداخلي . والغرض من الإغراق هو كسب الاسواق الخارجية بالقضاء على كل منافسة محتملة . انظر في ذلك دكتور مواد مرسى ، دروس في الملائات الاقتصادية الدولية . دار الطالب بالاسكندرية ، الطبعة الاولى ١٩٥٥ ، ص ١٠٦ .

(٢) تحقيق استقرار الثمن عن طريق منح هذا النوع من الاعانات الاقتصادية لا يمكن الا اذا تعلق الامر بسلع تنتج داخليا ويتوقف ثمن تكلفتها أساسا على مستوى الأجور . هنا يكون الهدف البعيد هو العمل على استقرار مستوى الأجور حتى يمكن تحقيق استقرار الثمن ورغم أن تحقيق استقرار الثمن مائل مهم لسير الاقتصاد الرأسمالي فلن انشاع هذا السبيل لتحقيقه قد لا يؤدي الا نتيجة سطحية يكون من الصعب معها القول باستعادة الاقتصاد القوي في مجوعه : فمأصحاب الدخول المرتفعة يستطيعون من الاعسلة بتغير استعادة أصحاب الدخول المنخفضة ، يضاف الى ذلك إمكانية إصابة النشاطات الحساسة ضد ارتفاع الثمن بالجمود ، كما أن وجود تداعين للنشاط الفردي أخدها يتلقى الامعة والاخر لا يتطافا والفرق بين ثمن الجيلة واثمن الجزئة يؤديان في النهاية الى اختلال في عمل الاقتصاد في مجال التجارة الداخلية والخارجية على السواء . انظر :

H. Laufenberger, Théorie économique... Tome 1, p 97 - 8

رفع ثمن السلعة في السوق (١) . هنا قد تلجأ الدولة الى بيع ما استقر به ثمنها كليا أو جزئيا ، في السوق العالي ، وقد يتم بثمن أقل من الثمن الذي اشترت به .

أما إعانات تحقيق التوازن (٢) فهي إعانات مباشرة تمنح بعد تحديد نتيجة النشاط (٣) بهدف تغطية بعض أو كل العجز الذي قد يعترض وجوده سبب أحد المشروعات ( الخاصة أو العامة ) ذات الفائدة العامة للخطر (٤) . مثال ذلك الإعانة التي تمنح لشركات الملاحة أو الطيران أو السكك الحديدية . هذه الإعانة لا يجب أن تدخل ، كمساعدة عامة ، في الحساب عند تحديد ثمن البيع . حقيقة أنه يمكن القول أن الإعانة التي تمنح سنويا ويصفها منظمة (هيئة السكك الحديدية مثلا) تلعب بالضرورة دورا غير بسيط في تحديد ثمن البيع ، إذ أن تيقن الهيئة أو المشروع الذي يتلقى الإعانة من إمكان الاعتماد عليها في تغطية العجز الاحتياطي هو الذي يمكن من الإبقاء على ثمن البيع أقل من ثمن التكلفة .

---

(١) أوضح مثال لهذه الإعانات منحته الدولة للزارعين في الولايات المتحدة الأمريكية ، وفي هولندا ، وفي فرنسا . انظر : F. Bandhuin, p 147 - 8 وكذلك P. Samuelson, Economics, 6th edition, Mc Graw - Hill Co., Koga Kusha, Tokyo, 1964, p 405 - 411

Les subventions d'équilibre (٢)

(٣) ومن ثم فإنها تتحدد في جانب الدائنية في حساب الأرباح والخسائر للمشروع محل الاعتبار دون أن تتر بصاحب الاستثمار .

(٤) في بعض الأحيان تمنح الإعانة للتغلب من حدة المشكلات التي تخلقها عملية تصفية مشروع عادة ما يكون ذا أهمية كبيرة ( من حيث عدد العاملين فيه مثلا ) ، إذ يمكن المشروع - عن طريق الإعانة - من تصفية نفسه على فترة أطول يمكن خلالها التخلص من العاملين فيه بواسطة نشاطات أخرى . كما أن الإعانات قد تمنح لمساعدة بعض المشروعات في الانتقال من منطقة تعمل فيها بخسارة الى منطقة أخرى تستطيع أن تحقق فيها أرباحا ، كما هو الحال بالنسبة لمشروعات استخراج الفحم ( التي قامت فرنسا بنقلها من وسط فرنسا الى منطقة اللورين في الشمال الشرقي ) .

على هذا الأساس يمكن أن نلخص الفرق بين اعانات الاستغلال واعانات تحقيق التوازن فيما يلي :

**أولا :** أن قدر اعانة تحقيق التوازن لا يتحدد مقدما وإنما بعد تحديد نتيجة نشاط المشروع ، كما أن هذا القدر ليس دالة رقم أعمال المشروع الذى يتلقى الاعانة ، أى أنه لا يتوقف على حجم مبيعاته ويختلف اختلافا كبيرا من سنة لأخرى ، ولا يمكن بأية حال اعتبار هذا القدر عنصرا محددا في ثمن التكلفة . أما تدريع اعانة الاستغلال فإنه يتحدد مقدما بالنسبة للوحدة المنتجة من السلعة أو الخدمة ، ويتوقف مجموع ما يدفع للمشروع كاعانة على حجم الانتاج .

**ثانيا :** أن إلغاء اعانة الاستغلال يكون مساويا لزيادة محددة في ثمن تكلفة منتجات المشروع . هذه الزيادة — التى تأخذ مكانا في كافة الوحدات الانتاجية التابعة لفرع النشاط الذى كلن يحصل على الاعانة — تنعكس مباشرة في زيادة لثمن البيع حتى لو كانت السلعة تنتج في سوق منافسة . إما الاعلان عن إلغاء اعانة تحقيق التوازن فلا يكون له الا الاثر الطليل على ثمن البيع في سوق منافسة . إما في سوق احتكارية ( كما في حالة النقل بالسكك الحديدية ) فإن إلغاء الاعانة قد يؤدي الى رفع الثمن الذى يفرضه المحتكر ( وذلك وفقا لدرجة مرونة الطلب على السلعة أو الخدمة المنتجة ) . ولكن نظرا لجهولية قدر الاعانة التى ألغيت ( اذ كانت تتوقف على نتيجة نشاط المشروع ، وهذه في تغير مستمر ) وآثار ارتفاع ثمن البيع على رقم الأعمال فإنه لا يمكن اقامة علاقة دقيقة ومؤكدة بين مقدار الاعانة و ثمن البيع .

**إما اعانات الانشاء (1) :** تمى تمنح بواسطة الدولة لتسكين المشروع من نقطة نفقت الانشاء ، أو لتغطية أصول ثابتة للتوسع في الانتاج ، أو

لعمومى مادى من وسائل انتاج ، فى لحد فروع النشاط الانتاجى ، وذلك اما عن طريق تقديم راس المال مجاناً او اقراضه للمشروع بسمى فائدة منخض ويثمل دورها فى تكملة مخدرات المشروع لتمكنه من تمويل الاستثمارات (١) التى تعتبرها الدولة ضرورية من وجهة نظر الاقتصاد القومى فى مجموعته وتقع فى نفس الوقت فى نطاق النشاط الفردى . وهى — اى اعانات الانشاء — غير ذات تاثير لا على العلاقة بين ثمن التكلفة وثن البيع ولا على نتيجة النشاط الذى تقوم به الوحدة التى تحصل على الاعانة ( مثال ذلك فى غرنايا الاعانة التى تمنح للبريد والمواصلات السلكية واللاسلكية ، ولصناعة الاسلحة ، وللطاقة الذرية ... الى غيرها ) ويعتبر كذلك من اعانات انشاء الاعانات التى تمنح للعائلات بقصد تشجيعهم على بناء مساكن خاصة .

**اما اعانات التجارة الخارجية** فيتمتع بها التأثير على التجارة الخارجية سواء من حيث الحجم او من حيث نمط الصادرات والواردات ( اى تشكيلة السلع المصدرة او المستوردة والوزن النسبى لكل منها فى مجموع الصادرات او الواردات ) او من حيث التوزيع الجغرافى لها . وهو مايلودى فى النهاية الى تحقيق آثار بالنسبة للاقتصاد القومى فى مجموعته اما عن طريق تشجيع نوع معين من الصادرات (٢) لفترة طول او تقصر حسب طبيعة الصناعة المنتجة وشروط الانتاج فيها ، او عن طريق تشجيع استيراد نوع معين من المنتجات اما لانه يعتبر من السلع الانتاجية الاساسية ( مواد اولية او آلات ) او لانه من قبيل السلع الاستهلاكية الضرورية .

(١) انظر فى الاعانات التى تمنح للأنواع المختلفة من الاستثمارات :

A. Dumoulin. Le support doctrinal et théorique des subventions publiques aux investissements des entreprises, Revue de Science Financière. No. 3 Juillet - Septembre, 1967, p 523 - 563.

(٢) يعنى مور اعانات التصدير تعتبر من قبيل اعانات الإسفلال ، كما اذا اعلى

المشروع المنتج من الحرية على رتم الامالى فى حلة قبله بتصدير المنتج .

على هذا النحو يكون قد تجمعت لدينا عناصر فكرة عن الاعانات كأهم صورة للاتفاق الناقل . هذه الفكرة مستكاملة عندما نتعرف على الآثار الاقتصادية للاعانات ونحن بمسدد الكلام عن الآثار الاقتصادية للاتفاق العام ( في الفصل الثالث من هذا الباب ) . وبالإنتهاء من التعريف بالاعانات نكون قد انتهينا من أول تقسيم للاتفاق العام يرتكز على معيار اقتصادي ، وهو التقسيم الذي ينتج التفرقة بين اتفاق حقيقي يتبلور في استخدام الدولة لقوة شرائية تحمل عن طريقها على ملح وخدمات ، واتفاق ناقل<sup>(١)</sup> يقتصر دور الدولة فيه على التوسط لنقل قوة شرائية من فئة اجتماعية الى أخرى . وبهذا تنتقل لتقسيم ثان للاتفاق العام يرتكز هو الآخر على أساس اقتصادي .

## ٢ - تقسيم الاتفاق العام وفقاً لطبيعة العملية الاقتصادية التي أثارها وجوده :

هذا التقسيم يتداخل بطبيعة الحال في التقسيمات السابقة . ووفقاً لطبيعة العملية الاقتصادية يمكن التفرقة بين اتفاق على عمليات خاصة بتكوين رأس المال<sup>(٢)</sup> (إشراء ملح وخدمات ودفع مرتبات وأجور لأغراض استثمارية) ، واتفاق خاص بالأداء أي اتفاق عمليات تنطلق بالسلع والخدمات التي تشتري للاستعمال الجاري ، كالاتفاق على شراء السلع والخدمات وكذلك دفع المرتبات والأجور اللازمة لسير المرافق التابعة للدولة ) ، واتفاق يتعلق بمهليات نقل<sup>(٣)</sup> : كتفيع فوائد الزبون والمساهمة في التأمين الاجتماعي والمساعدات والاعانات التي تمنح للأفراد وكذلك

(١) هذا وقد ازدادت أهمية الاتفاق الناقل في بعض الاقتصاديات الرأسمالية التي تأخذ بنظام التأمين الاجتماعي على فرنسا مثلاً وصلت نسبة الاتفاق الناقل الى ٦٠٪ من الاتفاق العام الكلي في عام ١٩٦١ ، Brochier & Tabatoni ص ٩ .

operations de formation du capital (٢)

opérations du transferts (٣)

التمويض عن اضرار الحرب ، واخيرا الاتفاق الخاص بعمليات مائية  
بمئة (١) ، كالترويض التي تمنحها الدولة للأفراد او للهيئات الخاصة  
او العامة .

### ٣ - تقسيم الاتفاق العام وفقا لعلاقته باقتصاد السوق :

هذا التقسيم يفترض اننا بصدد اقتصاد رأسمالي يقوم اساسا على  
النشاط الفردي ويعمل تلقائيا من خلال ميكانيك السوق وتقوم فيه الدولة  
بدور هام من الناحية الاقتصادية ، الا أن هذا الدور - وان كان يؤثر في  
سير الاقتصاد - فانه لا يغير من الحقيقة التي مؤداها أن نتيجة اداء  
الاقتصاد القسوى في مجموعه تتوقف في النهاية على العمل التلقائي لقوى  
السوق . من وجهة النظر هذه يفرق بين :

— اتفاق لا علاقه له باقتصاد السوق ، كالاتفاقات اللازمة لوجود  
الدولة نفسه .

— واتفاق يمثل شرط وجود لاقتصاد السوق ، ويمثل بالنسبة له  
جزء من نفقة الانتاج ، كالاتفاق اللازم للحفاظ على النظام العام ،  
والاتفاق على الخدمات الادارية العامة اللازمة للمشروع الخاص والتي  
يحصل عليها بتبديل مدفوعات تمثل جزءا من نفقة انتاجه .

— واتفاق يكمل اقتصاد السوق ويهدف الى اشباع حاجات بشعبها  
كذلك ، النشاط الفردي ولكن تقوم الدولة بخدمات لاشباعها نظرا لما لها  
من اهمية اجتماعية خاصة ، كالاتفاق على خدمات التعليم والصحة  
وما في حكمها .



— وانفاق يمثل تدخلًا في اقتصاد السوق ، كالانفاق على انتاج الدولة  
لسلع مادية والانفاق بقصد توجيه النشاط الفردي (١) .

هذا التقسيم يسعفنا عند محاولة التعرف على اثر انفاق الدولة على  
النشاط الاقتصادي الفردي ، ومن ثم عنفما نريد تحقيق اثر معين على  
النشاط الفردي عن طريق سياسة انفاقية تقوم بها الدولة في اقتصاد  
رأسمالي .



هذا وأيا كان الشكل الذى تأخذه النفقة العامة فانها تنتمى الى احد  
المجموعات الثلاثة الآتية :

— نفقات موجهة الى انتاج السلع والخدمات .

— بعض هذه السلع والخدمات تتخلى عنها الدولة للأفراد في  
مقابل ثمن أو رسم (٢) ، كالسلع التى تنتجها المشروعات المملوكة للدولة  
وخدمة القضاء مثلا .

— البعض الآخر توزعه الدولة على الأفراد بلا مقابل نقدي ، كخدمة  
التعليم اذا استستفاد منها الأفراد بالجان .

— والبعض الثالث تحتفظ الدولة لنفسها بالاستفادة منه (كالاسلحة  
التي ينتجها مصنع حرس تملكه الدولة) .

---

H. Brochier & P. Tabatoni, p. 17 (١)

(٢) مستحرف في الباب التالى على مفهوم كل من الثمن والرسم .

— نفقات موجهة في الداخل دون مقابل ، كإعلانات ونفقات خدمة الدين العام .

— ونفقات موجهة الى الخارج ، كنفقات خدمة الدين العام الخارجي.

وبالاحظ أن كل هذه التقسيمات — كما قلنا — نظرية يتعين التفرقة بينها وبين التقسيمات الوضعية للنفقات العامة ، أي التقسيمات التي تسير عليها الهيئات العامة في الدول المختلفة للتمييز بين الأنواع المختلفة في داخل نطاق الاتفاق العام الكلي ، وبالتالي لتبويب النفقات العامة في ميزانية الدولة (١) .



وبهذا ننهي من دراسة أهم تقسيمات الاتفاق العام ، وهي تقسيمات لا تقصد لذاتها كما سبق أن ذكرنا وأنها هي تسهيل عملية التعرف على طبيعة النفقات العامة وآثارها ، خاصة بعد أن تعددت النفقات العامة نتيجة لانتساع نطاق الاتفاق العام الذي يرجع دوره — بصفة رئيسية — الى اتساع نطاق دور الدولة في الحياة الاجتماعية بصفة عامة وفي الحياة الاقتصادية بصفة خاصة ، الأمر الذي سنوليه بعض العناية المفصلة في مظهره الخاص بالاتفاق العام ، وذلك في الفصل التالي من هذا الباب .

قبل أن نقوم بذلك قد يكون من المفيد تجميع الأنواع المختلفة من الاتفاق العام في الشكليات التوضيحية التالية :

---

(١) تقوم التقسيمات الوضعية أساسا على التقسيم الإداري لهيئات الدولة ، كما أنها قد تتفرق بتقسيم النفقات العامة على أساس طبيعة العمليات الاقتصادية التي تقوم الأنظمة بصدها ، يفرق في داخل نفقات هيئة بلدين اتفاق على شراء السلع والخدمات يتصد سائر الهيئات العامة ، واتفاق على شراء السلع والخدمات لإغراض استشارية ، واتفاق ناقل لقوة شرائية ، واتفاق على اتخاذ صورة قروضاً منطبقاً الهيئة العامة لبعض المشروعات مثلاً .

في هذين الشكلين (١) تتجمع تيارات الاتفاق العام على فرض أن الاقتصاد القومي مكون من ثلاث وحدات كبيرة :

— الوحدة الأولى تحتوي الأفراد بصفتهم مستهلكين ، يقدمون عناصر الإنتاج ( وخاصة القدرة على العمل ) الى المنتجين والدولة ويحصلون في مقابلها على دخول ينفقون غالبيتها في شراء السلع والخدمات الاستهلاكية .

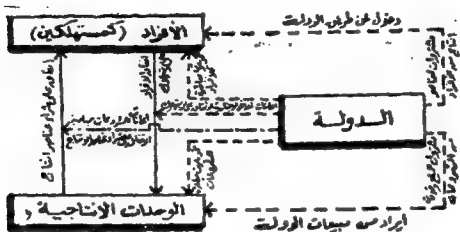
— الوحدة الكبيرة الثانية تجمع الوحدات المنتجة ( المشروعات ) ، تشتري عناصر الإنتاج وتبيع المنتجات .

— الوحدة الثالثة هي الدولة ، تقوم بالاتفاق على شراء السلع والخدمات ، وهو الاتفاق الحقيقي ذو المقابل العيني ، كما تقوم باتفاق دون مقابل عيني وهو الاتفاق الفاضل .

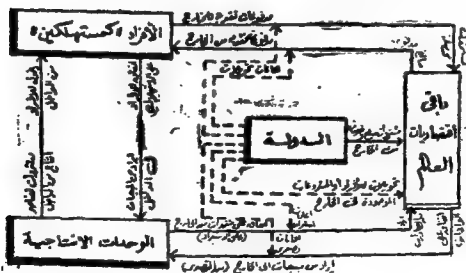
في هذين الشكلين مستخدم فقط تيارات الاتفاق النقدي التي تتمثل في اتفاق الأفراد على شراء السلع والخدمات الاستهلاكية واتفاق المشروعات على شراء عناصر الإنتاج واتفاق الدولة على شراء السلع والخدمات وعناصر الإنتاج وكذلك اتفاقها الفاضل الذي لا تحصل فيه على مقابل عيني . هذا مع مراعاة أن نفس التدفق (التبيل) النقدي يمثل اتفاقا بالنسبة لمن ينفقه وبخلاف بالنسبة لمن يحصل عليه ، في الشكل الأول نرى العلاقة بين تيارات الاتفاق العام وتيارات الاتفاق في الاقتصاد القومي على فرض أن الاقتصاد مطلق ، أي على فرض غلب العلاقات الاقتصادية بينه وبين الخارج . أما الشكل الثاني فيبين العلاقة بين الاتفاق العام

والتيارات النقدية بين قطاعات الاقتصاد في حالة اعتبار العلاقات بين الاقتصاد القومي وبقية اقتصاديات العالم . ومنعا للتكرار سنركز في الشكل التالي على علاقة الاتفاق العالم والتيارات النقدية المتعلقة بعلاقات الوحدات الكبيرة المختلفة مع الخارج دون عودة الى التيارات التي يحتوى الشكل الاول الخاصة بالاتفاق العالم في مواجهة الانفراد والمشروعات في الداخل :

اولا : تيارات الاتفاق العالم في اقتصاد مطلق :



ثانيا : تيارات الاتفاق العالم في اقتصاد مفتوح :



## الفصل الثانى

ف

### نطاق الاتفاق العام

يتصد بنطاق الاتفاق العام الوجة المختلفة لهذا الاتفاق ومدى اتساع رقعة الاتفاق فى كل وجه من هذه الوجة سواء من ناحية عدد المستفيدين من الخدمة او من الناحية المكتبة التى تغطيها الخدمة التى تتحقق عن طريق الاتفاق . فمحاولة التصرف على حدود نطاق الاتفاق العام هى فى الواقع محاولة لتحديد كفى لجمال الاتفاق العام . التغير فى نطاق الاتفاق العام ( وهو ما يتم اما بزيادة اوجه الاتفاق العام او بتناقص رقعة الاتفاق فى وجه من هذه الوجة او بالاثنتين معا) مصحوبا بعوامل أخرى ( مستنصرى عليها فيما بعد ) يؤدى الى تغير فى حجم الاتفاق العام ، اى فى كمية المنفعات الكمية التى تقوم بها الدولة تادية لدورها فى حياة المجتمع . هذه الكمية تتحدد اولا بمعد وحدات الخدمة او السلطة التى يهدف الاتفاق العام الى ايجادها ، وثانيا بنفقة تحقيق كل وحدة من هذه الوحدات . فاذا ما تحدد نطاق وحجم الاتفاق العام لدولة معينة فى لحظة معينة فان الوزن النسبى لكل نوع من النفقة فى داخل الاتفاق الكلى ( وهو وزن تبينه نسبة ما يتفق فى وجه معين الى الاتفاق الكلى ) يبين هيكل الاتفاق العام . النظر الى حجم الاتفاق الكلى كنسبة فى الدخل القومى يبين ( جزئيا ) مدى اهمية الدور الذى تقوم به الدولة فى حياة المجتمع ، اما النظر الى هيكل الاتفاق العام فهو يبين كيفية توزيعه بين النواحي المختلفة لنشاط الدولة ، ومن

ثم يبين الاهمية النسبية لكل وظيفة من الوظائف التى تقوم بها . هذا الهيكل ليس ثابتا وانما يتغير عبر الزمن مع التغير الذى يطرأ على نطاق الاتفاق العام وحجبه . وتغيرها كلها هو انعكاس لتغير نطاق دور الدولة فى الحياة الاجتماعية بصفة عامة وفى الحياة الاقتصادية بصفة خاصة : وكذلك لتغير الاهمية النسبية للوظائف التى تقوم بها الدولة .

عليه سنتكلم فى هذا الفصل تباعا عن :

- تحديد نطاق الاتفاق العام .
- ثم عن حجم الاتفاق العام .
- ثم عن هيكل الاتفاق العام .

## المبحث الأول

### تحديد نطاق الاتفاق العام

يتحدد نطاق الاتفاق العام كجزء من النشاط المالى للدولة — بنطاق الدور الذى تلعبه الدولة فى حياة المجتمع . ومنذ قيام الدولة الرأسمالية بما يسمى بالدور التقليدى للدولة ( الحارسة ) ونطاق دورها فى اتساع مستمر ينعكس فى اتساع نطاق الاتفاق العام . سنتعرف أولا على النطاق التقليدى للاتفاق العام ثم على الاتساع المستمر فى نطاق الاتفاق العام .

#### النطاق التقليدى للاتفاق العام :

مقتضى الدور التقليدى للدولة هو عدم تدخلها فى الحياة الاقتصادية . يترتب على ذلك أن يكون نطاق الاتفاق العام ( وبالتالي نطاق الايراد

العلماء في أضييق صوره (١) . عند آدم سميث نجد أول دراسة منتظمة للإنفاق العام في نطاقه التقليدي (٢) . هذه الدراسة يبدؤها آدم سميث بتحديد لنطاق الاتفاق العام يدور حول الوظائف التي تقوم بها الدولة الحارسة ( على النحو الذي سبق الكلام عنه في المقدمة العامة لهذه الدراسة ) ، الأمر الذي ينبئ عليه أن ينحصر الاتفاق العام في الأبواب التالية :

— الاتفاق على الدفاع لحماية المجتمع ضد العدوان الخارجي (٣) .

— الاتفاق على تحقيق الأمن الداخلي (٤) .

— الاتفاق على الإشغال العامة وبعض الخدمات العامة . وهو يفرق فيما يتعلق بالإشغال العامة بين الاتفاق على الإشغال التي تزيد من انتاجية الاقتصاد القومي بأكمله كالانفاق على بناء ميناء مثلا ، والاتفاق على الإشغال التي تزيد انتاجية فرع معين من فروع الإنتاج (٥) ، كالانفاق على شق ترعة لرى منطقة معينة . أما فيما يتعلق بالخدمات العامة فأدم سميث لا يتحدث

---

(١) في ذلك يقول H. Parnell في بداية القرن التاسع عشر : «Every particle of expenditure beyond what necessity absolutely requires for the preservation of social order and for protection against foreign attack is waste and a unjust and oppressive imposition on the public».

شار اليه H. Dalton ، ص ١٣٩ .

(٢) انظر الباب الاول من الكتاب الخامس «Of the expenses of Sovereign or Commonwealth» من كتاب «ثروة الأمم»

(٣) آدم سميث ثروة الأمم ، ص ٥٤٦ - ٥٦٠ .

(٤) آدم سميث . نفس المرجع ، ص ٥٦٠ وما بعدها .

(٥) آدم سميث . نفس المرجع ، ص ٥٧٠ وما بعدها .

الا عن الاتفاق على التعليم (١) والاتفاق على الثقافة العامة لجمهور الشعب (٢)

— وأخيرا الاتفاق على جهاز الدولة الإدارى والسيسى (٣) .

النوع الثالث من الاتفاق الذى يهدف الى زيادة انتاجية الاقتصاد القومى هو فى الواقع اتفاق لتحقيق اهداف اقتصادية واجتماعية ، وهو وإن كان يتم فى نطاق الدور التطبيدى للدولة فى اضيق الحدود ، إلا أنه يمثل — بلاشك — الى الاتفاق الحربى — نواة اتساع نطاق الاتفاق العام فى المرحلة التالية من مراحل تطور دور الدولة وبالتالي التحول الذى عايشته المالية العامة .

### الاتساع المستمر فى نطاق الاتفاق العام :

مع التطور الاقتصادى والتغيرات الاجتماعية التى اخضعت بكثا فى المجتمعات الرأسمالية المتقدمة اتسع نطاق الاتفاق العام لمقابلة احتياجات التوسع : مرد هذا الاتساع فى نطاق الاتفاق العام هو :

أولا : التوسع فى أداء الدولة للخدمات اللازمة لقيامها بوظائفها التطبيقية ، أى عن طريق ازدياد عدد المستفيدين من هذه الخدمات ، وكذلك ازدياد الخدمات اللازم أدائها للقيام بوظيفة معينة .

ثانيا : ازدياد عدد الوظائف التى يتمين أن تقوم بها الدولة الرأسمالية

---

(١) آدم سميث ، نفس المرجع ، ص ٦٠٠ وما بعدها .

(٢) آدم سميث ، نفس المرجع ، ص ٦٢٢ .

(٣) آدم سميث ، نفس المرجع ، ص ٦٤٥ وما بعدها .



## المعاصرة خاصة في مجال النشاط الاقتصادي للمجتمع (١) .

لما من اتساع نطاق الاتفاق العام في حدود الوظائف التطبيقية للدولة فهو يرجع — كما قلنا — أولا الى زيادة عدد المستفيدين من خدمة من الخدمات اللازمة للقيام بوظيفة معينة ، وثانيا الى زيادة عدد الخدمات اللازم تحقيقها اداء لوظيفة واحدة .

فداء الدولة لوظيفة الدفاع الخارجى — وهى اولى وظائفها في نطاق دورها التقليدى في العصر الحديث تستلزم منها القيام بعدد كبير من الاعمال يتطلب اثنا كبرا ، اذ يتعين عليها ان تنشئ صناعات الاسلحة ( مع تغيرها السريع ) او شراء معداتها من بوارج الى طائرات ، الى قواعد ومعسكرات ومواد الوقود ، ومواد تمويل القوات الحربية بالاغذية والملابس وغير ذلك من السلع الاستهلاكية . كذلك دفع اجور ومرتبات لمن يعملون في الجهاز الحربي ، ودفع معاشات لكبار السن منهم . هذا التعداد لما يستلزمه الاتفاق على الدفاع يجعل من السهل علينا ان نبين كيف ان التغييرات الجوهرية في احتياجات الدفاع — وهى تغييرات تؤدي بنطاق الاتفاق العام الى الاتساع — تكاد تؤثر على كل جزء من اجزاء الاقتصاد القومى .

---

(١) يعبر بعض الكتاب عن ذلك بالقول بان اتساع نطاق الاتفاق العام يتم وفقا لاعتون الزيادة المخضرة في نشاطات الدولة ، اذ هناك اتجاه نحو:

- زيادة في حدة نشاط الدولة في نطاق دورها التقليدى عن طريق القيام بالخدمات اللازمة لذلك على نطاق اوسع من حيث المكان ومن حيث عدد المستفيدين من الخدمات .
  - وزيادة في عدد وظائف الدولة الحديثة الامر الذى يؤدي الى توسع النطاق في الاتفاق العام .
- ويعرف هذا القانون بقانون لاجنر ..

Wagner's law of «Ever-Increasing State Activity»

انظر مختصات من كتاباته في المالية العامة . في كتاب :

R. A. Musgrave & A.T. Peacock (eds).

ص ١٠٠ - ١٠١ .

يتم ذلك من خلال الدور الذي يلعبه الاتفاق على الدفاع ( وعلى التسلح خاصة ابتداء من الحرب العالمية الثانية ) في خلق الطلب الكلى النعمال الذي يضمن للاقتصاد القومى مستوى معين من التشغيل ، على نحو يجعل من هذا الاتفاق اكبر عناصر الطلب الحكومى تأثيرا على مستوى النشاط الاقتصادى فى المجتمع (١) .

---

(١) فى بريطانيا بلغت النفقات الحربية عام ١٩٥٣ . ٩٪ من الدخل القومى ( بعد ان كانت تمثل ٢٢٪ من الدخل القومى فى عام ١٩١٣ . U. Hicks . ص ١٦ - وفى الولايات المتحدة الامريكية اصم انواع الاتفاق العام . وقد كان الاتفاق الحربى يمثل ١٪ من اجمالي الناتج الاجمالي فى عام ١٩٣٦ . ووصلت هذه النسبة الى ٤٢٪ اثناء الحرب العالمية الثانية . وقد ظلت مرتفعة منذ الحرب الكورية O. Eckstein ، ص ٧ وقد بلغ الاتفاق على التسليح والدفاع عام ١٩٥٦ ما يوازى ٥٣٪ من افاق الدولة . وما يوازى ١٠-٢١٪ من اجمال الانفاق القومى :  
S. Tsuru. Has Capitalism Changed? Iwanami Shoten. Tokyo, 1961 p. 27.

وصول اهمية الاتفاق الحربى الى هذا الحد ادى بالبحى عن الكلام عن اقتصاد عسكري *économie militarisée* . حيث يكون من الطبيعى ان ينقلب عل الاقتصاد الطامع الحربى :  
اولا : لمداء البلدان الرأسمالية للبلدان الاشتراكية ومحاولاتها المستمرة للقضاء عليها .  
ثانيا : لمداء البلدان الرأسمالية لحركات التحرر الوطنى فى المستعمرات واشباه المستعمرات واستخدامها القوة المسلحة ضد هذه الحركات .  
ثالثا : لضرورة اتيان الدولة على التسليح لخلق الطلب للمصلح اللازم لزيادة ارباحصة المشروع القومى .

اكتساب الاقتصاد القومى للطامع العسكري يؤثر - بطريقت مختلفة وفى ظروف مختلفة - على كافة قطاعات الاقتصاد القومى ويدعو الى تعمل الدولة فى كل منها . فيجعل الدولة تدير وتول البحت العلمى والتكنولوجى وتوجهه للاغراض الحربية . فى هذا يقول H. Delorme

فى ص ٣٦

«Le capitalisme repose maintenant sur deux bases, la production pour le marché et la production pour la guerre, la première étant d'ailleurs subordonnée en grande partie, à la seconde. Il y a là une parasitisme d'une essence nouvelle».

كذلك الأمر — وإن كان بدرجة أقل — بالنسبة لإداء الدولة الرأسمالية  
المصارمة لوظيفتي الأمن الداخلي والإدارة ( الموظفين الثانية والرابعة  
عند آدم سميث ) . هنا الأمر يتعلق بوظيفة حثائية ( بوليس — قضاء — مرق  
حريق .. الخ ) ووظيفة إدارية . الأولى عادة ما تكون من اختصاص السلطات  
المركزية في الدولة ، أما الثانية فالمسئولة عنها تتقلسها السلطات المركزية  
والسلطات المحلية حيث تتحمل السلطة المركزية أكبر نصيب من نفقة أداء  
الخدمة بينما تقوم السلطات المحلية بدائها . نطاق الاتفاق على هاتين  
الوظيفتين في اتساع مستمر وإن لم يكن اتساعه يتم بالمعدل الذي يتسع به  
نطاق الاتفاق على الدفاع والأمن الخارجى .

أما الاتفاق بقصد تحقيق أغراض اجتماعية واقتصادية فقد شاهد تغييرا  
جذريا يعكس ازديادا في عدد الوظائف التى تقوم بها الدولة الرأسمالية  
المعاصرة . في هذا المجال يمكن التفرقة بين وظيفة اجتماعية ( بالمعنى  
الضيق ) ووظيفة اقتصادية يستتبع أدائها اتساعا كبيرا في نطاق الاتفاق  
العامة .

نجد أن الاتفاق العام لتحقيق أغراض اجتماعية محدودا في الوقت الذى  
كتب فيه آدم سميث إذ لم تكن خدمات التعليم والصحة وغيرها من الخدمات  
الاجتماعية قد أصبحت بعد من قبيل الخدمات المشبعة لحاجات عامة .  
أما بالنسبة للدولة الرأسمالية المعاصرة فالاتفاق تحقيقا لأغراض اجتماعية  
أصبح يتضمن الاتفاق على التعليم والثقافة العامة ، الاتفاق على الصحة  
العامة ، الاتفاق على التأمين الاجتماعى الذى يهدف الى تحقيق حد أدنى من  
المستوى المعيشى لبعض الفئات الاجتماعية التى تنلقى — وفقا لنمط توزيع  
الدخل القوسى الذى هو من طبيعة طريقة الانتاج الرأسمالى — دخولا منخفضة  
نسبيا . كما يتضمن هذا النوع من الاتفاق قيام الهيئات العامة والمحلية  
ببناء المساكن .

فبالنسبة للتعليم أصبح الاتفاق عليه يتضمن الاتفاق على خدمات عديدة :  
اقامة المدارس بمختلف انواعها ، منح اعانتات للمدارس الخاصة والجامعات  
المستقلة ، وضع مرتبات المدرسين والاداريين ، منح دراسية للطلبة ، تزويد  
الطلبة والتلاميذ بوجبات غذائية وكفالة الرعاية الصحية لهم ، تزويدهم  
بالكتب واقامة المكتبات ، اقامة المتاحف ومعارض الفنون الجميلة وغير ذلك من  
انواع الاتفاق على الثقافة العامة .

اما الاتفاق بقصد تحقيق اغراض اجتماعية واقتصادية فقد شاهد تغييرا  
الحالى على تقديم الخدمات الجماعية كتنظيف الشوارع واقامة مشروعات  
الجارى ، والحدائق والحمامات العامة . بعد ذلك بدأ تقديم الخدمات الطبية  
لفئات يتزايد عددها باستمرار الى ان ادخل نظام التأمين الصحى . كذلك وجد  
الاتفاق بقصد توفير انواع معينة من الاغذية ( مجاتا او بثمن منخفض ) اللازمة  
للأطفال وامهاتهم .

وفي مجال الاتفاق العام تحقيقا لاغراض اجتماعية ظهر كذلك الاتفاق  
الذى يهدف الى زيادة دخول بعض الفئات الاجتماعية عن طريق الاعانات  
الشخصية في حالة البطالة او في حالة العجز عن العمل ، والمعاشات ،  
والاعانات التى تمنح بمناسبة انجاب الأطفال وكذلك الاعانات في حالات  
الزواج والوفاء .

اما الاتفاق العام تحقيقا لاغراض اقتصادية فتقوم به الدولة الرأسمالية  
المعاصرة اداء لوظيفة جديدة تعد من اهم وظائفها ، وظيفة تقوم بها الدولة ،  
اولا نظرا لمسئوليتها عن رعاية سير الاقتصاد القومى خلال الدورة الاقتصادية  
بقصد تحقيق قدر من الاستقرار او الحد من التقلبات الاقتصادية ، وهى  
مسئولية تحملت بها الدولة ابتداء من ثلاثينات القرن الحالى . وتقوم الدولة  
بالوظيفة الاقتصادية ثانيا نظرا لمسئوليتها عن ضمان معدل معين لتطور  
الاقتصاد القومى في المدى الطويل ، وذلك ابتداء من فترة ما بعد الحرب

العالية الثانية . مسئولية الدولة عن تخفيف حدة التقلبات الاقتصادية يستلزم تحقيق ما يسمى اصطلاحا بالدور التعويضي للاتفاق العام والذي يتبل في محاولة الدولة التأثير على الطلب الكلى الفعال عن طريق زيادته في اوقات الكساد والتقليل من سرعة زيادته في اوقات التضخم على التفصيل الذي سنراه عند دراسة السياسة المالية في اقتصاد رأسمالي متقدم . ايا ما كان الامر فالاتفاق تحقيقا لاغراض اقتصادية يكون :

— اما عن طريق اتفاق عام يساعد صناعة او عدة صناعات معينة بواسطة الاعانات المباشرة وغير المباشرة ، الظاهرة او المتخفية ( مثال ذلك الاعانات التي تمنح للمزارعين في الولايات المتحدة الامريكية وفي بريطانيا ) . هذه المساعدة عادة ما يحجبها اجراءات مساعدة لتحديد الكمية المستوردة من سلعة ما تتج محليا .

— ولما عن طريق الاتفاق على مشروعات للدولة تقوم بالمساهمة في النشاط الاقتصادي الذي كان قاصرا على الأفراد في المرحلة السابقة من مراحل تطور الاقتصاد الرأسمالي . هذه المشروعات تمثل قطاع الدولة الذي بدأ في اكتساب أهمية معينة ابتداء من بعد الحرب العالمية الثانية ، ويضم كتعاذة عامة المشروعات التي تقوم بإنتاج الخدمات الأساسية اللازمة للنشاط الاقتصادي ( المواصلات بخلاف أنواعها ، مصادر القوة المحركة .. الخ ) ، وكذلك المشروعات التي يتعين أن تكون تحت تصرف الدولة في حالة الطوارئ (١) .

---

(١) نتج عن هذه الأهمية لقطاع الدولة في الاقتصادات الرأسمالية المعاصرة نوع من الدراسات يتعلق بما أصبح يعرف بالاقتصاد العام *economie publique économie financière* الاقتصاد المالي ، وهي دراسات تهدف إلى التعرف المظهر الاقتصادي للظواهر المالية للنشاط المالي للدولة كتملك النشاط الاقتصادي يمثل جزءا من النشاط الاقتصادي القوي على اعتبار أن هذا الأخير يمثل كلا مترابطة أجزاء .

# المبحث الثاني

## حجم الاتفاق العام

من الناحية الكمية ينعكس الاتساع المستمر في نطاق الاتفاق العام في زيادة مستمرة في حجمه ، أى في كمية المدفوعات النقدية التى تنفقها الدولة أداء لدورها في حياة المجتمع . واستقراء التاريخ المالى في الاقتصاديات الرأسمالية يبين بوضوح الاتجاه نحو زيادة حجم الاتفاق العام مع الزيادة في الدخل القومى (١) . كاتجاه من اتجاهات التطور في الزمن الطويل . هذا الاتجاه يعنى أن تيارات الاتفاق العام لا تنكمش في المدى الطويل (٢) . وتبين الدراسة المقارنة للاتفاق العام في الاقتصاديات الرأسمالية المختلفة في نواحي مختلفة (٣) أن الزيادة المستمرة في حجم الاتفاق العام إنما هي زيادة حقيقية وليست صورية أو ظاهرية ، كما أنها ليست مطلقة فقط وإنما نسبية تصاعدية كذلك ، وهى في النهاية ترد الى أسباب معينة . لنرى مفهوم كل نقطة من هذه النقاط .

لما أن الزيادة في حجم الاتفاق العام زيادة حقيقية وليست صورية فنحن نعلم أن هناك ترقا بين الدخل النقدي ، وهو ما يحصل عليه من دخل

---

(١) يمكن التعرف على اتجاه زيادة حجم الاتفاق العام مع زيادة الدخل القومى بأحدى طريقتين :

مقارنة الاتفاق العام لبلدان تختلف فيما بينها في مستوى التطور الاقتصادى . هذه طريقة يصعب جدا اتباعها نظرا للصعوبات التى تثيرها المقارنة الدولية بين الإحصائيات المختلفة .

مقارنة الاتفاق العام في نفس البلد وإنما في مراحل مختلفة من تطوره .

(٢) هذا الاتجاه يعرف بظاهرة عدم قابلية تيارات الاتفاق العام للانكماش في المدى الطويل .

Le phénomène de l'incompressibilité des flux de dépenses publique

M. Masoin, Théorie économique . . p. 89 — 92.

(٣)

مقدرا بعدد من الوحدات النقدية ، وبين الدخل الحقيقي وهو كمية السلع والخدمات التي يمكن الحصول عليها عن طريق اتفاق دخل نقدي معين . هذا الدخل الحقيقي يتوقف على مستوى الاسعار الذي يحدد القوة الشرائية للنقود ويحدد بالتالي الكمية من السلع والخدمات التي يمكن الحصول عليها باتفاق جزء معين من الدخل النقدي مع ثبات الدخل النقدي يقل الدخل الحقيقي بارتفاع الاسعار ويزيد هذا الدخل مع انخفاض الاسعار . فلابقاء على الدخل الحقيقي دون تغير يتعين على من يقوم بالاتفاق النقدي ان يزيد من هذا الاخير في حالة ارتفاع الاسعار . فاذا كان مستوى الاسعار يتجه باستمرار اتجاهها صعوديا ترتب على ذلك الزيادة المستمرة في الاتفاق النقدي اذا ما اربنا عدم تغير (بالنقصان) المتقابل العيني لهذا الاتفاق النقدي . كذلك الحال بالنسبة للاتفاق العام ، فاذا كان اتجاهه نحو الزيادة المستمرة في الوقت الذي تتجه فيه الاسعار اتجاهها صعوديا فان جزءا من الزيادة في الاتفاق العام (وهو اتفاق نقدي) يكون مخصصا لمواجهة الارتفاع في الاسعار ، اى لا تقبله زيادة في عدد وحدات الخدمات التي تؤدها الهيئات العامة عن طريق الاتفاق العام . هذا الجزء يعتبر من قبيل الزيادة الظاهرية في الاتفاق العام والجزء الاخر من الزيادة في الاتفاق العام — ان وجد هذا الجزء — يمثل زيادة حقيقية في الاتفاق العام اذ تقابله زيادة في عدد وحدات الخدمات العامة وبالتالي زيادة في نصيب الفرد من هذه الخدمات على فرض ان حجم السكان لم يتغير (١) .

**الكلام عن الزيادة المستمرة في حجم الاتفاق العام في الاقتصاديات الرأسمالية**

يعنى زيادة حقيقية تقابلها زيادة مستمرة في عدد وحدات الخدمات العامة بعد ان نكون قد اخذنا في الحسبان الجزء من الزيادة في الاتفاق العام الممثل لزيادة ظاهرية تنتج عن الارتفاع المستمر في الاسعار .

---

(١) لزيادة نصيب الفرد في الخدمات العامة يتعين ان يكون معدل زيادة الخدمات عامة اعلى من معدل نمو السكان ، فاذا كانت السكان تتزايد بمعدل ٢٪ مثلا تعين زيادة الخدمات (من طريق الزيادة الحقيقية في الاتفاق العام) بمعدل يزيد عن ٢٪ .

على ان الزيادة المستمرة في الاتفاق العام ليست زيادة مطلقة فقط وإنما تصاعدية كذلك إذ الملاحظ ان التصيب النسبي للاتفاق العام في الإنفاق القومي كان في زيادة مستمرة ، كما يتضح من الجدول الذي يبين نسبة الاتفاق العام الى اجمالي الناتج الاجتماعى في الاقتصاد الفرنسى في الفترة من ١٨٢٢ - ١٩٦١ (١) .

| نسبة الاتفاق العام الى اجمالي الناتج الاجتماعى | السنة |
|--|-------|
| ٩٠٪  | ١٨٢٢  |
| ٩٠٪  | ١٨٥٢  |
| ١٢٩٪   | ١٨٨٢  |
| ١٢٠٪   | ١٩١٢  |
| ١٧٠٪   | ١٩٣٨  |
| ٢٥٠٪   | ١٩٥٢  |
| ٢٥٠٪   | ١٩٦١  |

التوسع في الاتفاق العام يصاحب بطبيعة الحال الزيادة في الدخل القومى ، ولكن ليس من الضرورى ان يكون معدل الزيادة واحدا بالنسبة للثنتين ، إذ الملاحظ ان معدل زيادة الاتفاق العام اكبر من معدل زيادة الدخل القومى ، كما انه في الحالات التى ينكشف فيها الدخل القومى ، كما في حالة الكساد مثلا ، فان انكماش الاتفاق العام يكون بنسبة اقل من نسبة انكماش الدخل القومى . يترتب على ذلك ان نسبة الاتفاق القومى الى الدخل القومى تكون محلا لزيادة مستمرة .

(١) A. Barrère, Economie et institutions financières, T. I, p. 402

انظر فيما يتعلق بزيادة حجم الاتفاق العام في مصر مؤلف الدكتور محمود رياض عطية السابق الإشارة اليه ، ص ٩٢ وما بعدها - وفي الولايات المتحدة الامريكية زادت نسبة الاتفاق العام الى اجمالي الناتج الاجتماعى من ٩٨٪ في عام ١٩٢٩ الى ١٩٦٢ عام ١٩٦٦ ، الى ١٨٨٪ عام ١٩٤٤ ، ثم أصبحت ٢٥٠٪ عام ١٩٦٢ . O. Eckstein ، ص ٨ .



وتزداد الزيادة المستمرة في حجم الاتفاق العام أساسا الى التوسع المستمر في نطاقه كمنظر للتوسع المستمر في نطاق دور الدولة الرأسمالية في الحياة الاجتماعية بصفة عامة والحياة الاقتصادية بصفة خاصة . يضاف الى هذا السبب الرئيسي اسباب اخرى البعض منها مالي : سهولة حصول الدولة على قروض يعنى سهولة حصولها على ايراد مالي الامر الذى قد يؤدي الى زيادة حجم الاتفاق العام ، كذلك وجود فائض في الإيرادات وعدم مراعاة القواعد المالية ( التى يقصد بها منع الاسراف والاحتراف في استخدام القوة الشرائية الموجودة تحت تصرف الدولة ) يؤديان الى زيادة حجم الاتفاق العام (١) .

سبب آخر في زيادة حجم الاتفاق العام يتمثل في ارتفاع نفقة انتاج الوحدة من الخدمات التى تقدمها الدولة . فقد زادت الانتاجية في قطاع الدولة في الاقتصاديات الرأسمالية بمعدل ابطا من معدل زيادة الانتاجية في القطاع الخاص ( الامر الذى يرجع الى التخلف النسبى للفنون الانتاجية والقصور النسبى في استخدام الآلات الحديثة في قطاع الدولة ، وكذلك الى غياب المنافسة وبعث الربح في هذا القطاع ، في الوقت الذى تحكم فيه المنافسة وبعث الربح النشاط الاقتصادى بأكمله ) . فاذا ما اقترنت الزيادة البطيئة في الانتاجية في قطاع الدولة بزيادة اكبر في مرتبات العاملين فيه ( هذه الزيادة الأخيرة تتبع عادة الارتفاع في مستوى الاسعار ) ترتب على ذلك زيادة نفقة الوحدة من الخدمات التى تؤديها الدولة ، الامر الذى يستلزم زيادة حجم الاتفاق العام .

هناك كذلك ما يمكن تسميته «بالآثر الراجع للحرب» على مستوى الإيراد العام والاتفاق العام ، اذ يؤدي قيام الحرب الى تحمل الدولة الرأسمالية

---

(١) انظر في ذلك مؤلف الدكتور محمود رياض عليه السابق الاشارة اليه ، ص ١٠٠ وما بعدها .

مسئوليات لا تتحملها وقت السلم ويستلزم تمويل الحسرية توسيع نطاق النظام الضريبي ( إما عن طريق رفع اسعار الضرائب الموجودة أو عن طريق فرض ضرائب جديدة أو عن طريقها معا ) . وعندما تنتهى الحرب لا يعود النظام الضريبي الى مستواه السابق على الحرب وإنما تستمر بعض الضرائب الجديدة والاسعار المرتفعة للضرائب القديمة في الوجود ، ويتم بذلك انتقال الإيراد العام والإنفاق العام الى مستوى اعلى يظل قائما حتى بعد انتهاء الحرب (١) .

## المبحث الثالث

### هيكل الإنفاق العام

صاحب الاتساع المستمر في نطاق الإنفاق العام والزيادة المستمرة في حجمه تغير في هيكله - أى في النصيب النسبي لكل نوع من أنواع النفقة في مجوع الإنفاق الكلى - نظرا للتغير في الأهمية النسبية لكل وظيفة في علاقتها بالوظائف الأخرى التى تقوم بها الدولة الرأسمالية في الحياة الاجتماعية والاقتصادية ، يستوى في هذا أن يتعلق الأمر بالعلاقة فيما بين الوظائف التقليدية للدولة أو بالعلاقة بين الوظائف التقليدية والوظائف الجديدة للدولة .

ففيما يتعلق بالعلاقة فيما بين الوظائف التقليدية يلاحظ ازدياد الأهمية النسبية لبعض هذه الوظائف ، كالدفاع مثلا ، بالنسبة للوظائف الأخرى ، الأمر الذى يؤدي الى زيادة نصيب الإنفاق الحربي في الإنفاق العام

---

(١) A.T. peacock & J. Wiseman, The Growth of Public Expenditure in the United Kingdom. National Bureau of Economic Research 1967.

( وبالتالي في الدخل القومي ) بدرجة اكبر من زيادة نصيب الاتفاق على الوظائف التقليدية الاخرى . هذا في الوقت الذي يقل فيه نصيب نوع معين من الاتفاق كالاتفاق على فوائد الدين العام في فرنسا مثلا ، من الاتفاق العام الكلي . هذا النوع من التفسير في هيكل الاتفاق العام يمكن التعرف عليه من طريق مقارنة نسبة اتفاق ما الى الاتفاق الكلي في تاريخ ما بنسبة نفس النوع من الاتفاق العام في تاريخ لاحق بحيث تكون المسافة الزمنية بين التاريخين من البعد بحيث تسمح بالتغيرات الهيكلية ، وذلك على النحو الوارد في الجدولين التاليين ، اولهما خاص باهم طوائف الاتفاق العام الجاري في بريطانيا كل منه كسبة من الدخل القومي ( محسوبا على اساس ثمان عناصر الانتاج ) ، وثانيهما يمثل تطور نصيب كل نوع من انواع الاتفاق العام في مجموع النفقات العامة بالنسبة للاقتصاد الفرنسي :

#### بالنسبة لبريطانيا : (١)

| الاتفاق الاقتصادي |      | الاتفاق الاجتماعي | الادارة | الدفاع |      |
|-------------------|------|-------------------|---------|--------|------|
|                   |      |                   |         |        |      |
| ١٩١٣              | ١٠٠٪ | ٥٥٪               | ١٠٩٪    | ٢٢٪    | ١٩١٣ |
| ١٩٢٤              | ١٠٢٪ | ١٠٣٪              | ١٢٣٪    | ٢٢٪    | ١٩٢٤ |
| ١٩٣٢              | ١٠٩٪ | ١٥٨٪              | ١٧٧٪    | ٢١٪    | ١٩٣٢ |
| ١٩٣٨              | ١٢٠٪ | ١٢٠٪              | ١٥٨٪    | ٧٨٪    | ١٩٣٨ |
| ١٩٤٨              | ١٤٠٪ | ١٤٠٪              | ٢٢٠٪    | ٧٥٪    | ١٩٤٨ |
| ١٩٥٠              | ١٤٠٪ | ١٤٠٪              | ٢٢٠٪    | ٩٦٪    | ١٩٥٠ |
| ١٩٥٣              | ١٥٠٪ | ١٤٠٪              | ٢٣٠٪    | ٩٠٪    | ١٩٥٣ |

بالنسبة لفرنسا : (١)

| نسبة الاتفاق التزمي في الاتفاق العام الكلي |      | نوع الاتفاق                         |
|--|------|-------------------------------------|
| ١٩٤٩                                       | ١٩١٣ |                                     |
| ٥٦   | ٢١٣  | الاتفاق على فوائد الدين العام       |
|  |      | الاتفاق على الديون الممتدة لايرادات |
| ١١   | ٧    | مرتبة مدى الحياة                    |
| ٠٣   | ٠    | السلطات العليا ( الإدارة )          |
| ١٨   | ٢١   | الاتفاق على شراء المواد والخدمات    |
| ١  | ١    | الاشتغال العليا                     |
| ٥  | ١    | الاتفاق الاجتماعي                   |
| ١  | ١    | الاعاقل                             |
| ٢  | ١    | نفقات مختلفة                        |
| ٠  | صفر  | الاتفاق على تصفية نتائج الحرب       |
| ١٦   | ١٠   | الانشاءات والتعمير                  |
| ٣٠   | ٢٤   | مربيات ولجور                        |

لما نينا يفرض العلاقة بين الاتفاق للقيام بالوظائف التقليدية للدولة والاتفاق للقيام بوظائفها الجديدة ( الاقتصادية والاجتماعية ) فان التغيير في هيكل الاتفاق العام يشير الى زيادة الاهمية النسبية للوظائف الجديدة في علاقتها بالوظائف التقليدية ، الامر الذي ينعكس في زيادة نصيب الوظائف الجديدة في الاتفاق العام وكذلك نسبة الاتفاق عليها للدخل القومي ، على النحو الذي يبينه الجدول التالي الخامس بالاتفاق العام الفرنسي (٢) .

Barrère, Economie financière (١)

A. Barrère, Economie financière, Tome I, p. 424 (٢)

| كمية بنوية في الإنفاق العام الكلى |                    | مستوى نفق المخل القومى |                    |         |
|-----------------------------------|--------------------|------------------------|--------------------|---------|
| الوظائف<br>التقليدية              | الوظائف<br>الجديدة | الوظائف<br>التقليدية   | الوظائف<br>الجديدة |         |
| ٩٠                                | ٩                  | ٩٦                     | ١٠                 | ١٨٢٢    |
| ٦٤                                | ٣٠                 | ١١٨                    | ٥٢                 | ١٨٨٢    |
| ٦١                                | ٣٧                 | ٨٤                     | ٥                  | ١٩١٢    |
| ٥٦                                | ٤٣                 | ١١٥                    | ٨٦                 | ١٩٣٢/٣١ |
| ٥٨                                | ٤٢                 | ١٢١                    | ٩٠                 | ١٩٣٨    |
| ٥١                                | ٤٨                 | ١٥٨                    | ١٨٠                | ١٩٥٢    |
| ٤٢                                | ٥٧                 | ١٢٣                    | ١٩١                | ١٩٦١    |

## الفصل الثالث

### الآثار الاقتصادية للاتفاق العام

تمكننا دراسة الآثار الاقتصادية التي يحدثها الاتفاق العام بصفة عامة أو التي يحدثها نوع معين من أنواع الاتفاق العام من التمييز على الاستجابات الممكنة للاتفاق العام في تحقيق أهداف معينة ، إذ متى عرف الأثر الذي يحققه اتفاق معين في ظل ظروف معينة المتعلقة بالنشاط الاقتصادي في مجموعه وبقية أجزاء النشاط المالي للدولة ( يمكن اتخاذ هذا الاتفاق - على نحو واسع - وسيلة لتحقيق الأثر إذا ما اعتبر هذا الأخير هدفا من أهداف السياسة الاقتصادية . فإذا ما عرف ، على سبيل المثال ، أن اعانة معينة من اعانتات الإنتاج يترتب على وجودها - في ظل ظروف اقتصادية معينة - زيادة الإنتاج في اتجاه معين يمكن ، عندما نتخذ زيادة الإنتاج على هذا النحو هدفا للسياسة الاقتصادية ، اتخاذ الاعانة كوسيلة لتحقيق هذا الهدف .

والتوقع أن الأثر الاقتصادي لاتفاق عام معين يتوقف على كيفية تمويله (أي بالنظر الى الجانب الخاص بالسياسة الإيرادية للدولة) كما يتوقف على كيفية القيام به (أي على درجة الكفاءة التي تستخدم بها الموارد التي تحصل عليها الدولة كمقابل للاتفاق العام في أداء الخدمة أو إنتاج السلعة التي تقوم الدولة بإدائها أو انتاجها) ، ويتوقف في النهاية على الحالة الاقتصادية العامة ، أي على مستوى النشاط الاقتصادي في مجموعه من

حيث التوسع أو التكميل ، فقد يترتب على اتفاق معين أثر تضخمي غير مرغوب فيه في ظروف التوسع الاقتصادي ، وقد يترتب على نفس الاتفاق (توءم أو كفا) أثر مرغوب فيه في ظروف تكامل النشاط الاقتصادي .

ويتعين لدراسة الآثار الاقتصادية للاتفاق العلم أن نفرق بين مفاهيم النظرية التطبيقية وما تراه النظرية الحديثة :

**النظرية التقليدية :** يقتصر الدور التطبيقي للدولة ، كما نعلم على القيام أساسا بوظائف الأمن الداخلي والخارجي واستثناء ببعض النشاطات الاقتصادية ، إذ الأصل ألا تتدخل الدولة في الحياة الاقتصادية للجماعة . ومن ثم يتعين أن يكون نطاق الاتفاق العام ( وبالتالي نطاق الإيراد العام ) ضيقا ، وأن يكون الاتفاق العام محايذاً من حيث آثاره الاقتصادية ، بمعنى ألا يكون له آثار على النشاط الاقتصادي الفردي سواء بالحد منه أو بتمهله إلى التوسع .

أما إذا قللت الدولة استثناء بالاتفاق على مشروع علم ذي طابع اقتصادي ويمكن إدارته وفقاً لقواعد إدارة المشروعات الخاصة ( وبالتالي حساب الأرباح والخسائر في حالة ما إذا كانت السلعة أو الخدمة تغطي بمقابل ) فإن آثار الاتفاق العام يتعين أن يحكمها — وفقاً للنظرية التطبيقية — مبدأ **الأرباحية المالية** ، ومؤداه أن يكون الاتفاق العام قادراً على أن يترجم نفسه في خلال فترة تطول أو تقصر إلى إيرادات تغطي الاتفاق اللازم للقيام بالمشروع وكذلك نفقات استغلاله . هنا يطبق لقياس أثر الاتفاق العام المعيار الذي يتم على أساسه قياس العائد من النشاط الفردي ، أي عن طريق المقارنة بين الاتفاق

---

#### La rentabilité des dépenses publiques ( ١ )

( م ٧ — مبادئ المالية العامة ) .

وما يدره من أيراد نقدي . وهي فكرة لا تعرض إلا على الصعيد المالي .  
مثال ذلك الاتفاق على بناء سد لتوليد القوة الكهربائية التي يجري بينهما  
للأفراد وللوحدات الإنتاجية الفردية بأثمان تسمح بتغطية النفقات  
والحصول على ربح . هذه هي الأرباحية المباشرة للاتفاق العام . بالإنشانة  
إلى هذا يكون الاتفاق العام مربحا بطريقة غير مباشرة إذا ما أدى الاتفاق  
إلى زيادة في الدخل القومي ينتج عنها زيادة في الأيراد العام (١) .

**النظرية الحديثة :** مع تطور دور الدولة ، خاصة في الحياة الاقتصادية،  
واتساع نطاق الاتفاق العام تزداد الآثار الاقتصادية للنفقات العامة وخاصة  
الاتفاق الاستثماري والاتفاق الذي يهدف إلى إعادة توزيع الدخل . في  
مرحلة تالية تزيد الدولة من هذه الآثار الاقتصادية عندما تلعب دورا  
— ليس فقط تعويضيا في مواجهة النشاط الفردي — وأنها استراتيجيا  
في بعض الفروع الرئيسية للنشاط الاقتصادي . فإذا أصبح الأصل هو

---

(١) وفقا لأرباحية الاتفاق العام يمكن التفرقة بين أنواع أربعة من النفقات المسجلة :

— اتفاقيات دخل مباشر (الامتيازات التي تمنح للأفراد أو للشركات) .

— اتفاق دون دخل مباشر ولكنه يؤدي إلى زيادة الدخل بطريقة غير مباشرة (الاتفاق

على التنظيم الذي يقدم للأفراد مجالا) .

— اتفاق ينطوي جزئيا على إيراد (الاتفاق على التنظيم الذي لا يقدم للأفراد مجالا) .

اتفاق ينتج عنه دخل يخضع للاتفاق (الاتفاق على المشروعات العامة الإنتاجية) .

هذا يبين أن الاتفاق العام قد يكون له أرباحية غير مباشرة إلى جانب الأرباحية المباشرة  
لبعض أنواع الاتفاق العام . ( الحالة الأولى تتحقق عندما يؤدي الاتفاق العام إلى زيادة  
في الدخل القومي تؤدي بدورها ) من طريق حصيلته الشرائب مثلاً ) إلى زيادة في الأيراد  
العام . أما الأرباحية المباشرة فتوجد عندما يزيد الأيراد الناتج من بيع الخدمة أو السلعة  
للأفراد على الاتفاق اللازم لإنتاجها أو انتاجها . هذا وتتوقف الكيفية التي تصل بها  
الدولة على الأيراد المسامح ، طبيعة النظر من وجهة النظر هذه ( أي من وجهة نظر  
الأرباحية المباشرة أو غير المباشرة ) : ففي حالة الاتفاق المربح على نحو مباشر تحصل  
العولة في شكل الخدمة التي تؤديها أو السلعة التي تنتجها على أن ، أما في حالة  
الاتفاق المربح بطريقة غير مباشرة فلها تحصل على إيراد من طريق الشرائب Masoin.

Théorie... من ٧٢ .



ننظر الدولة في الحياة الاقتصادية بتمدد التأثير عليها فان التأثير المتبادل بين النشاط الاقتصادي للدولة والنشاط الفردي ينعكس على النتائج الاجتماعية ، ومن ثم يكون من الطبيعي ان يقاس اثر الاقتصادى للاتفاق العام باثره على النتائج الاجتماعية ، اى بانتاجيته . هنا نشور ان فسكرة انتاجية الاتفاق العام(1) كفكرة تحكم آثاره الاقتصادية ، اى اثره على النتائج الاجتماعية . وهو اثر يتبلور في الفرق بين القيمة الاجتماعية للسلع والخدمات التى تنتج عن نشاط الدولة وبين القيمة الاجتماعية للسلع والخدمات التى تستهلكها الدولة في سبيل قيامها بنشاطها . هذه الانتاجية يتوقف على مدى فعالية الاتفاق العام(2) ، اى على كفاءة استخدام انفاق معين في سبيل الحصول على نتيجة معينة ، فكلما كانت النتيجة اكبر (اذا ما تحدد قدر الاتفاق) ، او كلما كانت النفقة اقل ( اذا ما تحددت النتيجة) كلما زادت كفاءة الاتفاق العام ومن ثم زادت فعالية اثره المواتى على الانتاج القومى ، اى زادت انتاجية .

### **هذا وانتاجية الانفاق العام قد تكون مباشرة وقد تكون غير مباشرة:**

فتكون الانتاجية مباشرة اذا ترتب على الانفاق العام زيادة في النتائج الاجتماعية تنجم عن نشاط الدولة بطريقة مباشرة ، مثال ذلك ما ادى انفاق الدولة على تشغيل مشروعاتها الانتاجية الى زيادة في النتائج الاجتماعية ، وكذلك انفاقها على انشاء مشروعات عامة ، اذ يؤدي الانفاق في الحالة الاخيرة الى خلق وسائل انتاج ، وتكون انتاجية الانفاق العام غير مباشرة اذا ما ترتب على الانفاق العام دفع القوى الانتاجية في الاقتصاد القومى والحفاظة عليها منتجا لثره على النتائج الاجتماعية بالزيادة عن طريق تأثيره على الاستهلاك والاستثمار الفرديين .

---

La productivité des dépenses publiques (1)

L'efficience des dépenses publiques (2)

على هذا الاساس التعرف على الآثار الاقتصادية للاتفاق المزمع  
يستلزم ان نستبقى في الذهن هذه التفرقة — التي تقوم على فكرة انتاجية  
الاتفاق المزمع — بين نفقات منتجة ونفقات غير منتجة .

**غالاتفاق غير المنتج** هو الذي لا يؤدي الى زيادة في كمية السلع والخدمات  
التي تخصص للرفع المستمر في مستوى معيشة الامراء . مثال ذلك الاتفاق  
العام المظهرى الذي يهدف موضوعيا الى تظليل أجهزة الدولة بمظاهر  
سهل من خلق نوع من «وثنية الدولة» . وكذلك الشأن بالنسبة للاتفاق  
الجارى (الذى تغطيه الميزانية الوظيفية للدولة<sup>(١)</sup>) فهو لا يعتبر اتفاقا  
منتجا الا بالقدر الذى تقوم فيه الإدارة بخدمات معينة ، وهو غير منتج  
بقدر مساهمته في خلق ادارة بيروقراطية معوقة ( في هذه الحالة الاخيرة  
قد يكون الاثر سلبيا اذا تعلق الامر بنشاط انتاجى يستلزم سرعة معينة  
في اتخاذ قرارات الادارة الاقتصادية ) .

**اما الاتفاق الحربى** فهو — رغم ما يثيره البعض من جدل في هذا  
المجال — كقاعدة عامة من قبيل الاتفاق غير المنتج اذ هو يتبلور في حرمان  
الانتاج المدنى من بعض الموارد الانتاجية عن طريق تخصيصها لاجراض  
الحرب ، الامر الذى يؤدي الى رفع نفقة الانتاج في الصناعات المدنية  
(التي تتنافس مع الصناعات الحربية في طلبها على ما تستخدمه من موارد  
انتاجية كمناصر انتاج ) او حتى الى عرقلة قيامها بالانتاج . يضاف الى  
ذلك ان الاتفاق الحربى قد يحدث آثارا تفضيحية — يتوقف مداها على  
مستوى التشغيل في الاقتصاد القومى — اذ هو يمثل في اتفاق نقدى يخلق  
دخولا نقدية لا يقابلها زيادة في انتاج السلع ، وخاصة السلع الاستهلاكية  
كما ان زيادة طلب الادارة الحربية على عدد معين من المنتجات ، وهو

طلب يتنافس مع طلب الادارة المدنية وطلب الأفراد والهيئات الخاصة على هذه المنتجات ، قد يثير الاختلالا في التوازن بين الطلب والمرضى بالنسبة لعدد من هذه المنتجات ، اى يثير عددا من اختلالات جزئية ، الامر الذى قد يعمم ويولد عملية تضخمية . بما للتضخم من آثار غير مواتية على الانتاج وعلى نظم توزيع الدخل حيث يؤدي الى نقص الدخول الحقيقية لقوى الدخول المنخفضة والدخول الثلثية .

كذلك قد يكون للاتفاق الحربي اثر غير موات على ميزان المدفوعات محدثا عجزا بهذا التوازن : لولا عن طريق زيادة الواردات اللازمة للجهد الحربي ، وثانيا عن طريق توجيه الصناعات الداخلية لتغذية المجهود الحربي ومن ثم صرفها - في حدود معينة - عن التصدير الا اذا مثلت الاسلحة عنصرا هاما في قائمة الصادرات كما هو الحال بالنسبة لاسبابية الاقتصاديات الرأسمالية المعاصرة ، وثالثا اذا ما أحدث الاتفاق الحربي اثرا تضخيميا فان ارتفاع الائتمان في الداخل يؤدي الى الحد من الطلب على الصادرات . هذا الاثر غير الموات على ميزان المدفوعات يكون اكبر في حالة الاقتصاديات المخلفة التي تعتمد على الخارج في اعداد جيوشها .

ومن ثم لا يعتبر الاتفاق الحربي منتجا الا بالقدر الذى تتحول فيه بعض الطاقة الانتاجية التى كانت مخصصة للانتاج الحربي نتيجة مثلا للتوصل الى اسلحة جديدة اكثر فعالية والاستغناء بالتالى عن الآلات المنتجة للأسلحة القديمة ) ، وكذلك بالقدر الذى يترجم الاتفاق نفسه في فنون انتاجية جديدة ( يتوصل اليها عن طريق البحث العلمى والتكنولوجيا الموجهة للمجهود الحربي ) يمكن - ويجرى - تعميم استخدامهما في كافة النشاطات الاقتصادية . كما ان الاتفاق الحربي يعتبر - على الاقل في نظر البعض - اتفاقا منتجا لذا يمثل اداة رئيسية في خلق الطلب الفعال في اقتصاد رأسمالى متقدم يعانى من انخفاض في مستوى التشغيل يجعله دون

مستوى العمالة الكاملة ، وترتب على الاتفاق الحربى زيادة و. الانسح  
 المدنى . ذلك هو حال الاقتصاديات الرأسمالية الفريسية ، وخاصة  
 الاقتصاد الأمريكى ، ابتداء من فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية ، حيث  
 يصل الاتفاق الحربى الى ما يزيد على ١٠ ٪ من اجمالى الاتفاق العام  
 ( بالنسبة للولايات المتحدة الامريكية ) الامر الذى يعوض ضعف الاتفاق  
 الخاص ويضمن للاقتصاد القومى مستو مرتفعا نسبيا من الطلب الكلى  
 الفعال (١) وبالتالي مستو اعلى للعمالة ومعدلا اعلى لنمو الدخل القومى (٢) .

بناء عليه لا يمثل الاتفاق الحربى اتفاقا منتجا الا بقدر ما يكون للاتفاق  
 الحربى من « آثار موانية » على حجم الناتج الاجتماعى . هنا يسئور  
 التساؤل عما اذا كان هذا هو السبيل التنظيمى الوحيد لتحقيق هذه  
 « الآثار الموانية » . اذ ان الاتفاق الحربى يؤدى بالطبيعة الى تحويل  
 بعض الموارد الانتجية من انتاج السلع والخدمات التى ترنع من مستوى  
 معيشة الأفراد الى انتاج السلع الحربية . ولا نتاح له ان يحقق هذه  
 « الآثار الموانية » بالنسبة للناتج الاجتماعى الا فى ظل اقتصاد يقوم على  
 التناقض بين الربح والاجور ومن ثم على القصور النسبى فى الطلب الخاص  
 على الاستهلاك ، الامر الذى يدفع الى الالتجاء حتى الى الاتفاق الحربى  
 لزيادة الطلب الكلى الفعال ورنع معدل الربح .

---

(١) يلاحظ ان نسبة اتفاق الأفراد على الاستهلاك قد انخفضت من ٧٥ ٪ من الطلب الكلى  
 الفعال فى ١٩٢٧ - ١٩٢٩ ( متوسط ) الى ٦٥ ٪ فى ١٩٥٤ - ١٩٥٦ ( متوسط ) :  
 S. Tsuru, in, Has Capitalism Changed? (S. Tsuru, ed.), Tokyo,  
 1961, p. 26.

(٢) فى هذا يقول بروشيه تاباتونى : « بالنسبة لفترة ما بعد الحرب يمكن ان نقبل  
 مع غالبية الاقتصاديين الأمريكين انه لو كانت ميزانية الدفاع اقل مما هى عليه لكان  
 معدل النمو الاقتصادى اذ لمما هو عليه ولكن الاستقرار الاقتصادى ابعده ما يكون  
 من التحقق : اذ قد عوض مستوى الاتفاق الحربى الذى هو فى ارتفاع مستمر الضعف فى  
 الطلب الخاص ، كما انه قد زاد من أهميته » .  
 Brochier et Tabatoni. ص ٤١٥ .

لما الاتفاق المنتج فيكون محور اهتمامنا في دراستنا للآثار الاقتصادية للاتفاق العام ، التي يحكمها اذن — وفقا للفكر المصاصر في المالية العامة — مبدأ انتاجية الاتفاق العام ( وما يرتبط به من فكرة كفاءة الاتفاق العام او لماليته ) ( ١ ) .

بعد التعرف على الأدوات التي نستخدمها في دراسة الآثار الاقتصادية للاتفاق العام يمكن التعرض لهذه الآثار على مستويات ثلاثة من التحليل .

• اذا نظرنا الى الامر في نطاق النشاط الاقتصادي للدولة فان الاتفاق العام يميز بالهدف المباشر الذي يسعى الى تحقيقه وهو اداء خدمات عامة بقصد اشباع حاجات عامة ، كالقيام بخدمة الدفاع العام والتنظيم . . الى غير ذلك .

• واذا نظرنا الى الاتفاق العام من زاوية علاقة نشاط الدولة ببقية النشاط الاقتصادي فان الاتفاق العام يكون له — بالإضافة الى تحقيق الاهداف المباشرة لنشاط الدولة — آثار على النشاط الاقتصادي في مجوعه اى على شروط توازن الاقتصاد القومي . وهى آثار تنتج عن استخدام الدولة لبعض الموارد الانتاجية في المجتمع مؤثرة بذلك على الكليات الكلية التي هى واسطة تعبير التوازن الاقتصادي عن نفسه : الاستهلاك ، الادخار ،

---

(١) يتعين عدم الخلط بين فكرتي الارباحية والانتاجية ، اذ بينما تعرض الاولى على مستوى الدخل النقدي تعرض الثانية على محتوى الناتج الاجتماعي . والارباحية ليست دائما المؤشر الدال على الانتاجية فقد يتولد الاتفاق ايراد نقدي يتوقعه دون ان يتقبل ذلك زيادة في النسلج الاجتماعي ، بل ذلك ان تستغل الدولة وضعا احتكاريًا لتبيع سلعة الطالب عليها غير مرتين مرتع يطلق ريحا كبيرا لها . كما انه قد يكون هناك تماكضا بين الارباحية والانتاجية ، وذلك عندما يكون الحصول على نقاش نقدي ( من الاتفاق العام ) عن طريق سوء استغلال الموارد الطبيعية او البشرية او المالية للمجتمع ، او عندما يكون ذلك ناتجا من استغلال الرذائل كما في حالة اتساج المشروبات الكحولية .

الاستثمار إعادة توزيع الدخل ، المستوى العام للأسعار ، ومن ثم على الإنتاج .  
 • ولكن اثر الانفاق العام لا يتوقف على مرحلة واحدة ( اى لا يتوقف عند المرحلة الاولى ) ، اذ ينتج عن آثاره الاولى آثار متتالية على الاستهلاك والاستثمار من خلال سلسلة الدخول النقدية تبعا للميكانيزم الاقتصادي العادى . هذه الآثار يمكن وصفها بالآثار النقدية او غير المباشرة للانفاق العام ، ويمكن دراستها بواسطة طرق التحويل « النقدى » ، اى باستخدام مبدئى المضاعف والمعدل (١) .

بناء عليه يتعين ان تشمل دراسة الآثار الاقتصادية للانفاق العام (على افتراض الاطار العام للاقتصاد الرأسمالى المعاصر) دراسة لآثاره المباشرة على الانتاج وعلى نمط توزيع الدخل القومى . وهنا يكسب بعض أنواع الانفاق العام أهمية خاصة فى الدراسة ، اما لأهمية الأثر الذى تحققه وأما لما يحدثه من نقاش نظرى ، الأمر الذى يجعل من المفيد اختصار بعض أنواع الانفاق بعرض خاص . كما يتعين ، أخيراً ، ان تشمل هذه الدراسة التعرف على الآثار غير المباشرة للانفاق العام .

على هذا الأساس نتكلم فى هذا الفصل تبعاً :

- فى مبحث أول : عن الآثار الاقتصادية المباشرة للانفاق العام .
- فى مبحث ثان : عن الآثار الاقتصادية لبعض أنواع الانفاق العام .
- وفى مبحث ثالث : عن الآثار الاقتصادية غير المباشرة للانفاق العام .

# المبحث الأول

## الآثار الاقتصادية المباشرة للاتفاق العام

سنتناول هنا بصفة عامة الآثار المباشرة للاتفاق العام على الإنتاج ثم على نمط توزيع الدخل القومي .

### ١ — الآثار المباشرة للاتفاق العام على الإنتاج :

يحقق الاتفاق العام آثاره المباشرة على الإنتاج عن طريق التأثير في هيكل الاتفاق القومي . سنتعرف فيما بعد على مفهوم الاتفاق القومي بشيء من التفصيل . ويكفى هنا أن نقول أن الاتفاق القومي ( الاجمالي ) يتمثل في مجموع ما ينفقه الأفراد والهيئات الخاصة والعامة على شراء السلع والخدمات الاستهلاكية والسلع والخدمات الاستثمارية . ومن ثم يحتوي الاتفاق القومي كلاً من الاتفاق الخاص والاتفاق العام ، ويكون التقسيم على هيكل الاتفاق القومي عن طريق التغيير في الاتفاق العام على الاستهلاك أو على الاستثمار أو على الاثنين معاً . للتعرف على الأثر المباشر للاتفاق العام على الإنتاج الذي يحققه من خلال تأثيره على هيكل الاتفاق القومي يتعين التفرقة بين أثر يتحقق في الزمن القصير وأثر يتحقق في الزمن الطويل .

(١) في الزمن القصير : يهدف التأثير في هيكل الاتفاق القومي الى تحقيق استقرار النشاط الاقتصادي ، أي الى التخفيف من حدة التقلبات عبر مراحل الدورة الاقتصادية . اذ وفقاً لأهمية نصيب الطلب العام في الطلب الكلي الفعال ( سواء أكان طلباً على سلع استهلاكية أو طلباً على سلع إنتاجية ) تستطيع الدولة أن تقوم بالدور التعريضي للاتفاق العام فتزيد من هذا الأخير في أوقات انكماش النشاط الاقتصادي حين يحجم الأفراد عن القيام بالنشاط

الاستثماري ، وتحد من الاتفاق العام في اوقات التوسع الاقتصادي للحد من التضخم . على هذا النحو يتوفر للطلب الكلى نوعا من الاستقرار ينعكس في مستوى للتشغيل أكثر استقرار عبر مراحل الدورة الاقتصادية ، وذلك على التفصيل الذي سنعرفه عند معالجة السياسة المالية في اقتصاد رأسمالي متقدم .

( ب ) في الزمن الطويل : تقوم الدولة بنوع من الاتفاق العام يهدف الى تغيير هيكل الاقتصاد القومي عن طريق زيادة الطاقة الانتاجية الأمر الذي ينعكس - بعد فترة طويلة - في زيادة الدخل القومي . يترتب على هذا النوع من الاتفاق توجيهها مباشرا للموارد الانتاجية . الى جانب هذا قد يكون توجيه الدولة للموارد الانتاجية غير مباشر عن طريق التأثير بواسطة الاتفاق العام على الكيفية التي يستخدم بها الأفراد الموارد الانتاجية الموجودة تحت تصرفهم ، فيتم توجيهها اما الى فرع معين من فروع النشاط واما الى منطقة معينة للنشاط ، الأمر الذي يؤدي في النهاية الى تعديل نمط استخدام هذا الجزء من الموارد الانتاجية .

فيما يتعلق بالتوجيه المباشر للموارد الانتاجية يتم ذلك عن طريق اتفاق الدولة على الاستثمار العام . في نطاق هذا الأخير يمكن التفرقة بين الاتفاق على انواع مختلفة من الاستثمار العام :

— فهناك أولا الاتفاق على استغلال بعض الموارد الطبيعية التي سئلزم انفاقا يفوق مقدرة المشروع الفردي او التي يحجم عنها نتيجة عدم ارباحتها من وجهة نظره . وذلك كالاتفاق على اصلاح الاراضى الزراعية والمحافظة على التربة ، وعلى البترول .. الى غير ذلك .

— وهناك ثانيا الاتفاق على اقامة رأس المال الاساسي (١) ، وهو رأس



١٠. اللزوم لتزويد الاقتصاد القومى بالخدمات الاساسية اللازمة للنتاج .  
 مثال ذلك رأس المال اللازم لأداء خدمات المواصلات ( الطرق والسكك  
 الحديدية والموانئ والمطارات ، الى غير ذلك ) وخدمات التزويد بالقوة المحركة  
 والإضاءة ومياه الري . اثر هذا الاتفاق العام ينعكس على الانتاج القومى من  
 خلال ما يعرف بالوفورات الخارجية (١) ، واتما بالمعنى الذى يأخذه الاصطلاح  
 فى نطاق نظرية التطور الاقتصادى ، أى بمعنى كل تأثير موات على الارياح  
 فى نشاط ما نتيجة للتوسع فى النشاطات الاقتصادية الأخرى . فكل نقص فى  
 نفقة الانتاج فى نشاط ينجم عن فعل تم فى خارج وحدة النشاط محل الاعتبار ،  
 يستوى فى ذلك أن يكون فى داخل الصناعة أو فى خارجها ، يكون من قبيل  
 الوفورات الخارجية ، ويتميز رأس المال الأساسى هذا بأنه يحقق قدرا كبيرا  
 من الوفورات الخارجية نظرا لأن الخدمات الذى يعتبر وجوده شرطا لادائها  
 تعد من تبيل الخدمات التى لا يمكن أن يقوم الانتاج فى غيابها ، فالانتاج الزراعى  
 لا يقوم مثلا دون مياه الري فى اقليم لا تغطى فيه الأمطار احتياجات الزراعة  
 من المياه . للتزويد بمياه الري لابد من شق الترع وإقامة الجسور وبناء القناطر  
 لتخزين المياه ، الى غير ذلك من الأعمال التى ترفعها جيدا المجتمعات التى تقوم  
 فيها الزراعة على الري .

هذا ويأخذ حكم الاتفاق الاستثمارى الاتفاق العام الذى تقوم به الدولة  
 فى المجتمعات التى تعاني من ركود سكتى وبالتالي نقص نسبى فى القوة  
 العاملة ، هذا الاتفاق يهدف الى تشجيع النسل ( اعانات عند الولادة ،  
 واعانات للأطفال .. الخ ، كما يحدث فى فرنسا حاليا ) الامر الذى يؤدي

external economies (١) انظر فى تفصيل هذه الفكرة .

T. Scitovsky, Two concepts of External Economics, in, Singh & Agarwala (eds), The Economics of Underdevelopment. Oxford University Press, Bombay, 1958, p. 295—308. underdevelopment.

بعد فترة من الوقت الى زيادة القوة العاملة وتم القوى الانتاجية في الجماعة .

اما فيما يتعلق بالتوجيه غير المباشر للموارد الانتاجية فانه يتم عن طريق تأثير الاتفاق العام على معدل الربح في نوع او مكان النشاط الذي يراد توجيه الموارد الانتاجية الموجودة تحت تصرف الأفراد اليه . التأثير على معدل الربح يتم اما بلن تضمن الدولة للمشروع ايرادا معيناً بالنمهد بشراء المنتجات او بسد العجز في ميزانية المشروع خلال فترة معينة ، ولما عن طمسريق تحمل بعض النفقات ، سواء اكلت نفقات انشاء ( عن طريق منح اعانات الانشاء ) او نفقات التشغيل كما اذا اتفقت الدولة على تعريب عدد من العمال لكي تتوفر لديهم المعرفة الفنية اللازمة للتعليم ببعض النشاط الانتاجي للفردى . على هذا النحو يؤدي الاتفاق العام :

— اما الى انتقال المورد الانتاجية الى فرع معين من فروع النشاط ( عن طريق الاعانات : اعانات الانشاء والتوسع ، اعانات التصدير ، اعانات استيراد بعض المواد الاولية ) .

— ولما الى توجيه الموارد التي تحت تصرف الأفراد الى بعض المناطق التي تكون متخللة بالنسبة للمناطق الاخرى للاقتصاد القومى نتيجة للتطور غير المتوازن من الناحية المكثية الذي هو من طبيعة طريقة الانتاج الرأسمالى . في هذه الحالة تقوم الدولة بالاتفاق الذي يشجع وجود عناصر الانتاج في اقليم معين عن طريق تهينة الخدمات الاساسية للانتاج في هذا الاقليم او خلق مزايا تجذب القوة العاملة كتهينة مساكن وخدمات صحية واجتماعية للعاملين في هذه المنطقة ، وغير ذلك من الوسائل التي تهدف الى التغلب على ميل عناصر الانتاج الى الابتعاد عن الاقليم محل الاعتبار .

يترتب على التوجيه المباشر وغير المباشر للموارد الانتاجية تغيير نمط استخدام هذه الموارد ، اى تغيير الكيفية التى تتوزع بهما الموارد الانتاجية ( من طبيعية ومادية وبشرية ) بسين الفـروع المختلفة من فروع النشاط الاقتصادى للمجتمع . هنا يؤثر تدخل الدولة عن طريق الاتفاق العام على نمط استخدام الموارد الانتاجية الامر الذى قد يؤدى الى تحقيق نمط يزيد من الناتج الاجتماعى . فلك لان مقدار الناتج الاجتماعى يتوقف على ، مستوى تشغيل الموارد الموجودة تحت تصرف الجماعة ( اى درجة تشغيلها او تعطيلها ) ، كما يتوقف ثانيا على نمط التشغيل ، اى كيفية توزيع هذه الموارد بين الاستخدامات المختلفة ، ويتوقف اخيرا على مدى الكفاءة فى استخدام هذه الموارد . ومن ثم يمكن للاتفاق العام اذا ما غير من نمط استخدام الموارد الانتاجية ان يؤثر على الناتج الاجتماعى .

## ٢ — اثر الاتفاق العام على نمط توزيع الدخل القومى :

يقصد بنمط توزيع الدخل القومى الكيفية التى يوزع بها بين الطبقات والفئات الاجتماعية وتحدد بالتالى نصيب كل من الطبقات والفئات . ويتحدد نمط توزيع الدخل — كقاعدة عامة — بطبيعة طريقة الانتاج . ونحن نعلم ان الانتاج الرأسمالى يقوم على الملكية الفردية لوسائل الانتاج وعلى العمل المجبور ، وان وحيدة الانتاج وهى المشروع الفردى يقوم بالانتاج وتختلف قوته — اى قوة المشروع — وفقا لمدى سيطرته على السوق ، اى ونقا لدرجة احتكاره لانتاج سلعة من السلع . من هذه الطبيعة لعملية الانتاج يمكن ان نستخلص العوامل التى يوزع على اساسها الناتج الصافى لهذه العملية بين الطبقات والفئات الاجتماعية المختلفة ، تلك العوامل هى :

١ — العمل وانتاجيته ، وهذه الاخيرة تتحدد — الى جانب عوامل اخرى — بالفرص التى تسنح للفرد لصقل وتطوير امكانياته الانتاجية عن طريق

## التعليم العام والفنى والظروف المعيشية الأخرى .

٢ - مقدار ما يمتلكه الفرد من وسائل انتاج تمكنه من أن يختص بجزء من الناتج الصافي للجماعة . وزيادة مع تحت سيطرة فرد أو مجموعة من الأفراد من وسائل انتاج عن حد معين تعطيتهم قوة اقتصادية اجتماعية تمكنهم من الحصول على جزء أكبر من الناتج الصافي بالنسبة للانصبه التى تحصل عليها الطبقات او الفئات الأخرى .

٣ - النفوذ الشخصى او السياسى الذى يسمح لبعض الفئات بالحصول على نصيب من الدخل أكبر مما يتناسب مع عملهم أو مع ما تحت سيطرتهم من وسائل انتاج .

هذه العوامل تحدد - فى ظل الأداء التلقائى للاقتصاد الرأسمالى - نمطا لتوزيع الدخل بين الطبقات والفئات الاجتماعية يتميز بانعدام العدالة التوزيعية لمصلحة من يملكون وسائل الانتاج . وقد تسعى الدولة الرأسمالية المعاصرة - تحت تأثير الضغط السياسى للطبقات العاملة - الى التأثير فى نمط توزيع الدخل القومى بقصد التخفيف من حدة انعدام المساوى فى توزيع الدخل ، اى عن طريق اعادة توزيع الدخل القومى . وهو ما يمكن أن يتحقق ( جزئيا ) عن طريق الاتفاق العام ، وذلك بزيادة القوة الشرائية لبعض الطبقات او الفئات ذات الدخول المنخفضة .

للتعرف على اثر الاتفاق العام من وجهة النظر هذه نعرفنا دقيقا بتعريف معرفة كيفية تمويل الاتفاق العام ، اذ الامر الذى يحدثه اتفاق عام ما بالنسبة لفرد او لمجموعة معينة عن طريق زيادة قدرته الشرائية ( باتفاق ناقل ، اعانة مثلا ) قد يضعف مفعوله باتباع سياسة ايرادية ( تتعلق بالضرائب مثلا ) نصيب هذا الفرد او هذه المجموعة على نحو

خاص . اثر الاتفاق العام على اعادة توزيع الدخل القومى لا يتحدد اذن الا بعد تحديد اثر السياسة الايرادية للدولة على نمط توزيع الدخل . اما ماكان الامر فنحن لا نهدف هنا الا الى معرفة الكيفية التى يمكن أن يحقق بها الاتفاق العام اثرا على نمط توزيع الدخل القومى على فرض تحديد اثر الإيراد العام على هذا النمط . هذا الاثر للاتفاق العام قد يكون مباشرا وقد يكون غير مباشر .

( ا ) فيكون اثر الاتفاق العام على نمط توزيع الدخل القومى مباشرا عن طريق زيادة القوة الشرائية لدى بعض الافراد عن طريق الاعانات التقديرية او لدى بعض الوحدات الانتاجية عن طريق الاعانات المباشرة .

( ب ) ويكون اثر الاتفاق العام على نمط توزيع الدخل القومى غير مباشر عن طريق تزويد ثلث معينة ببعض السلع والخدمات بثمن اقل من ثمن تكلفتها وذلك ببيع اعانات استغلال للمشروعات التى تقوم بهذه السلع والخدمات ، كما يكون كذلك فى كل حالة يحصل فيها بعض الافراد على سلعة او خدمة تؤديها الهيئات العامة بلا مقابل او بمقابل يقل عن ثمن التكلفة .

يضاف الى ذلك ان الاتفاق العام قد يؤثر على نمط توزيع الدخل القومى بطريقة غير مباشرة من خلال رفع المستوى العام للأسعار . بينم ذلك فى حالة الاتفاق العام الذى تموله الدولة عن طريق خلق عجز فى ميزانيتها تقابله الدولة بالانقراض من البنوك وخاصة البنك المركزى الامر الذى قد يؤدى الى زيادة كمية النقود الموجودة فى التداول . فاذا كانت زيادة هذه الاخيرة تتم بمعدل يزيد على معدل زيادة السلع والخدمات وخاصة السلع الاستهلاكية ادى ذلك الى ارتفاع الائمان ارتفاعا قد يصل الى حد التضخم نتيجة لزيادة الطلب بمعدل اكبر من معدل زيادة العرض . ارتفاع

الائتمان عادة ما يستمر مدة من الزمن قبل أن يشعر به أفراد الطبقة التي تحصل على الأجور منعكسا في انخفاض في دخولهم الحقيقية ، الأمر الذي يترتب عليه أن الأجور لا تزيد إلا بعد ارتفاع ائتمان المنتجين بدرجة معينة . ارتفاع ائتمان المنتجين مع بقاء الأجور — وما تمثله في نفقة الإنتاج — على حالهما يعنى زيادة في الربح . ومن ثم تكون نتيجة ارتفاع الائتمان الذي اثرته في البداية طريقة تمويل الاتفاق العام ( عن طريق المعجز في الميزانية (١) ) ازدياد في النسيب النسبي للربح على حساب نسيب الأجور في الدخل القومي الأمر الذي يعنى تغييرا في نمط توزيع الدخل لصالح الفئات التي تحصل على الربح .

إذا ما أحدث الاتفاق العام أثرا على نمط توزيع الدخل القومي فإنه يؤدي الى تغيير في نمط الاتفاق الخاص ، إذ يزيد اتفاق الأفراد الذين تزيد دخولهم عن طريق الاتفاق العام كما أن زيادة دخولهم قد تؤدي الى تغيير نمط طلبهم على السلع والخدمات من طريق اقتناص طلبهم على بعض السلع وزيادته على البعض الآخر ، أو حتى عن طريق شراء سلع لم يكونوا يشترونها في حالة بقاء دخولهم عند المستوى السابق على الاستفادة من الاتفاق العام .

يتضح من ذلك أن للاتفاق العام — مرتبطا في ذلك بكيفية الحصول على الإيراد العام — أثر على توزيع الدخل الحقيقي ، خاصة عن طريق الاتفاق الناقل للقوة الشرائية . هذا الأثر يمكن من استخدام أنواع معينة من الاتفاق العام كوسيلة لتحقيق هدف تصحيح الوضع الناتج في الانتصديات الرأسمالية المتقدمة عن اعتماد العدالة التوزيعية اعتمادا

---

( ١ ) ستناول التمويل عن طريق معجز الميزانية وآثاره بالدراسة التمهيلية عنه ودراسة السبل الملمة في اقتصاد رأسمالي متقدم وفي اقتصاد مختلف ، وذلك في القسم الثاني من هذا المؤلف .

يتبلور في صغر النصيب النسبي للاجور وكبر نصيب الريح والعائدة والريح في الدخل القومي . هذا الهدف بدأ يحظى بأهمية معينة عند وضع السياسة الاتفاكية في غالبية دول غرب أوروبا ابتداء من بعد الحرب العالمية الثانية . أما ما أتت اليه السياسة التي تهدف الى التأثير في نمط توزيع الدخل القومي في فرنسا وانجلترا والولايات المتحدة الامريكية فتشير الدراسات الى أن نتيجة هذه السياسة محدودة للغاية إما لعدم تطبيقها في بعض الاحوال او لتطبيقها في حدود ضيقة (١) .



على هذا النحو نقتفي من الكلام عن الكيفية التي يمكن أن يحدث بها الاتفاق العام آثاره المباشرة على الإنتاج وعلى نمط توزيع الدخل القومي ، وكذلك عن الاتجاهات الممكنة لهذه الآثار . وهو كلام تعلق بالاتفاق العام بصفة عامة ، أي دون أن نخص بالذكر نوع معين من أنواع الاتفاق العام . إلا أن بعض أنواع الاتفاق العام تكتسب أهمية خاصة فيما يتعلق بالآثار الاقتصادية المباشرة التي تحدثها ، وذلك نظرا لأهمية الدور الذي تلعبه في الاقتصاديات الرأسمالية المعاصرة . سنحاول في البحث التالي أن نتعرض ، بإيجاز ، للآثار الاقتصادية لنوع من أنواع الاتفاق العام ، ألا وهو الامانات الاقتصادية .

## المبحث الثاني

### الآثار الاقتصادية للإعلانات الاقتصادية

لهذه الاعانات اعدادات اقتصادية متعددة يمكن ان تسعى الى تحقيقها .  
الا ان الهدف النهائي هو زيادة الانتاج ( سواء في الزمن القصير او في الزمن الطويل ) الامر الذي يستلزم التعرف على اثر تقرير الاعانة على الانتاج وكيفية قياس هذا الاثر وكذلك تحديد من يستفيد من الاعانة ومقدار هذه الاستفادة . واذا كانت الاستفادة من الاعانة الاقتصادية تحقق في داخل الاقتصاد القومي فانها قد تتعدى حدود الاقتصاد القومي في حالة بعض اماتات التجارة الخارجية . لنرى كل من هذه النقاط بشيء من التفصيل .

**الاهداف الاقتصادية التي يمكن ان تسعى هذه الاعانات الى تحقيقها :**

يمكن للاعانة الاقتصادية ان تسعى الى تحقيق احد الاهداف التالية :

— فقد تهدف الاعانة الى تحقيق استقرار الائمان عن طريق ابقاء ائمان بعض السلع الاساسية منخفضة وتكوين المستهلك من الحصول على هذه السلع في النهاية بهذه الائمان المنخفضة الامر الذي يبقى على مستوى الاجور والمرتبات منخفضا نسبيا . تمنح الاعانة في احد مراحل الانتاج اما في مرحلة انتاج السلعة النهائية ( الاستهلاكية ) واما في مرحلة انتاج العناصر الاساسية التي تستخدم كمداخلات في انتاج السلعة النهائية . . مثال ذلك اعانات الاستغلال التي تمنح لمنتجي السلعة النهائية بتجسيد تمكينهم من بيعها للمستهلكين بأقل من ثمن التكلفة .



— كما قد تهدف الاعانة الى ضمان استمرار نشاط اقتصادى معين يحقق خساير للوحدات الفردية او العامة التى تقوم به ولكنه يعتبر أساسيا من وجهة نظر الاقتصاد القومى فى مجبوعه ، كما هو الحال بالنسبة لاعاتات تحقيق التوازن التى تمنح للوحدات المنتجة لخدمات النقل والتزويد بالكهرباء وما شابه ذلك .

— وقد تهدف الاعانات الى رفع معدل النمو الاقتصادى عن طريق زيادة معدل تراكم رأس المال . كما اذا ترتب على منح الاعانات توجيه جزء من الدخل للاستثمار كان يستهلك فى حالة غياب الاعانة .

— أخيرا قد تهدف الاعانات الى رفع معدل النمو الاقتصادى — على فرض أن معدل الاستثمار ، أى نسبته الى الدخل القومى ، محددا — وذلك عن طريق توجيه الاستثمارات ( أى التأثير فى نمط استخدام الموارد المخصصة للاضافة الى الطاقة الإنتاجية ) إما الى فرع معين من فروع النشاط او لتحقيق سياسة معينة لتوطين المشروعات للحد من انعدام التوازن الإقليمى فى داخل الاقتصاد القومى (١) او لتحسين الوضع بالنسبة لميزان المدفوعات بتشجيع الاستثمارات فى الصناعات المصدرة او الصناعات التى تنتج بديلا للسلع المستوردة .

---

( ١ ) يؤدى التطور غير المتوازن مكانيا للاقتصاد الرأسمالى الى خلق مناطق اقتصادية مكتظة نسبيا وأخرى مختلفة فى داخل الاقتصاد الواحد ( مثل ذلك جنوب فرنسا بالنسبة لشمالها ، وولايات الجنوب بالنسبة لولايات الشمال فى الولايات المتحدة الأمريكية وجنوب إيطاليا بالنسبة لشمالها ، وغيرها ) ، الأمر الذى يلزم معه تدخل الدولة لتحقيق نوع من التوازن بين المناطق المختلفة . انظر فى ذلك : F. Perroux, L'Economie du XXeme siècle, P.U.F., 1961. خاصة

الصفحات من ١٤٧ .

في كل هذه الحالات ترتب الاعانة اثر على الانتاج في فرع النشاط الذي تمنح فيه الاعانة . في اى اتجاه يتحقق هذا الاثر ؟ وما هي العوامل التي تحدد قدره وتوزيعه بين المنتج والمستهلك ؟

### التحليل النظرى لآثر الاعانة الاقتصادية على الانتاج :

يهدف هذا التحليل النظرى الى التعرف على الاثر الذي تحققه الاعانة على الانتاج ، وهو ما سنحاول التعرف عليه عن طريق بيان اثر الاعانة على انتاج وحدة انتاجية واحدة . اذا ما أخذنا وحدة انتاجية واحدة تعين الحذر بأن النتائج التي نتوصل اليها بالنسبة للوحدة الانتاجية الواحدة ليست دائمة بالصحيحة بالنسبة للاقتصاد القومى في مجموعه ، ولكنها تبين — على اى الحال — الاتجاه العام لما تحققه الاعانة من اثر على الانتاج .

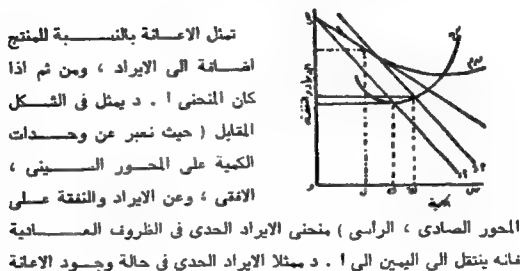
ويشمل التحليل النظرى الذى نعرضه حالة الاعانات التي تمنح للمشروعات العامة والخاصة التي تقوم فعلا بانتاج سلعة ما . ويفترض التحليل أن الاعانة الممنوحة تتناسب مع حجم الناتج ، أى أنها تأخذ شكل مبلغ محدد لكل وحدة من وحدات الناتج . ومن ثم يتوقف مجموع ما يحصل عليه مشروع معين من اعانة على عدد الوحدات التي ينتجها . كما أن التحليل يستخدم التكميل الحدى في التعرف على شروط توازن المشروع (١)

---

( ١ ) marginal technique ونفا لهذا التكميل في تحليل كيفية التوصل الى شروط توازن المنتج الفرد . وبالتالى تحديد الكمية التي ينتجها عند ثمن معين في السوق ، يستمر المنتج ( الذى يسمى ال تحقيق أقصى ربح نقدي ) في زيادة الكمية المنتجة طالما أن ما تضيفه الوحدة الإضافية المنتجة الى الإيراد يفوق ما يسببه انتاجها من زيادة في نفقة التكلفة . وعندما تتساوى هذه الإضافة الى الإيراد ( أو يلمس الإيراد الحدى ) مع الإضافة الى النفقة ( أو يلمس بالنفقة الحدية ) يكف المنتج عن زيادة الانتاج ويقوم بقلع الكمية التي يتساوى عندها الإيراد الحدى مع النفقة الحدية . انتاج هذه الكمية يحقق له أقصى ربح ممكن أو أقل خسارة ممكنة تقريباً لربح يأتى فيما بعد انظر في التحليل -

مفترضين أننا بصدد مشروع ينتج في سوق منافسة احتكارية ( أو منافسة غير كاملة ) ( ١ ) .

قياس اثر الاعاقة على كمية الانتاج : يمكن تصوير رد الفعل الذي تحدثه الاعاقة في الزمن القصير على النحو التالي :



الحدي لسوق المشروع وتكوين الإنسان في ظل الأشكال المختلفة للسوق :

A. W. Stonier & D.C. Hague, A Text book of Economic Theory.

Longmans and Co., London, 1957.

A. M. Levenson and B. S. Solon, Outline of Price Theory. Holt,

Rine hart and Winston, New York, 1964.

وكذلك مؤلف استاذنا الدكتور محمد ابراهيم قزلان ، في مبادئ الاقتصاد ، نظرية التقيع والتوزيع ، مؤسسة الثقافة الجامعية ، الاسكندرية ، ١٩٦٢ . الدكتور جلال أحمد أمين ، مبادئ التحليل الاقتصادي . مكتبة سيد عبد الله وهبي ، القاهرة ، ١٩٦٧ .

(١) يقصد بسوق المنافسة الاحتكارية monopolistic competition السوق الذي يكون فيه عدد منتجي السلعة كبيراً ينتج كل منهم كمية صغيرة من الانتاج الكلي للسلعة ، ولكن وحدات السلعة لا تكون متجانسة اذ تتميز الوحدات من السلعة التي ينتجها كل منتج عن الوحدات التي ينتجها الآخرون اما باللون أو بالرائحة أو بطريقة التغليف أو غير ذلك . مثل ذلك انتاج الانواع المختلفة من مجوهرات الإنسان بواسطة عدد كبير من الوحدات الإنتاجية . انظر فيما يتعلق بسوق المنافسة الاحتكارية وما يميزها عن الأشكال الأخرى للسوق المراجع الواردة في الهامش السابق .

( ويمثل مقدار الاعانة بالمستقيم العمودى على المنحنيين عند كل نقطة  
من نقط المنحنى ١ - د ) .

كذلك يمثل ١ - م منحنى الطلب ( او منحنى الايراد المتوسط ) ، ن - م  
منحنى النفقة المتوسطة ، ن ح منحنى النفقة الحدية .

في حالة غياب الاعانة تتحدد نقطة التوازن بالنسبة للمشروع - استخداما  
للتكبيك الحدى - بنقطة تقاطع ١ - د مع ن - ح اى النقطة ط ، ومن ثم تكون  
الكمية المنتجة مساوية للكمية و ك . اما فى حالة وجود الاعانة فان نقطة  
التوازن تتحدد بنقطة تقاطع ١ - د ( منحنى الايراد الحدى الجديد ) مع ن ح اى  
النقطة ط ، ومن ثم تصبح الكمية المنتجة مساوية للكمية و ك التى هى اكبر  
من الكمية و ك .

من هذا يبين ان الاعانة تؤدى الى زيادة الانتاج . ولكن ما هو مقدار  
هذه الزيادة ؟ يتوقف مقدار هذه الزيادة فى الانتاج ( على فرض ثبات ظروف  
الطلب على السلعة او الخدمة ) على مرونة العرض ( اى شكل منحنى النفقة )  
الذى يتوقف على قانون الغلة الذى يخضع له انتاج السلعة :

فاذا كانت الاعانة ممنوحة لسلعة تخضع فى انتاجها لقانون تزايد النفقة  
( تناقص الغلة مع زيادة الانتاج ) فان جزءا من اثر الاعانة يمتصه ارتفاع نفقة  
انتاج الوحدة الناتج عن زيادة الانتاج ، ومن ثم تكون الزيادة فى الناتج ضعيفة .

اما اذا كانت السلعة تخضع فى انتاجها لقانون تناقص النفقة ( اى تزايد  
الغلة مع التوسع فى الانتاج ) فان الزيادة فى الانتاج الناشئة عن الاعانة تصل  
الى حددها الاقصى ، اذ يضاف الى الفائدة الناجمة عن الاعانة ان نفقة انتاج  
الوحدة من السلعة تنخفض بزيادة الانتاج .

أما فيما يتعلق بتوزيع الاستفادة الساجبة عن الإعانة بين المنتجين والمستهلكين (١) فإن هذا التوزيع تحدده مرونة الطلب مع ظروف نفقة الإنتاج ( التي تحدد شكل منحنى النفقة ) :

— فإذا كانت نفقة إنتاج الوحدة من السلعة تتزايد بزيادة الإنتاج ، فإن استفادة المنتجين من الإعانة تكون أكثر عن طريق زيادة أرباحهم ، لأن استفادة المستهلكين من الإعانة تنقص بقدر الزيادة في النفقة المترتبة على زيادة الإنتاج .

— أما إذا كانت النفقة في تناقص ( مع زيادة الإنتاج ) فإن الإعانة تميل إلى أن تنتقل إلى المستهلكين عن طريق الانخفاض في النفقة الذي تؤدي إليه الإعانة .

ولن يتأثر انخفاض الثمن الذي يشتري به المستهلك ببطبيعة الحال فعلا إلا في ظل شروط معينة للسوق ، وعلى الأخص عندما تكون مرونة الطلب كافية ( لحدوث الانخفاض ) ، فرد فعل المستهلكين لتغير معين في الثمن هو وحده الذي يمنع المنتج من رفع الثمن ومصادرة الإعانة لمصلحته (٢) .

---

(١) تمثل الاستفادة من الإعانة الآن في ميرة حقيقية تعود على منتج ومستهلك السلعة . هذه الميزة تؤدي في الواقع إلى نوع من إعادة توزيع الدخل على أساس أن الاستفادة لاصرة على عدد من الأفراد هم منتج ومستهلك السلعة التي تمنح الإعانة بمناسبة إنتاجها . انظر : A. Barrère, *Economie financière*, Tome II, p 128:

(٢) Brochier & Tabatori ص ٤٢٠ . وفيما يتعلق بالصناعة بأكملها يترتب على منح الإعانة زيادة الكمية المنتجة وانخفاض الثمن الذي يدفعه المستهلك وكذلك ارتفاع الثمن الذي يحصل عليه المنتج ( ١ ) ؛ يحصل المنتج على جزء من الإعانة تزيد من الثمن الذي كان يحصل عليه ، ويحصل المستهلك على جزء من الإعانة تغطي الثمن الذي كان يدفعه ( ٢ ) .

هذا ويتعين ملاحظة أن صحة النتائج التي نتوصل اليها من هذا التحليل النظرى تتوقف على سلامة التكنيك الذى نستخدمه فى التحليل ، أى على سلامة التكنيك الحدى ، اذ من المعروف أن النظرية الحدية ( فى تصديد شروط توازن المنتج ) كانت محللا لانتقادات خاصة فيها يتعلق بمدى قدرتها على تفسير السلوك الفعلى للمنتجين ، أى سلوكهم فى واقع الحياة الاقتصادية اذ الظاهر أن السلوك العادى للمشروع الراسمالى انما يتحدد بحساب يأخذ فى الاعتبار الايراد المتوسط والتمن والنفقة المتوسطة ، ومن ثم تتحدد الكمية المنتجة لا يتساوى الايراد الحدى مع النفقة الحدية ، وانما يتساوى الثمن مع النفقة المتوسطة ( وفقا لهذه النظرية التى تسمى بنظرية النفقة الكاملة the full cost theory تكون الكمية التى ينتجها المنتج مساوية للكمية و ل على المحور السيني فى الشكل السابق ) (١) .

ايا ما كان الامر فان هذا التحليل يبين الى اى حد تتوقف آثار الاعلانات الاقتصادية على ظروف السوق وردود الفعل التى تحدث به .. والواقع

---

« وكلما قلت مرونة منحنيات الطلب والعرض قل مقدار التوسع فى الانتاج - ومن ثم تصبح الاعانات اكثر فعالية فى زيادة الانتاج عندما تكون مرونة منحنيات الطلب والعرض كبيرة »

انظر :

K.N. Boulding, Economic Analysis, 3d. edition, Hamish Hamilton, London 1955, p. 145.

.....

( ٢ ) انظر فى ذلك :

R.L. Hall & G.J.Hitch, Price theory and Business Behaviour, in, Oxford Studies in the Price Mechanism, edited by T. Wilson & P.W.S. Andrews. Oxford University Press, London, 1952, p. 107-138.

هذه الدراسة بنيت على التعرف على السلوك الفعلى لقائمة من المشروعات التى تعمل فى الصناعة البريطانية بعضها يمثل احتكارات والبعض الآخر ينتج فى سوق منافسة قليلة والبعض الثالث ينتج فى سوق احتكارية .

D.C. Hague, Economic theory and Business Behaviour, Review of Economic Studies, Vol. XVI, 1949 — 1950, p. 144.

انه غالبا ما يكون من الصعب التعرف على اثر الاعانة الاقتصادية تعمرها منضبطا . فقد يحدث الا يتحقق اثر اعانة تصمد بها خفض الثمن بالنسبة للمستهلك نتيجة لشكل السوق ( غلبة الطابع الاحتكارى عليه مثلا ) أو للحالة الاقتصادية بصفة عامة . في هذه الحالة يحول سلوك المنتج والوسيط ( بين المنتج والمستهلك ) دون الاعانة وتحقيق اثرها . هذا الأمر يمكن أن يحدث بالنسبة لاعانات المنتجين ، اذ قد يضيع الاثر المراد تحقيقه للمنتجين بواسطة الوسيط بين المنتج والمستهلك (١) .

يخفى من هذا ان الاثر الذى يتحقق عن الاعانة قد يختلف عن الاثر المراد تحقيقه بواسطتها ، كما انه قد ينتشر ويصبح من المستحيل تحديده . والظاهر انه يمكن الحديث عن انتشار حقيقى لاثـر الاعانة عندما تستخدم السلعة التى يتلقى منتجوها الاعانة كمدخل ( اى كعنصر ) في انتاج عدد كبير من المنتجات : مثال ذلك الاعانة التى تدفع لمنتجى الفحم فان اثرها ينتشر نظرا لان الفحم يستخدم في توليد الطاقة المحركة اللازمة لانتاج عدد كبير من المنتجات كما انه يستخدم في البلدان الاوربية في التدفئة بواسطة عدد كبير من المستهلكين .

هذا بالنسبة لاثـر الاعانات الاقتصادية بصفة عامة . الا ان آثار الاعانات الاقتصادية قد تتعدى حدود الاقتصاد التومى اذا ما تعلق الامر ببعض اعانات التجارة الخارجية .

---

(١) قد يترتب على الاعانة ان تسمح لبعض المشروعات بالبقاء في نشاطها التصادى معن رغم ان سريها غير اقتصادى في هذه الحالة تؤدي الاعانة الى توزيع غير رشيد للموارد الانتاجية ( اذ عدم اربحية النشاط كان سيضع المنتج - لو ترك دون اعانة - الى البحث عن نوع آخر من النشاط يحقق له ربحا الامر الذى يعنى انتقال الموارد الايجابية الى مجال آخر ) مما يؤدي الى الحد من زيادة الناتج الاجتماعى .

## آثار إعانات التجارة الخارجية :

تسمى إعانات التجارة الخارجية ( إعانات لتشجيع المصادرات أو لتشجيع استيراد سلعة تتمتع بأهمية خاصة لعنصر الإنتاج أو كسلعة استهلاكية ) بصفة عامة إلى تحسين الوضع بالنسبة لميزان المدفوعات ومن ثم بالنسبة للنشاط الاقتصادي في مجموعه . يتم ذلك أساسا عن طريق إعانات التصدير التي تهدف إلى زيادة المصادرات ببيعها في السوق الخارجية بأثمان منخفضة قد تقل عن نفقة إنتاج السلعة المصدرة . وتحقق إعانات التصدير هذا الغرض في الحالات الآتية :

— الحالة التي تمنح فيها الإعانة لمقابلة بعض الآثار الخاصة لبعض نواحي النظام الضريبي ، كما إذا كان سعر الضرائب غير المباشرة من الارتفاع لدرجة تجعل الائتمان في الداخل غير قادرة على التنافس مع ائتمان السوق الخارجى . هنا تمنح إعانة التصدير لكي تمكن المصدرين من بيع السلعة في الخارج بشئ أقل .

— الحالة التي تمنح فيها الإعانة لمقابلة آثار سعر صرف ينخفض تقديرًا عالميًا لقيمة العملة الوطنية ( ٦ ) ، أى يمثل سعر أعلى من السعر الذى كان يتحدد في غياب الرقابة على الصرف . في هذه الحالة تكون إعانة التصدير بديلا لتخفيض سعر الصرف أى لتخفيض قيمة العملة الوطنية بالنسبة للسلع الأجنبية .

---

( ١ ) over valuation ويقصد به تمثيل الدولة لرفع سعر العملة الوطنية ( بالسلع الأجنبية ) بحيث يصبح أعلى من السعر الذى يتحدد لها في حالة غياب الرقابة على الصرف . ففي حالة وجود ميز في ميزان المدفوعات ( زيادة قيمة الواردات على قيمة المصادرات ) يكون عرض العملة الوطنية أكبر من الطلب عليها . فإذا ترك الأمر دون تدخل أدى ذلك إلى انخفاض قيمة العملة الوطنية بالنسبة للسلع الأجنبية . فإذا ما رفعت الدولة سعر الصرف تصبح الائتمان في الداخل أعلى من نظيراتها في الخارج ، الأمر الذى يعوق التصدير ويشجع على الاستيراد . في هذه الحالة تلجأ الدولة إلى إعانات التصدير لتعويض أثر ارتفاع سعر الصرف .



— حالة الكساد حيث تعتبر إعانات التصدير جزء من السياسة التى تهدف الى تحقيق الاستقرار الاقتصادى عن طريق رفع مستوى النشاط الاقتصادى ، اذ الإعانة تشجع على الانتاج للتصدير . الا ان فعالية هذا الاجراء تتوقف على رد فعل البلدان الاخرى ، اذ قيام هذه البلدان بمنح إعانات تصدير لمنتجاتها يخفض من أرباحها ويقلل من قدرة المنتجات الوطنية على التنافس فى السوق العالمى ( فى حالة اذا ما ردت البلدان الاخرى باتخاذ اجراءات تجارية ، اى اجراءات خاصة بسياسة التصدير والاستيراد ، يمكن اعتبار سياسة إعانات التصدير من قبيل سياسة الاغراق ) (١) .

يرتبط على إعانات التصدير نقل بعض الموارد الانتاجية التى كان من الممكن ان تستخدم فى انتاج سلع أو خدمات تستعمل فى الداخل الى انتاج سلع وخدمات تخصص للسوق الخارجى . ومن ثم تقاس مدى الاستفادة من هذه الإعانات بمقدار الزيادة فى العملات الاجنبية أو فى المواد المستوردة وكذلك بالكيفية التى تستخدم بها هذه العملات أو السلع المستوردة وكذلك بالكيفية التى تستخدم بها هذه العملات أو السلع المستوردة فى تحقيق آثار مواتية للنتائج الاجتماعى . من ناحية أخرى توزع الفائدة التى تعود من إعانات التصدير بين المصدرين الوطنيين والمشتريين فى الخارج وفقا للشروط التى تتم بهـا التجارة وخاصة شروط المبادلة (٢) .

---

( ١ ) انظر فى مفهوم الاغراق هـيش (١) ص ٢٤ عالية .

( ٢ ) يقصد بشروط terms of trade نسبة اثمان الصادرات الى اثمان الواردات ، وهي ما يسمى بـ commodity terms of trade أو (net barter) نيزا لها gross barter terms of trade التى هي عبارة عن نسبة حجم الصادرات الى حجم الواردات ، ومن شروط المبادلة الدخيلة = income terms of trade

على هذا الأساس نكون قد انتبهنا من الكلام عن الآثار الاقتصادية  
المباشرة للاتفاق العام بصفة عامة وللإعلانات الاقتصادية بصفة خاصة ، للاتفاق  
العام .

## المبحث الثالث

### الآثار غير المباشرة للاتفاق العام

فلما أن أثر الاتفاق العام لا يقتصر على أثره الأولي ( أى لا يتوقف على  
أثره في المرحلة الأولى ) وإنما يتعمدها منتجات آثارا متتالية على الاستهلاك  
والاستثمار ، ومن ثم على الدخل القومي ، من خلال سلسلة الدخول النقدية  
التي يثيرها الاتفاق العام الأولى . فلذا كان مستوى الدخل القومي يتحدد  
بمستوى الطلب الخاص على الاستهلاك والطلب الخاص على الاستثمار  
والطلب العام ( على الاستثمار والاستهلاك ) فإن الزيادة في أى منهما تؤدي إلى  
رفع مستوى الدخل القومي . ولكن بأي قدر ؟ هل يزيد الدخل القومي بنفس  
نسبة الزيادة في الاستثمار مثلا ؟ أم يزيد بنسبة أكبر ؟ للجواب أنه يزيد بنسبة  
أكبر . ومعرفة الأسباب التي تكمن وراء هذا الجواب تتحقق عن طريق  
دراسة مبني المضاعف والمعدل . وماذا نهتم أساسا — في مجال دراستنا  
هذه — بالتعرف على ما يحققه الاتفاق العام من آثار مباشرة وغير مباشرة على  
الدخل القومي فإنا سنقتصر في تعرفنا على أدوات التحليل النقدي التي

---

التي تساوي شروط المبادلة السلمية مخروبة في جم الصادرات ، كما تتميز عن  
double factorial terms of trade هي شروط المبادلة مقسومة على التضخم النسبي في  
الانتاجية في صادرات البلد وكذلك في الصناعات الأجنبية المنتجة لوارداته . انظر في كل ذلك :

J. Viner, Studies in the Theory of International Trade. Harper &  
Brothers, New York, 1937, p. 558-564.

G. Haberler, The Theory of International Trade. William Hodge  
& Co. Ltd., London, 1956, p. 159 et sqq.

نستعينا في تحقيق هدفنا على القدر اللازم لتحقيق هذا الهدف . بناء عليه نتعرف  
 أولا على أدوات التحليل النقدي اللازمة ، أى على مبدئى المضاعف والمعدل ،  
 ثم نعرض في مرحلة لاحقة لكيفية استخدام هاتين الاداتين لتحديد الآثار  
 المباشرة وغير المباشرة التى يحتقها اتفاق علم معين ، وخاصة اتفاق عام على  
 الاستثمار .

### اولا : التحليل النظرى لمبدئى المضاعف والمعدل

سنقتصر — كما قلنا — في دراستنا لهذا التحليل على القدر اللازم  
 للتعرف على المضاعف والمعدل كأدوات للتحليل النقدي يمكن استخدامها لقياس  
 آثار الاتفاق العام وخاصة الاتفاق العام على الاستثمار . هذه الدراسة  
 تستلزم منا ان نسترجع التفرقة بين الاستثمار الذاتى او (المستقل) والاستثمار  
 المشتق ( أو التابع ) (١) ، على أساس ان فكرة المضاعف ترتبط بالنوع الاول  
 من الاستثمار بينما ترتبط فكرة المعدل بالنوع الثانى .

اما الاستثمار الذاتى فيتمثل في كل استثمار يتم اتخاذا لقرارات مستقلة  
 عن مستوى الدخل ، أى دون أن تكون لها علاقة مباشرة بمستوى الدخل  
 الجارية ، بينما يتقرر الاستثمار المشتق استجابة لزيادة في الطلب على السلع  
 الاستهلاكية ( وهذه الزيادة عادة ما تتحقق تحت تأثير الزيادة في الدخل )  
 إذ قد تؤدي الزيادة في الطلب على السلع الاستهلاكية ( في حالة غياب الطاقة  
 الانتاجية الزائدة او المغطاة ) الى زيادة في الطلب على عناصر الانتاج ومن بينها  
 وسائل الانتاج الثابتة . التوسع في الطاقة الانتاجية يمثل استثمارا لآثاره  
 الزيادة الاولى في الطلب على السلع الاستهلاكية ( ومن ثم يقال ان الطلب  
 على وسائل الانتاج الثابتة هو طلب مشتق من الطلب على السلع النهائية  
 ( الاستهلاكية ) . وبما أن المنتج الفرد يقوم بالانتاج بقصد تحقيق الربح

autonomous investment; investissement autonome (١)

induced investment; investissement induit (٢)

فهو ينتج إذا توقع طلباً على السلعة التي ينتجها ، وربما أن الطلب على السلع الانتاجية ( وبمعناها هنا وسائل الانتاج الثابتة ) يمكن أن يرد في النهاية الى الطلب على السلع الاستهلاكية فان القاعدة العامة في الاستثمارات الفردية أن تكون استثمارات مشتقة ، وهي لا تكون ذاتية الا عندما تتخذ على أساس خطط طويلة الأمد مستقلة عن اعتبارات الربح والخسارة المباشرة . على عكس الاستثمارات العامة التي يكون لها عادة طبيعة الاستثمار الذاتي .

إذا ما أدركنا هذه التفرقة بين الاستثمار الذاتي والاستثمار المشتق كأساس لحراسة التحليل النظري للمضاعف والمعدل لزم أن نعي أن الصورة الأولى لتحليل المضاعف ، كما وردت في نظرية العمالة عند كينز ، تقوم على فروض تجعلها قاصرة عن أداء الفرض المراد استخدام المضاعف لتحقيقه في مجال قياس آثار الاتفاق العام . بناء عليه :

— نقوم أولاً ، بتتبع التحليل النظري للمضاعف والفروض التي يرتكز عليها كما ورد في الصورة التحليلية التي تنسبها كينز .

— ونقدم ثانياً ما يلزم ادخاله على هذا التحليل حتى يصبح أكثر صلاحية للاستخدام في التعرف على الآثار المباشرة وغير المباشرة للاتفاق العام ، وهنا يلزم تزويج تحليل المضاعف وتحليل المعدل .

— وتبين أخيراً أنه رغم التعديلات التي يمكن ادخالها على التحليل النظري للمضاعف توجد عوامل تحد من الاهمية العملية لهذا التحليل ، الأمر الذي يستلزم التعرف على الحدود التي تمثلها هذه العوامل على استخدام أدوات التحليل النقدي هذه .

١ - التحليل النظري للمضاعف (١) : يبين مبدأ المضاعف (٢) أثر الاستثمار الذاتي على الاستهلاك عن طريق سلسلة الدخول النقدية التي تنجم عن الإنفاق الأولى على الاستثمار . فالمقصود إذن مضاعف الاستثمار (٣) كعامل يربط الزيادة في الدخل بالزيادة في الاستثمار التي أثارها ، تفرقة له عن مضاعف العمالة (٤) كعامل يربط الزيادة في العمالة الكلية بالزيادة في العمالة

(١) رجعنا في التعليل الخاص بالمضاعف في مسورته الأولى وفي التمديلات التي يلزم ادخالها عليه وكذلك حدود استخدامه في تحديد أثر الإنفاق العام الى المراجع التالية :  
J. M. Keynes, The General Theory of Employment, Interest and Money. Macmillan & Co., London, 1954. ch. 10.

A. H. Hansen, A Guide to Keynes. McGraw - Hill Publishing Co., New York, 1953. p. 86-114.

D. Dillard, The Economics of J. M. Keynes. Crosby Lockwood & Son, London, 1956, ch. 5.

J. Schumpeter, History of Economic Analysis. Allen and Unwin, London, 1961, p. 1170 et sqq.

A. W. Stonier & D.C. Hague A Textbook of Economic Theory. Longmans Green, London, 1957, p. 391-410.

P. Samuelson, Economics. McGraw - Hill Book Co., Tokyo, 6th edition, 1964, p. 231-236.

Brochier et Tabatoni, p. 446 - 452.

(٢) رجع فكرة المضاعف الى R. F. Kahn. في تحليله لأثر كمية أولية من الاستثمار

على مستوى العمالة ، انظر :

The Relation of Home Investment to Unemployment. Economic Journal, June, 1931.

## Investment multiplier (٢)

(١) Employment multiplier هذا رمزنا للعمالة الكلية بالرمز  $E$  ، وللمعملة الأولية بالرمز  $O$  ، وللمضاعف بالرمز  $M$  ، فإن  $E = M \cdot O$  (١) أما بالنسبة لمضاعف الاستثمار فله بين كمية الدخل التي تنجم عن الإنفاق الأولى على الاستثمار . فلذا رمزنا للدخل بالرمز  $D$  ، وللاستثمار بالرمز  $I$  ، وللمضاعف بالرمز  $M$  فإن الدخل الناتج عن الإنفاق على الاستثمار يسكن التعريف عليه استخداماً للمعادلة :  $D = M \cdot I$  (٢) .

وبين كينز أن التوسع من المضاعف ليساً مطلقاً بل هو أولاً : قد يكون الزيادة في الدخل ( مقفراً بوحدة الاجور ) أكبر من الزيادة في العمالة إذا كان دخل غير العمال يزيد بنسبة أكبر من نسبة زيادة دخل العمال ( هذا الأخير هو الذي يؤثر على طلب السلع الاستهلاكية وبالتالي العمالة ) . وثانياً بناء على مثل قانون الخلقة المتناقضة زيادة الإنتاج الكلي تكون أقل من زيادة العمالة . بناء عليه إذا كان من الممكن القول بأن الدخل والعمالة والإنتاج يندمجون في الزمن القصير في اتجاه واحد ، ولكن نحصو الزيادة في حالة العيشة بالمتنسيق الأولى ، فإن :

التي تحققها كمية الاستثمار الاولى . يدور اهتمامنا اذن حول مضاعف الاستثمار .

واذا كان الاستثمار يمثل أحد مكونات الدخل القومى فان الزيادة في الاستثمار الذاتى أو النقص فيه تؤدي الى زيادة الدخل القومى أو النقص فيه يضاف الى ذلك أن التحليل الحديث لنظرية الدخل يبين أن الزيادة في الاستثمار تؤدي الى زيادة الدخل النقدي بكمية اكبر من كمية الزيادة في الاستثمار . هذا الاثر المتضاعف الذي يحدثه الاستثمار على الدخل يسمى مبدأ المضاعف . ويقصد باصطلاح المضاعف نفسه « المعامل العددي الذي يحدد مقدار الزيادة في الدخل الناتجة عن الزيادة في الاتفاق على الاستثمار » كيف يحدث المضاعف هذا الاثر ؟

لبيان ذلك نفترض أن الاتفاق على الاستثمار يساوى ١٠٠ جنيه ، هذا الاتفاق يمثل دخولا لمن يقومون بالعمل في المشروع والاستثمار ودخولا لمن يقدمون مواد الانتاج اللازمة لبناء المشروع . هذه الدخول لا تنفق كلها على السلع الاستهلاكية وانما يذخر جزء منها وينفق الجزء الآخر على شراء السلع الاستهلاكية وفقا للبيل الحدى للاستهلاك لمن يحصلون على هذه الدخول . . فاذا كان ميلهم الجدى للاستهلاك مساويا لـ  $\frac{2}{3}$  فانهم سينفقون مبلغ ٦٦٦ر٦٧ جنيه على سلع استهلاكية جديدة . ومن ثم يحصل منتجوا هذه السلع على دخول على سلع استهلاكية جديدة . ومن ثم يحصل منتجوا هذه السلع على دخول اضافية مساوية لـ ٦٦٦ر٦٧ جنيه . فاذا كان ميلهم الحدى للاستهلاك هو  $\frac{1}{3}$  كذلك فانهم سينفقون بدورهم مبلغ ٤٤٤ر٤٤ جنيه على شراء سلع استهلاكية جديدة ( وهو مساو لـ  $\frac{2}{3}$  ٦٦٦ر٦٧ أو  $\frac{1}{3}$  ثلثى الـ ١٠٠٠ جنيه ) ، وتستمر العملية على هذا النحو موجة بعد موجة وفي كل موجة تكون كمية الاتفاق مساوية لثلثى كمية الاتفاق في الموجة السابقة عليها .

---

الدخل يزيد بنسبة اكبر من نسبة زيادة المصاغة ، ويزيد الانتاج بنسبة اقل من نسبة زيادة المصاغة .  
اثر J. M. Keynes, The General Theory. ص ١١٥ وما بعدها .

على هذا يكون لدينا سلسلة من الانقافات المتتالية على الاستهلاك  
 اثارها الاتفاق الاولى على الاستثمار المساوى لمبلغ ١٠٠٠ جنيه . ولكنها  
 سلسلة تنكمش ابعاد حلقاتها وتؤدي في النهاية الى كمية ايجابية من  
 الانقافات النقدية الناجمة عن سلسلة الدخول النقدية التي اثارها الاتفاق  
 الاولى على الاستثمار . ويمكن تصوير هذه السلسلة في صورة متتالية  
 حسابية او هندسية (على اليسار) على النحو التالي (١) :

$$\begin{array}{l}
 \left. \begin{array}{l}
 1000 \times 1 \\
 + \\
 1000 \times \frac{1}{4} \\
 + \\
 1000 \times \frac{1}{4} \left( \frac{1}{4} \right) \\
 + \\
 1000 \times \frac{1}{4} \left( \frac{1}{4} \right)^2 \\
 + \\
 1000 \times \frac{1}{4} \left( \frac{1}{4} \right)^3 \\
 + \\
 \dots
 \end{array} \right\} = \left\{ \begin{array}{l}
 1000.000 \\
 + \\
 666 \frac{2}{3} \\
 + \\
 444 \frac{2}{3} \\
 + \\
 296 \frac{2}{3} \\
 + \\
 197 \frac{2}{3} \\
 + \\
 \dots
 \end{array} \right. \\
 \hline
 1000 \times \frac{1}{\frac{1}{4} - 1} \qquad \qquad \qquad 2999 \frac{2}{3}
 \end{array}$$

او

$$2000 = 1000 \times 2 \qquad \qquad \qquad 2000$$

من هذا يبين انه عندما يكون الميل الحدي للاستهلاك مساويا لـ  $\frac{1}{4}$   
 يكون المضاعف ٣ مكونا من ١ من الاتفاق الاولى على الاستثمار و ٢ ممثلة  
 للاتفاق المتتالية على الاستهلاك . ويمكن ان نصل بنفس الطريق الى ان

(١) انظر Samuelson المرجع السابق الاشارة اليه ، ص ٢٢٢ . هذه المتكعبة

الهندسية يمكن التعبير عنها في الشكل التالي :

$$1 + \frac{1}{4} + \frac{1}{4}^2 + \frac{1}{4}^3 + \dots + \frac{1}{4}^n$$

حيث  $\frac{1}{4}$  ترمز للميل الحدي

للاستهلاك .

المضاعف يكون مساويا لـ ٤ عندما يكون الميل انحدى للاستهلاك  $\frac{1}{4}$  ومن ثم يتوقف حجم المضاعف على مدى يغير الميل الحدى للاستهلاك أو على مدى صغر الميل الحدى للادخار اذا ما استخدمنا الفكرة التوأم لفكرة الميل الحدى للاستهلاك . فإذا كان الميل الحدى للادخار  $\frac{1}{4}$  فإن المضاعف

يكون ٣ . كتجادة عامة يمكن القول انه اذا كان الميل الحدى للادخار  $\frac{1}{4}$  فإن المضاعف يساوى ٣ .

من هذا يتضح ان المضاعف البسيط يكون مساويا دائما لمقلوب الميل الحدى للادخار . ومن ثم يكون التعبير العام للمضاعف على النحو التالي :

$$\text{التغير في الدخل} = \frac{\text{الميل الحدى للادخار}}{\text{التغير في الاستهلاك}} \times 1$$

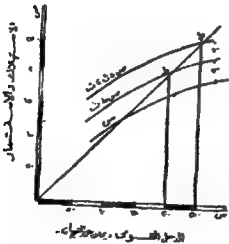
$$= 1 - \frac{\text{الميل الحدى للاستهلاك}}{\text{التغير في الاستهلاك}} \times 1$$

بمعنى آخر كلما كانت للملكية الإضافية التي تنفق على الاستهلاك اكبر كان المضاعف اكبر ، أى كلما كان التسرب الذى يأخذ شكل ادخار اضافى اكبر فى كل موجة من موجات الدخل كل المضاعف أصغر (١) .

(١) ويمكن بيان العلاقة بين الزيادة فى الاستثمار والدخل بيانيا على النحو التالى :

فى الشكل المقابل يقيس الاستهلاك والاستثمار  
ويشكلان مكونى الدخل القومى على المحور  
المصادى ويقاس الدخل القومى على المحور  
الافقى . س ترمز للاستهلاك ، كما ترمز  
ث للاستثمار .

عندما يكون الاستثمار مساويا لـ ٢٥ مليون  
جنبه فى السنة يكون مستوى توازن الدخل  
القومى عند ٢٠٠ مليون جنبه ، اذ عند هذا  
المستوى من الدخل القومى فقط يتسلفى مجموع  
الاستهلاك والادخار مع مستوى الدخل  
القومى يكون هذا عند النقطة ط ، نقطة تقاطع  
منحنى الاستهلاك + الاستثمار  
( أى س + ث ) مع خط الزاوية ٤٥° =





التوصل الى هذا الشكل العام للتعبير عن المضاعف (باعتباره مساويا لمطلوب الميل الحدى للاذخار) لا يعنى أن المشكلات الإحصائية التى تثار بسدد حساب المضاعف قد حلت ، وذلك لأن حساب الميل الحدى للاستهلاك بالنسبة للجماعة أمر فى غاية الصعوبة ، وهو يختلف عن متوسط الميول المعية للاستهلاك للمجموعات الاجتماعية المختلفة ، ويعتمد — بين عوامل أخرى — على نمط توزيع الدخل القومى .

كل ما تقدم يفترض أن الدخل الذى يخلق فى كل موجة من موجات الاتفاق المترتب على الاتفاق الأولى على الاستثمار لا يستخدم الا فى احد فرضين إما فى الاذخار او فى الاتفاق على السلع الاستهلاكية . فى الواقع توجد استعمالات أخرى للدخول للتعبئة التى تشهدا موجبات تحقيق المضاعف لاثره تعتبر تسريبا (1) عن الاتفاق الاستهلاكى وذلك بالإضافة الى الاذخار الذى يعتبر ( فى حالة افتراض عدم تحوله الى طلب على السلع الاستثمارية ، كما فعل كينز فى نموذج التحليل ) الذى يعتبر هو الآخر تسريبا عن الاتفاق الاستهلاكى تتمثل أهم مـوـر هذه التـسـريـات فى الجزء من الزيادة فى الدخل ( الناتجة عن الاتفاق الأولى على الاستثمار ) الذى يستخدم فى دفع ديون كان الأفراد مدينون بها من قبل ، وفى الجزء الذى يدخر فى صورة ودائع بنكية عاطلية ، وكذلك فى الجزء من الدخل الذى يستخدم

---

= لذا فإزاء الاستثمار بمقدار ٢٥ مليون جنيه وتمثل ذلك على المنحنى س ب ح الموارى للمنفى س ب ح التى تمثل المسافة بينها الزيادة فى الاستثمار الجديد (المساوية لـ ٢٥ مليون جنيه) فإن المستوى الجديد لتوازن الدخل القومى يكون عند نقطة تقاطع المنحنى س ب ح مع خط الزاوية ٤٥° ، أى عند النقطة ط . عند هذا المستوى يكون الدخل القومى مساويا لـ ٢٥٠ مليون جنيه ، ومن ثم تكون الزيادة فى الدخل القومى مساوية لـ ٥٠ مليون جنيه ، وهى زيادة نتجت عن زيادة الاستثمار الجديد بمقدار ٢٥ مليون جنيه فقط . وذلك لأن الميل الحدى للاستهلاك بين المنطقتين ط ن على المنحنى س ب ح يساوى  $\frac{1}{4}$  ، أى أن الميل الحدى للاذخار =  $\frac{3}{4}$  ، يتكون المضاعف مساويا لـ ٢ ، انظر :

D. Hamberg, Business Cycles. Macmillan Co., New York, 1951,

p. 80 et sqq.

Leakage: fuite

(1)

في شراء سندات من آخرين لا ينفقون ايرادهم من بيع هذه السندات ؛  
وابضا في الجزء من الدخل الذي ينفق على شراء سلع مستوردة من  
الخارج ( الامر الذي يؤدي الى زيادة مضاعفة في الاتفاق في الخارج وليس  
في الداخل ) .

فاذا ما اخذت صور التهربات في الاعتبار يكون مقدار المضاعف اقل  
من المطلوب الميل الحدى للاذخار ؛ فاذا ما كان الميل الحدى للاستهلاك  $\frac{1}{2}$   
منها  $\frac{1}{2}$  للواردات فان الميل الحدى النطلى للاستهلاك الحلى ينقص من  
 $\frac{1}{2}$  الى  $\frac{1}{4}$  الامر الذي يعنى ان المضاعف ينقص من 2 الى  $\frac{4}{3}$  ( مطلوب  
 $\frac{1}{3}$  اى الميل الحدى للاذخار على اساس اعتبار  $\frac{1}{3}$  الدخل المخصص لشراء  
السلع المستوردة في حكم الادخار من وجهة نظر احداث المضاعف لاثره ) .

الان يتعين علينا ان نبير الفروض التى يقوم عليها تحليل مضاعف  
الاستثمار عند كينز ، اذ هذا الإبراز لازم لاعادة النظر فيها ، وعن طريق  
اعادة النظر هذه يمكن ادخال التعديلات التى تجعل من المضاعف اداة  
اكثر صلاحية في التعرف على آثار الاتفاق العام . هذه الفروض هى :

— يفترض تحليل كينز للمضاعف وجود طاقة انتاجية مغطاة ، اى  
انه يفترض ان الاقتصاد يعمل عند مستوى اقل من مستوى  
التشغيل الكامل ؛ الامر الذى يجعل الجهاز الانتاجى بمنعما  
ببرونة تمكنه من الاستجابة للزيادة في الطلب الناتجة عن الاتفاق  
على الاستثمار .

— كما يفترض هذا التحليل ان الزيادة في الاستثمار تقتصر على الكمية  
الاصلية ، اى على كمية الاستثمار الاولى الذى كانت مناسبة  
للاتفاق ، ومن ثم لا زيادة متتالية في الطاقة الانتاجية . فاذا كانت  
الدخول الاضافية توزع بين الاستهلاك والادخار فان افتراض  
كينز يعنى ان الادخار لا يتحول الى استثمار اضافى جسيم ؛ اى

أنه يعتبر كل ادخار من قبيل التهرب نيبا يتعلق بأثر المضاعف ،  
بمعنى آخر لا يدخل كينز في نموتجه التحليلي من كل مظاهر عملية  
الاستثمار إلا أثر الاستثمار على الاتفاق ( اى الاتفاق على  
الاستهلاك ) (١) .

— ويقوم تحليل المضاعف عند كينز ثالثا على افتراض غياب عنصر  
الزمن ، فهو مجرد من الفترة الزمنية التي يستغرقها المضاعف  
لاحداث أثره اذ قد تمر فترة من الوقت بين الزيادة في الدخل وتحولها  
جزئيا الى اتفاق على الاستهلاك من قبل الأفراد . في أثناء هذه  
الفترة يقل الميل الحدى للاستهلاك مؤقتا عن قيمته العادية حتى  
يبدأ المستهلكون في تكيف انفاقهم حتى يقابل المستوى الجديد  
للدخل فيعود الميل الحدى للاستهلاك الى قيمته العادية . . ورغم  
أن كينز يفرق بين أنواع ثلاثة من تحليل المضاعف من وجهة نظر  
اغفال عنصر الزمن أو ادخاله في الاعتبار ( اذ يفرق بين النظرية  
المنطقية للمضاعف (٢) التي تفصل عنصر الزمن ، وتحليل الفترة  
للمضاعف (٣) الذي يفترض وجود البعد الزمني اللازم للاحداث  
المضاعف لآثره ، وتحليل استاتيكي بمقارن للمضاعف (٤) وهو  
تحليل لا يأخذ في الاعتبار عنصر الزمن وإنما يركز الاهتمام على  
النقاط المتتالية للتوازن مع تجاهل عملية التحسول كلية اى مع  
تجاهل ما تم في المرحلة بين نقطتين متتاليتين للتوازن ) رغم هذا

- 
- (١) هذا يجعل نظرية كينز محدودة على تحليل للعوامل التي تحدد درجة استخدام جهاز  
مناعى بوجود من حيث كبر أو صغر درجة الاستخدام هذه .  
The logical theory of the multiplier (٢) .  
The period - analysis of the multiplier (٣)  
The comparative - statics timeless analysis (٤)

نهو يركز على تحليل المضاعف مع اغفال عنصر الزمن . الأمر  
الذى ينسجم مع الطبيعة الاستاتيكية للنموذج التحليلي كينز .

— ويرتكز تحليل كينز للمضاعف أخيراً على فكرة الميل الحدى  
للاستهلاك للجماعة بأكملها ، وهو ما يمثل تبسيطاً يتجاهل اختلاف  
الميل الحدى للاستهلاك من مجموعة اجتماعية إلى أخرى اختلافنا  
يعكس اختلافاً في السلوك نهما ينطلقان من توزيع الدخل — أو الزيادة  
فيه — بين الادخار والاستهلاك نظراً لاختلاف المعادلات الاستهلاكية  
من مجموعة اجتماعية إلى أخرى (١) .

هذه الفروض التى يرتكز عليها تحليل المضاعف عند كينز تحرمه من  
الدقة التى ينبغى أن يكون عليها إذا ما أريد استخداها للتعرف على آثار  
كمية معينة من الاتفاق العلم على الاستثمار سواء من ناحية أثرها على  
الدخول النقدية أو من ناحية الفترة الزمنية التى يتعين أن تمر ليحدث الاتفاق  
الأولى كل موجة من موجات الدخل وكذلك الفترة الزمنية التى يظهر فى خلالها  
كل أثر الاتفاق العام . . فوجود هذه الفروض يجعل من صيغة المضاعف صيغة  
مبسطة للغاية ، ولأنك أن من يريد أن يتخذ من الاتفاق العام ( على الاستثمار  
خاصة ) أداة رئيسية فى السياسة المالية لرفع مستوى التشغيل فى مرحلة  
يعانى فيها مستوى النشاط الاقتصادى من الهبوط لابد له أن يعرف أكثر من أن

---

(١) يضاف إلى ذلك أن القوائم الخاصة بسلوك المستهلكين الأفراد لا يمكن أن تطبق  
( على عكس ما فعل كينز ) على الجماعة بأكملها ، وذلك لأن لمستهلكه المجتمع بأكمله  
وما يستثمره يحدد كذلك بقرارات الشركات الكبرى وقرارات الهيئات العامة ، وهى قرارات  
لا يمكن القول بخضوعها « للقانون النفسى الأسفى » الذى يعتمد عليه كينز فى التوصل إلى  
نصائجه . يترتب على ذلك أنه عند استخدام المضاعف يتمين أن يؤخذ فى الاعتبار الجزء من  
الأرباح الإنسانية التى قد تقوم الشركات بإخراجها عن طريق استثمارها إلى احتياطياتها ، إذ  
هذه تعد من قبيل الضريمت .

المضاعف يساوى مطلوب الميل الحدى للادخار . ومن ثم وجب اعادة النظر في هذه الفروض وادخال التعديلات التى تجعل من تحليل المضاعف اكثر دقة .

٢ — ادخال ما يجعل تحليل المضاعف اكثر دقة : يتم ذلك أولا عن طريق تفادى ما يفترضه كينز من ان الزيادة في الاستثمار تقتصر على الكمية الاولى دون أن يليها زيادات متتالية في الاستثمار يثيرها الاتفاق على الاستهلاك الذى ينتج عن الاتفاق الاولى على الاستثمار الذاتى ، وثانيا عن طريق ادخال عنصر الزمن في التحليل ، وثالثا ، وأخيرا - عن طريق الأخذ في الاعتبار للسلوك الاستهلاكى المختلف بالنسبة للمجموعات والفئات الاجتماعية المختلفة . لنرى كلا من هذه بشيء من التفصيل .

(١) فيما يتعلق بمجموع الإضافة الى الاستثمار الجديد التى يثيرها اتفاق اولى على الاستثمار الذاتى يراعى ان هذا المجموع لا يقتصر على الكمية الاولى من الاستثمار كما افترض كينز ، وإنما قد يحتوى كذلك زيادات متتالية تثيرها الزيادة في الطلب على السلع الاستهلاكية وتتحول بمقتضاها الاجزاء المدخرة الى استثمارات مشتقة . بمعنى ان تؤدي الزيادة في الطلب على السلع الاستهلاكية ( وهى زيادة يثيرها الاتفاق الاولى على الاستثمار ونفا لبدأ المضاعف ) الى زيادة في الطلب على وسائل الانتاج الثابتة من جانب المشروعات التى يزيد الطلب على منتجاتها الاستهلاكية . العلاقة بين هاتين الزادتين يعبر عنها مبدأ المعجل (١) .

فاذا زاد الدخل وزاد بالتالى الطلب على السلع الاستهلاكية فلن هذا

---

(١) رجعتنا فيما يتعلق بمبدأ المعجل الى المراجع الآتية :

G. Haberler, Prosperity and Depression Allen & Unwin, London 1958, p. 305-311.

المراجع السابق الاشارة اليه ، ص ١٠١ - ١١٨

المراجع السابق الاشارة اليه ص ٢٢٥ - ٢٢٢

المراجع السابق الاشارة اليه ، ص ١٦١ وما بعدها .

D. Hamberg

Stonier & Hague

P. Samuelson

يؤدي ( في غياب مخزون من هذه السلع الاستهلاكية وكذلك في غياب الطاقة الانتاجية المعطلة في الصناعة المنتجة لهذه السلع الاستهلاكية ) الى زيادة الطلب على وسائل الانتاج الثابتة ، وخاصة الآلات التي تستخدم في انتاج هذه السلع الاستهلاكية . ولكن التغير في هذا الطلب الاخير ( بالزيادة في حالتنا هذه ) يقومه التغير في الطلب على السلع الاستهلاكية . اعتبار الطلب على السلع الاستثمارية ( والامر هنا يتعلق بالاستثمار المشتق ) دالة معدل التغير في الطلب على الاستهلاك هو ما يعبر عنه بمبدأ المعجل . ويمثل معجل التمجيد (١) نسبة التغير في الاستثمار الى التغير في الاستهلاك ، ويمكن التعبير عنه على النحو التالي :

$$\frac{\Delta \text{ث}}{\Delta \text{س}}$$

باعتبار ث ممثلة للاستثمار  
وس للاستهلاك .

لتوضيح ذلك لنفرض ان الامر يتعلق بموقف ظل فيه الطلب على سلعة استهلاكية مستقرا لفترة طويلة نسبيا من الزمن . هنا سيكون لدينا طلبا مشتقا على الآلات التي تنتج هذه السلعة الاستهلاكية ويكون هو الآخر مستقرا ويتوقف حجمه على المعدل الذي تستهلك به هذه الآلات ، اي على نسبة ما تنفقه من قدرتها الانتاجية بمرور كل سنة من عمرها . ماذا فرضنا ان معدل الاستهلاك ثابت وأن كل آلة تعيش عشرة سنوات فإنه يمكن ان يفترض أن ١٠٪ من هذه الآلات يتم استبدالها سنويا أي ان الطلب من جانب المشروعات التي تنتج السلعة الاستهلاكية محل الاعتبار على الآلات المنتجة لهذه السلعة

---

(١) يرجع اكتشاف مبدأ المعجل واستخدامه في التحليل الخاص بالدورات الاقتصادية الى الاقتصادي الفرنسي A. Aftalion ، وذلك في مجموعة من المقالات نشرت له في سنة

١٩٠٧ ، ١٩٠٨ . انظر في ذلك :

J. Gabillard, La théorie des cycles d'Albert Aftalion, in, fluctuation économiques, E. James et A. Marchal (eds), Editions Montchrestien, Tome I, p. 25-55, et en partic lier p. 51-53.

كما يرد الى الاقتصادي الأمريكي J. M. Clark ، وذلك في مقال له نشر له تحت

عنوان

Business Acceleration and the Law of Demand. Journal of Political Economy. March, 1917.

الاستهلاكية سيكون متساويا لـ ١٠٪ مما تحت تصرفها من آلات . ومن ثم يكون الانتاج السنوى للصناعة المنتجة لهذه الآلات مساويا لهذا المقدار ( أى لعشر ما تحت تصرف الصناعة المنتجة للسلعة الاستهلاكية من آلات ) . فإذا استمر الطلب على السلعة الاستهلاكية دون تغيير فإن الطلب على الآلات يظل طلبا للاستبدال دون تغيير . فى هذه الحالة يقتصر الاستثمار فى الصناعة المنتجة للسلعة الاستهلاكية على استبدال ما يمتلك سنويا من الآلات التى تستخدمها ولا يكون هناك استثمارا صافيا ؛ أى لا تضيف هذه الصناعة الى طاقاتها الانتاجية .

فإذا افترضنا أنه يوجد بالصناعة المنتجة لهذه السلعة الاستهلاكية ١٠٠ آلة وأن عمر كل آلة هو عشرة سنوات ؛ فإن الطلب السنوى لهذه الصناعة على الآلات سيكون مساويا لـ ١٠ آلة ( تمثل ما هو لازم لاستبدال ما استهلك من الآلات فى سنة واحدة ) . ومن ثم يكون انتاج الصناعة المنتجة لهذه الآلات مساويا لـ ١٠ آلة . لنفترض بعد ذلك أن الطلب على السلعة الاستهلاكية قد زاد بمقدار ١٠٪ من حجمه الاصلى . اذا ارادت الصناعة المنتجة للسلعة الاستهلاكية ان تقابل كل هذه الزيادة فى الطلب على ما تنتجه فإنها ستكون فى حاجة الى مائة آلة أخرى ( لتزيد طاقاتها الانتاجية بمقدار ١٠٪ ) وبناء عليه يكون مجموع ما تطلبه من الصناعة المنتجة للآلات مساويا لـ ٢٠ آلة ( مائة آلة لاستبدال ما يستهلك سنويا ، ومائة أخرى لمقابلة الزيادة فى الطلب على السلعة الاستهلاكية ) . ويكون طلبها على الآلات قد زاد من ١٠ الى ٢٠ آلة ، أى بما يعادل ١٠٪ من طلبها الاصلى . على هذا النحو نجد ان الصناعة المنتجة للسلعة الاستهلاكية قد زادت طلبها على الآلات بمعدل ١٠٪ وذلك لمواجهة زيادة فى الطلب على ما تنتجه قدرها ١٠٪ فقط . أى ان زيادة صغيرة نسبيا ، قدرها ١٠٪ ، فى الطلب على السلع

الاستهلاكية قد ادى الى زيادة ضخمة ، قدرها ١٠٠ ٪ ، في الطلب على وسائل الانتاج الثابتة ، فتضاعف العمالة في الصناعة المنتجة للآلات . ذلك هو من عمل المعجل .

وكذلك يعمل المعجل في الاتجاه العكسى ، فنقص معدل الطلب على السلع الاستهلاكية يؤدي الى نقص الطلب على وسائل الانتاج الثابتة بمعدل اكبر .

من هذا يتضح انه بينما يتوقف المضاعف على الميل الحدى للاستهلاك ( وهو ما يتوقف بدوره على عادات الاستهلاك في الجماعة ) يتوقف المعجل على عامل تكنولوجى ، اذ تتوقف قدرته على ملول عمر الآلات وكذلك على مدى اهمية الآلات بالنسبة لعناصر الانتاج الاخرى وخاصة العمل ، اى على نسبة وهدايات رأس المال الثابت الى وحدة العمل اللازمة لانتاج وحدة واحدة من الناتج .

على هذا النحو يصبح واضحا ان الزيادة في الطلب على السلع الاستهلاكية قد تؤدي الى زيادة اكبر على وسائل الانتاج الثابتة . اى الى زيادة الاستثمار الجديد . هذه الاضافة الى الاستثمار تتوقف ان فى وجودها ومداهها على العوامل الآتية :

— وجود المخزون من السلع الاستهلاكية أو عدم وجوده ، وكذلك وجود طاقة انتاجية معطلة أو عدم وجودها ، ومدى كل منها فى حالة الوجود . فوجود مخزون من السلع الاستهلاكية يسمح بتنفيذ الزيادة من الطلب عليها من المخزون دون حاجة الى طاقة انتاجية جديدة ، وكذلك الامر بالنسبة لوجود طاقة انتاجية معطلة اذ يسمح تشغيلها بمقابلة الزيادة فى



الطلب على السلع الاستهلاكية ومن ثم لا حاجة الى التوسع .

— كمية رأس المال الثابت ، وخاصة الآلات ، اللازمة لإنتاج وحدة واحدة من الناتج ( من السلع الاستهلاكية ) ، أى نسبة وحدات رأس المال الثابت الى عناصر الإنتاج الأخرى ، وخاصة العمل ، فى الصناعة المنتجة للسلع الاستهلاكية التى زاد الطلب على منتجاتها ، فكلما ارتفعت هذه النسبة كلما ارتفع معدل الزيادة فى الاستثمارات الجديدة ، والعكس صحيح .

— طول عمر الآلات : أو مايسمى بدرجة عـدم قابلية رأس المال الثابت للانقسام ، فكلما طال عمر الآلات كانت الزيادة فى الاستثمار التى تثيرها الزيادة فى الطلب على السلع الاستهلاكية اكبر .

— تقدير الأفراد المنتجين للمدى الزمنى لاستمرار الزيادة فى الطلب على السلع الاستهلاكية ، اذ لو قدر المنتجون ان زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية انما تمثل ظاهرة عارضة لن ثبت ان تزول فانهم لن يقدموا على التوسع فى الطاقة الإنتاجية ، على عكس الحال لو توقعوا ان الزيادة فى الطلب على سلعهم تمثل ظاهرة مستمرة .

وفقا للنتيجة النهائية لعمل هذه العوامل مجتمعة يتحدد مدى التضخم فى الطلب على الاستثمار الذى ينتج عن التضخم فى معدم الطلب على السلع الاستهلاكية .

من كل ما تقدم يبين ان الزيادة التراكمية فى الطلب الفعال الناتجة عن الاتفاق الاولى ( على الاستثمار الذاتى ) قد تبعث على وجود استثمار جديد ، اذ مع زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية قد تصبح الطاقة الإنتاجية فى بعض فروع انتاجها غير كافية ، الامر الذى يستلزم التوسع فيها . ومن ثم

لا يقتصر اثر الاتفاق الاولى على زيادة الدخل عن طريق الاتفاق على الاستهلاك فقط وفقا لمبدأ المضاعف وانما يتعداه كذلك الى زيادة في الاستثمار المشتق وفقا لمبدأ المعجل . فلذا يريد أن نأخذ في الاعتبار الآثار الكلية للاتفاق ( العام ) الاولى ( على الاستثمار الذاتي ) سواء فيما يتعلق بالاتفاق على الاستهلاك وما يتعلق بالاتفاق على الاستثمار المشتق لزم تزويج مبدئى المضاعف والمعجل هذا التزويج يكون ممكنا اذا اعتبرنا الزيادة الكلية في الداخل القومى التندى ( الناتجة عن الاتفاق العام ) مكونة من :

- الزيادة المبدئية في الاتفاق على الاستثمار ( الذاتى ) .
- الاتفاقات على الاستهلاك التى انارتها هذه الزيادة في الاستثمار .
- وكذلك الزيادة التناسبية في الاستثمار ( المشتق ) الناتج عن الزيادة في الاستهلاك .

الجزء الاول والثانى من الزيادة يمثل اثر المضاعف ، ويمثل الجزء الثالث اثر المعجل . هذا مع مراعاة ان مبدأ المعجل لا يلعب دورا حاسما في تحديد المستويات النهائية للدخل القومى الناشئة عن الاتفاق العام الاولى على الاستثمار ، اذ هو يلعب العايل المساعد الذى يرفع من المعدل الذى يصل بمقتضاء الدخل القومى للمستوى الذى يحدده اثر المضاعف وحده ، أى انه يعجل احداث المضاعف لآثره (١) .

( ب ) **أدخال عنصر الزمن** : اذا كان المطلوب هو معرفة الكمية الكلية للدخول الناشئة عن اتفاق عام اولى على الاستثمار دون اعتداد بالفترة الزمنية التى يحدث فيها الأثر الكلى لهذا الاتفاق الاولى ولا بالفترة التى

---

(١) هذا وقد بينت العراسل المتعلقة بالواقع الاقتصادى التبعة المحدودة للمعجل في شرح مخبرات الانتشار في الزمن القصير . انظر في ذلك : S. Rosen, National Income: ص ٢٥١ ، وكذلك المراجع الواردة به .

تستغرقها كل موجة من موجات الدخل المتتالية فانه يكفى استخدام المضاعف اللازمى السابق الكلام عليه ( وذلك بعد تزويجه بالمعدل ) . ولكن التعرف على الكمية الكلية للدخول لا يكفى عند تقرير سياسة انفاقية للدولة اذ يلزم بالإضافة الى ذلك معرفة البعد الزمنى الذى تستغرقه كل موجة من موجات الدخل الناتجة عن الاتفاق العام الاولى ، وكذلك معرفة الفترة الزمنية التى تستغرقها كل أثر الاتفاق الاولى كلما تحقق . وذلك لكى يمكن معرفة الوقت الذى تحقق فيه الزيادة فى الدخول النقدية اثرها على المستوى العام للأسعار وعلى العمالة والانتاج . لهذا يكون من الضروري اكمال التحليل السابق للمضاعف عن طريق استخدام فكرة الفترة الزمنية بان نأخذ فى الاعتبار الفترة التى تفرق بين كل موجتين متتاليتين من الدخل . لنأخذ مثلا توضيحيا : اذا كانت الفترة بين كل موجتين من الاتفاق مساوية لشهرين وكان الميل الحدى للاستهلاك  $\frac{1}{2}$  الأمر الذى يعنى أن يكون المضاعف 2 فان انفاقا عاما اوليا قدره جنيه واحد ميزيد الدخل بمقدار جنيه واحد عند انفاقه بواسطة الدولة . وبعد شهرين سيتم انفاق  $\frac{1}{2}$  جنيه على الاستهلاك ويزيد الدخل بهذا القدر . بعد أربعة شهور يزيد الدخل بمقدار  $\frac{1}{4}$  جنيه ، وهكذا حتى تكتمل الزيادة الكلية الناتجة عن الاتفاق الاولى .

#### ( ج ) اعتبار السلوك الاستهلاكى للمجموعات الاجتماعية المختلفة :

يركز تحليل كينز — كما رأينا — على فكرة الميل الحدى للاستهلاك للجماعة بأكملها . الأمر الذى يفترض أن السلوك الاستهلاكى للفئات الاجتماعية والوحدات العائلية واحداً . والواقع أن السلوك الاستهلاكى للوحدات الاستهلاكية يختلف من فئة اجتماعية الى اخرى ، كما يختلف اساس انخاذ قرارات الاستهلاك بحسب ما اذا تعلق الأمر بالأسرة او بالمشروعات . كما أن الدراسات الاحصائية تشير الى الاختلاف فى سلوك وحدات التشطاط المالى وكذلك سلوك بعض الهيئات العمالية التى تستفيد من الاتفاق العام . هذا الاختلاف فى السلوك يؤدى الى ردود فعل مختلفة فيما

يتعلق بالتصرف في الدخول التي يثيرها الاتفاق العام الأولى ، اذ سيكون لكل مجموعة ميل حدى للاستهلاك يختلف الميل الحدى للاستهلاك بالنسبة للمجموعات الاخرى ، الامر الذى سيؤدى الى ان يكون مقدار المضاعف مختلفا عنه في حالة اذا ما بنى على ميل حدى للاستهلاك للجماعة بأكملها مما يؤدى الى اختلاف في الآثار الكلية لاتفاق عام معين مختلفة اذا ما تيسمت على اساس مضاعف عام يرتكز على الميل الحدى للجماعة بأكملها عنها في حالة ما اذا تيسمت على اساس مضاعف قطاعي يرتكز على وجود ميل حدى للاستهلاك يختلف من مجموعة اقتصادية الى اخرى ( ولا يكون الميل الحدى للاستهلاك للجماعة مجرد متوسط للميول الحدية للاستهلاك للمجموعات الاقتصادية المختلفة ) .

لنتادى هذا التبسيط الكبير حاول البعض (١) دراسة عملية المضاعف في اطار اقتصاد لا يؤخذ كوحدة واحدة وانما تتمدد قطاعاته ويختلف ردود الفعل بالنسبة لزيادة معينة في الدخل من قطاع آخر ( هنا نكون بصدد تكسر للكميات الكلية فبعد ان كنا نتكلم عن دخل وادخار واستهلاك تتعلق بالاقتصاد القومى بأكمله نتكلم الآن عن كميات يحددها سلوك قطاع معين من القطاعات على اساس ان السلوك المختلف لهذه القطاعات هو الذى يحدد في النهاية سلوك الاقتصاد القومى ) . بناء عليه يقسم الاقتصاد القومى الى عدد معين من القطاعات يكون لكل منها ميل معين للاتفاق ( يتحدد في السواتع بالايراد الذى يحصل عليه وبالمعدات التي تسود القطاع ) ، كما يكون لكل منها فترة زمنية محددة لحدوث رد الفعل بالنسبة لزيادة معينة في الدخل . . ومنه يمكن تقصى اثر اتفاق عام ( او خاص ) اضافى على الاقتصاد القومى عن طريق

---

(١) J.R. Boudville . R. M. Goodwin. . J.S. Chipman

انظر المراجع في الفقرة الواردة في نهاية الكتاب .

تتبع اثره من خلال ما يحدثه بالنسبة لاتفاقاته . هذه الإيرادات ( اى إيرادات كل قطاع ) تتحدد فى الواقع ، باتفاقات القطاعات الاخرى ، اذ ان ايراد قطاع معين ياتى من القطاعات الاخرى عن طريق اتفاق هذه القطاعات فى الفترة السابقة ، وذلك على أساس العلاقات التى تنشأ بين هذه القطاعات والتى تجعل من اتفاق قطاع معين ايرادا يحصل عليه قطاع آخر .

فإذا ما قسم الاقتصاد القومى الى قطاعات اربعة : العائلات ، المشروعات الانتاجية . وحدات النشاط المالى ، وقطاع الدولة ، فانه يمكن تمثيل العلاقات بينها التى تنعكس فى اتفاقات وإيرادات بجدول ( يشبه من حيث الشكل جدول المدخلات والمخرجات ) (١) تمثل فيه الخطوط الانقية الإيرادات ( مقابل خروج السلع من قطاع معين واتفاق قطاع آخر عليها ) التى تحصيل عليها القطاعات الاربعة ، وتمثل الامدة الرأسية الاتفاقات التى تنفقها هذه القطاعات ، وذلك على النحو الوارد فى الجدول التالى :

**Input — output table**

يعدنا جدول المدخلات والمخرجات — بوصفه نظاما للحسابية الاجتماعية — بوسيلة لقياس التدفقات من المدخلات والمخرجات ( أو النفقات والإيرادات ) التى تأخذ شكلها بين مختلف قطاعات الاقتصاد القومى فى أثناء فترة معينة . وهو يرتكز — كجدول للمدخلات والمخرجات كتمددات بين فروع الجهاز الانتاجى ، اى فى صورته الاصلية على ثلاثة اركان رئيسية يمكن اعتبارها مظاهر مختلفة لبدء الاعتماد المتبادل بين القطاعات المختلفة للنشاط الاقتصادى :

١ — ان انتاج قطاع معين يتم بوساطة القطاع نفسه والقطاعات الاخرى للجهاز الانتاجى ، وكذلك بوسائل بقاء اجزاء الاقتصاد القومى والعالم الخارجى اويصر عن هذه الفترة بالنسبة للقطاع باعتباره الخانات الممتدة لخط أفقى من خطوط الجدول .

ب — ان كل قطاع من قطاعات الانتاج يضطر لى يتمكن من تحقيق كهيئة معينة من الناتج الى ان يحصل على مدخلات من القطاعات الاخرى فى الجهاز الانتاجى ، كما يضطر الى الحصول على خدمات من بقية اجزاء الاقتصاد القومى والعالم الخارجى ( ويصر عن هذه الفترة بالنسبة للقطاع باعتباره الخانات الممتدة لعمود رأسى من اعمدة الجدول ) .

ج — انه لى يتوازن كل قطاع يتعين ان تكون مجموع إيراداته مساويا لمجموع مصروفاته ، اى ان يكون مجموع ما يوجد فى خانات الخط العمودى المخصص للقطاع مع مجموع ما يوجد فى خانات العمود المخصص للقطاع . انظر فى تحليل المدخلات والمخرجات فى أصله التاريخى وكيفية استخدامه فى التخطيط الاقتصادى مؤلفنا :

Les Schémas de reproduction et la méthodologie de la planification socialiste, Editions Tiers-Monde, Alger, 1964.

| تطاعات الاقتصاد كرهانات تقوم بالانقذات |                         |              |                         |                        | تطاعات الاقتصاد كرهانات |            |
|--|-------------------------|--------------|-------------------------|------------------------|-------------------------|------------|
| المجموع                                | قطاع الدولة             | القطاع الخاص | المشروعات               | المستلزمات             | قطاع الدولة             | المستلزمات |
| مجموع إيرادات المستلزمات               | أجور - تعويضات ونحو ذلك |              | أجور وأرباح             | مخزونات للنفطيات       |                         |            |
| مجموع دخول المشروعات                   | مخزونات أرباح           |              | مبيعات ثم بين المشروعات | الصناعية               |                         |            |
| مجموع النفول المالية                   | استهلاك الدين العام     |              | نقص رأس المال مديونية   | شراء الإززال المالية   |                         |            |
| مجموع الإيراد العام                    | أرباح                   |              | مخزونات للخدمات المالية | المزائب الخدمات        |                         |            |
| المجموع الكلي                          | مجموع الأرباح العام     |              | مجموع انفاق المشروعات   | مجموع انفاق المستلزمات |                         |            |

فاذا ما اخذنا الخط الامتى الخاص بالعائلات مثلا فانه يبين ان ايرادات العائلات تأتى من نفس قطاع العائلات مقابل ما تنتجه العائلات من منتجات منزلية ( تتبادل بين العائلات ) ، وكذلك من الاجور والارباح التى تدفعها المشروعات للعائلات مقابل العمل وملكية جزء من المشروع ، وكذلك فى الدولة فى صورة اجور تدفعها الدولة للعائلات ( مقابل العمل ) او تحويلات ( كاعانات تمنحها الدولة للعائلات ) او فوائد تدفعها بمناسبة اقتراضها من العائلات .

وبنفس الطريقة نستطيع ان نرى من قراءة الخط الامتى الخاص بقطاع الدولة ان الإيرادات العامة تأتى من الضرائب ومقابل الخدمات العامة التى تدفعها العائلات وكذلك مما تدفعه المشروعات كمقابل للحصول على الخدمات العامة ، كما ان ايراد بعض الهيئات العامة يأتى من داخل قطاع الدولة فى صورة اعانة تطلقها هيئة عامة من الدولة .

واذا ما اخذنا العمود الامتى الخاص بقطاع الدولة فانه يبين ان الاتفاق العام يتكون من اتفاق تحصل عليه العائلات فى صورة اجور ( ومرتبات ) وتحويلات وفوائد وديون ، وكذلك من اتفاق عام على مشتريات للدولة من المشروعات واعانات تدفعها لها . وكذلك من اتفاق عام يخصص لاستهلاك الدين العام ، واخيرا من اعانات تدفعها الدولة لبعض الهيئات العامة .

هذه الطريقة تعطى وصفا اكثر دقة لعملية تكوين الفخول وتسمح بان نأخذ فى الاعتبار ردود الفعل المختلفة للمجموعات المستفيدة من الاتفاق العام ومن ثم التعرف على اثر اتفاق عام معين على ايرادات هذه المجموعات وانفقاتها . ولكن استخدام هذه الطريقة تقابله صعوبة تنتج عن العدد وانفقاتها . ولكن استخدام هذه الطريقة تقابله صعوبة تنتج عن العدد الكبير من الاجراءات الاحصائية التى تتطلبها ، وخاصة فى الاقتصاديات الرأسمالية حيث الشكوى عامة من عدم كفاءة الاحصائيات نظرا لاحتواء المشروعات الخاصة وراء مبدأ سرية الاعمال .

على هذا النحو يمكن من طريق استخدام المضاعف القطاعي أن ندخل في الاعتبار الاختلاف بين القطاعات المختلفة فيما يتعلق بالمعادن الاستهلاكية ومن ثم بالميل الحدي للاستهلاك ، الأمر الذي يمكن من التوصل الى مقدار للمضاعف أكثر انضباطاً من المضاعف الذي يتحدد على أساس الميل الحدي للاستهلاك للجماعة بأكملها .

تلك هي التعديلات التي يلزم ادخالها على تحليل المضاعف حتى يصبح أداة أصلح في الاستخدام للتعرف على الآثار غير المباشرة للاتفاق العام ، اذ لزم كما رأينا أن ندخل في الاعتبار الآثار الناجمة عن الاستثمار الجديد ( المشتق ) الذي تثيره الاتفاقات على السلع الاستهلاكية المتولدة عن الاتفاق العام الاولى . ثم ذلك عن طريق تزويج مبدئي المضاعف والمعجل . . كما لزم أن ندخل في الاعتبار — لمعرفة البعد الزمني لاتنتاج الاتفاق العام لآثاره غير المباشرة — الفترة بين كل موجتين من موجات الدخل الذي يخلقه الاتفاق العام الاولى وكذلك الفترة التي يستغرقها المضاعف لاحداث كل آثار الاتفاق العام . كما لزم أخيراً أن نجد أساساً آخر — غير الميل الحدي للاستهلاك للجماعة — لحساب المضاعف يمكن من أن نأخذ في الحسبان ردود الفعل المختلفة التي تقوم بها المجموعات المختلفة في مواجهة زيادة معينة في الدخل نتيجة عن زيادة في الاتفاق العام .

\* \* \*

ورغم هذه التعديلات فلا يزال تحليل المضاعف يعانى من حدود تحول بينه وبين القدرة على قياس الآثار غير المباشرة للاتفاق العام فيلسا منضبطا ، ومن ثم تحد من أهميته العملية عند محاولة التعرف على الآثار التي يمكن أن تحققها سلسلة اتفاقية معينة . لنرى باختصار هذه الحدود .



## ٢ - حدود تحليل المضاعف :

أيا كانت التعديلات التي يمكن ادخالها على التحليل النظري للمضاعف فان هناك عوامل تجعل أهميته العملية محدودة ككداة التعرف على الآثار غير المباشرة للاتفاق العام ، هذه العوامل هي :

( أ ) **عدم استقرار المضاعف :** وهو ينتج أساسا عن عدم استقرار عادات الاستهلاك للمجموعات المختلفة . فهذه العادات لا تتحدد فقط بمستوى الدخل وانما قد تتأثر كذلك بتوقعات الوحدات الاقتصادية الناتجة عن الاتفاق العام نفسه أو عن أحداث أخرى ، ومن ثم تكون محلا لتفسيرات كبيرة . كما ان هناك كذلك حساسية الاستهلاك للأحداث السياسية : فالخوف من قيام الحرب مثلا يؤدي الى الاندفاع الى تخزين السلع الغذائية وغير الغذائية . عدم الاستقرار هذا يجعل من الصعب التعرف على مقدار المضاعف الذي يتخذ أداة لقياس الآثار غير المباشرة للاتفاق العام .

( ب ) **تحركات الائتمان :** يركز كل التحليل المتقدم على افتراض أن رد فعل العرض للزيادات في الطلب يمكن أن يتم بحرية ، أي أنه يفترض — كما سبق أن قلنا — وجود طاقة إنتاجية ومخزون من العناصر الإنتاجية المستخدمة في كل الفروع التي ينشأ طلب إضافي على منتجاتها على نحو يمكن الإنتاج من الاستجابة للطلب في كل موجة من موجات خلق الدخول النقدية ( الناتجة عن الاتفاق العام الأولى ) . القول بهذا يعنى أن تحليل المضاعف لا يصحح الا بالنسبة لمستوى أقل من مستوى التشغيل الكامل ( أي عند وجود طاقة إنتاجية معطلة ) ، الأمر الذي يحد من استعماله لدرجة كبيرة . فاذا ما ظهر انعدام مرونة ( أي جمود ) العرض في بعض الفروع ، ومن باب أولى اذا اقتربا لاقتصاد من مستوى التشغيل الكامل ، تبدأ الائتمان في الارتقاع

نتمتع بالإستهلاك وتحرم المضاعف من كل معنى . ابتداء من هذه اللحظة يصبح سلوك الوحدات الاقتصادية محلا لقدر أكبر من التغيرات ( انعدام الاستقرار ) ويؤدي ارتفاع الائمان الى مصادرة آثار الاتفاق العام . وهنا يكف المضاعف عن أن يكون المداة الصالحة لقياس آثار الاتفاق العام .

( ٣ ) **العوامل الهيكلية :** لا يعطى التحليل الخاص بالمضاعف نتائج صحيحة الا اذا تعلق الامر باقتصاد نقدي يتصف بمرونة الجهاز الانتاجي ، الامر الذي يمكن التغيرات في الطلب ، ومن ثم في الانتاج ، من أن تتضاعف دون تقطعات خطيرة . بناء عليه لا يسعفنا المضاعف كداة للتعرف على آثار الاتفاق العام في اقتصاد يتصف بعدم مرونة الجهاز الانتاجي ، اى بعدم قدرة العرض للاستجابة للتغيرات في الطلب نتيجة لشهر من الاتفاق الاولى سيضاف الى الدخل ما قيمته ٢٥ قرشا ، وبعد ستة أشهر ١٢٥ قرش أخرى ستضاف الى الدخل ، وهكذا يستمر الدخل في التزايد ولكن بمعدل أقل حتى يحقق الاتفاق الاولى اثرا كلياً مساوياً لزيادة في الدخل قدرها جنيهان . فاذا استمرت الاتفاقات المتتالية ( من جانب الدولة كل منها يمثل انفاقاً اولياً ) للمدى اللازم فإن الاثر الكلى المتمثل في زيادة الدخل سيكون مساوياً بالتقريب لجنيهين في كل فترة من الفترات وسيستمر عند هذا المستوى طالما أن معدل الاتفاق ( العام الاولى ) باق على حاله ( وذلك على فرض ثبات العوامل الاخرى ) . هذا يعنى أنه لابد من مرور بعض الوقت قبل أن يحقق الاتفاق العام آثاره الكلية . واذا ما توقف الاتفاق العام تناقص أثره على الدخل بالتدريج الى أن يختفى كلية .

بناء على هذا يصبح المبدأ الواجب اتباعه واضحاً : ان نأخذ في الاعتبار الفترة التي تفرق بين كل موجتين متتاليتين من الاتفاق المولد للدخل ، والتي يشرها الاتفاق العام الاولى . ولكن الصعوبة تبدأ عندما نريد أن نحسب

احصائيا الفترة بين كل موجتين من الدخل (١) . هذه المشكلة تصبح اكثر صعوبة لوجود الفروق الزمنية ( وهى فروق تتغير باستمرار وبصعب تقديرها ) بين اللحظة التى تحصل فيها الوحدات الاقتصادية على الدخول المتولدة اثناء عملية احداث المضاعف لاثره واللحظة التى يوائمون فيها علائقهم فى الاستهلاك ويترجمون دخولهم جزئيا فى انفاق على الاستهلاك .

لن نعرض هنا - نظرا لطبيعة هذا المؤلف - للمحاولات المتعددة لادخال عنصر الزمن فى تحليل المضاعف (٢) . ويكفى أن نعى أن قياس اساس الآثار المتعاقبة لكمية معينة من الانفاق العلم يستلزم تحديد الفترة التى نستغرقها كل موجة من موجات المضاعف ( وقد حددها البعض بالنسبة لاقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية بثلاثة شهور ) . فإذا ما أمكن تحديد هذه الفترة يصبح من الممكن ( على الأقل نظريا ) قياس الاثر الكلى لكمية معينة من الانفاق العلم بعد سنة او ثمانية عشر شهرا من استخدام الاعتماد الخاص بهذا الانفاق العلم .

( د ) التفرقة بين المجموعات الاجتماعية من حيث رد فعل المجموعة بالنسبة لزيادة فى دخلها : يتسم المضاعف الكينزى - كما رأينا - بمومية كبيرة تتركز على أنه يأخذ الميل الحدى للاستهلاك عند الجماعة على افتراض

---

(١) فى هذا المجال يفرق <sup>١</sup> هانسن بين فترة التضاعف multiplication period والفترة التى بين الزيادة فى الانفاق على الاستهلاك والزيادة فى الانفاق الذى ولده ، وفترة دورة الدخل أى النسخة الزمنية التى تتسع بين اللحظة التى تصبح فيها وحدة نقدية دخلا لوحدة اقتصادية ( فرد أو مشروع ) واللحظة التى فيها هذه الوحدة النقدية فى تكوين دخل وحدة اقتصادية أخرى ( فرد آخر أو مشروع آخر ) .

انظر <sup>٢</sup> A. Hansen Fiscal Policy and Business Cycles. Norton, New York, 1941.

(٣) انظر فى ذلك G. L. Shockle, F. Machlup فى ثلثة المراجع الواردة فى نهاية هذا المؤلف .

انه يمسك السلوك الكلى للوحدات الاستهلاكية . الامر الذى يعنى افتراض  
أن المجموعات الاجتماعية المختلفة تنصرف على نفس النحو ازاء زيادة معينة  
في دخلها ( فيما يتعلق بتوزيعها بين الامتياز والاستهلاك ) نتجت عن الاتفاق  
العام الاولى .

واضح أن هذا ينطوى على تبسيط كبير للواقع الاقتصادى اذ يتجاهل  
السلوك المختلف لكل مجموعة من المجموعات التى تستفيد من الاتفاق  
العام . فسلوك العائلات كوحدات استهلاكية يختلف عن سلوك المشروعات  
لعدم وجود الطاقة الانتاجية الاحتياطية ، او لعدم وجود وسائل المواصلات .  
من النشاط الانتاجى ذى طابع « طبيعى » ، أى يقوم فيه الانتاج لا بقصد  
او لعدم استجابة النشاط الانتاجى للدوافع النقدية فى حالة وجود جزء كبير  
المبادلة النقدية وانما بقصد الاتباع المباشرة لاحتياجات المنتجين . بناء عليه  
لا يمكن استخدام المضاعف للتعرف على آثار الاتفاق العام فى اقتصاد  
متخلف يتميز بعدموازن الهيكل ( نقص فى وسائل الانتاج - عدم  
وجود طاقات انتاجية معطلة - سيطرة الطابع الاحتكارى على الصناعة  
والخدمات - وجود جزء كبير من النشاط الاقتصادى فى بعض المجتمعات  
المتخلفة ، لا تسيطر فيه العادات النقدية - غلبة الطابع الزراعى على الهيكل  
وانصاف الانتاج الزراعى بعدمعام المرونة ) .

من هذا يتضح أن تحليل المضاعف كدالة للتعرف على الآثار غير  
المباشرة للاتفاق العام يصطلم بصعوبات عديدة اذا ما اريد استخدامه عمليا  
الامر الذى يجعل منه عملية للعرض المنطقى لردود الفعل الناتجة عن اتفاق  
عام معين أكثر منه أداة ( لقياس تتمتع بدرجة معقولة من الانضباط ) يمكن  
أن تهدى السياسة المالية للدولة .

بهذا نكون قد انتهينا من التعرف على تحليل المضاعف والتعديلات التي يجب ادخالها عليه وكذلك الحدود التي تحد من اهميته العملية كأداة لقياس الأثار الاقتصادية غير المباشرة التي يمكن أن يحققها الاتفاق العلم عن طريق سلسلة الدخول النقدية التي يثيرها هذا الاتفاق . . تعرفنا على الأدوات يسمح لنا بالانتقال الى دراسة الكيفية التي يمكن بها استخدامها في قياس الأثار غير المباشرة للاتفاق العام .

### ثانيا : استخدام المضاعف لتحديد الأثار غير المباشرة للاتفاق العام .

لم نبين حتى الآن في تحليل المضاعف كأداة لقياس الأثار غير المباشرة للاتفاق العام لا الكمية الأولية من الاتفاق العام ( اى الكمية التي تتضاعف ) ولا نوع الاتفاق العام ولا الوضع العام لميزانية الدولة التي يجرى الاتفاق تنفيذها لاحد بنودها . . هذه الميزانية قد تكون متوازنة ( اى تتساوى فيها تقديرات النفقات مع تقديرات الإيرادات ) ، وقد تتصف بوجود عجز ( زيادة في الاتفاق على الإيراد ) ينشأ ايا عن زيادة الاتفاق على الأيراد واما عن خفض الضرائب ، كما قد تتصف اخيرا بوجود فائض ( اى زيادة في الإيرادات على الانقاعات ) . واختلاف هذا الوضع العام يغير من الأثار التي يترتبها الاتفاق العام الذي لا يمكن قياس كل ما يترتب عليه الا اذا أخذت طريقة تحويله ( اى كيفية الحصول على الإيراد العام ) في الاعتبار .

يضاف الى ذلك ان الاتفاق العام ( في ارتباطه بطريقة الحصول على الإيراد الذي يتولاه ) ، كما رأينا ، أثر على نمط توزيع الدخل القومي ، اى ان للميزانية ( يشقيها الاتفاق والإيرادى ) اثر ترويجى يصبح بدوره عاملا يسهم في تحديد أثار الاتفاق العام عن طريق المضاعف .

بناء عليه دراسة كيفية استخدام المضاعف في التعرف على أثار الاتفاق العام يتمين ان تتم على خطوتين :

— في خطوة أولى لاستخدام المضاعف ( لقياس آثار الاتفاق العام ) في ظل اوضاع مختلفة للميزانية : في حالة عجز الميزانية ( العجز النقشيء عن زيادة الاتفاق وكذلك الناجم عن نقص الضرائب ) ، وفي حالة الميزانية المتوازنة وفي حالة وجود فائض في الميزانية . على أن نجرّد في هذه الخطوة من أثر الميزانية ( انفاقا وإيرادا ) على توزيع الدخل القومي .

— وفي خطوة تالية نعرض لاستخدام المضاعف لقياس آثار الاتفاق العام في حالة إذا ما أخذ في الاعتبار الأثر التوزيعي للميزانية .

من هذا يبين أن القيام بهذه الدراسة يستلزم أولا دراسة نظرية الإيراد العام وميزانية الدولة ، الأمر الذي يضطرنا إلى أرجاء القيام بها لـد الكلام عن السياسة المالية في اقتصاد رأسمالي متقدم ( وذلك في القسم الثاني من هذه الدراسة ) . ويمكننا هنا أننا عرفنا الأنواع التي يمكن استخدامها — على الأقل على الصعيد النظري — لقياس الآثار غير المباشرة للاتفاق العام (١) .

بهذا ننهي من الكلام على الآثار الاقتصادية للاتفاق العام وتكامل لنا بالتالي فكرة عن نظرية الاتفاق العام في محاولتها لتكوين هذه الفكرة بدانا بالتعرف على ماهية الاتفاق العام . تشعب نشاط الدولة في المجتمع الحديث ينعكس في تعدد في أنواع الاتفاق العام الأمر الذي يستلزم تقسم النفقات العامة إلى مجموعات وفقا لمعايير مختلفة لتسهيل عملية التعرف على طبيعة الاتفاق العام وعلى آثاره ، وخاصة الآثار الاقتصادية . تطوّر دور الدولة

---

(١) على القارئ الذي يريد الخروج من هذا الجزء بفائدة أكبر إعادة قرائنه في مرحلة قراءة السياسة المالية في اقتصاد رأسمالي متقدم في القسم الثاني من هذه الدراسة ، وذلك بمسند قراءة نظرية الإيراد العام والاعتماد المتطرفة بالميزانية .

عبر المراحل المختلفة لتطور المجتمعات الرأسمالية الذى ينعكس فى تغيرات فى نطاق وهيكـل النشاط المالى للدولة ( موضوع المالية العامة ) هذا التطور ينعكس فى شقه الخاص بالاتفاق العام فى اتساع نطاق هذا الاخير تبعا لزيادة عد الحاجات التى تعتبر وفقا للظروف الاجتماعية عامة يتعين بالتالى على الدولة اشباعها عن طريق القيام بالخدمات العامة . زيادة عدد مجالات الاتفاق العام واتساع نطاق المجالات التى كانت قائمة من قبل ينعكس كـميا فى زيادة حجم الاتفاق العام زيادة حقيقية على نحو مطلق وكـسبة فى الدخل القومى . زيادة كبيرة مصحوبة بتغير فى هيكل الاتفاق العام نتيجة لتغير فى الاهمية النسبة لكل وظيفة من الوظائف التى تقوم بها الدولة . التعرف على ماهية الاتفاق العام وعلى طبيعة كل نوع من أنواعه وعلى نطاقه ، سمح لنا بمعرفة آثار الاتفاق العام المباشرة وغير المباشرة .

هذا ونرجو ان يكون من الواضح الآن أن محاولتنا للتعريف بكل عنصر من عناصر الفكرة التى تكونت عن الاتفاق العام قد تمثلت فى تتبع الأفكار فى تطورها منذ فكر المدرسة التقليدية الى الآن ، اذ من الطبيعي والظواهر محل الدراسة فى تطور مستمر أن تدرس الأفكار الخاصة بها فى تطورها المستمر .

إذا كانت الدولة عن الأفراد فى أنها توجد فى وضـع يمكنها من تقدير نفقاتها أولا تبعا للزوم الخدمات التى تقول بها ثم تقدر بعد ذلك الإيراد اللازم لتغطية هذه النفقات فإن الاتفاق الفعلى يفترض سبق وجود الإيراد . . ماذا يقصد بالإيراد العام ، مصدره وأنواعه المختلفة ، القواعد النظرية المتعلـقة بكل من أنواع الإيراد العام . هذه هى الموضوعات التى سنستغلنا فى الباب التالى من دراستنا هذه .





## الباب الثاني

### نظرية الإيراد العام

يستلزم قيام الدولة بوظائفها استخدامها لبعض الموارد البشرية وغير البشرية الموجودة تحت تصرف الجماعة . الخطوة الاولى لتيسارها بذورها تتطلب اذن تحرير جزء من الموارد بحيث لا يستخدمه الأفراد . هذا التحرير لا يتم بصفة مباشرة في اقتصاد يقوم على المبادلة النقدية ، اذ تقوم الدولة اولا باستقطاع جزء من القوة الشرائية الموجودة تحت تصرف الأفراد الامر الذي يحول بينهم وبين شراء جزء من الموارد الإنتاجية . كما ان الدولة قد تقوم — بها لها من سلطة اصدار النقود — بخلق قوة شرائية اضافية . مجموع هذه القوة الشرائية يمثل إيراد الدولة (١) . وهو إيراد تتمدد صورته من الناحية الشكلية ويجد مصدره الاخير اما في الدخل القومي او في القوة الشرائية التي تخلفها او في رؤوس الاموال الاجنبية . فالإيراد العام يجد مصدره كتاعدة عامة في الدخل القومي الذي يمثل القوة الشرائية الموجودة في المجتمع في فترة معينة : فقد تحصل الدولة على جزء من هذا الدخل مقابل خدمات تؤديها للأفراد . وتحصل على جزء آخر بها لها من سلطة اجبار الأفراد على التنازل عن جزء من دخولهم في صورة ضريبة ، كما قد تحصل على جزء من هذا الدخل عن طريق التوجه الى الأفراد طالبة منهم التنازل عن جزء من مدخراتهم تنازلاً مؤقتاً لمدة معينة في مقابل فائدة تدفعها لهم ، اى عن طريق الترضى العام . هذه

---

Public income; revenue public

(١) الإيراد العام

الصور من الإيراد العام تجد مصدرها في الدخل القومي . ومن ثم يتحدد مقدار الإيراد العام ( وهو يمثل الجزء الأكبر من إيراد الدولة ) بمقدرة الدخل القومي على تغذية العولة بالإيراد . فإذا لم تكفى القوة الشرائية التى تحصل عليها الدولة من هذه السبل نأتها تلجأ الى خلق قوة شرائية جديدة اتباعا لما يسمى بالتمويل التضخمى (١) او الى الحصول على قوة شرائية تنقل اليها من الخارج عن طريق الاقتراض من الخارج .

على هذا النحو تحصل الدولة على الإيراد العام عن طريق عملية نقل للقوة الشرائية وخلق لها في بعض الأحوال . هذا النقل يتم إما في داخل الاقتصاد القومي ( من الإيراد الى الدولة ) وإما على الصعيد العالمى او نيهما معا . هذه العملية المالية للإيراد العام لا تهدف في الواقع إلا الى تحقيق عملية اقتصادية عينية ، اذ تزود الإيرادات الدولة بوسيلة الحصول على السلع والخدمات بعد ان تكون قد تحررت من استخدامات أخرى . فالإيراد النقدي إنما يمثل وسيلة الحصول على الإيراد العيني .

في دراستنا للعملية المالية للإيراد العام سنعالج الموضوعات التى نشرها على الترتيب التالى :

— في فصل اول : نتناول صور الإيراد العام

— في فصل ثان : نتكلم عن المقدرة المالية للدخل القومي .

— في فصل ثالث : نعالج نظرية الضريبة .

— في فصل رابع : نتعرض للقرض العام .

---

(١) التمويل التضخمى سيكون مثالا لاهتمام خاص عند دراسة السياسة المالية في القسم النسبى .

# الفصل الأول

## صور الإيراد العام

من حيث المصدر رأينا ان الإيراد العام يرد إما الى الدخل القومي وإما الى قوة شرائية تخلقهما الدولة وإما الى رؤوس الأموال الأجنبية . أما من حيث الشكل ، فقد يأخذ الإيراد شكل الناتج عن ملكية الدولة او شكل الضرائب والرسوم او شكل الإيراد المتحصل من قرض عام . في هذا الإطار الشكلي يمكن التفرقة بين نوعين من الإيراد العام ونمنا لتوقع عنصر الإيجار من جانب الدولة في الحصول على الإيراد أو عدم توفره . ومن ثم نبين في المبحث الأول صور الإيراد القائمة على عنصر الإيجار ، وفي مبحث ثان الصور التي ينتفى فيها الإيجار .

## المبحث الأول

### صور الإيراد العام القائم على الإيجار

فيما يتعلق بطائفة الإيرادات العامة القائمة على عنصر الإيجار من جانب الدولة ( بمختلف هيئاتها ) كسلطة سيادته نجد :

أولاً- الضريبة التي تنصدر هذه الطائفة ممثلة لاهم مسورة من صور إيرادات الدولة . وستعرف في مرحلة تالية على ماهية الضريبة والمشكلات المتعددة الخاصة بها .

ثانياً - الغرامات المالية التى تفرضها المحاكم وتذهب الى حرامة الدولة  
وهى تفرض معاقبة لشخص بقصد منعه من تكرار القيام بعمل مشابه .

ثالثاً - التعويضات اللازم دفعها للدولة تمويضاً عن أضرار معينة  
لحقّت بها إما من الأفراد والهيئات الخاصة فى الداخل أو من دولة أخرى .  
مثال هذه الأخيرة التعويضات التى تحصل عليها الدولة عن أضرار الحرب .

رابعاً - القرض الإجبارى ، وهو صورة من صور الإيراد القائم على  
الإجبارى تعرض عندما تلجأ الدولة - لسبب أو آخر - الى إجبار الأفراد  
على التنازل عن جزء من دخولهم لفترة معينة تقوم الدولة عند انتهائها برد  
هذا الجزء الى الأفراد . الأصل أن يكون القرض الإجبارى مصحوباً بفائدة  
تدفعها الدولة الى المقرضين ، ولكن الدولة قد تعنى نفسها من دفع أية فائدة  
غير مبنية الا التزامها بسداد القرض فى المستقبل . هذا الالتزام الأخير هو  
الذى يميز القرض الإجبارى عن الضريبة فى حالة غياب أية فائدة على القرض .  
مثال ذلك أن تفرض الدولة على بعض الأفراد التنازل عن جزء من مرتباتهم  
أو أجورهم مثلاً فى صورة قرض للدولة .

هذا ويتمين عدم الخلط بين القرض الإجبارى الذى تفرضه الدولة على  
بعض الأفراد أو الطوائف وبين الإذخار الذى تفرضه على الجماعة بأكملها  
ويتحمل عبؤه فى النهاية الفئات التى يلزمها وضعها الاقتصادى بالحد من  
الاستهلاك الأمر الذى يودى فى النهاية الى زيادة الإذخار القومى . يتحقق  
هذا الإذخار فى حالة التجاء الدولة الى خلق قوة شرائية جديدة الأمر الذى  
يعنى زيادة كمية النقود فى التداول وبالتالى زيادة الطلب على السلع والخدمات  
مما يودى الى رفع الأسعار اذا لم يزد عرض السلع والخدمات بنفس معدل  
زيادة الطلب عليها أو اذا لم يزد على الإطلاق . ارتفاع الأسعار يعنى انخفاض

قبة النقود ونقص الدخول الحقيقية ، الأمر الذي يدفع بعض الفئات الاجتماعية الى الحد من استهلاكها وتحرير بعض الموارد المستخدمة في انتاج السلع والخدمات الاستهلاكية لكي تستخدم بواسطة من يعملون على زيادة الطاقة الانتاجية عن طريق المجهود الاستثماري .

**خامسا - أتاوة التحسين (١)** التي تتمثل في مبلغ من النقود تفرض الهيئة العامة على فرد أو افراد معينين دفعه مقابل الاستفادة الخاصة من مشروع من المشروعات العامة ، كما في حالة ما اذا ترتب على اقامة طريق أو توسيعه زيادة في قيمة العقارات السكنية القائمة على الطريق . هنا تد توجب الهيئة العامة التي قامت بتنفيذ هذا المشروع العام ملاك هذه العقارات على دفع مقابل يتمثل في جزء من الزيادة التي طمرت على قيمة العقارات دون نشاء أو مجهود من جانب ملاكها . هنا نجد أن النفع الخاص قد تحقق نتيجة للنفع العام الناتج عن المشروع . مطالبة الهيئة العامة من حصلوا على نفع خاص يدفع مقابل ذلك لا يكون ممكنا الا اذا كانت الاستفادة الخاصة قابلة للقياس .

## المبحث الثاني

### صور الإيراد العام التي ينتفى فيها الاجبار

فيما يخص طائفة الإيرادات التي ينتفى فيها عنصر الاجبار من جانب الدولة نجد :

**اولا - الإيراد الذي تحصل عليه الدولة من ملكية لها دون نشاط**  
تقوم به الهيئة العامة المالكة ، مثل ذلك الإيراد الذي يذهب الى الدولة

---

Contribution particulière; Betterment taxes

(١)

في مقابل تأجير اراضى زراعية تملكها ، وايرادها من حصتها في أسهم شركة معينة .

ثانيا - الإيراد الذى تحصل عليه الدولة كمقابل لسلعة تباعها أو خدمة تؤديها . في هذه الحالة يتمين التفرقة بين وضعين :

— وضع أول تقوم فيه الدولة ببيع سلعة أو خدمة تشبع حاجة خاصة وبالتالي يكون النفع المترتب نفعا خاصا خالصا فان الدولة نحصل في مقابل ذلك ثمن عادى ككل الائمان التى يحصل عليها الأفراد في مقابل سلع يبيعونها أو خدمات يؤدونها . فهو في هذه الحالة ثمن خاص تحدد ظروف العرض والطلب . هذه الظروف قد تجعل من الدولة المنتج الوحيد للسلعة أو الخدمة الأمر الذى يعطيها قوة احتكارية تد يستخدمها في تحديد الثمن ( كما في حالة المشروعات الاحتكارية التى تملكها الدولة بقصد الحصول على ايراده ، كاحتكار الدولة في فرنسا انتاج الطباقي ) ، وقد لا تستخدم الدولة قوتها الاحتكارية في تحديد الثمن ، في هذه الحالة يتحدد الثمن الخاص كما لو كانت السلعة أو الخدمة منتجة في ظل ظروف المنافسة .

— ووضع ثان تقوم فيه الدولة بأداء خدمة تشبع حاجة خاصة وكان اشباع هذه الحاجة يعتبر — لسبب أو لآخر — ضرورة اجتماعية يتمين على الدولة مراعاتها فان أداء الخدمة يحقق نفعا خاصا ونفعا عاما في نفس الوقت . ويتوقف المقابل على مدى الضرورة الاجتماعية التى تحدد مدى النفع العام الناتج من انتاج السلعة أو أداء الخدمة . في هذا الوضع الثانى نفرق بين حالتين :

— اذا كان النفع الخاص المتحقق اكبر من النفع العام فان الدولة نحصر في مقابل بيع السلعة أو أداء الخدمة على ثمن عام (أ) عادة ما يكون

أقل من الثمن في حالة ما إذا كانت السلعة أو الخدمة تنتج بواسطة المشروع  
الفردى . مثال ذلك قيام الهيئات العامة المحلية بتزويد الأفراد بالمياه أو الغاز  
أو الكهرباء في مقابل ثمن علم يدفعونه . في هذه الحالة قد لا تهسّف إدارة  
مشروع مشابه إلى تحقيق أقصى ربح وإنما إلى تحقيق أكبر نفع عام .

جـ - أما إذا كان النفع العام المتحقق أكبر من النفع الخاص فإن الدولة  
تحصل في مقابل أداء الخدمة على رسم (١) يدفعه المستفيد من الخدمة ، على  
أن يكون مقدار الرسم أقل من تكاليف الخدمة . مثال ذلك الرسوم التي يدفعها  
الأفراد عند الالتجاء إلى القضاء أو عند تسجيل العقود النافذة للملكية العقارات ،  
أو عند تسجيل المواليد وما إلى ذلك .

لماذا ما تذكرنا أن الحاجات العامة في تفرّد مستبر إذ ما بعد حاجة عامة  
يختلف باختلاف الظروف الاجتماعية ، فإن أداء الدولة لخدمة ما ( أو بيعها  
لسلعة ما ) بمقابل تسدّ يكون محلاً للتفكير وفقاً لما إذا كان اشباع الحاجة  
للأفراد يعتبر ضرورة اجتماعية أم لا وفقاً لدى هذه الضرورة . ومن ثمّ يكون  
من المتصور أن يمر أداء الخدمة المشبعة لحاجة معينة بمراحل مختلفة : في  
مرحلة أولى تؤدي الخدمة في مقابل ثمن خاص ، وفي مرحلة ثانية في مقابل ثمن  
عام ، وقد تؤدي في مرحلة ثالثة بلا مقابل يدفعه المستفيد من الخدمة .

ثالثاً - صورة أخرى من صور الإيرادات التي لا تقوم على عنصر  
الإجبار تعرض عندما تطلب الدولة من الأفراد اقراضها بمبالغ معينة لمواجهة  
بعض الاتفاقي العام ، على أن يكون القرض لمصلحة معينة تتمتع

---

Taxe, fee (١)

( م ١١ - مبادئ المالية العامة )

بعدها الدولة بمبدأ قبية القرض كما تتعهد بدفع فائدة معينة في مواعيد تحددها سنوية أو نصف سنوية في مقابل القرض . في هذه الحالة تصدر الدولة القرض بشروط معينة ولجمهور المدخرين الحرية في الاكتتاب أو عدم الاكتتاب فيه ، تلك هي صورة القروض العامة التي ستتاح لنا فرصة أوسع لدراستها في الفصل الرابع من هذا الباب .

أيا كانت صور الإيراد العام فالمصدر الآخر الأهم صورها — وهي الضرائب والقروض — يتمثل في الدخل القومي . ومن ثم كانت قدرة الدولة على الحصول على إيراد متوقعة كقاعدة علة على المقدرة المالية للدخل القومي ، الأمر الذي يستلزم منا وقفة تشغل الفصل الثاني من هذا الباب .



## الفصل الثاني

### المقدرة المالية للدخل القومي

يقصد بالمقدرة المالية للدخل القومي (١) مقدره على تحمل العبء المالي الذي يستلزمه نشاط الدولة ، أو تحرة نيارات الدخل القومي على تغذية تيارات الإيراد العام (٢) . ونفاس هذه المقدرة بمدى تحمل الدخل القومي لأن يستطلع منه جزء كإيراد عام ، الأمر الذي يفسح في النهاية حداً على الإنفاق العام . وبما أن الإيراد العام يلقى في جزئه الأكبر في الظروف العادية من الضرائب والترويض العامة فإن المقدرة المالية للدخل القومي تتحلل إلى :

— مقدرة على تحمل العبء الضريبي ، أو ما يسمى بالمقدرة التكيفية (٣)

— ومقدرة على اقتراض الهيئات العامة ، أو ما يمكن تسميته بالمقدرة الاقتراضية (٤) .

سنعرض لكل من هاتين المقدرتين في بحث خاص .

---

(١) La capacité financière du revenu national اعتنقنا في هذا الفصل  
بصفة أساسية على ما كتبه :  
A. Barrère, Economie et institutions financières, p. 235 — 67.

(٢) سنبين في الباب الآخر من هذا القسم مفهوم الدخل القومي وتجارته المختلفة ومكان تيلراته المالية الملمة من نيارات الدخل القومي .

La capacité contributive (٣)

La capacité de prêt (٤)

# المبحث الأول

## المقدرة التكيفية

تمثل المقدرة التكيفية في قدرة الدخل القومي على تخفية تبايرات الإيراد العام عن طريق الضريبة . فإلى أى حد تستطيع الضريبة أن تقتطع من الدخل القومي لمصلحة المالية العامة ؟ بمعنى آخر هل تستطيع العولة أن تصدر بالاستقطاع الضريبي إلى أى حد تشاء أم أن هناك حدودا تفرضها المقدرة التكيفية للدخل القومي ؟

الإجابة على هذا السؤال تستلزم معالجة الموضوع :

- أولا على مستوى التحليل الجمعي (١) حيث يحدد تكوين الدخل القومي المقدرة التكيفية للجماعة .
- وثانيا على مستوى التحليل الوحدى (٢) حيث المقدرة التكيفية للفرد بشروطه بتوزيع الدخل القومي .

---

(١) يعنى التحليل الجمعي **macro-analysis** يمثل النظام الاقتصادى في مجموعه من طريق تجزيمه للمكونات محل الاعتبار في عدد من الكليات الكلية الاجتماعية **social aggregates** .

كان تدرس العلاقات بين العظامت أو الفروع الخفية للنشاط الاقتصادى ، أو بين الطبقات الاجتماعية محددة ونفا لوظائفها الاقتصادية ، أو بين كليات كلية كالدخل القومي والاستهلاك الكلى والامصار الكلى والاستثمار الكلى .. الخ .

(٢) يتعلق الامر بالتحليل الوحدى **micro-analysis** عندما يكون موضوع البحث هو سلوك وحدة اقتصادية واحدة ، يستوى في هذا أن تكون هذه الوحدة هي المستهلك الفرد أو المشروع ، كما قد يطبق يشن سلعة واحدة سواء أكانت سلعة للاستهلاك النهائى أو عنصرا من عناصر الإنتاج . تكون هنا بخصوص التعرف على شروط توازن هذه الوحدة على فرض انزالها من بقية أجزاء الاقتصاد وعلى فرض أن وقوع هذه الوحدة تحت تأثير خارجي يدفعها إلى تغيير سلوكها على نحو لا يحدث على بقية الاقتصاد إلا اثرا يمكن أهمله .

## أولاً : تحديد المقدرة التكبيفية للجماعة

تتوقف المقدرة التكبيفية للجماعة على عوامل تؤثر عليها من طريق تأثيرها على مستوى الدخل القومي وعلى الجزء من الدخل الذي يمكن أن يكون مجالا للضريبة وكذلك على امكانية تحصيل الضريبة . هذه العوامل يمكن ردها الى احد طوائف ثلاثة : عوامل اقتصادية وعوامل سكانية وعوامل سياسية :

### ١ — فيما يتعلق بالعوامل الاقتصادية تتوقف المقدرة التكبيفية للجماعة:

( ١ ) على هيكل الاقتصاد القومي ، فإذا ما كان هيكل الاقتصاد القومي يظلب عليه الطابع الصناعي ( أى اذا مثل النشاط الصناعى النشاط الغالب ) ، وهو ما يمكن قياسه بالجزء من السكان العاملين المشتغلين بالصناعة أو بمساهمة الصناعة في الدخل القومي ) كانت المقدرة التكبيفية للدخل القومي اكبر منها في الحالة التى يظلب فيها الطابع الزراعى على الهيكل الاقتصادى . وذلك لان سهولة الدخول تكون اكبر كما ان تداولها يكون اسرع في النوع الاول من الاقتصاديات . أما في الاقتصاد الذى يظلب الطابع الزراعى على هيكله فان الاستهلاك الذاتى (١) ( أى ما يستهلكه المنتجون من منتجاتهم في داخل الوحدة الانتاجية بعيدا عن السوق ) الذي يكون كبيرا اذا كان الانتاج الزراعى يتم للاشباع المباشر لحاجات المنتجين ( وليس بقصد المبادلة ) ، هذا الاستهلاك الذاتى يبعد جزءا كبيرا من

---

( ١ ) يكون الاستهلاك الكلى في المجتمع من استهلاك فردي واستهلاك جماعي . ثم الوحدات الجماعية كالمدارس والمستشفيات واللاجيء وغيرها . جزء من الاستهلاك الفردي يتم في داخل الوحدة المنتجة ، كما اذا قلمت عائلة الفلاح يستهلك جزء من منتجاتها ، أو كما اذا قلمت العائلة يستهلك ما تزرعه في حديقة المنزل ، وهذا ما يسمى بالاستهلاك الذاتى *autoconsumption* أما الجزء الاخر منهم من طريق السوق ، أى عن طريق قلم الوحدات المستهلكة يتفق كل دخولها النقدي أو جزء منها على شراء السلع والخدمات المستهلكة من السوق .

الانتاج عن الخضوع للضريبة الامر الذى يظل من المقدرة التكبيلية من طريق انقاص المادة الخاضعة للضريبة .

(ب) من ناحية اخرى يلعب نمط توزيع الدخل القومى ، أى كيفية توزيعه بين الطبقات والفئات الاجتماعية المختلفة ( وهو نمط يتحدد بهيكل الاقتصاد الذى يجد أحد محدثاته فى الخصائص الجوهرية لطريقة الإنتاج المسائدة وخاصة طبيعة علاقات الإنتاج فيها ، دورا فى تحديد المقدرة التكبيلية ، نحصيلية ضريبة نسبية ( وهى الضريبة التى يمثل سعرها نسبة معينة من المادة المادة الخاضعة للضريبة إما كتلت قيمة هذه المادة ، على النحو الذى سنراه فيما بعد ) تصيب عددا كبيرا من الدخول المتوسطة تكون اكبر من حصيلة ضريبة تصاعدية ( وهى الضريبة التى يتغير سعرها ارتفاعا بزيادة قيمة المادة الخاضعة للضريبة ) تصيب بشدة عددا قليلا من الدخول الكبيرة وتمضى الدخول الصغيرة ( كبيرة الممدد ) . فالتخفيف من حدة انعدام العدالة التوزيعية ، أى تحقيق درجة اكبر من التساوى فى توزيع الدخل ، يزيد اذن من المقدرة التكبيلية للجماعة .

( ج ) كذلك تتوقف المقدرة التكبيلية للجماعة على طبيعة الظاهرة النقدية المسائدة ، فالتضخم ( ١ ) الذى يزيد من الحصيلة النقدية للضرائب

---

( ١ ) يمكن تعريف التضخم بأنه عملية يزيد فيها الطلب الفعال ( على السلع والخدمات استهلاكية كتبت أو استثمارية ) على العرض ( مقدرة بيعته على اسفى نفقة الانتاج بما تحتويه من ربح على ) زيادة تترجم نفسها فى ارتفاع عام فى الاثمان يبدى الى تفسيرات مختلفة ( دون ايجاد مخرج ) فى الاثمان نحو الارتفاع . الامر الذى يعنى نقصا فى القوة الشرائية للنقود . وهو يحدث كلما أصيب الجهاز الإنتاجى بتضخم مرونة لدرجة يفرص عليها تمهيم أكثر هذا التضخم فى المرونة . ولا يشترط لبقائه أن تعمل كل مروع النشاط الاقتصادي عند مستوى التشغيل الكامل الذى قد يحدث التضخم ويعنى أجزاء الاقتصاد القومى دون مستوى التشغيل الكامل ، لهذا يطلق اصطلاح التضخم الحتمى *real inflation* على التضخم الذى يحدث ابتداء من مستوى التشغيل =

يقل في الواقع من المقدرة التكاليفية نظرا للافتقار الحقيقي الذي ينجم عنه .  
( ا ) انقص القوة الشرائية للنقد الامر الذي يعنى نقصا في كمية السلع والخدمات التي يمكن الحصول عليها بقدر معين من الاتفاق النقدي ) .  
على العكس من ذلك الاتكاش الذي لا يصاحبه انخفاص في سعر الضريبة والذي قد يؤدي الى نقص في الحصيلة النقدية للضريبة ، هذا الاتكاش يؤدي في الواقع الى زيادة المقابل العيني ( في صورة سلع وخدمات ) للجزء النسبي الذي يقتطع من الدخل القومي كايراد عام يأتي من الضرائب .

( د ) اخرا تتوقف المقدرة التكاليفية للجماعة لدرجة كبيرة على درجة انتاجية الاتفاق العام . ناذا كان الجزء المقتطع كايراد عام ينفذ اتفاقا عاما منتجا ( بالمعنى الذي عرفناه عند الكلام عن الآثار الاقتصادية للاتفاق العام ) فان الناتج الاجتماعي يزيد الامر الذي يزيد من مقدرة الدخل القومي على تحمل العبء المالي للدولة . أما اذا كان الاتفاق العام غير منتج ( كالاتفاق على التسليح ، أو على عدد من الموظفين العموميين يزيد عن الحاجة ، أو على المظاهر ، وغير ذلك ) فان كمية السلع والخدمات التي تكون مخصصة للنشاط المنتج تكون اقل ، الأمر الذي يؤثر على الناتج الاجتماعي تأثيرا غير موات وبالتالي على المقدرة التكاليفية للجماعة .

فاذا اردنا ان نجعل بالنسبة للعوامل الاقتصادية مجتمعة في تأثيرها على المقدرة التكاليفية للجماعة امكن القول انه كلما غلب الطابع الصناعي على الهيكل الاقتصادي ، وزادت بالتالي درجة سهولة الحصول وسرعة تداولها ، وكلما كان نمط توزيع الدخل القومي اقرب الى التساوي ، وكلما

---

= الكامل لكافة الموارد الانتاجية الموجودة تحت تصرف المجتمع . وللطعم اننا على الاستهلاك والاكثر والاستشر ، ومن ثم على الانتاج ، كما انه له كثره على نمط توزيع الدخل ،  
E. James, p. 3 — 18; A. Day, p. 233 et sqq.  
انظر في ذلك :

انخفاض معدل التضخم وزادت انتاجية الانفاق العام ، كانت القدرة التكليفية للجماعة اكبر .

٢ — ونبينا يخص العوامل السكانية تتوقف المتدرة التكليفية للجماعة:

( ١ ) على تركيب السكان وفقا لفئات السن ( ١ ) ، فكلما كانت نسبة السكان في غير سن العمل ( من الصغار وكبار السن ) كبيرة نسبيا كلما ادى ذلك الى نقص القدرة التكليفية للجماعة ، اذ معنى ذلك زيادة نسبية في عدد من يستهلكون دون اضافة ( حالية بالنسبة لمن هم دون سن العمل ) الى الناتج القومي ، الامر الذى يعنى الصغر النسبي للجزء من الدخل القومى الذى يمكن ان يغذى الايرادات العامة عن طريق الضريبة .

( ب ) وتتوقف ثانيا على مستوى الاستهلاك في الجماعة ، فاذا تحدد مستوى الدخل القومي فان الجزء من هذا الدخل الذى يمكن اقتطاعه عن طريق الضريبة يكون اقل كلما كان مستوى الاستهلاك مرتفعاً .

---

( ١ ) يفضل لمكان المجتمع في تقسيمهم وفقا لما اذا كانوا في سن العمل أم لا، فهم تكون قاعدته من الأفراد دون سن العمل ( هذا الأخير يضاف من مجتمع الى آخر ، ويتكون الجزء الثابت من الهرم ، ارتكزا على القاعدة وصعودا نحو القمة ) من الأفراد الذين تكون أعمارهم بين سن العمل ( وليكن ١٦ سنة ) ومن التقاعد من العمل ( وليكن ٦٠ سنة ) هؤلاء يظهرون السكان الممثلين أو القوة الممثلة ( وأنسبا ليس بشرط ان يكونوا كلهم في حالة عمالة اذ قد يكون بعضهم لا يزال يتلقى قطعا اضعافا ، كما قد يكون بعضهم متطلعا ) اما قمة الهرم فتتكون من بلغوا سن التقاعد من العمل أو جاوزوها . هذا ويلاحظ ان الهرم السكاني يتميز بقاعدة كبيرة جدا بالنسبة لبقية اجزائه في المجتمعات ( المتفلة ) التي ترتفع فيها معدلات المواليد والوفيات بالنسبة للإنتاج الذى يؤدي الى زيادة نسبية في عدد من تنفق الجماعة على تكوينهم ( أي من يزالوا في مرحلة من يقوم بالاستهلاك دون مساهمة في الإنتاج ) دون ان يصلوا الى سن العمل ( نظرا لارتفاع معدل الوفيات منذ الإنتاج ) ، الأمر الذى يؤدي الى انخفاض الجزء من الدخل الذى يمكن فرض الضريبة عليه ، وهو ما يعنى انقضا للقدرة التكليفية للجماعة .

( ج ) كما تتوقف المقدرة التكلفية للجماعة على مدى وجود الوعى الضريبى لدى الأفراد واستعدادهم لدفع الضريبة ، اذ كلما كان الوعى الضريبى منتشرا وزاد استعداد الأفراد للمساهمة فى تمويل الاتفاق العام كلما زادت الجزء الذى يمكن اقتطاعه من الدخل القومى فى صورة إيرادات ضريبية .  
 أما انتشار التهرب من الضريبة فيؤدى الى نقص حصيله الضرائب الامر الذى قد يدفع بالدولة الى اللجوء الى وسائل اخرى للحصول على ايراد ، كالقروض العامة والتمويل عن طريق تفضي ، بما لذلك من آثار قد تكون غير مواتية .

٣ — أما فيما يتعلق بالعوامل السياسية التى تتوقف عليها المقدرة التكلفية للجماعة فهى تظهر فى كل حالة تفقد فيها الجماعة ، او تضطر الى التضلل عن ، جزء من انتاجها ، او من قدراتها الانتاجية لسبب سياسى . كما اذا كان على الجماعة ان تقوم بسداد دين عام خارجى ( دين او تعويضات عن الحرب مثلا ) او فى حالة ما اذا تعرضت لفقد جزء من وسائل الانتاج او من قوتها العاملة ( اسرى حرب مثلا ) . فى هذه الحالات تقل المقدرة التكلفية للجماعة لوقت معين يطول او يقصر تبعا لمقدار النقص فى دخلها او لمقدار الجزء الذى تفقده من رأس المال الاجتماعى .



تلك هى العوامل الاقتصادية والسكانية والسياسية التى تؤثر على المقدرة التكلفية للجماعة . كل من هذه العوامل يكون له اثر على هذه المقدرة التكلفية قد يختلف عن اثر العامل الاخر . مغلبة الطابع الصناعى على الهيكل الاقتصادى مثلا يؤدى الى زيادة المقدرة التكلفية للجماعة ، فى حين ان كبر نسبة الجزء من السكان ، دون سن العمل وفوق سن التقاعد يؤدى الى نقص المقدرة التكلفية للجماعة . فكل من هذين العاملين يؤثر على المقدرة التكلفية فى اتجاه مغاير . وكذلك الحال بالنسبة للعوامل الاخرى . ومن ثم تتحدد المقدرة التكلفية للجماعة فى مجتمع معين فى فترة زمنية معينة كمحصلة

لأثر العوامل المختلفة التي توجد في هذا المجتمع في هذه الفترة الزمنية : فقد تتوفر هذه العوامل على نحو يجعلها تتكاثف لزيادة المقدرة التكبيلية ، كما قد تتوفر على نحو يحقق نتيجة عكسية .

هذا بالنسبة للمقدرة التكبيلية للجماعة ، فبالإضافة عن المقدرة التكبيلية للفرد ؟

### ثانياً — تحديد المقدرة التكبيلية للفرد

يقصد بالمقدرة التكبيلية للفرد مقدرة الأشخاص الطبيعية والمعنوية على المساهمة — عن طريق دخولهم — في تحمل العبء للدولة . وهي مقدرة تقابل الدخل الفردي الصافي ، وهو الدخل الذي يحصل عليه بعد أن تخصم من الدخل الإجمالي للفرد نفقات الحصول على هذا الدخل وكذلك نفقات الحصول على هذا الدخل وكذلك نفقات الصيانة أي نفقات المحافظة على ما هو لازم لتحقيق هذا الدخل بصفة دورية . هذه المقدرة التكبيلية للفرد تتوقف على عاملين :

١ — طبيعة الدخل : فمتزيد المقدرة التكبيلية للفرد كلما كان دخله أكثر استقراراً . من وجهة النظر هذه تتمتع الدخول الناشئة عن تملك وسائل الإنتاج بكونها دائمة وأكثر استقراراً ، بينما دخول العمال متقلبة نظراً لوجود خطر البطالة ، وإن كان وجود التأمين الاجتماعي ضد البطالة يقلل من حدة هذا التقلب . يضاف إلى ذلك أن رأس المال مستمر ( عن طريق تجديده ) ، وهو أمر يؤخذ في الحسبان عند اعتبار ما هو لازم للإبقاء على مصدر الدخل ( بينما العمل مرتبط بالقوة الجسمية للأجير التي قد يؤثر عليها مرض أو حادث أو تناقص بمرور العمر ، هنا كذلك يتدخل التأمين الاجتماعي ضد الحوادث أو المرض أو الشيخوخة ليخفف من حدة عدم الاستمرار الذي يتميز به الدخل الناشئ عن العمل . ينبئ على ذلك أن المقدرة التكبيلية لدخول رأس المال تكون أقوى منها لدخول العمل .



٢ - استخدام الدخل : تتحدد المقدرة التكاليفية للفرد بضرورة احترام نمط معين لاستخدام الفرد لدخله ، وذلك بألا يكون الجزء المقتطع من الدخل الفردى لتغذية تيارات الإيراد العام من الكبير بحيث لا يترك للفرد ما يضمن له حدا معينا من الاستهلاك وكذلك جزءا يكون تحت تصرفه لانفاقات غير ضرورية وللاذخار وبالنسبة للاقتصاديات التى تقوم على نشاط المشروع الفردى . فلا يكفى احترام حد الكفاف ( وهو الحد الممثل للحد الأدنى للمعيشة كما يتحدد اجتماعيا ، ومن ثم تاريخيا ) بألا يصل الاقتطاع الضريبى الى المساس بهذا الحد وإنما يتضمن لذلك ضرورة احترام سيطرة الفرد على جزء من الدخل يزيد على حد الكفاف ويخصص للانفاق على الحاجات غير الضرورية حتى يكون هناك باعث للانتاج فى مجتمع يقوم فيه النشاط الاقتصادى على الباعث الفردى .

## المبحث الثانى

### المقدرة الاتراضية للدخل القومى

يعتمد بالمقدرة الاتراضية بمقدرة الدخل القومى على اتساع حاجات الائترافى العلم ، أى قدرته على الاستجابة لنداءات الاقتراض الماهرة من الدولة . هذه المقدرة تتوقف على عاملين :

أولا - حجم الاذخار القومى ، نعم ان أهمية تيارات الاذخار الناشئة من تيارات الدخل تتحدد - ونفا لتحليل كينز - بالميل للاذخار . فبالجزء المذخر يساوى الجزء المتبقى من الدخل القومى بعد الاستهلاك . يترتب على ذلك ان المقدرة على الاتراض تتوقف بطريق غير مباشر على عادات الاستهلاك ، ولكن هذه الأخيرة ( وهى تتحدد بعوامل عدة للتصادمية واجتماعية ) ليست مستقلة عن مستوى الدخل ، اذ تزيد نسبة الجزء المستهلك كلما انخفض مستوى الدخل حتى ينعدم الاذخار عند المستويات المنخفضة من الدخل . ومن ثم تنخفض المقدرة على الاتراض بالنسبة للطبقات الفقيرة ( اذ تنعدم عندها ) عنها

بالنسبة للطبقات الفنية ( تنحصر القدرة على اقتراض الدولة في الاقتصاديات الرأسمالية في قدرة الطبقة الرأسمالية أساسا وقدرة الطبقات المتوسطة بصفة جزئية ) . بناء عليه تزيد القدرة على الاقتراض كلما كان توزيع الدخل غير متساو وكان عدد النفول المرتفعة كبيرا نسبيا مكونة لجزء مهم من الدخل القومي ، اذ في هذه الحالة تكون نسبة المدخرات مرتفعة .

**ثانيا - توزيع الجزء المخز بين الاقتراض الخاص والاقتراض العام ،**  
اذا ما تحددت كمية المدخرات الموجودة تحت تصرف الجماعة تتوقف مقدرة الجماعة على الاقتراض العام على امكانية قيام التنافس بين الاقتراض الخاص والائتمان العام . فتوزيع هذه المدخرات بين الائتمان الخاص والائتمان العام يتحدد بالدافع الى الاستثمار الفردي . هذا الاخير يتحدد بدوره بوجود فرص استثمار مربحة . فوجود هذه الأخيرة يجعل الدافع الى الاستثمار الفردي قويا ويحدث توزيعا لمدخرات الجماعة لصالح الائتمان الخاص . اما اذا كان الدافع الى الاستثمار الفردي ضعيفا اتجهت المدخرات الى الاقتراض العام الذي يعنى زيادة في القدرة على الاقتراض للدولة .



على هذا النحو تتكون لدينا فكرة عن المقدرة المالية للدخل القومي بشقيها ، المقدرة التكاليفية والمقدرة الاقتراضية ، اثبتت لنا اثناء تكونها التعرف على العوامل التي تؤثر في كل منها واتجاه تأثير كل عامل من هذه العوامل . بعد التعرف على صور الايراد العام وعلى المقدرة المالية للدخل القومي باعتباره المصدر الاخير للقوة الشرائية الأساسية التي تحصل عليها الدولة وتستخدمها لكي تتمكن من القيام بدورها في الحياة الاجتماعية والاقتصادية تنقل الى دراسة منفردة لاهم صور الايراد العام بادئين بالضرية .

## الفصل الثالث

### نظرية الضريبة

تحتل نظرية الضريبة مكانا خاصا في نظريات المالية العمومية . هذا المكان الخاص لا يرد فقط الى كون الضريبة اهم صورة من صور الايراد العام وانما كذلك الى اهمية الدور الذي تلعبه الضريبة في تحقيق اغراض السياسة المالية . كما يرد كذلك الى مآثره الضريبة من مشكلات فنية واقتصادية ، مشكلات تعرض عند فرض ضريبة معينة ومشكلات تنتج كآثار للضريبة . من الطبيعي قبل أن نتعرض لهذه المشكلات أن نتعرف على ماهية الضريبة .

تمثل الضريبة في مصلحة تلخذ صورة عينية او نقدية (وهو الوضع الاغلب ) يجبر الأفراد (سواء كانوا اشخاصا طبيعية او معنوية ) على تقديمها للدولة بغض النظر عما اذا كانوا يستفيدون أم لا من الخدمات العمومية التي تقوم بها الدولة وعن درجة استفادتهم من هذه الخدمات

---

( ١ ) كانت الضريبة تحصل في مصر في صورها القديمة مينا ، كذلك كان الاعمال العام يتم في صورة مينة :

«Souvent acquittées en nature, ces redevances (dûes par les cultivateurs) sont stockées dans des magasins royaux qui en tiennent comptabilité et paient également en nature les dépenses publiques». R. Maspétiol, La société politique et le droit. Editions Montchrestien, 1957, p. 24.

وهي تفرض عليهم تحقيقا لاغراض مالية أو سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية .

يكون الغرض من الضريبة ماليا إذا قصد من فرضها تحقيق إيرادات للدولة . هذا الهدف المالي للضريبة كانت تعتبره النظرية التقليدية في المالية العامة الهدف الرئيسي الذي يتعين تحقيقه عند فرض كل ضريبة . إلا أن الضريبة قد تستخدم كأداة لتحقيق أهداف أخرى .

بل ويروى البعض أن الوئليئة المالية للضريبة أصبحت أقل وثائنها أهمية حيث تستخدم الضريبة بصفة أساسية لتحقيق أهداف غير مالية .

نهي تستخدم لتحقيق أهداف سياسية . فنستخدم الضريبة في الداخل كأداة للتوى الاجتماعية المسيطرة سياسيا في مواجهة الطبقات والفئات الاجتماعية الأخرى وذلك لمصلحة القوى المسيطرة وعلى حساب مصالح الحكومين (١) . كما أن الضريبة تستخدم كأداة من أدوات السياسة الخارجية ، كما في حالة استخدام الرسوم الجمركية لوهى ضرائب رغم تسجيتها بالرسوم) لتسهيل التجارة مع بعض الدول أو للحسد منها تحقيقا لاغراض سياسية ، وذلك عن طريق خفض الرسوم على الواردات من هذه الدول أو حتى الإعفاء منها (في حالة الرغبة في تسهيل التجارة) أو رفعها في حالة الرغبة من الحد من التجارة معها . كما أن الضريبة تستخدم كأداة لتحقيق أهداف اقتصادية ( على النحو

---

( ١ ) في عذا يقول لوفنبرجر أن « الضريبة قد كمت بن فترة طويلة من أن تكون تنظيميا فنيا في الختام الأول ، ولم تعد حتى مملاة بصفة أسلبية بالشغالات اقتصادية ، وإنما أصبحت على وجه الخصوص ظاهرة سياسية . . ومن ثم لأنكون المدالة الضريبية فكرة محايدة لا تتغير ، وإنما هي تشخيص لذهب الحزب الحاكم في الواقع الضريبي » انظر :

H. Laufenburger, Economie du système français national et local, Traité d'Economie et de Législation financières, Tome II, 5e éd., 1954, pp. 9 et 15.

الذى سنراه عند دراسة السياسة المالية ) : لتحقيق الاستقرار عبر الدورة الاقتصادية عن طريق تخفيض الضرائب اثناء التكاثر ( لزيادة انفاق الافراد ) وامتصاص القوة الشرائية لدى الافراد بواسطة الضرائب في حالة التضخم . او كاداة لتشجيع بعض انواع النشاط الاقتصادي عن طريق اعفاء النشاط من الضريبة او تخفيضها على نتيجة النشاط او اعفاء المواد الاولية المستوردة واللازمة للتعليم بهذا النشاط او الفاء او تخفيض رسوم الصادر على المنتجات التى تنتج من هذا النشاط . كما قد تهدف الضريبة الى تشجيع شكل من اشكال الاستثمار كما في حالة تشجيع انماج المشروعات باعفاؤها من الضريبة او تخفيض الضريبة عليها ، وكذلك في حالة تشجيع الملكيات الصغيرة .

اخيرا قد تهدف الضريبة الى تحقيق اهداف اجتماعية : مثل ذلك تخفيف عبء الضريبة على قوى الاعباء الماثلية الكبيرة ، اعفاء بعض الهيئات التى تقوم بخدمات اجتماعية من الضريبة ، فرض ضريبة مرتفعة على بعض السلع التى ينتج عنها اضرار اجتماعية كالمشروبات الكحولية .

من هذا يتضح ان الاغراض التى تهدف الضريبة الى تحقيقها تتحدد بطبيعة الدولة ( السياسية والاجتماعية ) وتتعدد بتعدد مجالات نشاط الدولة في المجتمع الرأسمالى المعاصر ، ولم تعد تقتصر - كما كان الامر في النظرية التقليدية ، نظرية مرحلة الرأسمالية الحرة - على تحقيق الهدف المالى فقط .

هذا فيما يتعلق بالهدف من الضريبة . اما الضريبة نفسها فتشترى العدد من القضايا ، منها ما هو فنى يثور بمناسبة فرضها ، ومنها ما هو متعلق بالاثار الاقتصادية التى تحدثها ، ومنها ما يعرض بالنسبة لتقرير نظام ضريبي معين . هذه القضايا تمثل موضوع نظرية الضريبة وسنقوم بدراستها تباعا على النحو التالى :

- في مبحث أول نتعرف على المشكلات الفنية التي تتور بمناسبة فرض الضريبة .
- في مبحث ثان نتعرض للمشكلات التي تنتج كآثار اقتصادية للضريبة .
- وفي مبحث ثالث نلقى نظرة سريعة على المشكلات التي تتور بصدد النظام الضريبي .

## المبحث الأول

### المشكلات الفنية التي تتور بمناسبة فرض الضريبة

التعرف على هذه المشكلات الفنية (١) يستلزم تتبعها منذ البدء في التفكير في فرض معينة الى أن يقوم المكلف بدفع دين الضريبة لخزانة الدولة . لفرض ضريبة معينة يتعين :

( ١ ) تجرد دراساتنا للمشكلات الفنية للضريبة عن علاقات القوى الاجتماعية والسياسية في المجتمع ، أي أنها لا تتعرض لطبيعة القوى الاجتماعية المسيطرة سياسيا ولا لطبيعة علاقتها بالقوى الاجتماعية المحكومة ، وبالتالي فهي لا تتعرض لتبعية استخدام القوى الحاكمة للضريبة في مواجهة القوى المحكومة . انظر في دراسة تهتم أساسا بهذه العلاقات : H. Delorme في هذه المشكلات الفنية للضريبة انظر :

A. Barrère. Economie et institutions. Tome I, p. 165 - 182; U. Mehl, Science et technique fiscale, Tome II; A. Turq, p. 65 - 74; H. Lanfén-burger, Traité d'économie... Tome I et II; M. Duverger, p. 102 - 147; M. de Peyster, Les conceptions modernes de l'impôt, Annales de finances publique, I.D.C., Recueil Sirey, 1939, p. 25 - 51; A. De Viti De Marco, book II, H. Dalton, Part two; U. Hicks, part II. L'assiette de l'impôt .....

( ٢ ) هذا ويتمين التفرقة بين وعاء الضريبة الذي هو أصلها وبين مصدر الضريبة وهو الثروة التي يصعد منها دين الضريبة فعلا بعد أن يتحدد مقداره . هذا المصدر قد يكون رأس المال أو الدخل ، ولكن عادة ما تحدد الضريبة من الدخل باعتبارها ترضية دورية متجددة ، وصلة الدورية هذه تملق بالدخل هو الآخر .

أولا : تحديد وعائها : وتحديد وعاء الضريبة (٣) يتضمن اختبار أساس  
ومناسبة فرض الضريبة ثم تحديد المادة الخاضعة للضريبة كينيا وكينيا .

ثانيا : تحديد مقدار الضريبة .

ثالثا : تحصيل دين الضريبة .

لنرى كلا من هذه المشكلات عن قرب .

### أولا - تحديد وعاء الضريبة

إذا ما تقرر اقتطاع جزء من القوة الشرائية في صورة ضريبة تمين  
تحديد الشكل الملموس للمادة التي تفرض عليها الضريبة ، وهو ما يعبر  
عنه باختيار أساس فرض الضريبة أو أصل الضريبة . كما أنه يتمين التعرف  
على المناسبة التي تنقش فيها الإدارة على المادة الخاضعة للضريبة لكي  
تحصل منها على جزء يذهب إلى خزانة الدولة . إذا ما تحدد أساس ومناسبة  
فرض الضريبة تبطل الخطوة التالية في تحديد المادة الخاضعة لها تحديدا كينيا  
وكينيا ، وذلك على النحو التالي تفصيله :

#### ١ - اختيار أساس فرض الضريبة :

عرف التاريخ المالي للمجتمعات الضريبة على الأشخاص ، أي الضريبة  
التي تفرض على الشخص باعتباره مواطنا بصرف النظر عما إذا كان مالكاً  
لثروة أو غير مالك ، كجزية الرؤوس التي عرفها التاريخ المالي في مصر حتى  
القرن التاسع عشر ، وبعض الضرائب التي مازالت مفروضة على الأشخاص  
مقابل استملاكهم لحق الانتخاب في بعض المجتمعات الحديثة ( كما هو الحال  
في بعض ولايات سويسرا والولايات المتحدة الأمريكية ) . والضريبة على  
الأشخاص معينة إذ هي تفرض دون اعتداد بالقدرة التكليفية للأشخاص .  
وهذا ما يفسر اختفاءها من النظم المالي للمجتمعات الحديثة حيث تطور البحث  
على أساس لفرض الضريبة يحقق هدفا مزدوجا ، يتمثل شقه الأول في تحقيق

توزيع العبء الضريبي يرتكز لحد ما على المقدرة التكلفية للأفراد خاصة من تستطيع الدولة بها لها من طبيعة سياسية واجتماعية معينة تحدد نوع القوى الاجتماعية التى تمثلها الدولة وتحدد بالتالى اهمداتها ( استخدام الضريبة فى مواجهتهم كحكومين لتحقيق اهداف القوى الاجتماعية المسيطرة سياسيا ، كما يمثل شقه الثقى فى تحقيق السهولة النسبسية فى تقدير المدة الخافضة للضريبة . من هنا كان الانتقال من الضرائب على الأشخاص الى الضرائب على الأموال باعتبار الأموال أكثر ترجحة للمقدرة التكلفية للمكلفين .

على هذا النحو أصبحت الأموال هى أساس فرض الضريبة فى المجتمعات الرأسمالية المعاصرة . ولكن فى نطاق الأموال أيها أكثر تعبيرا عن المقدرة التكلفية للأشخاص ، الثروة أم الدخل ؟

يقصد بالثروة مجموع ما تحت تصرف الفرد من قيم استعمال فى لحظة زمنية معينة ، يستوى فى ذلك أن تلخذ الشكل المبنى لأرض أو عقار مبنى أو سلع إنتاجية أو سلع استهلاكية أو أوراق مالية ( أسهم وسندات ) أو مبلغ من النقود . أما الدخل فهو ما يحصل عليه الفرد بصفة دورية على نحو مستمر من مصدر معين قد يمثل فى ملكيته لوسائل الإنتاج أو فى عمله أو مهيها معا فرادى أو مجتمعين . وهو يأخذ — كمادة عامة — صورة نقدية فى المجتمعات الحديثة . الا أن هذا لا يعنى امكانية الحصول على بعض الدخل فى صورة عينية اذا حصل العامل على بعض أجره فى صورة كمية من السلع التى يقوم بإنتاجها ، أو كما اذا استبقى منتج جزءا مما يقوم بإنتاجه لاستهلاكه الخاص .

ويمكن القول أن المجتمعات الرأسمالية المعاصرة قد شيدت تطورا يمثل فى الإزدياد المستمر فى أهمية الدخل كأساس لفرض الضريبة ، بعد أن كفت الثروة هى الأساس الأول لفرضها ، وذلك باعتبار الدخل أكثر تعبيرا عن المقدرة التكلفية للأفراد .



فقد كانت الملكية في اقتصادات المصور الوسطى وحتى مستهل القرن التاسع عشر متميزا بالمعبر عن المقطرة التكيفية ، ولكن ابتداء من النصف الاخير من القرن التاسع عشر وخاصة في خلال النصف الاول من القرن العشرين انتقل وعاء الضريبة من الثروة الى الدخل ، وذلك للأسباب الآتية :

— نتيجة لتطور الاقتصاد النقدي تطورت الثروة المنقولة وأصبحت تشغل المكان الهام وتأخذ صورا متعددة — بملدن نفيسة ، عملات وطنية وإجنبية ، قيم منقولة (أسهم وسندات وأذونات الخزائنة العامة) . تطور الثروة المنقولة يجعل من الصعب على الادارة تقديرها ، ومن ثم لزم البحث عن أساس آخر لغرض الضريبة .

— أما الثروة العقارية فقد تراكمت أهميتها نظرا للتيود المتزايدة على حق الملكية وما يتفرع منه من حق استغلال ، تيودا أخفت شكل تنظيم علاقات استئجار الاراضى والمباني للأغراض السكنية وغيرها .

— من ناحية أخرى بدأ الدخل الناتج عن العمل يتزايد في أهميته .

على هذا النحو أصبح الدخل أساسا هو معيار المقطرة التكيفية ممثلا لوعاء الأساس للضريبة . وفي الحالات التي ينجم فيها الدخل عن ملكية تكون الثروة هي المثلة لوعاء الضريبة وأنها بطريق غير مباشر . (بالإضافة الى ذلك قد تكون عناصرها محلا للضريبة منذ انتقلها بالبيع أو بالمراث ) .

ولكن اختيار الدخل كمعبر عن المقطرة التكيفية — وبالتالي كأساس لغرض الضريبة — يثير بنوره صعوبات :

— فليست كل عناصر الدخل نقدية ، فالبعض منها قد يكون — كما

رأينا — عينية . مثال ذلك الجزء من الناتج الزراعى الذى يستهلكه المنتجون ، وهو ما يسمى بالاستهلاك الذاتى ، وكذلك اقامة مالك المبنى فى العقار المملوك له او فى بعض اجزائه . هذه العناصر العينية يصعب تقديرها .

— حتى بالنسبة للدخول النقدية يكون من الصعب الوصول الى تقدير صحيح بالنسبة لبعضها خاصة تلك التى لا يقوم أصحابها بإبساك دفاتر وتلك التى تحتوى المحاسبة المتعلقة بها وراء مبدأ سرية الاعمال الذى يعتبر اساسا من اساس نشاط المشروع الفردى .

— مسموية ثلاثة يثرها ما يسمى على نحو غير منضبط ، « بنائض القيمة » (١) ، وهى ثروة تقع فى مركز وسط بين رأس المال والدخل وتتمثل فى زيادة قيمة رأس المال الذى يمتلكه شخص معين بمرور الوقت على أن تكون الزيادة حقيقية ( أى بعد أن يؤخذ فى الاعتبار انخفاض القوة

---

(١) تقول على نحو غير مضبوط لأن اصطلاح «ناتج القيمة plus-value; surplus value» ينصرف فى الفكر الاقتصادى الى المفهوم الذى اعطاه كارل ماركس لاحدى مكوّناته النظرية ، او ينصرف الى القيمة الاشغالية أو الجزء من قيمة السلعة الذى يمثل الفرق بين قيمة السلعة المنتجة وقيمة السلع التى استُخدمت فى انتاجها من قدرة على العمل **Labour-power** ووسائل انتاج . هذه الأخيرة، أى وسائل الانتاج ويحتلها رأس المال ذاتية القيمة الناتجة **constant capital** لا تنقل الى قيمة السلعة الا ما فيها من قيمة . أما القدرة على العمل كسلعة لتتفرّد بخاصية قدرته على أن قسم فى قيمة السلعة بقيمة أكبر من قيمتها هى . الفرق بين ما تنتجه من قيمة وبين قيمتها يمثل مائض القيمة . قيمة السلعة تتنقل إذن الى قيمة رأس المال ذى القيمة الدائنة وقيمة رأس المال المئزر ومائض القيمة . هذا الآخر يمثل مئولة مجردة ، وهو يمثل — عند مستوى من التحليل أقل تجريداً — الى ربح ومقدرة وبيع . انظر فى ذلك :

K. Marx, Capital, Vol. I. Foreign Languages Publishing House, Moscow, 1959. p. 56 - 71.

P. Sweezy, The Theory of Capitalist Development. Monthly Review Press's, New York, 1956, P. 56 - 71.

P. Vaïtar Marxisme, in Dictionnaire des sciences économiques. J. Romet (ed.), P.U.F., Tome II, 1958, p. 712 et seq.

الشرائية للتعود نتيجة لارتفاع الائتمان . وهى زيادة من وجهة نظر الفرد في علاقته بالآخرين . ولكنها ليست زيادة من وجهة نظر المجتمع اذ لم تزد الطاقة الانتاجية التى تحت تصرفه . فرض ضريبة على « فائض القيمة » ، هذا لا يمكن أن يعزى الا لاسباب فنية : من الوقت الذى يصبح فيه الدخل الوعاء الاساسى للضريبة بعد هجسرة الثروة وعناصرها كوعاء ثلن الرغبة في زيادة حميلة الضرائب تؤدي الى توسيع مفهوم الدخل ليحتوى عناصر تقع في الواقع في نطاق الثروة ، خاصة في مجتمع تكثر فيه نشاطات المضاربة ، بل وتكون فيه اهم الاسواق ( سوق راس المال : البورصة ) قائمة على المضاربة .

على هذا النحو يمكن القول ان اساس فرض الضريبة في المجتمعات الرأسمالية المعاصرة هو الدخل كقاعدة عامة والثروة استثناء . ناذا ما استقر الامر بالنسبة لاساس فرض الضريبة تعين اختيار المناسبة التى تصيب فيها الضريبة المادة التى اختيرت اساسا لفرضها .

## ٢ - اختيار مناسبة فرض الضريبة :

تلنا أن اول مشكلة تثور عند تحديد وعاء الضريبة هى اختيار اساس فرض الضريبة . الاشخاص ام الاموال ؟ وفي حدود الاموال ، المسروقة ام الدخل ؟ ناذا انتبهنا الى ان الاساس العام لفرض الضريبة في المجتمعات الرأسمالية المعاصرة هو الدخل واستثناء على هذا الاصل تؤخذ الثروة كاساس لفرض الضريبة ، تمثلت الخطوة التالية في اختيار مناسبة فرض الضريبة ، اى في اختيار القطة التى يمكن التدخل عندها لاجبار الافراد على التنازل عن جزء من المادة التى اختيرت اساسا لفرض الضريبة . هذا الاختيار تتنازعه عوامل مختلفة يتمين اخذها في الحسبن عند القيام بها : -

- اذ يتمين اولا تحديد مناسبة فرض الضريبة بوقت يسهل فيه تصيد المادة الخاضعة لها .

— كما يتمين ثانيا البحث عن أكثر الأدوات مناسبة للوصول الى تقدير  
لقيمة هذه المادة ، أى البحث عن المناسبة التى يسهل فيها عملية تقدير  
المادة الخاضعة للضريبة .

— كما أن هناك عوامل أخرى يتمين اعتبارها تختلف باختلاف الهدف  
من الضريبة التى يراد فرضها .

● لماذا كان الهدف من الضريبة ماليا مثلا كان لاعتبار غزارة الحصيلة  
أو الوقت الذى تدفع فيه الضريبة الأيراد أهمية خاصة عند اختيار مناسبة  
فرضها .

● وإذا كان الهدف من الضريبة اقتصاديا ، كما إذا قصد منها الحد  
من الاستهلاك مثلا ، كان ذلك عاملا يتمين اعتباره عند تحديد مناسبة فرض  
الضريبة عن طريق الاختيار بين فرضها على الدخل عند الحصول عليه وبين  
فرضها عند إنفاقه في صورة ضريبة غير مباشرة . وهذا اختيار يتوقف كذلك  
على المناقشة بين تحقيق الهدف من طريق التأثير على الدخل أو على  
الأسعار .

● وإذا كان الهدف من الضريبة اجتماعيا ، كما إذا هدفت الى التقليل  
من الفوارق الاجتماعية عن طريق الحد من الثروات الكبيرة مثلا ، كان لذلك  
أهميته عند اختيار مناسبة فرض الضريبة فتعتمد على الثروة عند انتقلها  
من شخص الى آخر عن طريق الميزات اذ يلقى الحد من الثروة في هذه  
المناسبة مقاومة أقل من جانب من تنتقل اليه الثروة . كما أن تأثيره غير الموات  
على الباعث على الإنتاج والإخفاق يكون أقل .

فإذا ما اخترت الثروة أساسا لفرض الضريبة ، فما هى أنسب  
المناسبات التى يمكن أن يتحقق فيها هذا الفرض ؟ وجود الثروة يفترض  
شيئا من الاستقرار لدى الشخص الذى يكون مالكا لها .. أهم صعوبة

بمقابلها تفرض ضريبة عليها هو تقدير هذه الثروة ، ومن ثم استلزم الأمر  
 انتهاز فرصة إعادة تقديرها بواسطة الأفراد لجعلها مناسبة لفرض الضريبة  
 إعادة التقدير هذه لا تلحق بحال في العادة إلا عند انتقال الثروة بين الأفراد ،  
 بمقابل في حالة البيع مثلا ، وبغير مقابل في حالة الميراث مثلا . في هذه الحالة  
 الأخيرة تفرض الضريبة على الثروة عند انتقالها بمناسبة الوفاة ، وتسمى  
 ضريبة للثروات .

أما إذا اختر الفحل أسببا لفرض الضريبة فهنا تعرض مناسبتان  
 لفرض الضريبة : فرض الضريبة على الدخل عند الحصول عليه ، أو فرضها  
 عند الاتفاق .

إذا ما رُؤى — وفقا للمعتبرات التي يتمين مراعاتها عند اختيار مناسبة  
 فرض الضريبة والتي خلصنا من الكلام عنها — فرض الضريبة على الدخل  
 عند الحصول عليه ثارت مسألة التفرقة بين الأنواع المختلفة من الدخل . هذه  
 الأنواع يمكن أن ترد إلى طائفتين من الدخول :

— دخول تنتج عن العمل ، كالأجور والمرتبات وما في حكمها .

— ودخول تنتج عن الملكية ، كريع الأرض والمقارنات المبنية ، والفوائد  
 والإرباح إما كان نوع النشاط الذي تاتى منه الإرباح — صناعي أو زراعي أو  
 تجاري .

وقد ينتج الدخل عن اشتراك العمل مع رأس المال بالنسبة للشخص  
 الواحد ، كالدخل الذي يعود على شخص يقوم بالتجارة استخداما لجزء من  
 رأس المال ، وهو ما يسمى أحيانا « بالدخل المختلط » .

إذا ما اختر الحصول على الدخل مناسبة لفرض الضريبة فقد تعرض  
 ضرائب تتعدد بتمدد أنواع الدخل تسمى ضرائب نوعية ، وقد تفرض ضريبة

عامة تشمل جميع أنواع الدخل التي يحصل عليها المكلف ، وقد يكون هناك جمعا بين الأمرين فتتعرض ضرائب نوعية وضريبة عامة على الإيراد ، وذلك على النحو الذي سنراه عند الكلام عن مشكلات النظام الضريبي .

لما اذا رُوي فرض الضريبة على الدخل عند انتفاعه على شراء السلع والخدمات كسما بصدد ضرائب تفرض في مناسبات مختلفة تقع في المراحل المختلفة التي تمر بها السلع والخدمات من المنتج الى المستهلك (١) . وهي مراحل تتمثل - كما نعرف - في انتقال السلعة من المنتج الى تاجر الجملة ، من هذا الآخر الى تاجر التجزئة ، ثم من تاجر التجزئة الى المستهلك . اختيار أي من هذه المناسبات لفرض الضريبة على الدخل عند انتفاعه ( على السلع الاستهلاكية في هذه الحالة ) ، ومن هنا سميت ضريبة على الاستهلاك ، او على المواد الأولية التي تدخل في انتاج هذه السلع) أمر يتوقف لحد كبير على ضمان سهولة تحصيلها . فقد تفرض الضريبة عند الانتاج . تحصيلها الادارة من المنتج ، وتسمى رسم انتاج . وقد تحصل الضريبة من تاجر الجملة او تاجر التجزئة في صورة ضريبة على رقم الأعمال (٢) ، كما قد تحصل من التاجر المستورد في شكل رسوم جمركية على الاستيراد في حالة ما اذا كان انتاج السلع يتم في

#### Excise taxes

(١)

(٢) تمييز الضرائب على الانتاج *taxe de production* وعلى رقم الأعمال *taxe sur le chiffre d'affaire* بفكرة حصولها وبأنها تمثل وسيلة سهلة لحصول الدولة على إيرادات . ولقد قد تؤدي الى رفع الأسعار اذا فرضت أكثر من مرة على نحو متتالي وعلى نفس السلعة عند المراحل المختلفة من انتاجها الى تداولها ، اذ يتم حساب أرباح الوسيط في كل مرة على أساس الثمن متضمنا الضريبة التي تم دفعها في المراحل السابقة . ومعب هذه الضرائب يكون أثقل بالنسبة لأدنى الدخل المتخفضة في حالة تعرضها على السلع والخدمات الاستهلاكية .

خارج اقليم الدولة . في هذه الحالة يكون عبور السلع لاطليم الدولة  
مناسبة لفرض الضريبة .

أيا ما كانت المناسبة التي تعرض فيها الضريبة خلال مراحل انتقال  
السلعة من المنتج الى المستهلك فالضريبة تضاف الى الثمن . في كل  
مرحلة من هذه المراحل تحسب الأرباح على أساس الائتمان السابقة  
( أى الائتمان التي تم الشراء بها ) مضافا إليها الضريبة ، وذلك حتى  
نصل الى المرحلة النهائية التي يشتري فيها المستهلك السلعة - وذلك  
في حالة فرض الضريبة على سلع أو خدمة استهلاكية - وينفع فيها ثمنا  
يتضمن الضريبة المفروضة على السلعة ، استهلاكه لهذه السلعة هي  
مناسبة تحمله في النهاية للضريبة المفروضة على انفاق الدخل (١) .

---

(١) يفرق في نظرية الضريبة بين ضرائب مباشرة **direct taxes** وضرائب غير  
مباشرة **indirect taxes** بمعنى هذه الأخيرة ، وهو العكس ، يكون ، على  
الاستهلاك ، والبعض الآخر يكون على الثروة عند انتقالها . هذه التفرقة دقيقة ولا تزال  
تثير الكثير من النقاش من وقت لآخر حول لفظها والمعايير التي تتخذ أسبليا لها .  
المقدمة من وراء هذه التفرقة هي الفكرة التي تنطلق من وراء كل تقسيم رئيسي للتوابع  
محل الدراسة ، وهي فكرة تقاس - من وجهة نظر النظرية الاقتصادية والمالية -  
بمدى أسبليتها في التعرف على طبيعة الضرائب وأثرها في الحياة الاقتصادية .

أما فيما يتعلق بمعايير التفرقة بينها فقد وجد تطبيقها معايير قانونية واقتصادية .  
فوفقا للمعيار القانوني لوما يترتب عليه من سلوك عملي للادارة) تعتبر الضرائب مباشرة  
إذا كانت الادارة تفرضها وتصلها كل سنة من طريق علاقة مباشرة بينها وبين شخص  
معين بالأسم ، أى شخص معروف لها . وتعتبر الضرائب غير مباشرة إذا كانت تفرض  
دون وجود هذه العلاقة المباشرة على أفراد غير محروطين للادارة بالضريبة على  
الاستهلاك تحصل من شخص معروف وهو المستهلك الذى يحدد مقدار الضريبة عن طريق تصميده  
للقيمة التي يستهلكها من السلعة محل فرض الضريبة ( - هذا المعيار للفرقة لا يمكن قبوله  
من وجهة النظر الاقتصادية ، إذ يترتب على الأخذ به أن الضرائب ذات الخصائص  
الاقتصادية الواحدة تعتبر مباشرة أو غير مباشرة وفقا للطريقة التي تتغير لتعريفها ،  
فالضرائب على السيارات الخاصة مثلا ضرائب على الاستهلاك (على الداخل عند  
انفائه رغم أنها تحصل وفقا لقوائم بأسماء من يملكون السيارات

## إذا ما وضع لنا المقصود باختيار أسس ومناسبة فرض الفريضة لم

— لهذا حاول بعض الكتّاب (بدءاً من كتابات جون ستيوارت ميل في هذا الموضوع) تقسيم مجال اقتصادي للفرضية بين الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة، واعتبروا الضرائب المباشرة إذا كان من ترضي إليه ويغنيها للفرقة المالية يحصل بعينها بمصلحة تجارية ولا يتأثر هذا المبدأ للخصم آخر طريقه بحد علاقة اقتصادية. يستفاد بالتفصيل على ظاهرة نقل عبء الفريضة وذلك منسب الكلام عن الأكثر الاقتصادية للفرضية في البحث الثاني من هذا الفصل) - وتعتبر السلبية غير مباشرة إذا كان عبوها ينتقل من المالك القانوني إلى شخص آخر. ولكن يجب هذا المبدأ أن كل الضرائب قد ينتقل عبوها وقد لا ينتقل. ومن ثم حاول البعض تحديد هذا المبدأ باعتبار الفريضة مباشرة إذا كان المخرج قد قصد أن يحصل بعينها من غير خفض مفعول الفرضية، وغير مباشرة إذا كان قد قصد أن ينتقل عبوها. ولكن طاعة نقل عبء الفريضة تأخذ شكلين إما أن تكون نسبة المخرج قد تكونت، كما أنها مستنتجة من هذه السلبية.

لهذا يحاول البعض تقديم معيار أخرى للفرضية كحجم العبءية **personalité** والشخصية **personnalité** تنسبة المباشرة في الفريضة التي لا تصيب المسادة الخاضعة لها في موصفاتها إذ هي تدور بين المجموعات المظنة من المكلفين وبين أنواع الفصل بحسب مصادرهما بغية إلى المدة التكليفية لكل مكلف. ويوجد التمييز ليس فقط ونفساً لزيادة المخرج وإنما كذلك لعدم هذه النتائج التي توصلنا إليها طريق التفسير التي للمادة الخاضعة للفريضة (أشهر ما في هذا المبحث بخصوص هذا التفسير) وكذلك لوجود فرض التفسير من الفريضة فومن ثم يمكن البعض من أن يميز من البعض الآخر بمسند تحله العبء الفرضي أو بفصله لجوء تحليل من هذا العبء). أما الفريضة غير المباشرة فهي تصيب المسادة الخاضعة لها (الدخل عند انقائه على الاستهلاك مثلاً) في موصفاتها إذ يصعب التمييز في تقدير نسبة المسادة الخاضعة لها أو الفرض بها.

وكذلك الضرائب المباشرة هي التي يمكن تبينها التوصل إلى شخصية الفريضة (انظر ما يلي في هذا المبحث بشأن تعريف شخصية الفريضة) على نحو دقيق وفردى، بينما في حالة الضرائب غير المباشرة لا تكون الشخصية التي تعريضة وجامية (كالفرقة بين المكلفين وفقاً لاستهلاكهم لسلع استهلاكية كلية يكون سبب الفريضة عليها مؤتمناً أو لسلع استهلاكية ضرورية يكون المعنى عليها متخففاً).

واعتقنا أن أكثر المعيار صلاحية كأساس. لهذه الفرقة هو اعتبار الفريضة مباشرة إذا فرضت على الدخل عند إنتاجه وغير مباشرة إذا فرضت على الفصل عند انقائه (وخاضعة على السلع والخدمات الاستهلاكية). بعداً يكون أهم مثل الضرائب غير المباشرة هو الضرائب على الاستهلاك. وفقاً لهذا المبدأ أكبر تفرقة الضرائب المباشرة من الضرائب غير المباشرة، أولاً، في أن الأولى هي "الطبعة المبررة المسادة في الاقتصاديات الرأسمالية مبتدئة كلفت أو منخفضة" بينما الثانية "الطبعة المبررة المسادة في الاقتصاديات التي ينشأ شكل الإيجار دور العقول المرتفعة وفقاً لتوزيع الكليانية، بينما يتبدل



يبقى لتحديد وعاء الضريبة تحديدا كاملا الا تقدير قيمة المادة الخاضعة للضريبة بعد التعرف على حدودها .

### ٣ - تحديد المادة الخاضعة للضريبة :

يتم تحديد المادة الخاضعة للضريبة من طريق القيام بعمليتين :

— الاولى تتمثل في تحديد المتدرة التكبيلية للمكلف (١) من طريق التعرف على حدود المادة الخاضعة للضريبة باستبعاد ما يستلزم القانون

---

= بالضرائب غير المباشرة جمهرة السكان ذوى الدخل المحدودة على نحو لا يتناسب مع قدراتهم التكبيلية ( اذ مقدار الضريبة واحد بغضبة لكل جزء من الدخل المتفق يصرف للنظر من يقوم بالتفانق ، كما ان نسبة الاستهلاك الى الدخل تقل عند ذوى الدخل المرتفعة ومن لم يقل ثقل الضريبة غير المباشرة كلما ارتفع مستوى الدخل ) - من ناحية اخرى تحتوى زيادة الضرائب غير المباشرة - من طريق رفعها للاستثمار - على عنصر تضخى ، بينما تؤدي زيادة الضرائب المباشرة الى اثر عكس اذ هي تنقص من الدخل المسددة للتفانق ، انظر فى هذه التفرقة :

A. De Viti De Marco, p. 129 - 140 & p. 309 - 324.

G. Rullière, Utilité et réalité de la distinction entre les impôts directs et les impôts indirects. Revue de Science financière, Avril - Juin 1966, no. 2, p. 338 - 360.

...

على هذا تتميز الضرائب غير المباشرة بأنها اكبر حصة خفية فى حلة تعرضها على سلع ضرورية يستهلكها الحد الكبر من افراد الشعب (لأنها لا تأخذ فى الاعتبار ظروف المكلف ومن ظروف يؤدي أخذها فى الحسبان استبعاد جزء من دخله وإبعاده من النفوع للضريبة ، وان المكلف يتفهم بلا ومن وغالبا ما يجهل قدرها الذى يكون بنفسها فى حين السلعة التى يشتريها) . كما تتميز بأنها فى التصليل وخفية اذا كانت مرفوعة على سلع مستوردة . كما أن الخزانة تحصل على الإيراد الناتج عنها بسرعة من يوم تعرضها . وكعادة ملية نظم الضرائب غير المباشرة دورا كبيرا - ان لم يكن الدور الكبر - فى التنظيم الضريبى فى المجتمعات الرأسمالية .

(١) نستفهم اصطلاحى المكلف والممول دون تفرقة ، وقد يكون من الأصح استخدام اصطلاح المكلف طالما أن الشخص لم تربط عليه الضريبة نهائيا واستخدام اصطلاح الممول من الوقت الذى يحدد بغضبة له دين الضريبة ، اذ قد يكون الشخص مكلفا وتنتمى اجراءات تقدير الضريبة وربطها الى عدم دفعه لاية ضريبة لدخول إيراده مثلا فى حدود الإعفاء .

استيعاده حتى لا يخضع للضريبة . يتم ذلك بتحديد حدود 'دخل  
الخاضع للضريبة في حالة فرضها على الدخل .

— وتمثل الثانية في تقدير قيمة المادة الخاضعة للضريبة ، عن طريق  
تحديد ما كميًا توطئة لحساب مقدار الضريبة .

سنعرف أولا على التحديد الكيفي للمادة الخاضعة للضريبة ثم نعالج  
كيفية تقديرها كميًا .

( ١ ) التحديد الكيفي للمادة الخاضعة للضريبة : اذا كان الاصل في  
الضريبة الحديثة هو عدم فرضها على الاشخاص وانما على الاموال ، يستوى  
في ذلك أن تكون على الاموال نفسها أو على الدخل الناتج عن نشاط  
المكلف ، فمن الضريبة تفرض وفقا للمقدرة التكيفية للمكلف على أساس  
أن أمواله أو نشاطه ليسا الا كاشفين عن وضعه . فالاتجاه العام فيما  
يتعلق بتحديد المادة الخاضعة للضريبة في النظرية الحديثة هو نحو تحديد  
هذه المادة مراعاة للمركز الشخصي للمكلف ، الأمر الذي يلزم معه التعرف  
على مركزي عينية الضريبة (١) وشخصيتها (٢) .

فكرة عينية الضريبة : تكون الضريبة عينية عندما تفرض على الاموال  
دون الاعتداد بمركز المكلف الشخصي أو المائلي أو الاجتماعي . فالضريبة  
تفرض على أساس المقدرة التكيفية ، ولكن هذه المقدرة تختلط بالمال  
نفسه اذ لا تكون لطرف صاحب المال اى اعتبار عند فرض الضريبة .  
فاذا فرضت ضريبة على الايراد الناتج من ملكية الارض الزراعية ( عن  
طريق تلجرتها مثلا ) كانت الضريبة عينية اذا كانت واحدة بالنسبة

---

La réalité de l'impôt (١)  
La personnalité de l'impôt (٢)

لجميع الملاك بصرف النظر عن الظروف الخاصة بكل منهم ، فلا فرق بين من يملك فدانا أو من يملك أكثر ، ولا فرق بين من تكون ملكيته محلا لرهن رسمى ومن لا تكون ملكيته كذلك .

وتمتاز الضريبة العينية ببساطتها وسهولة تطبيقها وعدم احتياجها الى اداة ذات كفاءة كبيرة كما تمتاز بأنها تبعد الإدارة عن المكلف فلا تضايقه بوسائل التقدير والمعاينة . من ناحية أخرى هي لا ترمى الظروف الشخصية للمكلف وبالتالي مقدرته التكليفية . كما انها غير مرنة أى لا يمكن التغير في حصيلتها بسهولة اذ يحجم المشرع عن تعديل سعرها لما لذلك من اثر يمتثل في تخفيض القيمة الراسبالية للمادة الخاضعة للضريبة .

**فكرة شخصية الضريبة :** تكون الضريبة شخصية عندما تفرض على المال مع مراعاة المركز الشخصى للمكلف . فالضريبة تنصب على ثروات ودخول المكلفين باعتبارها تعبرا عن مقدرة تكليفية معينة . من اجل ذلك ، ويحاط عن المقدرة التكليفية الحقيقية للمكلف ، يتمين ان نأخذ في الاعتبار :

— المركز الاجتماعى والمائلى للمكلف ، اعتبار هذا المركز يستلزم ان نستبعد من المادة الخاضعة للضريبة جزء من الدخل مساو لما هو لازم لاشباع الحاجات الضرورية ، أى حد الكفاف الذى يتحدد اجتماعيا ومن ثم تاريخيا ( ويختلف بناء على ذلك من مجتمع الى آخر ، ومن وقت الى آخر داخل المجتمع الواحد ) . كما يستلزم ان نستبعد من المادة الخاضعة للضريبة ما هو لازم للقيام بالاعباء العائلية ( اذا كانت السلسلة السكانية هي نحو تشجيع النسل تقدر الاعباء على هذا الاساس ، وأحيانا ما تتضمن عقوبة لغير المتزوجين ) .

— طبيعة وأهمية الثروة والدخول المفروض عليها الضريبة . اعتبار  
هذه الطبيعة يسمح بأن تأخذ في الحسبان أعباء صيانة الثروة  
ومصاريف التقييم بالنشاط المنتج للدخل .

— الأعباء اللازمة لإعادة تكوين رأس المال أو لاعادة انتاج الدخل  
الامر الذى يلزم معه تكوين مخزونات تخصص لزيادة رأس المال  
عن طريق الاستثمار .

— الفرق بين الدخول وفقا لمصدرها ، فتميز بين الدخل الناتج عن  
العمل والدخل الناتج عن رأس المال . هذا التمييز اما أن يكون  
يفرض سعر مختلف ( أعلى في حالة الدخل الناشئ عن رأس المال  
منه في حالة الدخل الناتج عن العمل ) أو باستبعاد جزء من الإيراد  
محل الضريبة أو يفرض ضريبة تكبيلية ( على الدخل الناشئ عن  
ملكية رأس المال ) .

كل عامل من هذه العوامل يحقق درجة معينة من شخصية الضريبة ،  
اذ يترتب على اخذه في الاعتبار عند فرض الضريبة استبعاد جزء من  
المادة الخاضعة للضريبة رعاية لظرف من ظروف المكلف . وكلما زاد  
عدد العوامل التى تؤخذ في الاعتبار زادت درجة شخصية الضريبة  
وأصبح فرضها أكثر ارتكازا على المقدرة التكليفية الحقيقية للمكلف  
(وذلك على فرض الانضباط في التقدير الكمي للمادة الخاضعة للضريبة  
وعندم التهرب منها ) .

عن طريق استخدام معيار عينية الضريبة أو شخصيتها ( أو استخدام  
الأتنين معا ) — والاتجاه العام في المجتمعات الحديثة هو نحو شخصية  
الضريبة — يمكن تحديد حدود المادة الخاضعة للضريبة عن طريق  
استبعاد الثروة أو الدخل الذى يخرج من نطاق تطبيق الضريبة ، ومن  
ثم تحدد المادة الخاضعة للضريبة تحديدا كيفية . اذا تم ذلك فنعين

تقدير قيمة المادة الخاضعة للضريبة ، أى تحديدها تحديدا كليا .

(ب) **التقدير الكلى للمادة الخاضعة للضريبة :** هناك طرق مختلفة

لتقدير قيمة المادة الخاضعة للضريبة . الفرق بين هذه الطرق يتجلى في درجة الدقة في التقدير التى نحصل عليها باستخدام كل منها . سنتعرض فيما يلى لهذه الطرق بترتيب يبدأ بالطريقة الأكثر انضباطا الى الطريقة التى تعطى درجة أكبر من الدقة .

**الطريقة الأولى هى طريقة التقدير على أساس المظاهر الخارجية (1) .**

وفقا لهذه الطريقة يتم تقدير قيمة المادة الخاضعة للضريبة على أساس عدد من المظاهر الخارجية يسهل العثور عليها وتعتبر مبيئات لثروة المكلف . فى هذه الحالة لا نسمى الى التعرف على قيمة المادة الخاضعة للضريبة نمعنا منضبطا وإنما نكتفى بقيمة تقريبية . هنا لا تفرض الضريبة على المادة الخاضعة للضريبة وإنما هى تفرض فى الواقع على المظاهر الخارجية . وقد كتبت هذه الطريقة مستخدمة فى التشريع الضريبى الفرنسى فى القرن التاسع عشر وذلك عندما فرضت ضريبة على أساس الإيجار الذى يدفعه المكلف أو على أساس عدد أبواب ونوافذ منزل المكلف على اعتبار أن مبلغه الشخص من إيجار أو عدد الأبواب والنوافذ هو دالة مقدرة وثروة للشخص .

هذه الطريقة غير المنضبطة لا تسمح بتوزيع العبء المالى توزيعا تناسيبيا وفقا للمقدرة التكليفية ، إذ تزيد من عبئيه الضريبية وتهمل شخصية الضريبة من طريق عدم الوصول الى الدخول التى لا تدخل عليها المظاهر الخارجية ، وإن كتبت تتميز بأنها سهلة التطبيق بالنسبة

---

Méthode indiciaire ou méthode de signes extérieurs

(1)

للإدارة ومقبولة من المكلف على أساس أنها لا تكشف عن أحواله الداخلية  
اذ هي لا تسمىها .

هذه الطريقة لم تعد مطبقة إلا في النادر من الأحوال وبمصلحة ثانوية  
للتأكيد من صحة تقدير ثم وفقا لطريقة أخرى (ابتلاك المكلف لا يمكن إقامة  
أخرى « في الريف أو على شاطئ البحر » - للسيارات خاصة ،  
ليخت ... الخ ) .

أما الطريقة الثانية فهي طريقة التقدير الجزائي (١) . وفقا لهذه  
الطريقة تقدر قيمة المادة الخاضعة للضريبة تقديرا جزائيا على أساس  
بعض القرائن التي تعتبر دالة على مقدار دخل المكلف .

الفرق بين هذه الطريقة والطريقة السابقة :

— عادة ما يكون العنصر الذي تركز عليه في قيامنا بالتقدير الجزائي  
ذا علاقة مباشرة بالثروة أو الدخل الخاضع للضريبة ، فيتم تقدير  
الدخل الناتج من الاستغلال الزراعي مثلا على أساس متوسط  
انتاج الفدان .

— في نظام التقدير الجزائي لا تعرض الضريبة على المظاهر الخارجية ،  
وإنما على المادة الخاضعة للضريبة نفسها مقدرة تقديرا جغرافيا .

— في حالة التقدير على أساس المظاهر الخارجية يحدد القانون هذه  
المظاهر التي تحدد بطريقة شبه آلية القيمة الخاضعة للضريبة ، ومن  
ثم فإن دور الإدارة يكون محدودا ، أما في التقدير الجزائي فيكون  
للإدارة حرية أكبر تملسها في سبيل الوصول إلى تقدير معقول  
للمادة الخاضعة للضريبة .

ايا ما كان الامر فان درجة الدقة في تقدير قيمة المادة الخاضعة للضريبة تكون عادة نسبية . ويكون للمكلف الحق في ان يثبت قيمة دخله او ثروته اقل من القيمة التي قدرت جزائيا ، وهو امر لا يمكن حرمان المكلف منه طالما كان التقدير بالطبيعة جزائيا . والمكلف عادة ما ينجح في اثبات ذلك . وهو ما تدل على انه يتلادى اخضاع جزء من المقدرة التكاليفية للضريبة .

لهذه الطريقة في تقدير المادة الخاضعة للضريبة مزاياها : فاتباعها ليس بالامر العسير ، ولا يحتاج الى كثير من الرقابة ، ولا يؤدي الى التطفل في داخلات المكلف .

الطريقة الثالثة هي طريقة التقدير المباشر (١) . وهي تعطينا تقديرا للمادة الخاضعة للضريبة اكثر انضباطا ، اذ هي تستند الى معرفة مباشرة بالمادة الخاضعة للضريبة ، وهي معرفة تستند اما عن طريق اقرار المكلف (٢) ( على ان تتخذ بعض انواع الرقابة التي تضمن صحة ما يرد في الاقرار ) واما عن طريق التقدير المباشر بواسطة الادارة (٣) .

**اقرار المكلف :** تؤدي هذه الطريقة هو قيام نوع من التعاون بين المكلف والادارة بمقتضاه تطلب الادارة من المكلف تقديم اقرار عن ثروته او دخله او عن المادة الخاضعة للضريبة بصفة علنية . تعتمد الادارة على حسن نية وامانة المكلف ولكنها تحتفظ لنفسها بالحق في رقابة الاقرار او في تعديله اذا ما بنى على خطأ او غش . هنا تدل الادارة الى المظاهر الخارجية لرقابة ما يرد في اقرار المكلف ( عدد الاشخاص في خدمته ، ما يملكه من مساكن

La méthode de la constatation directe ( ١ )

La déclaration contrôlée ( ٢ )

La taxation d'office. ( ٣ )

ريغبة أو حيفية ، من سبلات . . الخ ) . وقد تلجأ الإدارة في حالة ما اذا كانت المادة الخافضة للضريبة دينا للكلف على شخص آخر الى الزام الدين بتقديم اقرار من الدين وذلك لرعاية الاقرار الذي يقدمه المكلف ( كالزام رب العمل بتقديم اقرار عن اجور عماله لجبلية الضريبة على الاجور ) (١) .

ميزة هذه الطريقة — عندما لا تكون مشوبة بنش — انها تؤدي الى تقدير المادة الخافضة للضريبة تقديرا منضبطا يسمح بأن تؤخذ في الاعتبار كافة العناصر التي تحقق شخصية الضريبة عن طريق التعرف على كافة دخول المكلف وكذلك كافة الاعباء التي يتكفل بها . اما مساوئ هذه الطريقة فتتمثل اساسا في احتمال ان تؤدي الى الغش الجسيم الذي لا تتمكن الإدارة من اكتشافه ، كما ان لها طابع بوليسي يتمثل في التدخل في شؤون المكلف والتعرف على تفاصيل حياته .

**التقدير المباشر بمعرفة الإدارة :** في حالة تخلف المكلف عن القيام بتقديم اقراره ، او في الحالة التي يكون فيها اقراره معيناً او متضمناً لغش تقوم الإدارة بنفسها بالتقدير دون ان تلزم بالاستملاء بمظاهر خارجية ولا بتبرير تقديرها . وكل ما يستطيع المكلف القيام به فهو ان يطلب إعادة النظر في تقدير الإدارة اذا ما رأى انه مبالغ فيه . وهذا الطابع لطريقة التقدير هذه يجعلها غير مبررة الا في حالة ارتكاب المكلف لخطأ يبرر اتباع هذه الطريقة على سبيل الجزاء .

---

( ١ ) هذا الاقرار يكون محلا لمراجعة الإدارة اذ من المصور ان يتواطأ الدائن والمدين على التهرب من الضريبة في بعض الاحيان يكون تقدير هيئة المادة الخافضة للضريبة على اساس اقرار من الدين فقط . وقد تلزم الإدارة المدين بنظم دين الضريبة من الدين على ان يحمل الدائن ( المكلف ) عليه . تسمى هذه الطريقة في دفع دين الضريبة بطريقة الحجز عند المنبع ، ( stoppage à la source ; Deduction of tax at the source ) .



هذا وتدأمت الرغبة في تحقيق بعض العدالة الضريبية في الهجر  
التدرجى لطريقة التقدير على أساس المظاهر الخارجية واتباع طريقة التقدير  
المباشر وخلمة بواسطة اقرار من المكلف تراجع الإدارة ، الأمر الذى يؤدي  
الى الزيادة المستمرة في شخصية الضريبة زيادة مصحوبة بالتدخل المتزايد في  
الشؤون الخاصة للمكلف . في مقابل هذا يدعى المكلف — الذى يفترض حسن  
النية من جانبه — الى التعاون مع الإدارة في تقدير قيمة المسادة الخاضعة  
للضريبة . فهو نظام يقوم افن على اخلاص المكلف الذى يقدم اقراره وعلى  
كفاءة الإدارة في مراقبة هذا الاقرار . الأمر الذى لا يعنى انعدام النهرب  
الضريبي في حالة ما يكون الاقرار تائما على النفس من جانب المكلف وتمجز  
الإدارة عن اكتشاف هذا النفس . هذا قد يقع — اذا أردنا تجنب أحد مصادر  
انعدام العدالة الضريبية — الى خفض سعر الضريبة على الدخول التى يمكن  
التعرف على قيمتها بدقة ( كالأجور والمرتبات ) ورفع سعرها نسبيا على  
الدخول التى قد يكون من الممكن اخفاؤها جزئيا .

اذا ما تعرفنا على المادة الخاضعة للضريبة ثم حددنا قيمتها تتمثل الخطوة  
التالية في تحديد مقدار الضريبة ، أى القدر من المادة الخاضعة للضريبة الذى  
يسجرى استقطاعه ويلزم المكلف بأن يتنازل عنه للدولة . وهو ما يعرف  
اصطلاحا بمشكلة تحديد مقدار الضريبة .

### ثانيا : تحديد مقدار الضريبة

هناك طريقتان لتحديد مقدار الضريبة (١) ، احدهما بسيطة والأخرى  
تشير الكثر من المشكلات الفرعية . فمن الممكن ان يحدد المشرع القدر الذى

يريده كحصولية اجالية للضريبة ثم يوزع هذا القدر بين المكلفين وفقا لأسس معينة . الطريقة الثانية تتمثل في أن يحدد المشرع سعر الضريبة ، لتكون حصولية الضريبة دالة سعرها ومقدار المادة الخاضعة للضريبة ومدى نجاح الإدارة في تحصيل الضريبة . لنرى كلا من هاتين الطريقتين بتسدر من التتصيل .

## ١ — طريقة التحديد المتقدم لحصولية الضريبة (١) :

يتمثل التصوير للعملى لهذه الطريقة في قيام السلطة التشريعية منـد النصويت على الميزانية بتحديد الحصولية الكلية التى يتعين أن تدرها ضريبة معينة . بعد ذلك تقوم الإدارة بتقسيم عبء هذه الضريبة على الأقسام الإدارية نزولا على سلم التنظيم الهرمى للإدارة حتى تصل الى أدنى مستوى فى هذا التنظيم ولتكن القرية مثلا . فى داخل القرية تقوم الإدارة بتقسيم ما يتعين على القرية دفعه بين أفراد القرية أما بالتساوى أو على نحو تناسبى وفقا للمقدرة التكليفية لكل فرد .

واضح أن حصولية الضريبة تتحدد مقدما فى هذه الحالة الأمر الذى يجعلها متيقنة ويعددها فى نفس الوقت عن التوافق مع حالة النشاط الاقتصادى مبلغ الضريبة يحصل أيا كان مستوى النشاط أى سواء أكان مرتفعا أو منخفضا ، وبالتالي أيا كانت قيمة المادة الخاضعة للضريبة . الأمر الذى يعنى عدم مرونة حصولية الضريبة . يضاف الى ذلك عدم مراعاة المقدرة التكليفية للأفراد مما يعنى انعداما فى العدالة التوزيعية . وهذا ما دعا الى الاتجاه الى ترك هذه الطريقة التى كانت مستخدمة فى القرن التاسع عشر واستخدم طريقة تحديد سعر الضريبة .

وفقا لهذه الطريقة يقوم المشرع بتحديد سعر الضريبة أى النسبة المئوية من المادة الخاضعة للضريبة الواجب على المكلف التنازل عنها لخزائن الدولة . وهو يحسب على نحو يجعل من الحصيلة اقرب ما تكون من التقديرات الواردة في الميزانية والمتوقعة بالإيراد الذى تحققه الضريبة محل الاعتبار . في هذه الحالة تكون حصيلة الضريبة غير متوقعة ويكون نمسب كل فرد قبللا للتحديد الدقيق ولكن بطريقة غير مباشرة ، اذ للتعرف عليه يتمين أولا تحديد قبية المادة الخاضعة للضريبة .

على هذا النحو تنفخ حصيلة الضريبة مع التغير في قبية المادة الخاضعة للضريبة . ففى اوقات التوسع الاقتصادى تحصل الدولة على حصيلة اكبر ، وتقل الحصيلة في اوقات الانكماش الامر الذى قد يحد من مقدرة الدولة على القيام بالانفاق العام اللازم لزيادة الطلب الكلى الفعال خاصة في وقت تؤدي توتعات الامراد الى الحد من النشاط ، وخاصة النشاط الاستثمارى .

من ناحية اخرى يفرض سعر مئوى على كل الدخول تقل هذه الطريقة من انعدام العدالة الضريبية الذى قد تحققه طريقة التحديد المقدم لحصيلة الضريبة . غير أن درجة العدالة الضريبية التى تحققها طريقة تحديد سعر الضريبة تختلف في حالتين :

— في حالة تحديد السعر على نحو يوزع العبء الضريبى تناسيبا مع المقدرة التكليفية السبينة للمكلف ( أى دون اعتداد بظروفه الشخصية ) .

— وفي حالة تحديد السعر على نحو يوزع العبء الضريبى على اساس

المقدرة التكبيلية للمكلف محددة بطريقة اكثر انضباطا بالاعتداد بالظروف الشخصية للمكلف .

أمام ذلك نجدنا بصدد مشكلة جديدة تهدف الى التوصل الى طريقة تحديد سعر الضريبة التي تحقق درجة أكبر من العدالة الضريبية عن طريق التوصل الى المقدرة التكبيلية الحقيقية للأفراد :

هل يحدد سعر تناسبي للضريبة ، ام يحدد لها سعر تصاعدي ( مشكلة تناسبية (١) او تصاعدية الضريبة (٢) . )

### الضريبة التناسبية والضريبة التصاعدية :

تكون الضريبة تناسبية اذا ما تحدد مقدارها كنسبة مئوية لا تتغير بتغير قيمة المادة الخاضعة للضريبة ، اي اذا كان لها سمرا واحدا لا يختلف باختلاف مستوى دخل المكلف ، فاذ كان سعر الضريبة ١٠٪ كان متسدار الضريبة ١٠٠ جنيه اذا كان دخل المكلف الخاضع للضريبة ١٠٠٠ جنيه ، ويكون مقدارها ١٠٠٠ جنيه في حالة ما اذا كان دخل المكلف الخاضع للضريبة ١٠٠٠٠ جنيه .

يؤخذ على هذه الطريقة في تحديد سعر الضريبة انها غير عادلة وتقليلة الحصيلة في نفس الوقت : غير عادلة . اذ العبء النسبي للضريبة يكون أكبر بالنسبة للمكلف ذي الدخل الأقل ويكون أقل بالنسبة للمكلف ذي الدخل الأكبر ، بمعنى آخر التفضية التي يقوم بها شخص بالتنازل عن نسبة معينة من دخله تقل كلما زاد مقدار هذا الدخل . من ناحية أخرى هي قليلة الحصيلة ، اذ لو اخذ في الاعتبار ضرورة ارتكاز الضريبة

---

La proportionalité de L'impôt ( ١ )

La progressivité de L'impôt ( ٢ )

على المقدرة التكاليفية الحقيقية للمكلف أى ونفا لدرجة التضحية لا يمكن للدولة الحصول على مقدار أكبر من الضريبة ( دون تغير فى مستوى دخول الأفراد ) أن هى فرقت بين دخل مخفض نسبيا وحددت بالنسبة له سعرا للضريبة ودخل أعلى وحددت بالنسبة له سعرا أكبر . أى ان هى — بصفة عامة — غيرت سعر الضريبة — نحو الارتفاع — كلما ارتفع مستوى دخل المكلف الفرد . ذلك هو ما يعرف بتصاعدية الضريبة . مثال ذلك أن يكون سعر الضريبة ٣٪ بالنسبة للدخل الذى لا يتجاوز ١٠٠٠ جنيه ؛ فى هذه الحالة يكون مقدار الضريبة ٣٠ جنيه . أما إذا كان الدخل ١٠٠٠٠ جنيه فيكون سعر الضريبة ٢٠٪ ويكون مقدارها ٢٠٠٠ ج .

إذا كان القصد من تصاعدية الضريبة هو المساواة فى التضحية الناتجة عن المساهمة فى تحمل العبء الضريبي عن طريق فرض الضريبة على أساس المقدرة التكاليفية الحقيقية للمكلف فإن تحقيق هذا القصد لا يتم إلا إذا :

— انتصر تطبيق التصاعد على الضرائب الذى تدل المادة الخامسة لها على المتسدر التكاليفية للمكلف ، والضرائب لا تكون كذلك إلا إذا كتبت تتعلق بالمتسدر التكاليفية فى مجموعها وليس بالمتسدر التكاليفية فى جزء منها . ومن هنا يلحق الاتجاه الغالب الذى يقصر استخدام التصاعد على الضريبة العالية على الإيراد التى تفرض على مجموع دخول المكلف سواء أكانت ناتجة من العمل أو من رأس المال أو منهما معا . أما أى دخل نوعى يمثل جزءا من الإيراد الكلى للمكلف فلا يعبر إلا عن جزء من مقدرة التكاليفية ومن ثم لا يجوز أن يستخدم تصاعد الضريبة عند فرض ضريبة عليه ، اللهم إلا إذا أريد التفرقة .

— في نطاق هذا النوع من الدخل — بين أصحاب الدخول المنخفضة وأصحاب الدخول المرتفعة .

— كذلك إذا لم يصل التصاعد الى حد مصالحة الدخول المرتفعة ، فيتمدد العدم ويصبح عقوبة تفرض على بعض المكلفين نوى الدخول المرتفعة .

مؤدى ذلك أنه مع التسليم بأن تصاعدي الضريبة أكثر انقلبا مع المتدرة الحقيقية للمكلف من تناسبية الضريبة تبقى مشكلة ضمان الاتصال التصاعدي الى حد العقوبة ، الأمر الذى يلزم معه التعرف على أنواع التصاعد تعريفنا يمكننا من رؤية أكثرها تحقيقا للغرض الذى يتمثل ليس فقط في رعاية نسبية للمدالة التكليفية وإنما كذلك في تقادى غرض عقوبة على الدخول الكبيرة الأمر الذى قد يكون ذا أثر غير موات على النشاط الاستثمارى والإنتاجى في مجتمع يقوم أساسا على النشاط الفردى .

لتحقيق تصاعدي الضريبة يمكن تمييز أربعة أشكال فنية رئيسية :

( ١ ) التصاعد الإجمالي : وفقا لهذا الشكل تقسم المادة الخاضعة للضريبة (ولكن الدخل ) الى مجموعات يفرض على كل مجموعة سعر ضريبة يرتفع بزيادة مقدار الدخل إذا كانت هذه الزيادة تنقله الى مجموعة أعلى . وقوع الدخل في مجموعة معينة يخضعه بأكمله (١) لسعر معين ( وهو السعر المحدد لهذه المجموعة ) . ومن ثم يكون السعر تناسبي بالنسبة لكل مجموعة من هذه المجموعات .

---

( ١ ) من هنا اكتسب هذا النوع من التصاعد اسمه : La Progressivité globale

واليك مثال لهذا النوع من التصاعد :

المجموعة الاولى تشمل الدخول التي لا تزيد عن ١٠٠ جنيه سنويا  
معفاة .

المجموعة الثانية تشمل الدخول التي تزيد عن ١٠٠ جنيه ولا تتجاوز  
٢٠٠ جنيه سنويا يكون سعر الضريبة ٢٪ .

المجموعة الثالثة تشمل الدخول التي تزيد عن ٢٠٠ جنيه ولا تتجاوز  
٥٠٠ جنيه سنويا يكون سعر الضريبة ٣٪ .

المجموعة الرابعة : تشمل الدخول التي تزيد عن ٥٠٠٠ جنيه ولا تتجاوز  
١٠٠٠ جنيه سنويا يكون سعر الضريبة ٤٪ .

المجموعة الخامسة تشمل الدخول التي تزيد عن ١٠٠٠٠ جنيه ولا تتجاوز  
٣٠٠٠ جنيه سنويا يكون سعر الضريبة ٥٪ .

المجموعة السادسة تشمل الدخول التي تزيد عن ٣٠٠٠ جنيه ولا تتجاوز  
٥٠٠٠ جنيه سنويا يكون سعر الضريبة ٧٪ .

المجموعة السابعة تشمل الدخول التي تزيد عن ٥٠٠٠ جنيه ولا تتجاوز  
١٠٠٠٠ جنيه سنويا يكون سعر الضريبة ٩٪ .

المجموعة الثامنة تشمل الدخول التي تزيد عن ١٠٠٠٠ جنيه سنويا  
يكون سعر الضريبة ١٢٪ .

$$\frac{2 \times 101}{100} \quad \text{فاذا كان الدخل } 101 \text{ جنيها سنويا يكون مقدار الضريبة}$$

= ٢.٠٢ جنيها . وانا كان الدخل السنوي ١٢٠٠ جنيها مثلامنه ينتهي الى  
المجموعة الخامسة وينطبق عليه السعر المفروض على الدخول التي تنتمي

$$\text{اليها ، ويكون مقدار الضريبة} = \frac{1200 \times 5}{100} = 6 \text{ جنيه .}$$

في هذا النوع من التصاعد لا يوضع حد أعلى للمجموعة الأخيرة من الدخول حتى لا يتهدى التصاعد الى حد فرض سعر يمثل ١٠٠٪ من المادة الخاضعة للضريبة ويترتب عليه مصادرتها . ولكن يؤخذ عليه أن انتقال الدخل من مجموعة الى أخرى قد يترتب عليه اصابته على نحو فادح اذا منتج الانتقال عن زيادة صغيرة في الدخل . مثال ذلك : اذا كان الدخل السنوى ٥٠٠ جنيه فانه يقع في المجموعة الثالثة ويطبق عليه سعر ٣٪ ، ويكون مقدار الضريبة

$$\text{الضريبة} = \frac{2 \times 500}{100} = 10 \text{ جنيه} .$$

اما اذا زاد الدخل الى ٥١٠ جنيه سنويا فانه يقع في المجموعة الرابعة

$$\text{يطبق عليه سعر } 4\% \text{ ، ويكون مقدار الضريبة} = \frac{4 \times 510}{100} = 20.4 \text{ جنيه} .$$

لتتحدى مثل هذه الاوضاع يمكن الالتجاء الى شكل آخر من اشكال التصاعد وهو ما يعرف بالتصاعد بالشرائح (١) .

( ب ) التصاعد بالشرائح : وفقا لهذا النظام تقسم المادة الخاضعة للضريبة الى شرائح يخضع كل منها لسعر معين يرتفع كلما انتقلنا الى شريحة اعلى . على هذا يقسم دخل المكلف الواحد الى شرائح يسرى على كل منها سعر يرتفع كلما كبر الدخل ليشتمل على شرائح اعلى . وفي النهاية يخضع الدخل لعدة اسعار بقدر ما يحتويه من شرائح . وفيما يلي مثال لهذا النوع من التصاعد :

|       |  |
|-------|--|
| مضافة | الشريحة الاولى لغاية ١٠٠ جنيه          |
| ٢٪    | الشريحة الثانية ، المدة جنيه التالية   |
| ٣٪    | الشريحة الثالثة ، الـ ٢٠٠ جنيه التالية |

(١) La progressivité par tranches



- الشريحة الرابعة ، الـ ٥٠٠ جنيه التالية ٥٪  
 الشريحة الخامسة ، الـ ١٠٠٠ جنيه التالية ٧٪  
 الشريحة السادسة ، الـ ٥٠٠٠ جنيه التالية ١٠٪  
 الشريحة السابعة ، الـ ١٠٠٠٠ جنيه التالية ٢٠٪  
 الشريحة الثامنة - مازاد على ذلك ٨٠٪

في هذا النوع من التصاعد كذلك يتعين الا يصل السهم الى ١٠٠٪ بالنسبة للشريحة الاخيرة والا كان ذلك مصادرة لهذا الجزء من الدخل .

فإذا كان الدخل السنوي للكلف ٥٠٠ جنيه مثلاً فان مقدار الضريبة يتم حسابه على النحو التالي :

$$\begin{aligned}
 & ١٠٠ جنيه معفاة - الـ ١٠٠ جنيه التالية تقع في الشريحة الثانية \\
 & \text{ويدفع عنها ضريبة مقدارها} = \frac{٢ \times ١٠٠}{١٠٠} = ٢ \text{ جنيه} . \text{ والـ } ٢٠٠ \text{ جنيه} \\
 & \text{التالية تقع في الشريحة الثالثة ويدفع عنها ضريبة مقدارها} \\
 & = \frac{٣ \times ٢٠٠}{١٠٠} = ٦ \text{ جنيه} . \text{ وتقع الـ } ١٠٠ \text{ جنيه الاخيرة في الشريحة} \\
 & \text{الرابعة ويدفع عنها ضريبة قدرها} = \frac{٥ \times ١٠٠}{١٠٠} = ٥ \text{ جنيه} . \text{ على هذا} \\
 & \text{النحو يكون مجموع ما يدفع كضريبة} = ٢ + ٦ + ٥ = ١٣ \text{ جنيه} .
 \end{aligned}$$

يلاحظ انه فيما يتعلق بكل شريحة من الشرائح تخضع دخول كافة المكلفين لسعر واحد هو السعر الخاص بالشريحة محل الاعتبار . وبما ان السعر يرتفع كلما زاد عدد الشرائح فان الدخول المنخفضة تخضع في مجموعها لسعر اقل نظراً لانها تدخل في عدد اقل من الشرائح . أما الدخول الكبيرة فتأخذ تخضع في مجموعها لسعر مرتفع لانها تدخل في عدد كبير من الشرائح . على هذا النحو يمكن اخضاع الدخول الكبيرة لسعر مرتفع جداً

دين أن يصل ذلك الى حد محاذرتها . ومع ذلك فارتفاع سعر الضريبة قد يكون ذا اثر غير موات على النشاط الفردى وتراكم رأس المال ، الامر الذى قد يستلزم البحث عن شكل آخر يحقق تصاعدي الضريبة عن طريق فرض ضريبة تنازلية .

### ( ج ) التنازلية عن طريق السعر التنازلى : (١)

الحال عند فرض سعر تصاعدى . فنبدأ من سعر يمثل الحد الأدنى الذى يفرض على الدخول المرتفعة ، ثم ينخفض السعر كلما نزلنا على سلم الدخول . هذه الطريقة فى تحديد سعر الضريبة تهدف — شأنها فى ذلك شأن الطرق الأخرى فى تحديد السعر التصاعدى للضريبة — الى البحث عن المقطرة التكاليفية الحقيقية للمكلف . الفرق بين هذه الطريقة والطريقتين السالفتين يدور حول الهدف الذى يقصده النظام الضريبى .

— اذا كان النظام الضريبى يهدف فى مجموعه الى الحد من الثروات الكبيرة أخذاً موقفاً مهادياً لهذه الثروات تتبطل الطريقة الانسب فى تحديد سعر تصاعدى للضريبة . فى هذه الحالة تتحمل الدخول التى تزيد عن الدخول المتوسطة عبئاً اضافياً ثقيلاً .

— اما اذا كان النظام الضريبى لا يفت هذا الموقف المهادى من الثروات الكبيرة ، وانما يقصد الى تخفيف العبء عن الدخول المنخفضة نسبياً فلن تحقيق تصاعدي الضريبة عن طريق السعر التنازلى يكون انسب فى هذه الحالة يخفف العبء عن الدخول التى هى دون مستوى الدخول المتوسطة .

### ( د ) التنازلية عن طريق الاعفاء أو الخصم : (٢)

---

La dégressivité par abaissement de taux. (١)

Le recouvrement de L'impôt et le problème du paiement. (٢)

المعبء الضريبي وفقا للمقدرة التكلفة الحقيقية للمكلفين قد نقوم بفرض  
سعر واحد للضريبة على ان يتغير مقدار المادة الخاضعة للضريبة اما عن طريق  
الاعفاءات او الخصم .

— الاعفاءات : في هذه الحالة تنقص المادة الخاضعة للضريبة عن طريق اعفاء  
جزء من الدخل من الخضوع للضريبة . مثال ذلك اعفاء جزء من الدخل  
اللازم لتغطية ما يعتبر الحد الأدنى اللازم للمعيشة ، أى حد الكفاف .  
هذا الاعفاء أصبح الآن مأخوذاً به على نطاق واسع . ولكنه يثير مشكلة  
تقدير : اذ الحد الأدنى اللازم للمعيشة يختلف من مجتمع لآخر ، وفي داخل  
المجتمع الواحد من فترة الى أخرى وقد يختلف في المجتمع الواحد  
وفي أثناء فترة زمنية واحدة من ضريبة الى أخرى أو وفقاً  
للاحتياجات المالية للدولة .

— الخصومات: وذلك بأن يخصم من جزء من المادة الخاضعة للضريبة لكي  
يقابل الاعباء المعنوية التي يتحملها المكلف الذي يعمل أسرة . لماذا كلن  
المكلف يعمل أسرة خصم من دخله مقابل الاعباء المعنوية وما يقابل الحد  
الأدنى اللازم للمعيشة .

يترتب على الاعفاء والخصومات نوع من تنازلية الضريبة ، اذ تعنى  
الدخول الصغيرة من الضريبة جزئياً او كلياً . ولكن اذا ما ارتفعت الدخول  
وبعدت بذلك عن حد الاعفاء فلن السعر الفعلي يقارب السعر التناسبي .

### ثالثاً - تحصيل الضريبة

إذا ما تم تحديد وعاء الضريبة وتحديد مقدارها تمثل الخطوة التالية في  
دفعها بواسطة الممول أى تحصيلها بواسطة الإدارة . لن نقف طويلاً هنا ،  
وسنقتصر على كلمة موجزة .

— أولا : عن كيفية دفع الضريبة .

— ثانيا : عن وقت دفع الضريبة .

### كيفية دفع الضريبة .

الأصل العام في المجتمع الحديث هو أن تدفع الضريبة نقدا ( عسدا ) لا بنفى وجود بعض وسائل الدفع المعينة ( في صورة عمل مسموخر مثلا في الماضي ) . في الاقتصاد الزراعى وخاصة اذا كان جزءا كبيرا من النشاط الإنتاجى يتم بتعدد الاشباع المباشر للحاجات ( وليس للبساطة ) يكون من المتصور أن تحصل الدولة عينا على جزء من الموارد اللازمة لقبليها بالخدمات العامة . مع تطور الاقتصاد الرأسمالى ، كالتصايد مبادلة ، ومبادلة نقدية ، يصبح الأصل العام هو دفع الضريبة نقدا . هذا لا يعنى أن دين الضريبة يسدد حتما عن طريق النقود الورقية أو المعدنية وإنما هو يسدد بوسائل الدفع التى تمثل جزءا من التيارات النقدية ، الى جانب هذين النوعين من النقود فهو يسدد بالشيكات أو بالحوالات البريدية وفقا لتتصيل كل نظام ضريبى .

هذا وقد يكون استحقاق الضريبة في الحال أى عند وقوع العمل الذى يتخذ النظام الضريبى مناسبة لتحديد مقدار الضريبة الذى يدفعه المكلف . وهو امر لا يتحقق الا بالنسبة لبعض الضرائب غير المباشرة ( الرسوم الجمركية — الضرائب على الاستهلاك .. الى غير ذلك ) .

ولا يكون استحقاق الضريبة كذلك اذا ماتعين مروره فترة بين القيام بما هو لازم لتحديد وعاء الضريبة ومقدارها وبين تحصيل الضريبة . وعسدا مليحدث في حالة الضريبة المباشرة وماقد يحدث كذلك في بعض أنواع الضرائب غير المباشرة عندما يكون من السهل التعرف على شخص <sup>١٤١١</sup> كما في حالة قيام الناجر بدفع ضريبة من الضرائب غير المباشرة .

## وقت تحصيل الضريبة :

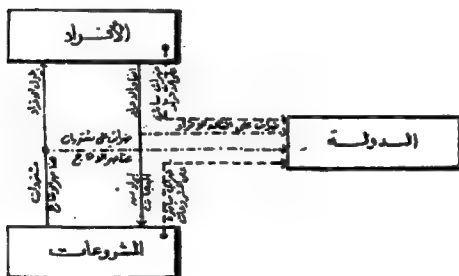
يستلزم قيام الدولة بالاتفاق في كل وقت على مدار السنة أن يوجد دائما تحت تصرفها كميات مناسبة من الإيرادات النقدية لتغطية النفقات . وإذا كانت حصيللة بعض الضرائب غير المباشرة تتوزع على مدار السنة ( اذ العمليات التي تكون مناسبة لفرض الضريبة تحدث على مدار أيام السنة ) فإن الامر يختلف بالنسبة للضرائب المباشرة التي يسبق تحصيلها القيام بعمليات تقدير المادة الخاضعة للضريبة وتحديد مقدار الضريبة وما يستلزمه من اقرارات ومراجعة .. الخ .. هذه الضرائب يحدد لها فترة معينة من السنة تحصل فيها الضريبة في كل انحاء البلاد .. الامر الذي قد يؤدي الى تطلب في تيار إيرادات الدولة على مدار السنة . فتزيد عن الحاجة في بعض الفترات وتقل عنها في البعض الآخر . من اجل هذا يجب ان يتم تخفيف وقت تحصيل الضريبة على نحو يمكن معه تقادى التطلبات الكبيرة في الإيرادات وذلك لضمان حد أدنى من التوافق بين الإيراد والاتفاق على مدار السنة . الا ان هذا لا يمثل الاعتبار الوحيد الذي يجب اخذه في الحسبان عند تحديد وقت تحصيل الضريبة ، اذ يجب كذلك ان يراعى اعتبار آخر : ان تحصيل الضريبة بقدر الإمكان في أكثر الأوقات مناسبة بالنسبة للمكلف .



على هذا النحو ننتهي من الكلام عن المشكلات الفنية التي تدور بمناسبة فرض الضريبة: من فرضها الى الوفاء بدينها . تمثلت المشكلة الاولى في تحديد وعاء الضريبة ، اختيار لسان ونسبة فرض الضريبة ثم تحديد المادة الخاضعة للضريبة تحديدا كيفيا وتقديرها كميا . وتمثلت المشكلة الثانية في تحديد مقدار الضريبة ، وكلفت الأخيرة تلك المنطقة بتحصيل الإدارة لدين الضريبة .. دراسة هذه المشكلات كانت المناسبة للتعرف على

الانواع المختلفة للضرائب وكذلك المجالات التي تعرض فيها تقسيماتها ، المختلفة الامر الذي يسمح لنا الان بتقديم التصوير التالى (١) للضرائب ومكانها فى التغيرات التنافسية فى الاقتصاد القومى ، حتى نستطيع بعد ذلك الانتقال الى دراسة المشكلات التى تنتج كأثر للضريبة .

**أولاً : فى اقتصاد مغلق :** أى على فرض غياب المعاملات الاقتصادية مع الخارج :



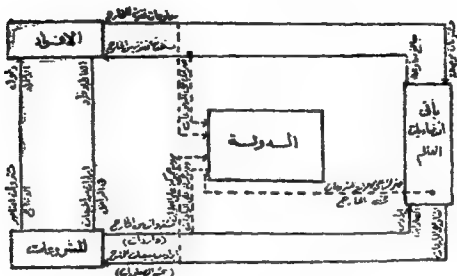
الضرائب المستندة من  
تغيرات التعلق على شراء  
السلع الاستهلاكية ( بواسطة  
الأفراد ) أو شراء عناصر  
الإنتاج ( بواسطة المشروعات )  
لتأخذ فى الحسبان الظروف  
الخاصة للتكلفة .

فى الضرائب المبسطة على  
الأفراد أو على المشروعات  
يمكن أن تؤخذ فى الاعتبار  
الظروف الخاصة للتكلفة .

التغيرات التنافسية بين الأفراد  
والمشروعات .

(١) استعرضنا فكرة التصوير من مؤلف A. Williams ، ص ٢٠ وما بعدها .

ثانيا : في اقتصاد مفتوح : ( مع عدم تكرار تيارات الإيراد الخريبي  
الداخلية والواردة في الشكل السابق ) :



## المبحث الثاني

### المشكلات التي تنتج كآثار اقتصادية للخريبي

لنظام الخريبي في اقتصاد رأسمالي معين ( أي لمجموعة الضرائب التي تفرض بكيفية معينة في فترة زمنية محددة في اقتصاد محدد ) آثار بعيدة المدى من الناحية الاقتصادية . فهو يؤثر على كفاءة استخدام الموارد الإنتاجية الموجودة تحت تصرف المجتمع عن طريق تأثيره على الاتزان النسبية للمنتجات ولعناصر الإنتاج : إذ ينتج عن النظام الخريبي تغير بعض الاتزان بالارتفاع وتغير البعض الآخر بالانخفاض الأمر الذي يؤدي إلى إعادة توزيع الموارد الإنتاجية بين الاستخدامات المختلفة سعيا وراء معدل أعلى من الربح . كما يؤثر النظام الخريبي على معدل نمو الاقتصاد القومي عن طريق تأثيره على دخول الأفراد وتوزيعها بين الاستهلاك والمخبرات ، ومن ثم على كمية الاستثمارات التي تمثل أحد محددات معدل النمو الاقتصادي

وكذلك عن طريق تأثيره على المحدد الثاني لمعدل النمو الاقتصادي الا وهو  
كيفية توزيع الكمية المينة من الاستثمارات بين الفروع المختلفة للنشاط  
الاقتصادي (١)

ان نتعرض في هذا المجال لآثار الاستقطاب الضريس في مجموعة على  
النشاط الاقتصادي في المجتمع تاركين دراسة هذه الآثار لحين معالجة  
كيفية استخدام الضرائب في تحقيق اهداف السياسة المالية في اقتصاد  
راسمالي متقدم . . اما هنا فسنركز اهتمامنا على التمرسرف على الآثار  
الاقتصادية لضريبة ما . هذه الضريبة قد تكون ضريبة عامة تصيب كافة

---

(١) يتوقف معدل النمو الاقتصادي في ظل تنظيم اجتماعي معين للمبلة الاقتصادية على  
كبة الاستثمار وكيفية توزيع هذه الكمية بين الفروع المختلفة للنشاط الاقتصادي وكذلك على  
درجة الكفاءة في استخدام الطاقة الانتاجية الجيدة التي تخطها عملية الاستثمار :

— فعادة عامة يمكن القول انه كلما زادت كمية الاستثمار ( وهي اذا نسبت الى مقدار  
الدخل القومي تعطينا معدل الاستثمار ) كان معدل نمو الدخل القومي اكبر . التخط الذي  
يتميز اعباره بالنسبة لهذه القاعدة العامة هو ان زيادة معدل الاستثمار ( الامر الذي يرضي نقص  
معدل الاستهلاك ) لا يمكن ان تقضى حد الاستهلاك الذي يؤدي تنفيذه الى نقص في انتاجية  
القوة العاملة ، ومن ثم نقص الانتاج ، بالإضافة الى ذلك نقول :

— اذا ما تحدثت كمية الاستثمار فان أثرها على معدل نمو الدخل القومي يخطف باختلاف  
نمط توزيع هذه الكمية بين الاستخدامات المختلفة : بين الانتاج المادي وغير المادي ( الخدمات )  
وفي داخل مجال الانتاج المادي بين النشاط الاستخراجي والنشاط الزراعي والنقل الصناعي ،  
وفي داخل النشاط الصناعي بين الصناعات الانتاجية والصناعات الاستهلاكية . فكل كمية  
مينة من الاستثمار يتوقف على التسيب النسبي لكل نوع من هذه التشطلات من هذه الكمية ،  
بالإضافة الى ذلك يتوقف أثر تسيب نوع معين في كمية الاستثمار على نوع الفن الاتي المستفم  
في الوحدات الانتاجية للجيدة التي يتم بنائها ، أي على ما اذا كانت وحدات المجتمع بنسبة  
عامة أو منخفضة من وسائل الانتاج الثابتة الى وحدة واحدة من وحدات العمل .

— كما ان معدل نمو الاقتصاد القومي يتوقف في النهاية على درجة الكفاءة التي مستفم  
بها الطاقة الانتاجية لانتاجية من عملية الاستثمار في الوحدات الانتاجية المختلفة ، أي الوحدات  
الجيدة أو الوحدات التي تم توسيعها . انظر في ذلك البيمة الثانية من مؤلفنا في « اقتصاديات  
التخطيط الاشتراكي » ، السجل الأكثر الىه ، ص ٢١٤ وما بعدها ، وكذلك المراجع  
الواردة به .



الانفراد ( كالضريبة العامة على الإيراد مثلا ) ، وقد تكون ضريبة تصاهرة على فرع معين من فروع النشاط الاقتصادى ، كما اذا فرضت ضريبة على دخول المنتجين لسلعة معينة .. فى هذه الحالة الأخيرة يتوقف أثر الضريبة على النشاط الاقتصادى فى مجموعة على الدور الذى يلعبه فرع النشاط ( الذى فرضت الضريبة على منتجاته ) فى الاقتصاد القومى .. اذ تقوم بين هذا الفرع وبقية فروع النشاط الاقتصادى علاقات الاعتماد المتبادل : فهو يعتمد على الفروع الأخرى فى الحصول على ما يلزم من عناصر لقيامه بالانتاج كما يعتمد عليها فى تسويق منتجاته .. ووفقا لأهمية الدور الذى يلعبه هذا الفرع كمشتري من الفروع الأخرى أو كبائع لها أو كجامع للصفتين معا يتوقف أثر الضريبة التى تفرض على المنتجين فيه على بقية أجزاء الاقتصاد القومى بفرض ضريبة على انتاج الحديد والصلب مثلا يحقق أثرا بعيدة المدى على بقية أجزاء الاقتصاد القومى ، على عكس الحال بالنسبة لفرض ضريبة على انتاج سلعة استهلاكية محدودة الكمية ، كالتلف الرصاصى مثلا .

هذا وقد كانت النظرية التقليدية فى المالية العامة تأخذ بمبدأ هياد الضريبة . والمقصود بحيادها هو ألا يكون من شأن الضريبة التأثير على قرارات الأفراد الخاصة بالانتاج والاستهلاك والا تؤثر بالتالى على النمط الذى تحققه قوى السوق بالنسبة لتوزيع الموارد الانتاجية بين فروع النشاط المختلفة .

والواقع أن الضريبة لم تكن فى يوم ما محايدة من حيث الآثار الاقتصادية إذ أن لها أثرا بعيدا المدى من الناحية الاقتصادية وهى أكثر تردد أهمية مع اتساع نطاق دور الدولة الرأسمالية فى الحياة الاقتصادية للمجتمعات الرأسمالية المعاصرة . وسنحاول فى هذا البحث تقديم الآثار الاقتصادية

## الضريبة (١) على أن نفرق بين نوعين من الآثار (٢) :

— أولاً : الآثار التي يمكن أن تحدثها الضريبة على بعض الكميات الكلية في الاقتصاد ، كالإنتاج والدخل والادخار ، وهي آثار يمكن أن يحدث شبيه لها بواسطة عامل من العوامل الأخرى التي قد تؤثر على النشاط الاقتصادي من زوايا مختلفة . هذه الآثار يشرها فرض الضريبة ولا تستقل بالنسبة لها بطريقة خاصة لأحداثها .

(١) لها ينطق بالآثار الاقتصادية للضريبة راجع :

A. V. Marco, p. 141 - 170; Brochier et Tabatoni, p. 299 - 282; O. Eckstein, p. 71 - 83; M. Masoin, *Théorie économique*, p. 290 - 334; A. Barrère, *Economie et institutions...*, Tome II, p. 72 - 99; M. Lanré, p. 55 - 67; M. Duverger, p. 134 - 146; H. Laufenberger, *Théorie économique...*, Tome I, p. 150 - 163; K. Boulding, *Economic Analysis* H. Hamilton, London, 1955, p. 142 - 153.

(٢) الفرق بين آثار الضريبة بسعة علة وبين عبء الضريبة واستقرارها ( الذي يحدد في النهاية بنقل عبء الضريبة وانتشارها والتعرب منها ) طريقة ترجع إلى النمو الكلاسيك ، ولكنما لم تكن محددة منهم .. أما الذي يحدد بكل منها ؟ وما الذي يبرز هذه الطريقة ؟ التفسير الذي ينقل ونوايا النيوكلاسيك لها ينطق بالتصود بكل منها هو أنه :

— يحدد عبء الضريبة ( نظمه واستقراره ) أثر الضريبة على الدخول الحقيقية الصافية للأفراد أو المجموعات من الأفراد أو لعناصر الإنتاج .

— بينما يحدد بآثار الضريبة كل ما عدا ذلك من آثار .

وولغا لهذا التفسير الذي يقدمه B. Hansen ، ص ٩٣ يصبح عبء الضريبة أثراً مقبلاً ( له أهمية خاصة ) بين كل الآثار الأخرى للضريبة .

وقد رأينا أن نقيم الطريقة التي تصاغها في الفن على الأسس التقني ، وهو أسس قسدي بين المزيد من الدراسة أو التتالي حوله وجاحته أو عدم وجاحته :

التنوع الأول من الآثار ينال نتيجة لفرض الضريبة ، ويضال في آثار قد يعقل شبيه لمساواة موارد أخرى غير الضريبة . فآثار الضريبة على مستوى الدخل القوي من طسريق الحد من الاستهلاك قد ينتجها رفع سعر الفائدة على القروض الاستهلاكية أو سيطرة سعرية مباشرة خاصة بصلح الاستهلاك .. أما التنوع الثاني ( ويتناول أساساً في أثر الضريبة على الدخول الحقيقية الصافية ) فيتحقق نتيجة لما تفره الضريبة من سلسلة ظواهر يعقل ميكنزياً أنفرد به الضريبة ، هذه السلسلة هي نقل عبء الضريبة وانتشار الضريبة والتعرب المبريس .

— ثانيا : الآثار الاقتصادية التي تنفرد الضريبة بمكانهم خاص لاحداثها ونحدد في النهاية التوزيع الاقتصادي للمعبء الضريبي الذي قد يختلف — وعادة ما يختلف — عن التوزيع القانوني الذي قصده المشرع لهذا المعبد . الامكار المتعلقة بهذه الآثار تحاول ان تضع اجابة لسؤال : من يتحمل بالمعبء الضريبي؟ .. هنا نثير الضريبة سلسلة من الظواهر تحقق في النهاية اثر الضريبة على الدوخل الحقيقية الصافية للانفراد او لمجموعة من الافراد .

### اولا : اثر الضريبة على الانتاج ومستوى الدخل

#### وتكوين رأس المال

في دراستنا لهذا الاثر سنعرض اولا لاثر الضريبة على الحافز على الانتاج ، ثم لاثرها على الكمية التي ينتجها مشروع فردى ومن ثم على الانتاج الجارى ، وكذلك لاثرها على الاستهلاك الكلى ومستوى الدخل القومى .. ثم نرى في النهاية اثرها على تكوين رأس المال عن طريق تأثيرها على الادخار .

### ١ — الضريبة والانتاج :

دراسة اثر الضريبة على الانتاج لا يمكن ان تنفصل عن اثرها على الائتمان ، اذ تؤثر كل مساهمة ضريبية بطريقة مباشرة او غير مباشرة على تسن التكلفة ( نفقة الانتاج ) وبالتالي على ثمن البيع (١) . وبما انه مستعار على اثر الضريبة على الائتمان عند دراسة الآثار التي تستقل بها الضريبة . فاننا سنقتصر هنا على التعرف على اثر الضريبة على الانتاج : اولا من ناحية تأثيرها على الحافز على الانتاج ، وبانيا من حيث اثرها على نفقة الانتاج ، وبالتالي على مستوى الانتاج الجارى .

(١) H. Laufenberger المرجع السابق الاشارة اليه و لميشر السابق ، ص ١٥٠ .

## ( ١ ) الضريبة والحافز على الإنتاج : تتمثل وجهة نظر التطبيقيين في أنه

قد يكون للضريبة أثر موات على الحافز من حيث أنها تدفع صاحب المشروع إلى زيادة الإنتاج ، كما تدفع العامل إلى بذل قدر أكبر من المجهود بقصد تعويض ما اقتطع منه عن طريق الضريبة . . فالسؤال الذي يثار بالنسبة للمكلف الذي يعمل هو ما إذا كان مستعداً للتضحية بعدد اضافي من ساعات العمل في سبيل الحصول على اشباع مساو للاشباع الذي كان يحتقه الجزء من الدخل الذي يذهب في صورة ضريبة والذي لم يعد يحصل عليه بمقد فرض الضريبة . . يمكن الإجابة على هذا السؤال بالقول بأنه إذا جردنا من الاشياء وخاصة ما تنتجه العولة استخداماً للإيراد الناتج عن الضريبة فلن نرض الضريبة قد يؤدي إلى زيادة الحافز على الإنتاج وإنما في حدود ضيقة ، إذ الأمر يتوقف على نوع الاستهلاك الذي يؤدي فرض الضريبة إلى الحد منه : ماذا تعلق الأمر بالحد من سلعة ضرورية فلن الدافع إلى زيادة الدخل ( للتعويض عن النقص الذي أصاب المكلف نتيجة لفرض الضريبة ) يكون أقوى منه في حالة ما إذا تعلق الأمر بالحد من استهلاك سلعة غير ضرورية ( ١ ) .

ولكن هذا الذي نقول به النظرية التقليدية كان يجد سنداً في وقت كان فيه عدد الضرائب محدوداً وكان سعر الضريبة معتدلاً . أما في الوقت الحالي فيصعب الأخذ به حيث العبء الضريبي ( يحدده عدد الضرائب وسعر كل منها ) انقل من أن يدع مجالا لمثل هذه المحاولات لتعويض ما ينزل عن نفسه المكلف للخراتعة العلة عن طريق الضريبة وخاصة في الحالات التي يكون فيها السعر تصاعدياً لدرجة كبيرة ، الأمر الذي يقلل من الرغبة في القيام بالعمل التعويضي . إلا أن هذا الأمر للضريبة ( نحو عدم تشجيع المجهود الإضافي ) يحد منه رغبة المكلف في الاحتفاظ — في مواجهة الضريبة — بمستواه المعيشي ووضعه الاجتماعي .

---

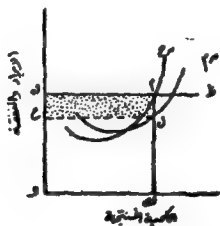
(١) A. V. Marco, p. 244

(ب) **الضريبة ونفقة الإنتاج** : تؤدي الضريبة المباشرة في جميع الأحوال والضريبة على الدخل ( في ظل ظروف معينة ) الى ارتفاع ثمن التكلفة . في هذا المجال يبين التفرقة بين الأشكال المختلفة للسوق الرأسمالية .

إذا افترضنا سيادة المنافسة الكاملة في السوق ، حيث الثمن تحدده قوى السوق ويأخذه كل منتج .

— وهو واحد بين عديدين — كمعطى لا يستطيع التأثير عليه ، في هذه الحالة لا يستطيع المنتج تعويض ما دفعه كضريبة عن طريق زيادة ثمن البيع عن المستوى السائد في السوق وفي هذه الحالة يقع اثر الضريبة على الربح :

— منتقص من الربح في حالة ما اذا كان المنتج يحقق ربحا غير عادى (١) نظرا لان متوسط النفقة لديه اقل من المتوسط السائد في الصناعة ) .



(١) يكون المنتج محققا لربح غير عادى في سوق المنافسة الكاملة في الحالة التي تكون فيها نفقة انتاجه المتوسطة اقل من الثمن السائد في السوق كما هو موضح على الشكل التالي : —

— قد تتحرك دون ربح او خسارة اذا كان مشروعاً لا يحقق أرباحاً  
غير عادية وكانت مساوية لمتوسط الربح (أو الربح العادي) .

— وقد تسبب خسارة اذا كان المشروع يحقق أرباحاً أقل من العادية  
وكان مقدار الضريبة يزيد على مقدار الربح .

نإذا ترتب على الضريبة انقاص النفقة (أو الربح) فإن الإنتاج يقل  
( اذ مع زيادة النفقة الحدية يكون توازن المشروع عند نقطة نكون عندها  
الكمية المنتجة أقل من الكمية التي كان ينتجها قبل فرض الضريبة) . فإذا  
ما أصبح النقص في الإنتاج علماً كان معنى ذلك نقص في عرض السلعة .  
نإذا افترضنا أن الطلب عليها يبقى على حاله ارتفع ثمنها الأمر الذي  
يؤدي إلى العودة بالربح إلى مستوى مقارب للمستوى الذي كان عليه  
قبل فرض الضريبة أو قبل زيادة الضريبة التي كانت موجودة من قبل .  
ولكن ذلك متوقف على مدى استجابة للكمية المطلوبة للتغير في الثمن ،  
أي على درجة مرونة الطلب ، فكلما كانت مرونة الطلب أقل ( الأمر  
الذي يعني تغير صغيراً نسبياً في الكمية المطلوبة نتيجة للتغير في الثمن )  
كلما كان احتمال عودة الربح إلى المستوى السابق أكبر ، والعكس  
كلما كانت درجة مرونة الطلب أكبر .

أما في حالة الاحتكار فيثور التساؤل عن مدى الإمكانية التي تنبع

---

= الإيراد والنفقة مثالان على المحور السيني ، والكمية المنتجة على المحور الصادي . ط يمثل  
منحنى الطلب ، و ث ويمثل الثمن السائد في السوق ( وهو يساوي للإيراد الحدي كذلك ) . ن م  
يمثل منحنى النفقة المتوسطة ، ن ح منحنى النفقة الحدية . نقطة توازن المنتج تتساوى النفقة  
الحدية مع الإيراد الحدي ) هي النقطة م وتكون الكمية المنتجة مساوية للكمية و ك . عند هذه  
الكمية تكون النفقة المتوسطة ك ل ، الربح غير العادي الذي يحققه من بيع وحدة واحدة من  
السلعة هو ل م ، ويكون إجمالي الربح غير العادي مساوياً ل م ل ب و ، ويمثل على  
الشكل بالمبطل م ل ع ث .

المنتج رفع ثمن البيع بمقدار الضريبة ( في حالة فرض ضريبة جديدة )  
 أو بمقدار الزيادة في الضريبة الموجودة من قبل مع الإبقاء على كمية  
 الإنتاج دون تغير . ومدى هذه الإمكانية يتوقف على ما إذا كان  
 الطلب مرنا وما إذا كان الثمن المفروض بالنقل — قبل فرض الضريبة  
 أو قبل رفع سعر الضريبة التي كانت مفروضة من قبل — ممثلا للثمن  
 الذي يشجع أكبر طلب ممكن في السوق . إذا كان الأمر كذلك فإن المنتج  
 — في سبيل عدم فقد جزء من السوق — يتعين عليه أن يقلل انتقاص  
 الضريبة من ربحه ، إذ رفع الثمن ( عن طريق نقص الكمية المنتجة )  
 نتيجة لفرض الضريبة يؤدي إلى نقص الطلب على السلعة ( نقصا  
 يتوقف على ما إذا كان رفع الثمن يغطي كل أو بعض الضريبة ) . أما إذا  
 كان الطلب غير مرن فإن الثمن يمكن أن يرتفع بزيادة الضريبة ويبقى  
 الربح دون تغيير . هذا وللتعرف على أثر الضريبة تصرفا منضبطا  
 ينبغي أن نأخذ في الاعتبار مدى تأثير نفقة الإنتاج بتغير الكمية المنتجة  
 الأمر الذي يتوقف على قانون الغلة الذي تعمل في ظله الصناعة محل  
 للاعتبار .

أما في سوق منافسة لثقة أو سوق المنافسة الاحتكورية فيسائر  
 المنتجون على السوق سيطرة نسبية ولكنها لا تصل إلى سيطرة المنتج  
 الواحد المحتكر للسوق . ومن ثم فإن رفع الثمن بمقدار الضريبة أو  
 الزيادة في الضريبة قد يؤدي إلى رد فعل غير موات من جانب الطلب .  
 ومن ثم كان لابد من محاولات تمحرف إلى التعرف على المدى الذي يمكن  
 رفع الثمن بإضافة جزء من الضريبة . في أثناء هذه المحاولات للوصول  
 إلى مستوى توازن جديد يكون الإنتاج عرضة للتأثر .

على هذا يكون اتجاه الإنتاج نحو الانخفاض (١) ( علم فرض انفسا

---

(١) إذا كان هذا هو الاتجاه العام فإن الرئيس واحدا بالنسبة لكل أنواع الضرائب :  
 — هناك ضرائب جديدة لارتفاع هذا الأمر ، كضرائب على الدخول التي تجد مصدرها في —

لا نأخذ في الاعتبار اثر الاتفاق العام في تصحيح هذا الوضع ، وهو انجسا يرجع في النهاية الى ان الضريبة باعتبارها استقطاعا لجزء من القوة الشرائية تحرم الانتاج الفردى ايا من الحافز على الانتاج واما من جزئه من وسائل الانتاج والقوة العاملة ، وهو الجزء الذى يصحح تحت تصرف الدولة لتستخدمه في اداء بعض الخدمات التي تقوم بها .

هذا اذا نظرنا الى اثر الضريبة على الانتاج من خلال تأثيرها على الحافز على الانتاج وعلى نفقة الانتاج . وهي تحقق انجاء مماثل اذا نظرنا الى اثرها على مستوى الدخل القومى والمعملة من خلال تأثيرها على الاستهلاك الكلى . وهو ملغوا في التو .

## ٢ - اثر الضريبة على الاستهلاك الكلى ومستوى الدخل والمعملة :

نظم ان مستوى المعملة والدخل القومى يتحدد - وفقا لتخطيط كينز - بمستوى الاتفاق الكلى ( الطلب الكلى الفعال ) الذى يتكون من الاتفاق الخاص على الاستهلاك والاستثمار والاتفاق العام على الاستهلاك والاستثمار . لماذا مفترضت ضريبة او رفع سعر ضريبة قائمة ( على الدخل العام مثلا ) فان زيادة الاستقطاع الضريبى تعنى نقصا في الدخل المتاح للاتفاق لدى الأفراد ، ونقص هذا الاخير يؤدي الى نقص الاتفاق

---

- ربح المعزلات والفرايب على « نقص القبة » والفرايب على الفركات ، والفرايب التي تفرض كسبة من قرياح المحتر .

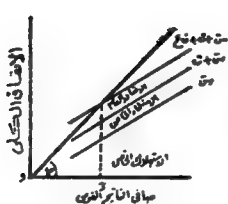
- ايا الفرايب التي تفرض على السلع ملغوا تؤدي الى النقص في حجم الانتاج : ويكون الاتر اقل اذا كان عرض السلعة اقل مرونة منه في حافة ما اذا كان عرض السلعة مونا .  
- ايا الفرايب الجبركية والفرايب على وسائل الانتاج لمي تؤدي الى زيادة انتاج السلع التي تصبها على صلب السلع الاخرى . انظر :

M. Maso'in, *Theorie économique*.... p. 330 - 1.



على الاستهلاك . فإذا فرضنا أن الاتفاق الخاص على الاستثمار والاتفاق العام يبتليان على حالهما دون تغيير فإن نقص الاتفاق الخاص على الاستهلاك يؤدي إلى انخفاض مستوى العمالة والدخل القومي . إلا في الحالة التي توجد فيها فترة تضخمية قبل فرض الضريبة ( أو رفع سعر الضريبة الموجودة من قبل ) فيؤدي نقص الاتفاق الخاص على الاستهلاك إلى سد هذه الثغرة وإزالة الارتفاع التضخمي في الائتمان .

ويمكن تصوير الأثر الإنكاشي الذي تحققه الضريبة على مستوى العمالة والدخل القومي عن طريق تأثيرها على الاستهلاك تصويراً بهائياً على النحو التالي :



(أ) وضع التوازن بعد فرض الضريبة



(ب) وضع التوازن قبل فرض الضريبة

في الوضع السابق على فرض الضريبة (كما يمثله الشكل ١) كان مستوى الناتج الاجتماعي الصافي (ومستوى العمالة) يتحدد عند

نقطة تلاقي المنحنى المثل للاتفاق الكلى ( اى الاتفاق الخاص على الاستهلاك اى س + الاتفاق الخاص على الاستثمار اى ث + الاتفاق العام اى ف ع ) مع خط الزاوية هـ ، وكان الناتج الاجتماعى المصافى مساويا لـ د و . اما بعد فرض الضريبة نقد ادى انقسامها من الدخل الى ان يقل الاتفاق الخاص على الاستهلاك من س الى س' ( المبينة فى الشكل ب ) ، وعلى فرض ثبات الاتفاق الخاص على الاستثمار وثبتت الاتفاق العام (اتفاق الدولة) فان الناتج الاجتماعى المصافى يتحدد عند نقطة تقاطع المنحنى س' + ث + ف ع مع خط الزاوية هـ ويكون مساويا لـ د' و الذى هو اصغر من د و ، اى الناتج الاجتماعى المصافى قبل فرض الضريبة .

هذا التحليل لاثـر الضريبة على الاستهلاك ومستوى الناتج الاجتماعى المصافى انما يفترض ان انقـاص الدخل المتاح الذى ترتبه الضريبة انـمـا ينـعـكـس على الاستهلاك فينتـمـصه دون ان يؤثر على الادخار والاستثمار الخاص ، ولكن الواقع ان الضريبة تحدث آثارا على الادخار كذلك ننتقل الان للتصرف عليها .

## ٢ - اثر الضريبة على الادخار وتكوين رأس المال :

يتكون الادخار القومى فى الاقتصاديات الرأسمالية المعاصرة - حيث قطاع الدولة يلعب دورا هاما فى الاقتصاد القومى - من الادخار الخاص والادخار الذى تقوم به الدولة . اذ لـكى تقوم الدولة بالاستثمارات التى تدخل فى نطاق نشاط قطاع الدولة يمكنها ان تلجأ ، وعادة ما تلجأ . الى الضريبة لتمويل هذه الاستثمارات . على هذا النحو يمكن ان تكون الضريبة وسيلة تكوين ادخار الدولة ( او الادخار العام ) وتؤثر بالتالى على الادخار القومى . ولكن الذى يهمنا بصفة خاصة فى هذا المجال هو اثر الضريبة على الادخار الخاص .

في اثر الضريبة على الادخار الخالص ( ومن ثم على تكوين رأس المال على غرض وجود ثمرى استثمار ) يتعين التعرف على اثرها على كمية ونمط المدخرات . وهو ليس مع لنا بمعرفة كيفية استخدام الضريبة للحد من الاستهلاك وتشجيع الادخار عندما نكون بصدد استخدام الضريبة لتحقيق اهداف السياسة المالية .

ندينا بتعلق بالثر الضريبة على كمية المدخرات الخاصة نلاحظ ان الاثر الاول لفرض الضريبة يتمثل في انقاص الدخول المتاحة ( أو الممتدة للاستخدام في الاستهلاك والادخار ) لدى الأفراد ، ومن ثم انقاص انفاقهم على الاستهلاك والحد من مدخراتهم . يترتب على الحد من الدخول المتاحة تمديدا في علاقة الدخول بالحاجات التي تشبعها ( اذ أصبحت الدخول أقل بينما بقيت الحاجات على حالها ) وكذلك في علاقة الحاجات التي يقوم الفرد بتوزيع دخله بينها ، بعضها ينعى . ينبى عن هذا التمديد ان الضريبة لا تحد من الاستخدامات المخططة للدخول المتاحة بنفس النسبة ، ولها تعد من الاستخدامات المخططة وفقا لمرونتها وتؤدى بالأفراد الى اعادة توزيع دخولهم المتاحة بين الاستهلاك والادخار وفقا لمرونة كل منها ، وكذلك اعادة توزيع الإنفاق على الاستهلاك لمصلحة الإنفاقات الضرورية وعلى حساب الإنفاقات غير الضرورية . ولما كان الإنفاق على الاستهلاك يتميز في علاقته بالادخار - باتعدام المرونة نسبيا فلن الادخار يكون اول ضحايا الضريبة ويتحمل العبء الأكبر لنقص الدخل نتيجة لفرض الضريبة أو رفع سعر الضريبة التي كانت موجودة من قبل (١) .

اذا كان ذلك هو الاثر الذى يمكن ان ترتبه الضريبة على كمية الادخار

الخامس بصفة عامة فإن المزيد من التفصيل في هذا المجال يتم في الفترة  
بين طائفتين من الضرائب :

— طائفة أولى يكون أثرها كبيرا على الحد من الاندثار ، وهي الضرائب  
التي تصيب مصادر الاندثار ، والضرائب التي تفرض على رأس المال ،  
والضرائب التي تصيب أرباح بعض النشاطات فتجعل الاستثمار  
فيها غير جذاب . ينتمى إلى هذه الطائفة الضرائب على دخول  
رأس المال ، والضرائب التصاعدية على الدخل التي يكون أثرها  
على كمية الاندثار خطيرا إذا أصيبت الشرائع الكبيرة التي تخص  
عادة للاندثار بسعر مرتفع يؤدي إلى مصادرتها كلياً أو جزئياً ،  
والضرائب الخاصة على الأرباح التي تخص لاحتياطي المشروعات ،  
والضرائب على « فائض قيمة » الأصول الرأسمالية والضرائب  
على التركات . وتدفع الضريبة المرتفعة على أرباح المشروعات  
بأصحابها أولاً إلى المبالغة فيما يسمح لهم القانون بخصمه عند  
تقدير قيمة المادة الخاضعة للضريبة ، كالمصروفات العامة ، الأمر  
الذي يؤدي إلى تقليل حصة الضريبة ولا يفيد الاندثار الخاص ( على  
الآقل بنفس القدر ) إذ المبالغة في تقدير المصروفات عادة ما تؤدي  
إلى زيادة بعض الدخل التي تخص بصفة عامة للاستهلاك  
وليس للاندثار . كما أن ارتفاع سعر الضريبة يدفع بالمشروعات  
ناتياً إلى التهرب من الضريبة ، والزيادة في الدخل على حساب عادة  
ماتوجه للاستهلاك .

— وطائفة ثانية من الضرائب قد تؤدي — بطريق غير مباشر — إلى  
تشجيع المخدرات ، وهو أثر تحققه إذا ما نتج عنها الحد من  
الاستهلاك : يدخل في هذه الطائفة الضرائب على الاتفاق ، والضرائب  
على السلع الاستهلاكية ، والرسوم الجمركية . مثل هذه النتيجة  
يمكن تأكيدها عن طريق استخدام السعر التنافلي لتحديد مقدار  
الضريبة : وكذلك عن طريق الاعفاء الكلي أو الجزئي للمخدرات من

الضريبة أو إعفاء الاستثمارات الجديدة من الضريبة لفترة معينة .

بطبيعة الحال يمكن تأكيد هذه الآثار التي ترتبها الضريبة على كفاءة الإذخار الخاص أو تصحيحها عن طريق السياسة الإنشائية إذ يمكن التأثير عن طريق حجم الاتفاق العام وتوزيعه بين الاستخدامات المختلفة على الإذخار بتشجيعه أو بالحد منه .

أما فيما يتعلق بنمط الإذخار الخاص فقد تؤدي الضريبة إلى تغيير توزيع المدخرات بين الطبقات الاجتماعية التي تستطيع القيام بالإذخار . فزيادة سعر الضريبة المفروضة على الدخول الكبيرة التي يحصل عليها الأفراد عن سعر الضريبة المفروضة على المشروعات — وخاصة تلك التي تأخذ شكل الشركات المساهمة — تساعد على تحقيق الاتجاه نحو نقص مدخرات الأفراد ذوي دخول كانت تسمح لهم بالإذخار وزيادة مدخرات المشروعات .



بهذا تنتهي من التعرف على أثر الضريبة على بعض الكميات الكلية ، أعني أثرها على الإنتاج من طريق تأثيرها على الحافز وعلى نفقة الإنتاج ، وأثرها على مستوى الدخل القومي عن طريق تأثيرها على الاستهلاك . وأخيرا أثرها على الإذخار وتكوين رأس المال . لم يبق للاهتمام من المشكلات التي تنتج كأثر اقتصادي للضريبة إلا التعرف على الآثار الاقتصادية التي تنفرد بالضريبة ببيكاريزم خلص لتحقيقها والتي تحدد في النهاية التوزيع الاقتصادي لبعثها .

## نقيا : الآثار الاقتصادية التي تنفرد الضريبة بميكائزم

### خاص بتحقيقها

#### نقل العبء الضريبي واستقراره

الامر هنا يتعلق بآثار الضريبة على الدخول الحقيقية الصافية للأفراد أو لمجموعة من الأفراد عن طريق ميكائزم ( أى طريقة لآحداث الأثر ) تنفرد به الضريبة من خلاله يتحدد من يتحمل بالعبء الحقيقى للضريبة ( ومن ثم ينقص دخله الحقيقى الصافي ) محققة في النهاية توزيعا اقتصاديا للعبء الضريبي بين الأفراد . هذا التوزيع قد يختلف — وعادة ما يختلف — عن التوزيع القانوني للعبء الضريبي<sup>(١)</sup> .

ويمثل هذا الميكائزم في سلسلة الظواهر التي يثيرها فرض الضريبة وهي ظواهر نقل عبء الضريبة<sup>(٢)</sup> واستقراره<sup>(٣)</sup> ، وانتشار الضريبة<sup>(٤)</sup> ، والتخلص من العبء الضريبي كلية عن طريق التهريب الضريبي<sup>(٥)</sup> . من بين هذه يحتل نقل العبء الضريبي المكان الاهم . وهو نقل يتم عن طريق الائتمان ، أى عن طريق ماترتبه الضريبة من اثر

---

(١) يمكن وضع المسألة على نحو آخر كالآتي : المشرع يفرض الضريبة . هذه الضريبة تمثل استقطاما من القوة الشرائية الموجودة تحت تصرف أفراد المجتمع ، أى تمثل انتقالا للدخول الحقيقية لهؤلاء الأفراد . ولكن ففصول من الأفراد ؟ هل هم من يرغب عليهم الضريبة ( وعلقت بالتالي بينهم وبين الخزانة العامة علاقة قانونية ) يتحملون بعونها ويقبلون دخلهم الحقيقى ؟ أم هم يستطيعون نقل هذا العبء الى غيرهم من الأفراد أو حتى التخلص منه كلية دون تحميله للغير ؟ ثم هل تنقص الضريبة من الدخول الحقيقية لمن فرضت عليهم أو من يتحمل الهمم المبدئية ؟ أم يمكن أن يندى الانتقال هؤلاء الى آخرين محققا في النهاية نملا معينة لآثار الدخول الحقيقية بالضريبة وبالتالي لتوزيع العبء الضريبي ؟

(٢) Tax shifting; translation (ou la répercussion) de l'impôt

(٣) Tax incidence

(٤) Tax diffusion

(٥) Tax evasion; L'évasion de l'impôt

على الأثمان ، ومن ثم على الدخول الحقيقية - والأثمان تتحدد كما نعرف  
بتوى الطلب والعرض .

ينبنى على ذلك أن التوصل الى التوزيع الحقيقي للمعبء الضريبي  
( أى مدى تأثير الضريبة على الدخول الحقيقية الصافية للأفراد ) يتحقق  
عن طريق التعرف على أثر الضريبة على الأثمان من سبيل معرفة أثرها  
على كل من الطلب والعرض والكيفية التى تؤثر بها عليهما .

تهدف البحث النظرى فى هذا الجزء من نظرية الضريبة هو اذن تقديم  
اجابة للتساؤل الخاص بمن يتحمل المعبد الضريبي . ومن هنا اكتسب  
هذا الجزء أهمية خاصة لضرورته عند مناقشة آثار السياسة الضريبية .  
ولكن نتيجة البحث النظرى فى هذا المجال لاتزال محدودة الفائدة فى هداية  
السياسة الضريبية فى الواقع العملى .

فى دراستنا لهذا الجزء من نظرية الضريبة سنقوم اولاً بالتعرف على  
سلسلة الظواهر التى تحقق الضريبة من خلالها أثرها على الدخول الحقيقية  
الصافية للأفراد ، ثم نتعرف ثانياً على كيفية تحقيق هذا الأثر ونمط التوزيع  
الانتمادى للمعبء الضريبي .

— الميكانيزم الذى يتحقق من خلاله أثر الضريبة على الدخول الحقيقية  
الصافية :

يتحقق هذا الأثر للضريبة عن طريق سلسلة الظواهر التى يثيرها فرض  
الضريبة والتى تتمثل فى ظاهرة استقرار المعبد الضريبي ، وظاهرة انتشار  
الضريبة ، وظاهرة التهرب الضريبي . لتتبع على كل من هذه الظواهر  
عن قرب .

( م ١٥ — بجلاء الملة الملة )

## ( ١ ) استقرار الضريبة : تتمثل مشكلة استقرار الضريبة في تحديد

من يتحمل العبء الحقيقي للضريبة . ويكون استقرارها مباشرا اذا تحمل المكلف القانوني ( اى من يحدده المشرع كمكلف ملزم بدفع دين الضريبة للخزانة العامة ) بالعبء الضريبي . هذا الاستقرار المباشر لا يثير الصعوبات اذ تنتقص الضريبة من الدخل الحقيقي الصافي لمن يدفعها . اما الذى يثير الصعوبات فهو الاستقرار غير المباشر للضريبة الذى يتحقق اذا ما تمكن المكلف القانوني من نقل عبء الضريبة الى آخر . فعبء الضريبة يعبر عن اختيار مكلف معين يتعين عليه ان يتحمل بدفع الضريبة من وسائله الخاصة وعن المادة الخاضعة للضريبة . الاختيار الاول ان يقع عليه عبء الضريبة يتم بداهة بواسطة المشرع البذى ينشئ علاقة قانونية بين المكلف بدفع الضريبة والخزانة العامة . الا ان العبء النهائي للضريبة لا يحدد بواسطة المشرع وانما يتحدد من يقع عليه بواسطة الظروف الاقتصادية التى هى في تغير مستمر . هذه الظروف قد تمكن من نقل عبء الضريبة الى شخص آخر غير المكلف القانوني ، شخص تربطه بهذا الاخر علاقة اقتصادية توجد جنبا الى جنب مع العلاقة القانونية التى تربط المكلف القانوني (١) بالخزانة العامة . في هذه الحالة يكون تحمل عبء الضريبة غير مباشر فيظل المكلف القانوني يدفع الضريبة للخزانة العامة وفقا للعلاقة القانونية بينهما ولكن يتحملها في النهاية شخص آخر هو المكلف الفعلي (٢) عن طريق العلاقة الاقتصادية بينه وبين المكلف القانوني .

ومن السهل ان نتصور كيف يحدث ذلك : الدخل هو عبارة عن تحويل السلع التى ينتجها كل فرد — او التى يتمكن من الاختصاص بها في حالة ملكية وسائل الانتاج ملكية فردية — الى نقود ، وهو يتحوى في نهاية المطاف ، على هذه السلع . فمن يزرع الارض مثلا يتحمل دخله في المحصولات

---

Contribuable de jure ( ١ )

Contribuable de facto ( ٢ )



التي يحمدها . فإذا ما كان هذا المزارع محلا لضريبة دخل ونجح في بيع هذه المحصولات بثمن أعلى من الثمن الذي كان سائدا قبل فرض الضريبة فأنه في الواقع يحتل ، كليا أو جزئيا ، من تحمل عبء الضريبة ، وذلك بالقدر الذي يفلح به في نقل الضريبة الى مشتري السلع التي ينتجها . وهو يظل بطبيعة الحال ملزما بدفع الضريبة للخرانة العامة . ويستمر في دفعها باعتبارها المكلف القانوني ، ولكن قيمة الضريبة يتحملها المشتري كليا أو جزئيا باعتبارها المكلف الفعلي الذي انتقل اليه هذا العبء عن طريق العلاقة الاقتصادية التي تقوم بينه وبين المنتج الزراعي . هنا تؤدي الضريبة بذاتها الى تعديل الوضع السابق على فرض الضريبة ( او على رفع سعر ضريبة قائمة من قبل ) على نحو يحقق تفيرا في الأثمان ومن ثم في الدخول الحقيقية الصافية للأفراد . ذلك هو المقصود بنقل عبء الضريبة .

ماذا ما نجح المكلف القانوني — في ظل شروط معينة يتعين توافرها وبالكيفية التي سنراها فيما بعد — في نقل عبء الضريبة كليا أو جزئيا الى شخص آخر تربطه به علاقة تبادل ، فإن هذا الأخير قد ينجح في أن ينقلها الى شخص ثالث الذي قد ينجح بدوره في أن ينقلها الى شخص رابع ، وهكذا . ولكن نقل العبء لا يمكن أن يستمر الى ما لا نهاية ، إذ تقف السلسلة عند شخص لا يستطيع أن ينقل الضريبة كليا أو جزئيا فستقر عنده ويتحمل دخله نهائيا بعينها فينقص . على هذا النحو تنتهي عملية نقل عبء الضريبة (١) بالسيطرة عليها . ولكن نجاح المكلف القانوني

---

(١) سنرى عند دراسة الكيفية التي يمكن أن يتحقق بها نقل عبء الضريبة ان هناك أنواعا مختلفة من نقل العبء ، منها ما يسمى اصطلاحا باستهلاك الضريبة *Tax consolidation* الذي يمثل أحد صور نقل عبء الضريبة الى انخلف ، وذلك *amortissement de l'impôt* على التمهيد الذي يستفاد .

في نقل عبء الضريبة لا يعنى ان دخله لا يتأثر بفرض الضريبة اذ تد بتأثر دخله  
الحقيقى الصافى من ناحية اخرى نتيجة لانتشار الضريبة .

( ب ) انتشار الضريبة : يترتب على تحمل العبء النهائى للضريبة ان  
ينقص دخل الفرد الذى تستقره عنده ، الامر الذى يؤدى به — على فرض  
بقاء الاشياء الاخرى على حالها — الى الحد من انفاقه على الاستهلاك ، وهو  
ما يعنى نقص دخول من يزودونه بالسلع الاستهلاكية . نقص دخول هؤلاء  
الاخرين يؤدى بهم الى الانقاص من انفاقهم على الاستهلاك ، وهو ما يمثل  
بدوره نقصا في دخول من يزودونهم بالسلع الاستهلاكية ، وهكذا . ومن ثم  
تنتشر الضريبة بين المكلفين محدثة حدا عابا في استهلاك كل فرد .

بهذا يتضح الفرق بين نقل عبء الضريبة وانتشارها الذى يمكن ابرازه  
نبيا يلى :

— نقل عبء الضريبة يجعل من غير الضرورى ان ينقص المكلف القانونى  
( الذى لا ينقص دخله الحقيقى في حالة نجاحه في نقل عبء الضريبة كلية )  
استهلاكه الخالص ، بينما يفرض انتشار الضريبة على الفرد الذى تستقر  
عنده حدا في الاستهلاك يمتد الى اصحاب المشروعات التى يشتري منها  
السلع الاستهلاكية .

— بينما يكون نقل العبء ممكنا بالنسبة لبعض الضرائب معط ( وفي ظل شروط  
معينة ) تتطابق ظاهرة انتشار الضريبة بكل أنواع الضرائب اذ لابد ان  
يترتب على كل ضريبة بعض الانكماش في الاستهلاك الخالص . ولكن ليس  
من الضروري ان يكون هذا الانكماش عابا يشمل كل السلع الاستهلاكية  
او ان يصيب كل السلع بنفس الدرجة . اذ يتوقف اثر الضريبة — على  
استهلاك الفرد من السلع المختلفة على مرونة الطلب على كل مسلمعة

من السلع التي يشتريها . ( فلا يكثر استهلاك السلع ذات الطلب غير المرن ، بينما يكثر استهلاك السلع ذات الطلب المرن بدرجات مختلفة وفقا لدرجة مرونة الطلب على كل سلعة من هذه الطائفة الأخيرة ) .

هذا وانتشار الضريبة — شأنه في ذلك شأن انتقال عبئها — لا يمثل عملية تستمر الى مالا نهاية لتصيب كل المستهلكين في تقابلهم ، وانما عادة ما تتدخل عوامل تخفف من حدة انتشار الضريبة وتؤدي في النهاية الى القضاء على فعالية عملية انتشار الضريبة .

( ج ) **التهرب الضريبي** : يوجد التهرب الضريبي عندما يتخلص المكلف القانوني من عبء الضريبة ( كليا أو جزئيا ) دون أن يظل عبئها الى شخص آخر . في هذه الحالة لا تحصل الادارة اية ضريبة . ويتعين عدم الخلط بين التهرب الضريبي والغش الضريبي (١) : فالاول يمثل العلم والغش يمثل الخلص اي أن الغش الضريبي يمثل حالة خاصة من حالات التهرب الضريبي هي حالة التهرب من الضريبة عن طريق انتهاك القانون . مثال ذلك « أن يحاول الممول دون ربط للضريبة عليه ، بعدم تقديم الاقرار الخلص بدخله ، أو بإدخال السلع المستوردة من الخارج خفية ، حتى لا يدفع عنها الضريبة الجبركية ، أو أن يعمل على أن تربط عليه ضريبة أقل مما يجب ، بأن يذكر في اقراره دخلا اقل من دخله الحقيقي ، أو يذكر أن قيمة السلع المستوردة اقل من قيمتها الحقيقية أو أن يحاول الممول الذي ربطت عليه الضريبة بمبلغ معين ألا يدفعه كله أو بعضه ، بإخفاء أمواله أو تهريبها حتى يتعذر استيفاء الضريبة منه » (٢) .

---

#### La fraude fiscale (١)

(٢) دكتور محمود ريلش عملية « موجز في المالية العامة » دار المصروف بصر ، الطبعة الثالثة ، ١٩٦٢ ، ص ٢٤٩ - وانظر كذلك A.V. DeMarco من ١٩٤٢ .

بالاضافة الى هذا النوع من التهرب الضريبي توجد حالات أخرى من التهرب المشروع الذى لا يمثل انتهاكا للقانون المالى . كما اذا عهد المكلف الى الحد من استهلاك السلع التى تفرض عليها الضريبة بقصد تقادى دفعها ، أو عهد المنتج من الحد من انتاج السلعة التى تفرض عليها الضريبة بقصد التهرب من دفعها ، أو الى ترك مجال النشاط الإنتاجى الذى توجد فيه الضريبة والانتقال الى مجال آخر لا يكون النشاط فيه محلا لضريبة أو يكون عبء الضريبة المفروضة عليه اقل . في كل هذه الحالات يتجنب المكلف دفع الضريبة دون ان يحمل شخصا آخر بعينها .

بل ان التهرب الضريبي قد ينظمه القانون كما قد ينتج عن اهمال المشرع (١) .

عندما لا يفرض المشرع ضريبة على دخول بعض المواطنين فان الامر لا يتعلق بتهرب ضريبي . مثال ذلك عدم فرض ضريبة على الدخل الناتج من الاستغلال الزراعى في مصر . اما اذا قرر المشرع صراحة اخضاع بعض المواطنين للضريبة ثم يأتى تنظيم فرض الضريبة على نحو يمكن معه لبعض المكلفين من التهرب من كل الضريبة أو بعضها ، فاننا نكون بمسدد تهرب ضريبي ينظمه القانون . مثال ذلك النظام الذى تفرض بمقتضاه الضريبة على الدخل الناتج من الاستغلال الزراعى في فرنسا ، حيث تحدد الدخول الزراعية المفروضة عليها الضريبة على اساس دخل نظري يسمى بالدخل المحدد في المساحة «revenu cadastral» ويقل كثيرا عن الدخل الفعلى . يترتب على ذلك ان الدخل الفعلى لا يتحمل عبئا ضريبيا يزيد عن ١٪ من الدخل رغم ان سعر الضريبة الذى ينص عليه القانون يرتفع الى ١٨ ٪ . الامر الذى يمثل تهربا من الضريبة ، اذ ان بقية الدخول ( غير الزراعية )

M. Duvergier, p. 130 - 31 (١)

لأنه يحدد على أساس مشابهة وإنما يحدد على أساس مختلفة تجعل العيب الضريبي الذي تتحمله أكبر من العيب الذي تتحمله الدخول الناشئة من الاستغلال الزراعي : وهو ما يعني أن المشرع يريد ألا يتحمل بالعيب الضريبي إلا جزء من الدخول . ولكنه يملن هذه الإرادة بطريقة ملتوية : فبعد أن أكد رسمياً أن جميع الدخول تتحمل بالضريبة فإنه يصدر نظاماً يحلبي بعض طوائف من المكلفين على حساب البعض الآخر . فالمكلفون هو الذي ينظم تخلص البعض جزئياً من العيب الضريبي بصفة نهائية (١) .

كما أن التهرب الضريبي قد يحدث بالاستفادة من ثغرات القانون . فالامر يتعلق بتهرب ناتج عن أهال المشرع . هنا لا يقوم بالتهرب بانتهاك القانون المالي ومن ثم فإنه لا يرتكب مخالفة مالية أو جرمية . كما إذا تهرب المكلف من الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية عن طريق التوصل إلى إعطاء نشاطه صفة غير تجارية من وجهة النظر القانونية ، رغم أن طبيعة النشاط تجارية من حيث الواقع (٢) .

---

( ١ ) يقول موريس ديفرجيه أن هذا التهرب الضريبي الذي ينظمه المشرع ليس إلا وسيلة لأرضاء بعض الفئات الاجتماعية نظراً لقوتها السياسية مع الحرص على الظهور بمظهر أخضاعهم لنفس القوانين التي يخضع لها باقي المواطنين . وهو ما يؤكد الاتجاه الذي يشير إليه القانون السوبولوجي الذي تلح به جاستون حيز والذي يؤده « أن الطبقة الاجتماعية التي يدها القوة السياسية تميل إلى التهرب من الضريبة » . ولكن الصعوبة تبرز في المجتمعات الرأسمالية المعاصرة ، حيث للطبقات الأخرى قوتها السياسية ، من عدم مقدرة الطبقة المسيطرة على الامتناع عن رغبتها في التمتع بالامتيازات الضريبية ، وعدم مقدرة الحكومة على الامتناع عن محاربة الفئات الاجتماعية التي تستلجها . من هنا جاءت ضرورة التسوية : فرض الضريبة على الجميع ، وإنما على نحو يمكن البعض من التخلص من العيب الضريبي . ص ١٢١ .

( ٢ ) يستطيع المشرع إذا ما أصبح التهرب استفادة من ثغرات القانون ظاهرة واسعة الانتشار أن يقوم بفرض القانون لسد ما به من ثغرات . ويسمح « مبدأ استقلال القانون المالي » بالحد من هذا النوع من التهرب الضريبي ، إذ وفقاً لهذا المبدأ ، لا يلتزم القانون المالي عند عرضه للضريبة بالتعريفات القانونية العامة ، وإنما يستطيع أن يقدم بدلاً منها تعريفات من عنده = ترتكز على مواقف مرتبطة بالواقع . تطبيق هذا المبدأ هو الذي يمكن القانون المالي من

النتيجة النهائية للتعرب ايا كانت صورته هي التخلص كلية أو جزئيا من  
المعبء الضريبي الامر الذى يترتب عليه أن يكون التوزيع العملى للمعبء  
الضريبي مختلفا عن التوزيع القانونى .



نذك هنا سلسلة الظواهر التى يثيرها فرض الضريبة وتؤثر على الدخل  
الحقيقية الصافية للأفراد محدثة فى النهاية توزيعا اقتصاديا للمعبء الضريبي .  
أهم هذه الظواهر هي ظاهرة نقل عبء الضريبة التى تتحقق من خلال أثر  
الضريبة على الأثمان . الآن ننتقل الى التعرف على الكيفية التى يتحقق بها هذا  
الأثر والنمط النهائى للتوزيع الاقتصادى للمعبء الضريبي .

## ٢ - كيفية تحقيق أثر الضريبة على الدخل الحقيقية الصافية ونمط التوزيع الاقتصادى لمبئها :

للتعرف على هذه الكيفية نقوم بعرض التحليل الذى قدمته المدرسة  
النيوكلاسيكية التى تجد أساسها فى تحليل الفريد مارشال (١) وايدجورث  
وفيكسل (٢) والتى كانت محلا لتطورات نتجت عن جهود قدمها الكثير من كتاب  
المالية العامة والاقتصاد .

---

= فرض ضريبة على الدخل الناتجة من نشاطات تعتبر غير مشروعة من وجهة نظر القوانين الأخرى  
المساعدة فى المجتمع نظرا لمخالفتها للنظم العلم أو حسن الاداب .

A. Marshall, Principles of Economics. Macmillan & Co., (١)  
London (8th edition) 1956, p. 343 - 45 & p. 655 - 63.

K Wicksell, Inquiries into the Theory of Public Finance. (٢)  
Jena. 1896.

Bent Hansen, The Economic Theory of Fiscal Policy. : مشار اليه فى :  
G. Allen & Unwin, London, 1958, p. 91.

## ويمكن تصوير المنهج العلم الذي يتبعه هذا التحليل على النحو التالي :

— افتراض البدء من وضع توازن (١) سائد قبل فرض الشربة او قبل

(١) اصطلاح التوازن *equilibrium; équilibre* من أكثر الاصطلاحات استخداما في التحليل الاقتصادي وأظها حقا من التحديد الدقيق . لتحديد مفهوم التوازن تعديدا واضحا يضمن التفرقة بين مفهومين لفكرة التوازن .

— يستثنى المفهوم الاول ينظر الى التوازن كحالة حقيقية للسلع ، حالة يتمين الوصول اليها إما عن طريق اكتشاف التوازن التي تحكم نظاما طبيعيا متوازنا ، وإما عن طريق الحمل الطعالي للنظام الاقتصادي .

— التصور الثاني للتوازن يسلط مفهومنا منهجيا لا غنى عنه لفهم العلم الحديث . هذا هو المفهوم الذي يمتنا في هذا المجال والذي نتمنيه عند استخدام الاصطلاح في المتن .  
وكيفوم منهجي تستخدم فكرة التوازن — شئنا في ذلك شأن تصورات المنطق الأخرى — في عرود كثيرة من عرود المعرفة العلمية :

— في مجال علم الطبيعة التوازن هو حالة استتقرار بين قوى وآثار متعارضة . فيكون النظام في حالة توازن عندما تكون نتيجة القوى الذي هو محلا لها مساوية للصفر . فلذا لم تخلق هذه القوى أية حركة يكون التوازن استاتيكي . ويكون التناظم في حالة توازن ديناميكي حينما تتم في داخله عمليات متعارضة شأن بنفس السرعة بحيث تستتقلان بالنظام دون تغير . هنا يكون النظام في حالة حركة تحت تأثير عمل الصليتين دون تغير في طبيعته .

— وفي مجال علم الأحياء حيث الحقيقة الجوهرية هي قدرة الحياة على التوسع ( ومن ثم تطوّر الأمر بطرق مختلفة للتتابع بين الظواهر المختلفة ) يتصور التوازن على نحو معارضي لمفهوم التوازن في نطاق علم الطبيعة .. للحياة تبدو وكأنها في حالة عدم توازن فيزيائي — كيميائي مستمر . لمعدنا تولد التنفيذ تصبح الأعضاء *the organs* في حالة توازن مع الوسط وتلك من الحياة . على هذا النحو يتمين على الجسم الحي *the organism* أن يحول دون تحقق التوازن الفيزيائي — الكيميائي الذي كان لينتقل بين العناصر المادية المكونة للجسم الحي أو لم يكن هذا الأخير . فلذا ما ظلت الحياة انعدام توازن فيزيائي — كيميائي فإن الجسم الحي يكون في حالة توازن عندما ينمو ويتطور وبين أمثاله تفسيا متجسسا وعندما يقوم بوظائفه بطريقة منتظمة . على هذا النحو يكون التوازن البيولوجي هو نوع *negation* التوازن الفيزيائي — الكيميائي .

إما في مجال التحليل الاقتصادي فإن النظام يعتبر في حالة توازن عندما يعود كل عنصر من عناصر النظام الى وضعه الأولى — الذي كان له بعد عنه — بفضل عمل قوى النظام نفسه . فلذا ما تصورتنا النظام الاقتصادي كنظام متحدد متغيره أو أجزاءه ( سواء أكانت قطاعات — طبقات اجتماعية — أو مجرد عناصر الإنتاج : متغيرات ) بعضها على البعض ، أي :

رفع سعر الضريبة المفروضة من قبل . وضع التوازن هذا يحدده عمل القوى الاقتصادية في الاقتصاد القومي عند اثنان معينة للسلع والخدمات ويتضمن تحديدا مميّنا لدخول الامداد الحقيقية .

— فرض ضريبة ( بما يتضمنه من توزيع قانوني لمبناها ) يخل بهذا التوازن مثرا لسلسلة الآثار التي تؤدي الى وضع توازن جديد يتضمن تحديدا آخر لدخول الامداد الحقيقية .

« يوجد بينها علاقات اعتماد متبادل ويصل كل منها على الآخر نتيجة مجموعة من العلاقات ، فإن النظام يكون في حالة توازن اذا ما كانت العلاقات بين عناصره على النحو الذي تعدد معه مجموعة من القيم للمخبرات النظام لا تظهر اى عنصره المجموعة اى ميل للتغير تحت تأثير الوشائج المنحصرة في هذه العلاقات بذاتها ( اى في غياب اى تأثير خارجي ) . هذه العلاقات تحدد شروط أو وضع التوازن . في هذه الحالة نقول أنه توجد مجموعة من القيم للمخبرات النظام تحقق شروط التوازن .

هذا ويكون التوازن استاتيكي أو توازن الحالة المستقرة *stationary state equilibrium* أو ديناميكي وفقا لطبيعة الطريقة التي يتم بها فحص العلاقات بين عناصر النظام في علاقها بعنصر الزمن .

كما يفرق من وجهة نظر أخرى بين توازن مستقر *stable* وتوازن متحيد وتوازن غير مستقر . في حالة التوازن المستقر تكون قيمة المتغير — على نحو يجعلها تثير — اذا ما تغيرت تغيرا كبيرا — ميل قوى تهيئ الى إعادة انتاج القيمة الغدبة للمتغير .

اما في التوازن المتحيد فلا تعرف قيم المتغيرات هذه القوى . وفي التوازن غير المستقر تكون قيم المتغيرات على نحو يجعل تغيرها يثير قوى تهيئ الى ابعاد النظام عن قيم التوازن . انظر في المفهوم التبعي لفكرة التوازن :

J. Dumontier, *Equilibre physique, équilibre biologique, équilibre économique*. P.U.F. 1949.

R. Frisch, On the Notion of Equilibrium and Disequilibrium. *Review of Economic Studies*, Vol. III, 1935 - 1936, p. 100 - 105.

G.G. Granger, *Méthodologie économique*, P.U.F., 1955.

M. Prenant, *Biologie et Marxisme*. Editions Hier et Aujourd'hui. 1948.

J. Schumpeter, *History of Economic Analysis*, G. Allen & Unwin, London, 1961.

E. Uvarov et D. Chapman, *Dictionnaire des Sciences*, P.U.F., 1956.

M. Dowidar, *les Schémas de reproduction et la Méthodologie de la planification socialiste*. Editions Tiers-Monde, Alger, 1964. p. 52-54.



— أهم هذه الآثار هي نقل عبء الضريبة واستقراره ، الذى يتم من طريق تأثير الضريبة على الائمان ، والائمان تتحدد بقوى الطلب والعرض ، ومن ثم يكون تأثير الضريبة على الائمان بتأثيرها على كل من الطلب والعرض .

— تغير الائمان وتوزيع العبء الضريبي بين الأفراد يضى تغييرا في دخولهم الحقيقية الصافية ويتضمن نمطا لتوزيع العبء الضريبي نتج عن الآثار الاقتصادية التى اطلقتها فرض الضريبة .

فكان المنهج العام للتطليل يتلخص في المقارنة بين حالتين للتوازن الاقتصادى : التوازن قبل فرض الضريبة ، والتوازن بعد فرض الضريبة واحداثها لآثارها .

بعد التعرف على المنهج العام لتحليل النظرية النيوكلاسيكية الخاص بعبء الضريبة واستقرارها فانه يتعين لدراسة هذه النظرية ان نفرق بين نوعى التحليل الذين تقدمهما النظرية : تحليل التوازن الجزئى ، وتحليل التوازن العام .

( ١ ) تحليل التوازن الجزئى : نقطة البدء في هذا التحليل هو تحليل الفريد مارشال ( المرتكز على تحليل كورنو وايجويرث ) ( ١ ) الخاص

---

( ١ ) A. Marshall — ١٩٢٤/١٨٤٢ — اقتصادى بريطانى كان يشغل كرسي الاقتصاد السيسى بجامعة كمبرج . فم جيدا كيفية اداء السياسة الاقتصادية الرأسمالية ، وخاصة في دنيا الاعمال . وانه يرجع الفضل في تقدم ما يمكن تسميته بالبناء النظرى للتحليل الجزئى ( الحدى ) بما يتفهمه هذا البناء من أدوات تحليل جديدة قدمها مارشال . كما انه يعتبر أحد مؤسسى تحليل التوازن العام ( وتحليل مارشال في مجموعة تحليل استاتيكي في طبعته ، أى أنه مجرد من عنصر الزمن ، يفترض أن الحدث واثره يقعان في لحظة زمنية ) . هذا البناء النظرى هو في الاساس ( فيها مدأ تفوقه التكتيكي وتعليله ) البناء النظرى لاسمى المدرسة الجديدة : استقلى جاكوبز وكارل منجر وخاصة ليون مكاراس .

بنشاط نروع صغرة من الاقتصاد القومى . كصناعة فردية من الصنر  
لدرجة أن اى تغيير فى انتاجها أو ائمان منتجاتها أو طلبها على عناصر الانتاج  
لا ينتج رد يعمل بالنسبة للكميات الكلية الخاصة بالاقتصاد القومى فى مجموعه  
وخلمة بالنسبة للنتاج القومى ( الحقيقى ) والدخل القومى ( النقدى ) يمكن  
معه اخذ اى شىء خارج هذه الصناعة كمعطى . فهذا التحليل يقوم على  
افتراض « بقاء كل الاشياء الاخرى على حالها (1) » . واذا تعلق الامر بسلوك  
مشروع معين فانه يؤخذ كوحدة انتاجية معينة فى ظل شكل معين من اشكال  
السوق ( المنافسة الكاملة كقاعدة عامة والاحتكار استثناء ) ذى منحنى طلب  
محدد بواسطة مستوى الدخل القومى وائمان السلع الاخرى ويزاوق  
وعادات ثابتة للمستهلكين . ومن ثم لا تحتويه سياسة المشروع الا على  
متغيرين : حجم الانتاج ومستوى الثمن . فى ظل هذه الظروف يكون الهدف

— انظر :

J. Schumpeter, History of Economic Analysis. Allen & Unwin,  
London, 1961, P. 834 - 40.

١- A.G. Cournot ( ١٨٠١ - ١٨٧٧ ) فهو مفكر ورياضى فرنسى اهتم بالمشكلات  
الاقتصادية وكان من اوائل من استخدم المنهج الرياضى على نحو منتظم ( بعد أن استخدمه  
كلر N.F. Ganard ) ( ١٧٥٨ - ١٨٢٢ ) فى جزء من مؤلف له عن الرياسة والطبيعة  
أهم نيه بالمشكلات الاقتصادية والاجتماعية ) فى التحليل الاقتصادى فى كتابه  
Recherches sur les principes mathématiques de la théorie des richesses, 1838.

واليه يرجع الفضل فى بلورة نظرية الطلب كدالة للثمن ونظرية ثمن المنسكرك . انظر :  
J. Romeuf (éd.), Dictionnaire des sciences économiques. Tome I,  
P.U.F. 1956, p. 322.

وايد جويرث F.Y. Edgeworth ( ١٨١٥ - ١٩٢٦ ) هو اقتصادى انجليزى من اصحاب  
المساهمات الاساسية فى التحليل الجدى ، ومن مؤسسى الاقتصاد القومى . اهتم بمساعدة  
له تتبيل فى التوصل الى استخدام خرائط منحنيات عدم الانعكاس ( أو كما يسميها البعض منحنيات  
السواء ) فى تحليل التوازن الجزئى ، وكذلك دراسته الخاصة بتوازن المشروع فى سوق لا يوجد  
به الا منتجين اثنين Duopoly انظر :

R. Lekachman, A History of Economic Ideas. Harper & Brothers,  
New-York, 1959, p. 292 - 93.

Ceteris paribus; Other things being equal; Toutes choses  
égales par ailleurs. (1)

من التحليل التعرف على منحنى عرض المشروع عند المستويات المختلفة من الثمن ، على فرض أن المنتج يتصرف تصرفا رشيدا أى يسعى الى تحقيق أقصى ربح نقدى ممكن .

على أساس هذا النموذج تقوم النظرية النيوكلاسيكية بتحليل أثر فرض الضريبة على فرع من فروع النشاط على فرض بقاء كل الأشياء الأخرى على حالها بما في ذلك الاتفاق العام ( فالتحليل لا يدخل في الاعتبار أثر الاتفاق العام على الطلب على السلعة ولا على نفقة انتاجها — عن طريق الخدمات التي تقوم بها الدولة — ومن ثم على عرضها ) . بمعنى آخر ، التحليل يفترض أن توازن القطاعات الأخرى التي لم تفرض عليها الضريبة لا يتأثر بما يحدث في القطاع التي تفرض فيه نتيجة لفرضها . وهي في قياسها بذلك تتبع المنهج العام الذي سبق أن وضعناه : المقارنة بين وضع التوازن في الفرع الذي فرضت عليه الضريبة ، قبل وضع التوازن ، ووضع التوازن بعد فرض الضريبة وأحداثها لآثارها .

في دراستنا لهذا التحليل سنعرض أولا لنوع الاستدلال الذي نستخدمه النظرية في بيان أثر الضريبة على الأثمان وبالتالي على الدخول الحقيقية الصافية للأفراد ( منجى ومستهلكى السلعة ) ، ثم ثانيا للشروط التي يمكن استخلاصها اللازمة لتحقيق هذا الأثر بواسطة نقل عبء الضريبة .

**نوع الاستدلال الذي نستخدمه النظرية :** يطلق على نوع الاستدلال الذي تقدمه النظرية **ديناميكية العرض** ، إذ تسعى النظرية الى تتبع أثر فرض الضريبة على انتاج السلعة ( لتحديد اما على أساس قيمة الناتج أو حجم الانتاج ) عن طريق تأثيرها على نفقة الانتاج ، ومن ثم على عرض السلعة ومنه الى الثمن ، على فرض بقاء الطلب على السلعة على حاله . فهي تركز

أساسا على جانب العرض ؛ أى أنها تبين أثر الضريبة على الأثمان بواسطة التغيرات التى تحدث فى حجم الإنتاج . نونقا لمرونة الطلب يتمكن المكلفون القانونيون من نقل عبء الضريبة — بدرجة أو بأخرى — الى المكلفين الفعليين . هنا يفرق بين ثلاثة أنواع من نقل عبء الضريبة .

— نقل العبء الى الأمام (١) : إذا كان المكلف القانونى ( المنتج ) يلقى بالضريبة على المستهلك ( المشتري ) .

— نقل العبء الى الخلف (٢) : إذا كان المكلف القانونى ( المنتج ) يلقى بعبء الضريبة على عناصر الإنتاج ( أى على بائعيها ) .

— النقل المنحرف ( أو المائل ) للعبء الضريبى (٣) : ويكون فى حالة ما إذا كان المكلف القانونى ينتج أكثر من سلعة ويملكه لقاء الضريبة المفروضة على إحدى منتجاته على مستهلكى سلعة أخرى من السلع التى يقوم بإنتاجها ( غير السلعة التى فرضت الضريبة على إنتاجها ) .  
لنرى النوعين الأولين — بشيء من التفصيل .

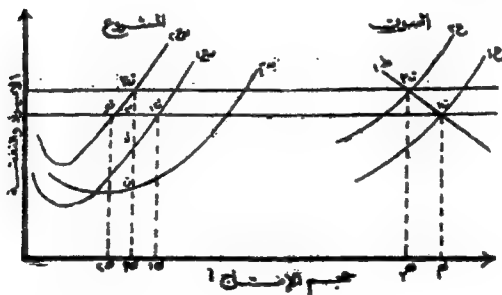
**نقل عبء الضريبة الى الأمام :** يمكن التعرف على عملية نقل العبء من طريق ملاحظة الكيفية التى تؤثر بها الضريبة على عرض السلعة وثمن التوازن ، أى على شروط تحقيق أقصى ربح الذى يتحقق بالنسبة للمنتج عند تساوى النفقة الحدية مع الأيراد الحدى . وبما أن شكل منحنى الأيراد الحدى يختلف من شكل الى آخر من أشكال السوق ؛ فإن نقل عبء الضريبة الى الأمام يكون مختلفا حسب السوق . هذا سنقتصر على سوق المنافسة الكاملة وسوق الاحتكار .

---

|   |     |
|---|-----|
| forward shifting; translation progressive | (١) |
| backward shifting; translation régressive | (٢) |
| translation oblique                       | (٣) |

نفسى سوق المنافسة الكلية يكون الإيراد الحدى ( أى الأفضلة الى  
الإيراد الكلى نتيجة لزيادة عدد الوحدات المبعة بوحدة واحدة ) مساويا  
لثمن السوق ( وذلك لأن من طبيعة سوق المنافسة الكلية أن تكون الكمية  
التي يبيعها منتج واحدة ممثلة لنسبة صغيرة جدا من مجموع عرض السلعة  
ومن ثم فإن الثمن يكون واحدا أى كلفت الكمية التى يبيعها ) . فلذا تعلق الأمر  
بضريبة تفرض على أساس ثمن البيع أو على أساس حجم الإنتاج فهى تؤثر  
على نفقة الإنتاج وينتقل منحنى النفقة الحدية نحو اليسار بمقدار ما يساوى  
الضريبة النقدية :

على الرسم التالى يمثل ح<sub>١</sub> - منحنى النفقة الحدية للمشروع قبل فرض  
الضريبة ، وتمثل النقطة ث<sub>١</sub> نقطة تقاطعه مع منحنى الإيراد أى للوضع الذى  
يتوازن عنده منتجا الكمية وك<sub>١</sub> التى يبيعها بالثمن السائد فى السوق  
ومتداره ك<sub>١</sub> ث<sub>١</sub> .



يؤدى فرض الضريبة الى انتقال منحنى النفقة الحدية ليصبح ح<sub>٢</sub> .  
فى اللحظة الأولى يبقى الثمن السائد فى السوق كما هو ، ومن ثم يكون  
وضع التوازن بالنسبة للمشروع ممثلا بالنقطة ث<sub>٢</sub> وتكون الكمية المنتجة  
هى وك<sub>٢</sub> . أى أن المشروع لا يجد توازنه الا بتقاص الكمية المنتجة وك

الى وك . النتيجة : نقص الكمية دون رفع في الثمن فلا انتقال لعبء الضريبة . الا ان نقص الكمية الذي يمثل رد فعل عام للمشروعات المكونة للصناعة يؤدي في المرحلة التالية الى نقص كمية العرض الكلي في السوق ، فينتقل منحنى العرض الكلي في السوق من  $E_1$  الى  $E_2$  ، الامر الذي يؤدي ( على غرض ثبات حالة الطلب الكلي ) الى ارتفاع الثمن السائد في السوق من  $ث_1$  الى  $ث_2$  ( كما هو مبين في الجزء الايمن من الرسم ) . ويكون  $ث_2$  هو ثمن التوازن الجديد الذي يعرف حدود نقل العبء (١) . النتيجة : نقص الكمية وارتفاع الثمن ونقل عبء الضريبة الى المستهلك ( المشتري ) . اما مدى نقل العبء ، اي القدر من عبء الضريبة الذي يتحمل به المستهلك فتحديده بتوقف على مرونة الطلب ومرونة العرض في نفس الوقت . وبالنسبة للصناعة محل الاعتبار يمكن التعرف على مدى نقل العبء على النحو التالي :



(١) هذا الاستدلال ينطبق بالظن القصير ويفترض ان ثمن التوازن لا يساوي اثنى متوسط المنفعة الكلية الا بالنسبة للشروع الحدي ( اي المشروع الذي ينتج في ظل اسوأ ظروف من المنفعة ، اي بأعلى متوسط نفعة انتاج ولا يستطيع بالتالي الا تغطية نفعة الانتاج المتفردة ) .

ع ، ط يمثلان منحني عرض السلعة ومنحنى الطلب عليها بالتوالي ،  
ث ، يرمز لثمن التوازن قبل فرض الضريبة ، ك ، للكمية المنتجة والمباعة . بعد  
فرض ضريبة بوعيه ينتقل منحنى العرض لأعلى بما يماثل الضريبة ، إذ  
يتعين على المشتريين الآن أن يدفعوا ثمناً أعلى يحتوي الضريبة إذا ما أرادوا  
الحصول على كمية معينة من الناتج . ولكن عند الثمن الأعلى يطلب المشترون  
كمية أقل ، الأمر الذي يؤدي إلى وضع توازن جديد عند الكمية ك<sup>٢</sup> حيث  
يقوم المستهلكون بدفع الثمن ث<sup>٢</sup> ويحصل المنتجون على ث<sup>١</sup> ، يمثل الفرق بين  
ث<sup>٢</sup> ، ث<sup>١</sup> الضريبة التي تحصل عليها الدولة .

في الحالة ( ١ ) ينمكس الجزء الأكبر من الضريبة في ارتفاع للثمن  
( يتحمله المشتري ) ويتحمل المنتج الجزء الأصغر . أما إذا كان الطلب أكثر  
مرونة وكان العرض أقل مرونة ، كما في الحالة (ب) ، فإن جزءاً أكبر من  
العيب الضريبي يتحمله المنتج . في الحالة القصوى التي يكون فيها العرض  
عديم المرونة أي ثابتاً فإن المنتج يتحمل كل عيب الضريبة ، والعكس في  
حالة ما إذا كان الطلب عديم المرونة حيث يتحمل المستهلك كل عيب  
الضريبة .

وكقاعدة عامة يقال أن عيب الضريبة يوزع بين المشتريين والبائعين .

---

٢- هنا يعرض التوازن الأولي ، فانه في ذلك شأن التوازن النهائي ، اختصاراً مبيناً ه للارباح  
المادية والتي يحققها كل مشروع على نحو لا يجعل لأي مشروع جديد الصلحة في دخول  
السوق ولا لأي مشروع قديم الصلحة في الخروج منه .

ولكن إذا ما تعلق الاستغلال بالزمن الطويل فإن المشروعات الحديثة التي كانت تستطيع  
الربح في السوق قبل فرض الضريبة عن طريق تنطية نفاثاتها المتخفة لقط ، تخرج من  
الصناعة ؛ ومن ثم يقل العرض الأجمالي منتقلاً من ع إلى وضع آخر عمل الياسر ( لا يوجد  
على الرسم البياني ) ويرتفع ث<sup>٢</sup> نحو ث<sup>١</sup> آخر هو ث<sup>١</sup> الذي يحدد لكل المشروعات المتبقية  
في الصناعة وضع التوازن النهائي .

( م ١٦ - مبادئ المالية العامة )

بنسبة مرونة العرض الى مرونة الطلب أى أن :

$$\frac{\text{مرونة العرض ( ١ )}}{\text{مرونة الطلب}} = \frac{\text{عبء الضريبة على المشتري}}{\text{عبء الضريبة على المنتج}}$$

أما في سوق الاحتكار فعلى فرض أن المنتج ( الذى يسيطر على كل إنتاج الصناعة ) يكون فى حالة توازن قبل فرض الضريبة ، وهو الوضع الذى يحقق له أقصى ربح فى ظل ظروف نفقة انتاجه ومرونة الطلب على السلعة التى ينتجها . فانه يلزم للتحرف على إمكانية نقل العبء التفرقة بين ما إذا فرضت ضريبة نوعية ( أى ضريبة تتمثل فى مبلغ معين يدفع

(١) انظر دالتون . ص ٤٨ وما بعدها . ويمكن تحديد الجزء من مقدار الضريبة باعسبة للوحدة من الناتج الذى ينتقل الى المستهلك عن طريق الارتفاع فى الثمن باستخدام الصلابة التالية أى تعرف بـ  $\Delta$  دالتون :

$$\frac{\Delta}{(P + P_0)} = \frac{\Delta}{P}$$

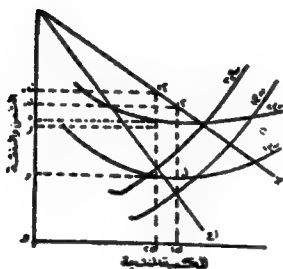
حيث  $\Delta$  تعزى الى مقدار الارتفاع فى الثمن ،  $P$  الى مقدار الضريبة التى يدفع عن كل وحدة من الناتج ،  $P_0$  الى مرونة العرض بالنسبة للناتج ( او المرونة الثابتة للمعرض ) B. Hansen, P 90.

price — elasticity of supply .  $P$  الى مرونة الطلب بالنسبة للثمن . انظر :

هنا ولما توافر شروط المرونة الذى يمكن وضع الثمن فان الثمن المجهول يميل الى الاستقرار عند نفقة الإنتاج الجديدة بعسها اليها الضريبة ( كليا أو جزئيا ) . ونفقة الانتاج تتغير — على فرض ثبات اثنان عناصر الإنتاج مع تغير الكمية المنتجة . وقد رأينا أن الأمر الأول تعرض الضريبة هو نقص الإنتاج . فما أثر نقص الإنتاج على النفقة ؟ الأمر يختلف وفقا لما إذا افترضنا صل الصناعة فى ظل قانون ثبات النفقة ( أى ثبات متوسط النفقة ) أو فى ظل تناقص النفقة ( أى تزايد متوسط النفقة ) أو فى ظل قانون تزايد النفقة — أى تناقص متوسط النفقة — ( لذا كان انتاج السلعة يخضع لقانون ثبات النفقة فان الضريبة تنتقل كلية الى المستهلك إذ يرتفع الثمن بمقدار الضريبة . وإذا كان انتاج السلعة يخضع للقانون تناقص النفقة فان الثمن يرتفع بأقل من مقدار الضريبة ، ومن ثم ينتقل عبء الضريبة الى المستهلك الإ جزئيا . أما إذا كان انتاج السلعة يخضع لقانون تزايد النفقة فان الثمن يرتفع بأكبر من مقدار الضريبة فينتقل عبء الضريبة كليا الى المستهلك ) .



من كل وحدة مبيعة بصرف النظر عن الثمن الذي تباع به ، وما اذا فرضت  
كنيسة من ارباح المحتكر :

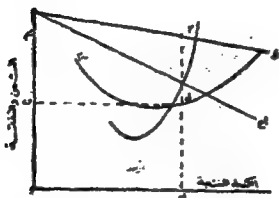


لنأخذ أولا حالة فرض ضريبة  
نوعية على انتاج المحتكر .  
تحدد نقطة التوازن السابق  
على فرض الضريبة بتقاطع  
منحنى النفقة الحدية  $ن ح$  مع  
منحنى الإيراد الحدى  $أ ح$  .  
هنا تكون الكمية المنتجة  $ق$  ،  
ويكون الثمن  $ف$  و  $ا$  ، واجمال  
الربح  $م$  ل ف ث .

فاذا فرضت ضريبة نوعية مقدارا  $ف ر$  بالنسبة لكل وحدة من الناتج  
فيمكن اعتبار فرضها مساويا لما لنقص في الإيراد الحدى أو لزيادة في  
النفقة الحدية . فاذا أخذنا بهذه الحالة الأخيرة فاننا نشهد انتقالا لمنحنيات  
النفقة الى أعلى نحو اليسار فيكون لدينا  $ن ح$  مثلا لمنحنى النفقة الحدية بعد  
فرض الضريبة . وتنقص الكمية المنتجة الى  $ق ر$  ، ويرتفع الثمن الى  
 $ف ر$  ، ويصبح اجمالي الربح  $م ر$  حدث . ومن ثم يكون اجمالي الربح أقل  
في وجود الضريبة . اذ تمثل الكمية  $ق ر$  من الاصل الكمية التي يحقق  
عندها أقصى ربح ( وهو لم يكن ليقدّم ، في غياب الضريبة ، على انتاج كمية  
أقل اذ هذه الأخيرة تحقق له ربحا أقل من الربح الذي يحققه انتاج الكمية  
 $ق ر$  ) . زيادة على ذلك يتعين على المنتج أن يدفع الضريبة من هذا الربح  
الاصل .

أما فيما يتعلق بإمكانية ودرجة نقل العبء الضريبي الى المستهلك فانها  
توقفان على مرونة الطلب الذي يواجهه المحتكر . ولما كان الطلب على منتجات  
المحتكر يميل الى أن يكون عديم المرونة نسبيا لأن جزءا كبيرا من الضريبة

ينتقل الى المستهلك في كل الاحتمالات . ومن ثم تمثل ضريبة الدخل  
( النوعية ) المفروضة على المحتكر أساساً مبنياً على المستهلك .<sup>(١)</sup> منها انقاصاً  
من الأرباح التي يحققها المحتكر .



وفي حالة فرض ضريبة  
كنسبة من أرباح المحتكر  
تكون الكمية التي ينتجها  
المحتكر قبل فرض الضريبة  
و  $ق١$  ، والتمن الذي يبيع به  
و  $٢١$  ، ويكون أجمالي الربح  
مثلاً بالمستطيل  $ق١ د١١$  .

فإذا ما فرضت ضريبة دخل كنسبة من الأرباح فإن فرضها لن يغير  $ق$  من  
الكمية ولا من الثمن كما تحددنا عند وضع التوازن السابق على فرض  
الضريبة . فإذا كانت  $ت$  هي الضريبة ( كنسبة ) ، والكمية  $ق$  ، هي الكمية  
التي تحقق أقصى ربح قبل فرض الضريبة ، وكان  $ق١$  هو مقدار الربح  
الذي يحققه قبل فرض  $ت$  من كل وحدة مبيعة من السلعة فإن  $١ - ت$   $ق$   
و  $ق١$  (  $ق١ - ت$  ) ،  $١ - ت$  نسبة الأرباح المتبقية بعد الضريبة ، يمثل أكبر ربح  
ربح يمكن أن يحصل عليه المحتكر بعد الضريبة  $١ - ت$   $ق$  (  $ق١ - ت$  ) يمثل نسبة  
ما يتبقى بعد الضريبة . في هذه الحالة لا يغير في الثمن ، ومن ثم لا انتقال  
لعبه الضريبة والمنتج هو الذي يتحمل عبئها وينقص دخله الحقيقي (١) .

نقل عبء الضريبة الى الخلف : يمكن أن ينتقل عبء الضريبة الى الخلف  
ليقع أما على دخل من يقدمون عناصر الانتاج أو على دخل .

(١) انظر الفريد مارشال ، المراجع السابق الإشارة إليه . ص ٢٦٧ - ٢٦٨ - ٢٦٩ . وكذلك  
A. M. Levenson & B.S. Solon, Outline of Price Theory. Holt  
Rinhart Inc., New York, 1964. p. 186 - 8.

محدد ولا تدفع حالة المنافسة أو نظرية أو منافسة التكلفة صدمات خاصة لا يؤذي المنودجان  
الاجناسي انما الى ينقسم النوع من التصدير الجاهز .

من يقوم بتزويد المشروع الذى تفرض عليه الضريبة بالمواد الأولية . فى هذه الحالة يكون نقل عبء الضريبة نتيجة مباشرة لانقاص حجم الانتاج من جانب المشروعات التى فرضت عليها الضريبة ، وإذا تم نقل عبء الضريبة على دخل رأس المال فأننا نكون بصدد حالة خاصة من حالات نقل العبء الى الخلف يطلق عليها اصطلاحا استهلاك الضريبة . فهو نوع من نقل العبء الى الخلف يتميز بأنه يؤثر على قيمة الأصول الرأسمالية . سنرى أولا نقل العبء الى الخلف على دخول من يقدمون عناصر الانتاج بصفة عامة ، ثم ثانيا استهلاك الضريبة :

أما نقل عبء الضريبة على دخول عناصر الانتاج فيتم بالكيفية التى يتم بها نقل عبء الضريبة الى الامام : اذ يعقب فرض الضريبة على انتاج السلعة ونقص العرض نتيجة لفرضها :

— أما إن تقلل المشروعات من طلبها على عنصر أو آخر من عناصر الانتاج يأخذ شكل مادة أولية أو مواد نصف مصنوعة ، وذلك اذا كان سوق عناصر الانتاج سوق منافسة كاملة .

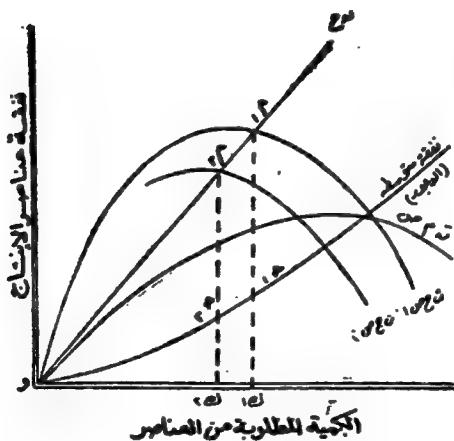
— أو أن يقلل المشروع الثمن الذى يقدمه لشراء هذه العناصر اذا كان المشروع المستخدم لهذه العناصر يتمتع بوضع احتكار المشتري لعناصر الانتاج .

لنرى كيف ينتقل عبء الضريبة التى فرضت على انتاج سلعة معينة على دخل من يقدمون عناصر الانتاج المستخدمة ، وليكن دخل العمال .

فى وضع التوازن يقوم المشروع بطلب الكمية من وحدات عنصر الانتاج التى يتساوى عندها النفقة الحدية للعنصر ( من وجهة نظر المشروع ) مع قيمة انتاجيته الحدية ( وقيمة الانتاجية الحدية = الانتاجية الحدية  $\times$  الايراد الحدى الذى تقله وحدة من الناتج ) . بالنسبة للعمل يمثل منحني الانتاجية

الحدية الصافية منعنى طلب المشروع ( الذى فرضت الضريبة على انتاجه ) على هذا العنصر . أما عرض العنصر فيتمثل بالنفقة الحدية للعنصر بالنسبة للمشروع . ولهذا العرض مرونة معينة بالنسبة للأجور لكل مشروع من المشروعات التى تطلب عنصر العمل .

تمثل م نقطة التوازن السابق على فرض الضريبة ، وهى النقطة التى يتلاقى فيها منعنى النفقة الحدية للعنصر ، أى ن ح ، مع منعنى .



م ح م : الإنتاجية الحدية الصافية للعنصر ( أو القيمة المضافة النوعية للعنصر محل الاعتبار ) بالنسبة للمشروع ( وهو يمثل منعنى طلب المشروع على عنصر الانتاج ) .

ن ح م : النفقة الحدية للعنصر ( بالنسبة للمشروع ) ، أو الأجر الذى يدفع للعنصر ( أجر مثلا ) .

ت م م : الإنتاجية المتوسطة الصافية .

الانتاجية الحدية الصافية لهذا العنصر ، أى ت ح ص<sub>١</sub> . عند هذه النقطة تكون الكمية التى يشتريها المشروع من عنصر العمل هى و ك<sub>١</sub> ، وتكون النفقة المتوسطة ( أى الاجر ) مساوية لـ ج<sub>١</sub> ك<sub>١</sub> .

مرض الضريبة ( على الانتاج أو على رقم الاعمال ) يكون مساويا لزيادة فى النفقة الحدية للمشروع . الزيادة فى النفقة الحدية يمكن التعبير عنها بالنقص فى الانتاجية الحدية لعناصر الانتاج . أى أن منحنى الانتاجية الحدية الصافية ت ح ص<sub>١</sub> ينتقل الى أسفل الى ت ح ص<sub>٢</sub> . ويصبح التوازن الجديد عند النقطة م<sub>٢</sub> . فى وضع التوازن هذا تكون الكمية المطلوبة من عنصر العمل هى و ك<sub>٢</sub> ( وهى اصغر من المية و ك<sub>١</sub> ) . ويكون متوسط النفقة ( أى الاجر ) ج<sub>٢</sub> ك<sub>٢</sub> وهو أقل من ج<sub>١</sub> ك<sub>١</sub> ، فالاجر قد انخفض معلنا انتقال عبء الضريبة الى الخلف ، أى الى دخول من يقدمون القدرة على العمل . فاذا رمزنا لانخفاض فى مجموع الاجور التى يدفعها المشروع بالرمز م ج ، وللكمية من السلعة التى ينتجها المشروع استخداما للكمية ك<sub>٢</sub> من القوة العاملة بالرمز د<sub>٢</sub> ، يقاس نقل عبء الضريبة الى الخلف بالنسبة لكل وحدة من الناتج الذى فرضت عليه الضريبة باستخدام العلاقة التالية : (١)

$$\frac{م ج \times ك_2}{د_2} = \text{العبء المنقول الى الخلف بالنسبة لكل وحدة من الناتج}$$

اما بالنسبة لاستهلاك الضريبة ( ٢ ) كنوع من نقل العبء الى الخلف فان النظرية تفسر الكيفية التى تتأثر بها قيمة اصل رأسمالى تقلل الضريبة من العائد الصافى لهذا الاصل . وقد بدأت هذه النظرية بالنسبة لآثر من العائد الصافى لهذا الاصل . وقد بدأت هذه النظرية بالنسبة لآثر الضريبة على المقاربات : فلو افترضنا مثلا أن عقارا مبنيا يغل ايرادا صافيا يساوى ١٠٠ جنيه فى السنة ، وفرضت عليه ضريبة سحرتها ١٠٪ من

Brochier & Tabatoni, p. 266 (١)

Tax consolidation; L'amortissement de l'impôt.  
de l'impôt (٢)

الإيراد الناتج من هذا المقار ، أى ضريبة قدرها ١٠٠ جنيه ، فإن الإيراد الصافي للمقار يساوى ٩٠٠ جنيه . فإذا كان سعر الفائدة السائد فى السوق هو ٥٪ فإن من يريد أن يشتري المقار لا يدفع أكثر من ١٨٠٠٠ جنيه ثمنًا للمقار . على أساس أن استثمار هذا المبلغ فى السوق ، بسعر الفائدة الجارى ، يفلل إيرادات قدره ٩٠٠ جنيه . نفس الإيراد الصافي للمقار . وإذا فرض أن سعر الضريبة ارتفع إلى ٢٠٪ ، أى أن مقدار الضريبة يكون مساوياً لـ ٢٠٠ جنيه . فإن الإيراد الصافي للمقار يكون ٨٠٠ جنيه ، وعلى فرض أن سعر الفائدة الجارى هو ٥٪ فإن المشتري يدفع ١٦٠٠٠ جنيه ثمنًا للمقار . هذا مع العلم بأن ثمن المقار عند غلبه الضريبة يكون مساوياً لـ ٢٠٠٠٠ جنيه (على أساس سعر فائدة قدره ٥٪) .

فكان فرض الضريبة أدى إلى أن يقل قيمة المقار بمقدار مساوٍ للقيمة الضريبة مجمدة . Capitalized ( أى مجموع الضريبة طيلة حياة الأصل ) . فالمشتري قد استبقى مبلغاً مساوياً للقيمة الضريبة ، ويكون بذلك قد نقل عبء الضريبة إلى الخلف إلى بائع المقار . ويقال فى هذه الحالة أن الضريبة السنوية على إيراد المقار . كل ما فى الأمر أنه خصمها مقدماً من الثمن الذى كان يتعين أن يدفعه للبائع فى حالة غياب الضريبة .

هذه النظرية تنطبق بالنسبة لكل الأصول الرأسمالية التى تغل عائداً ( الأرض ، المقار ، المبنى ، القيم للنقل ، وسائل الإنتاج الصناعية ، ولكن ذلك مشروط بشرطين :

— ألا يكون قد تم نقل عبء الضريبة مقدماً إلى المشتري : فإذا كان عرض الأصل الرأسمالى الذى فرضت عليه الضريبة مرناً وكان الطلب عليها غير مرناً فإن علاقات القوة عند إبرام عقد البيع تسمح بإمكانية نقل عبء الضريبة إلى الامام إلى المشتري ( فى الزمن الطويل يتتبع عرض الأموال ( فيما عدا الأرض ) دائماً بدرجة معينة من المرونة ) .

— ألا تكون الضريبة عامة على كل الأصول الرأسمالية وبنفس الشروط ،  
 أى تكون الضريبة قد اختصت نوعا معيناً من الأصول الرأسمالية بشروط  
 فرضها دون الأنواع الأخرى . اذ عندما تفرض الضريبة بصفة عامة على  
 عائد الأصول الرأسمالية وبنفس الشروط فإن معدل تجعيد الضريبة  
*Capitalisation de l'impôt* لانه يكون منخفضا لدرجة يضيع كل اثر ، لهذا  
 التجميع .



بهذا ننتهى من التعرف على نوع الاستدلال الذى تستخدمه النظرية  
 النيوكلاسيكية فى بيان اثر الضريبة على الدخول الحقيقية الصافية عن طريق  
 نقل عبء الضريبة فى اطار نموذج التحليل الجزئى . من هذا العرض للأنواع  
 المختلفة لنقل عبء الضريبة والكيفية التى تتحقق بها سنحاول أن نبلور  
 الشروط الواجب توافرها لنقل عبء الضريبة .

**شروط نقل عبء الضريبة :** هذه الشروط تتمثل فيما يلى :

يشترط أولا أن يكون بين المكلف القانونى وشخص آخر علاقة  
 اقتصادية على أن تكون هذه العلاقة علاقة هياكلية نقدية موضوعها سلعة أو  
 خدمة يتعامل فيها المكلف القانونى . فكل نقل للعبء الضريبى مرتبط  
 بظواهر البيع والشراء ، أى العرض والطلب . اذ يحاول البائع ( اذ تعلق  
 الامر بنقل العبء الى الامام ) أو المشتري ( اذ كنا بصدد نقل للعبء الى  
 الخلف ) نقل عبء الضريبة فى مناسبة للتبادل . يترتب على ذلك أن نقل  
 العبء يكون سهلا كلما قويت الضريبة من التداول ( من العرض والطلب ) :  
 فالضرائب غير المباشرة على الإنتاج ، والمعاملات ، والاستهلاك هم أكثر  
 الضرائب امكانية لنقل العبء ( اذ ما توافرت الشروط الأخرى ) اذ هى  
 الأكثر ارتباطا بالعرض والطلب . بالنسبة لهاتى الضرائب تحسب الضريبة  
 على أساس ثمن السلعة . ومن ثم يكون من السهل أن تختصن فى الثمن .  
 هنا تصبح المشكلة مشكلة تحديد من سلسلة البائعين والمشتريين المتتابعين

( المنتج ، تاجر الجملة ، تاجر النصف جملة ، تاجر التجرة ، المستهلك النهائي ) يتحمل في النهاية عبء الضريبة . الاتجاه العام يتمثل في أن نقل العبء الى الامام يدفع العبء الضريبي نحو المستهلك ( وكثيرا ما يكون ذلك هو المقصود عند فرض الضريبة ، اذ أن الضرائب غير المباشرة على الانفاق يقصد بها ، كقاعدة عامة ، أن يتحملها المستهلك ) . ولكن الحالة الاقتصادية العامة قد تمكس هذا الاتجاه .

اما الضرائب المباشرة على أصحاب المشروعات الصناعية والتجار والمزارعين وأصحاب المهن الحرة ( الأطباء ، المحامين ، المحاسبين . الخ ) فنقل عبئها أقل سهولة منه في حالة الضرائب غير المباشرة ، اذ يلزم القيام بحساب أكثر تعقيدا لكي يحتويها ثمن بيع السلعة أو الخدمة . ورغم ذلك فنقل عبئها ممكن .

وتمثل الضرائب على العمال وأصحاب الرأسمال ( وبصفة عامة اصحاب الدخول التي لا تنشأ عن بيع سلعة مادية أو خدمة ) أقل الضرائب إمكانية لنقل العبء . اذ لا يوجد في الواقع عميل أو مشتر يمكن نقل العبء اليه . ولكن نقل عبء هذه الضرائب ليس مستحيلا على الإطلاق من الناحية النظرية : اذ يمكن أن نتصور أن طائفة معينة من العمال تستطيع عن طريق الضغط النقابي أن تنقل الى أصحاب الاعمال عبء الضريبة على دخولهم بأن يضمن مقدار الضريبة في زيادة للاجور . لكي يتم ذلك يتعين توافر ظروف معينة : ان تتميز القوة العاملة بالنمودة ، الا يكون هناك بطالة ، أن يكون التنظيم النقابي قويا ، وان يكون أبواب الاعمال مضمنا . هذه المجموعة من الظروف نادرا ما تتحقق سويا . (١)

---

(١) انظر مورييس ديفرجيه ، ص ١٢٨ .



● وبموقف نقل عبء الضريبة ثانياً على تحقيق شروط خاصة بسلوك المكلف القانوني وأخرى خاصة بالضريبة نفسها . ففما يتعلق بسلوك المكلف القانوني يمثل نقل العبء محاولة من جانبه للتخلص من أثر الضريبة على دخله ، وهي محاولة لا يقوم بها إلا إذا كان يسلك سلوكاً رشيداً ( ومكنته الظروف الأخرى من القيام بنقل العبء ) . هذا الشرط قد لا يتوافر للكثير من الوحدات الانتاجية الزراعية ، أما لعدم قيامها بالحساب الرشيد أو لصعوبة القيام به (١) .

أما فيما يتعلق بالوضوح بالنسبة للضريبة نفسها فإنه يلزم أن يكون من يحاول نقل العبء واضحاً فيما يتعلق بوعاء الضريبة وبالنسبة لمقدارها الذي يلزم أن يكون محدداً تحديداً منضبطاً حتى يمكن له معرفة ما يريد أن يحمله الشخص الذي تربطه به علاقة التبادل .

● لكي يكون نقل عبء الضريبة ممكناً يتعين ثالثاً توفر شروط خاصة بمرونة كل من العرض والطلب ( وهي التي تحدد امكانية رفع الثمن ) . فسهولة نقل عبء الضرائب ( التي يمكن نقل عبئها لارتباطها بميكانيزم العرض والطلب ، كما بينا في الشرط الأول ) تتوقف على درجة مرونة العرض والطلب . في هذا المجال يمكن تقديم المبادئ العامة الآتية : — أن امكانية نقل عبء الضريبة تتناسب عكسياً مع مرونة الطلب ( وهذه

---

(١) فيما يتعلق بالصعوبات الأخرى التي تعود بصدد مخالفة نقل العبء الضريبي في الزراعة انظر :

تتوقف على ما اذا كانت السلعة او الخدمة ضرورية او كمالية ، وعلى مستوى دخل المستهلك ، وعلى درجة قابلية السلعة او الخدمة للاستبدال ، وعلى ما اذا كانت السلعة او الخدمة تنقسم جزاء قليلا او كثيرا من دخل المستهلك . كما تتوقف على مجهودات الاعلان التى عن طريقها تؤثر المشروعات على مرونة طلب المستهلك (١) . فاذا كان الطلب على السلعة قليل المرونة (لان السلعة تعتبر ضرورية للمستهلك ، كما هو الشأن بالنسبة للطلب على الخبز ، مثلا ) فان المستهلك لا يستطيع ان يقل كثيرا من استهلاكه للسلعة اذا ما ترتب على فرض الضريبة رفع الثمن . ومن ثم تكون امكانية نقل العبء اكبر . هذا هو الذى يفسر تطور نقل عبء الضريبة بصفة خاصة فى تداول المواد الغذائية . اما اذا كانت مرونة الطلب كبيرة ( اى ان المستهلك يستطيع ان يستغنى عن السلعة او الخدمة بسهولة ) فان نقل عبء الضريبة يلاقي مقاومة وتكون امكانية تحقيقه صغيرة .

— ان امكانية نقل عبء الضريبة تتناسب طرديا مع مرونة العرض ( وهى تتوقف على قابلية السلعة للتخزين وعلى مدى قدرة عناصر الانتاج المستخدمة على الانتقال الى استخدامات اخرى ، فى داخل المشروع او فى خارج الصناعة ، وهى قدرة تتوقف على درجة تخصص هذه العناصر ، فكلما زادت درجة التخصص كلما كان التحول الى استخدامات اخرى اصعب كلما كانت مرونة العرض اقل ، كما تتوقف مرونة العرض على الارباحية فى الاستخدامات المختلفة لعناصر الانتاج ، فاذا لم يكن هناك اختلافا فى الارباحية ( بان تكون الضريبة قد فرضت على كل انواع

---

(١) انظر D. Robertson, Lectures on Economic Principles. Vol I, Staples, London, 1957, p. 68-71.

J.S. Bain, Pricing, Distribution & Employment. Holt, Rinhart. New-York, 1960, p. 40, & 599.

الاستخدامات مثلا ) فلا يكون لعناصر الانتاج مصلحة في الانتقال من استخدام الى آخر ويكون العرض أقل مرونة ) . فاذا كان المنتج مضطرا - نظرا لعدم قابلية السلعة للتخزين - الى بيع كل انتاجه فهو لا يستطيع ان ينقل اليه عبء الضريبة . مثال ذلك منتج المواد الغذائية الزراعية ( التى تستهلك دون ان تكون محلا لعملية تحويلية صناعية ) . فقدوته على نقل عبء الضريبة محدودة جدا ، وهى أقل بصفة عامة من قدرة التاجر أو المنتج الصناعى على نقل عبء الضريبة ، وان كانت قدرة المزارع على نقل عبء الضريبة لا تقل رغم ذلك عن قدرة العامل على نقل عبء ضريبة تفرض على دخله .

● كما يشترط لنقل عبء الضريبة وايضا ان تكون الظروف الاقتصادية بصفة عامة مما يسمح بنقل العبء :

— ففي حالات الاتعاش ، حيث النشاط الاقتصادى فى توسع مستمر والطلب فى ازدياد تسنده قوة شرائية فى تزايد مستمر ، يسهل نقل عبء الضريبة التى تفرض على المنتجين الى المشترين . هنا تمكن الظروف الاقتصادية المنتجين بصفة عامة ( بما فيهم المنتجين الزراعيين ) من نقل عبء الضريبة ، ويكون الاتجاه نحو تحميل المستهلكين بعبء الضرائب التى تفرض على غيرهم . وفى داخل المستهلكين يتحمل العمال وأصحاب الرعيح ( الدخول الناتجة ) أكبر العبء .

— أما فى حالة الكساد ، حيث الدخول منخفضة والطلب أصعب من العرض . فان نقل عبء الضريبة الى المشترين يصبح صعبا ( حتى إذا توافرت الشروط الأخرى السابق الكلام عليها ) . بل انه من الممكن ، فى حالة ما اذا كانت الازمة الاقتصادية خطيرة ، ان يقبل بعض البائعين تحت

ضغط حاجتهم الى التهود أن يتحملوا بجزء من عبء الضريبة التي تقـسـرض  
على المشتريين .

— وفي حالة النقص الشديد في عرض السلع ( كما اذ كنا بصدد حالة  
تضخم او في أثناء حرب او في فترة إعادة البناء التالية على الحرب ، او  
فترة الحد من الاستهلاك اللازم للقيام بالاستثمارات في المرحلة الاولى من  
مراحل الطور الاقتصادي ) يكون الموقف بالنسبة لامكانية نقل عبء  
الضريبة متشابها للموقف في حالة الانتعاش مع فارق يتمثل في ان موقف  
البائعين يكون اقوى . فالطلب يفوق العرض بمراحل والخوف من ارتفاع  
الاثمان يزيد من سرعة الرغبة في الشراء ، الامر الذي يمكن البائعين من ان  
يحمل المستهلك بكل عبء الضريبة التي تفرض عليه . في هذا المجال .  
يتسكن المزارعون — نفرا الحيوية للمنتجات الزراعية وزيادة الطلب عليها —  
من ان ينقلوا الى المستهلك عبء الضرائب التي تفرض عليهم بنفس الدرجة  
التي يتمكن بها المنتج الصناعي او التاجر نقل عبء الضريبة ، ان لم يكن  
بدرجة اكبر .



بالانتهاء من بيان شروط نقل عبء الضريبة تكون قد انتهينا من التحليل  
الجزئي للنظرية النيوكلاسيكية الذي يهدف الى بيان اثر الضريبة على الدخول  
الحقيقية الصافية للأفراد عن طريق ميكانيزم نقل العبء الضريبي واستقراره  
الذي يعمل من خلال تأثيره على ثمن السلعة التي فرضت الضريبة على انتاجها .  
هذا التحليل يفترض — كما نعرف — ان ما يحدثه فرض الضريبة على وضم  
التوازن السابق عليها ، عن طريق التغيير في اثمان المنتجات واثمان عناصر  
الانتاج بالنسبة لفرع النشاط الذي تصيبه الضريبة ، لا يؤثر على التوازن في  
بقية فروع الاقتصاد القومي . وهذا افتراض لا يكون مستساغا الا في حالتين :

حالة ما اذا كان فرع النشاط الخاضع للضريبة يلعب دورا صغيرا جدا في ما اذا كان مقدار الضريبة من الصغر بحيث انها لا تثير مضاعفات تذكر . فاذا الاقتصاد القومي بحيث يمكن التفاضل عن تأثيره على الفروع الاخرى ، وحالة ما تذكرنا ان الاقتصاد القومي المصنوع من اجزاء ( قطاعات او فروع أو وحدات ) تكون كلا عضويا وتوجد بينها علاقات اعتماد متبادل ، وضم لنا ان فرض ضريبة على نشاط معين لابد وان يثير سلسلة من ردود الفعل من الاجزاء الاخرى للاقتصاد القومي عن طريق انتشار اثر الضريبة والتاثير على التوازن الاقتصادي العام ، الامر الذي يستلزم النظر الى اثر الضريبة على الدخول الحقيقية الصافية للأفراد عن طريق تأثيرها على الايمان النسبية للمسلم والمضمان ومن ثم على التوازن الاقتصادي العام . من ناحية اخرى ، اذا تعلق الامر بضريبة عامة تصيب كل قطاعات وفروع الاقتصاد القومي فانه لا يمكن تحليل اثرها بطريقة التحليل الجزئي .

( ب ) تحليل التوازن العام : توجد نظرية التوازن العام في هذا المجال أسهلها في تحليل فيكسل (١) وتحليل المدرسة الإيطالية ، وخاصة ف . دي هاركو (٢) ، كما توجد تطورها في كتابات آخرين أمثال برونو ورولف وموسجراف (٣) . وتتمثل نقطة البدء في نظرية التوازن العام في انه

---

(١) المرجع السابق الإشارة اليه .

A.D.V. De Marco, First Principles of Public Finance, ( ٢ )  
p. 141-165.

H.G. Brown, The incidence of a general output or a general (٣)  
sales tax, Journal of Political Economy, Vol. XLVII, 1939, p. 254 & 599.

E.R. Rolf, A proposed Revision of excise tax theory, Same Review,  
Vol. LX, 1952, p. 102.

R. Musgrave, General equilibrium aspects of incidence theory  
American Economic Review, 1953, p. 504.

هذه المراجع أشار إليها في Brochier & Tabatoni ص ٢٧٦ وما بعدها

لا يمكن تحليل أثر ضريبة عامة تصيب كل قطاعات الاقتصاد القومي استخداما لطريقة التحليل الجزئي ، وذلك لان فرض الضريبة يؤثر على منحنيات العرض والطلب ، ومن ثم على مستوى الائمان وهيكلها ( ثم على الدخول الحقيقية وتوزيعها بين الافراد ) . ولذا كان من اللازم ان نسقط افتراضات التحليل الجزئي الخاصة باثر الاتفاق العام ( الذى يمكن ان يؤثر على كل من نفقة انتاج المشروعات ، عن طريق الحثمات التى تؤدها الدولة ، والطلب على منتجات المشروعات ، عن طريق الطلب العام على السلع والخدمات ) وبجانب الطلب ( اذ التحليل الجزئي يركز - كما رأينا - على اثر الضريبة على العرض ، وبالتالى على الثمن ، آخذا الطلب كمعطى لا يتغير ) . ومن هنا تمثلت الصعوبة الاساسية امام تحليل التوازن العام فى احوال اثر الاتفاق العام ، وهى صعوبة كان فيكسل اول من اثارها ، واهتم بها كتاب المدرسة الإيطالية .

ولمى محاولات النظرية التعرق على اثر ضريبة وتقل عبثها استخداما لطريقة تحليل العام يمثل منهجها فى المقارنة بين وضع التوازن العام قبل فرض الضريبة ووضعه بعد فرض الضريبة . ويكون الاقتصاد القومي فى حالة توازن عام اذا كان نظام الائمان على نحو يتساوى عنده الطلب والعرض بالنسبة لجميع السلع والخدمات . ثم بعد ذلك يرى اثر الضريبة ( فى ذاتها ) على وضع التوازن هذا عن طريقها اثرها على الائمان ( البعض بالارتفاع والبعض الآخر بالانخفاض ) ، الامر الذى يستلزم فحص اثرها على كل من العرض والطلب .

فى دراستنا لتحليل التوازن العام سنقوم بتقديم اساس هذا التحليل تمثيلا لى صعوبة تحليل المدرسة الإيطالية نستمدنا من تحليل دى ماركو . اما التطورات الحديثة فسنكتفى - فى مجال دراستنا هذه ، ونظرا لضيق الوقت - بالإشارة الى اتجاهاتها ، تاركين لفرصة أخرى دراسة هذه

الاتجاهات دراسة تفصيلية مع ما تستلزمه من تقديم لادوات تحليلية لازمة لهذه الدراسة، وخاصة نموذج تحليل التوازن العام والتحليل الخاص بالمدخلات.

**تحليل دى ماركو :** يركز دى ماركو في تحليله لاثر ضريبة عامة على وضع التوازن العام السابق على فرضها اساسا على جانب الطلب ، ومن ثم يوصف هذا النوع من الاستدلال بديناميكية الطلب . هذه الديناميكية تركز - كما يتصورها دى ماركو - ليس على آثار الاستقطاع الضريبي ، وانما على آثار الانفاق العام . فاذا ما كانت الضريبة عامة بالمعنى الصحيح فان رد فعل الطلب ، وليس رد فعل العرض ، هو الذى يمثل اساس عملية نقل عبء الضريبة . اذ ليس هناك ما يبرر ، على الاقل في المرحلة الاولى ، تغير العرض اولا لان الدولة ( التى يعتبر نشاطها في مجموعة منتجا وفقا للفكرة السائدة عند الكتاب الايطاليين في هذه الاونة ) تقوم عن طريق الانفاق العام برسم مستوى تزويد الاقتصاد القومي بالخدمات الاساسية ، الامر الذى يؤدي الى انخفاض نفقات الانتاج ، او على الاقل الى عدم ازدياد هذه النفقات ، وثانيا لان الدولة تقوم ( استخداما للحصيلة النقدية للضريبة ) بشراء جزء من منتجات المشروعات الخاصة \*

من ناحية اخرى يؤدي الاستقطاع الضريبي الى نقص دخول المكلفين ، الامر الذى يدفع بهم الى اعادة النظر في نمط استهلاكهم ( اى الى اعادة توزيع دخلهم بين السلع الاستهلاكية ) . كذلك يؤدي انفاق الدولة - الحقيقي والناقل - للايراد الذى تحصل عليه من الضريبة ( الى تعديل هيكل الطلب .

على هذا النحو يمكن تلخيص الفكرة الاساسية التى يقوم عليها تحليل دى ماركو بانه يأخذ اساسا بديناميكية الطلب التى تركز على آثار الانفاق العام

( م ١٨ - مبادئ المالية العامة )

عل نلفة الإنتاج وعل الطلب • بعد بلورة هذه الفكرة الاساسية لنرى كيفية نقل الصب العام للضريبة ( العامة ) بشئ من التفصيل •

اذا ما فرضت ضريبة عامة وعل كل المكلفين فانه يضمن التفرقة بين اثرها المباشر فى مرحلة اول واثرها فى مرحلة ثانية •

فما يمتلق بالاثر المباشر فى المرحلة الاولى فانه يختلف بالنسبة للعرض عنه بالنسبة للطلب • بالنسبة للعرض فان العرض الذى كان موجودا قبل فرض الضريبة لن يتغير • فاذا كان سعر الضريبة مساويا لـ ١٠ ٪ فان المنتجين لن يقللوا انتاجهم بـ ١٠٪ وانما يستمروا فى تقديم نفس الكميات التى كانوا ينتجونها من قبل الى السوق • عل ان يبيعوا ١٠ ٪ من هذه الكميات لحساب الحزاة العامة •

اما بالنسبة للطلب فالامر يختلف : فاذا قبلنا ان دخل المكلفين ينقص بمقدار الضريبة فان ذلك لايعنى ان استهلاك كل السلع يرمى بنفس النسبة • فاذا كان دخل دافع الضريبة ١٠٠ جنيه قبل فرضها وكان ينفق كل هذا الدخل عل الاستهلاك فانه يوزع دخله عل السلع المختلفة ليحقق اقصى اشباع ممكن ( اى عل اساس تساوى المنافع الحدية للسلع منسوبة الى الاثمان ) • بعد فرض الضريبة ينقص دخله الامر الذى يؤدى الى تغير الكيفية التى يوزع بها دخله عل السلع المختلفة ( اذ ان طلبه على السلع المختلفة لن يتأثر بنقص الدخل بنفس النسبة ) ومن ثم يتغير منحني طلبه عل هذه السلع • النتيجة : تغير منحنيات طلب المستهلكين الافراد نتيجة لفرض الضريبة عل الدخل •

اما بالنسبة للجزء من الدخل الذى استقطمته الدولة من الافراد فانهما لن تقوم بانفاقه عل النحو الذى كان ينفقه عليه الافراد • ومن الطبيعى ان



تقوم المولة - التي تتخذ قرارات الشراء على اساس مختلفة - بانفاقه على نحو يختلف عن النحو الذي كان ينفقه عليه المستهلكون فيما لو كان قد بقي في حوزتهم ( أى لم تكن الضريبة قد فرضت ) .

ومن ثم يتحمل الاثر المباشر للضريبة في تغيير منحنيات الطلب عمل السلع بالنسبة للافراد والدولة . ومن ثم يصبح التغير في الطلب ( طلب الافراد والدولة ) هو العامل الوحيد ( اذ ان العرض لا يتغير في المرحلة الاولى التالية لفرض الضريبة ) الذي يخل من التوازن الذي كان سائدا قبل فرض الضريبة .

هذا يتضمن تغييرات ( بالارتفاع وبالاخفاض ) في الاثمان التي كانت سائدة من قبل ، ومن ثم نشهد في جميع الحالات ظاهرة انتقال عبء الضريبة ايا كان شكل السوق الذي يتم فيه الانتاج . هنا ينتقل منتجو السلع التي

في مرحلة ثالثة نشهد توزيعا جديدا لعناصر الانتاج يأخذ مكانا لدى يعود توافق العرض مع المنحنيات الجديدة للطلب . في هذه المرحلة الثانية يبرز رد فعل المنتجين فيقومون بزيادة عرض السلع التي زاد الطلب عليها وانقاص عرض السلع التي قل الطلب عليها الى ان يصلوا الى وضع توازن جديد تنسلفى عنده الانفاق في النشاطات المختلفة .

سنقتصر على دراسة هذه الحركة نحو التوازن الجديد على حالة للتأصلة الكلمة . في هذه الحالة يميل المنتجون الذين استطاعوا ان ينقلوا عبء

الضريبة نتيجة لزيادة الطلب على سلعهم الى زيادة انتاجهم . أما المنتجون الذين تحملوا بالضريبة ( واستقرت عندهم ) نتيجة لنقص الطلب على منتجاتهم فانهم يسيلون الى تقليل انتاجهم . كما تؤدي للضرر المبدية والقوة العاملة الإضافية التي تبدأ في التواجد الى تقوية هذه الحركة المزدوجة لهاتين المجموعتين .

والواقع ان هذه العملية التي يتم من خلالها إعادة التوافق بين العرض والطلب تستلزم فترة زمنية وتقابلها صعوبات مختلفة وعوامل مقاومة تتمتع بدرجات متفاوتة من القوة . فالعملية تتوقف مثلا على ما اذا كان لدى المشروع الذي يتحمل بالضريبة ( أى تستقر عنده في حالة نقص الطلب على منتجاته ) كمية اكبر من رأس المال الثابت يصعب تسفيته ( وخاصة اذا كان يتميز بدرجة كبيرة من التخصص ) أو كمية اكبر من رأس المال المتداول يسهل تصفيته . كما أنها تتوقف على ما اذا كان المشروع يعمل في ظل تزايد النفقة ( تناقص الخلة ) أو تناقصها ( تزايد الخلة ) ، أو ما اذا كان الطلب على المنتجات مرنا أو غير مرن ، الى غير ذلك من العوامل التي سبق ان تعرفنا على بعضها .

أيا ما كان الامر فإن الاطار العام لهذا التحليل يسمح بالقول بأنه في حالة المنافسة الكاملة نشهد عودة الى توازن يتحقق عنده في المستقبل القضاء على نقل عبء الضريبة واستقرارها الذي تم على نحو مؤقت . على ان يبقى وضع التوازن هذا على الكسب الذي حققته مجموعة من المنتجين والخسارة التي عانت منها مجموعة اخرى . أى أنه ينتج توزيعا جديدا للدخل الحقيقية للأفراد .

ذلك هو جوهر تحليل دى ماركو الخاص بنقل العبء العام للضريبة استخداما لمنهج تحليل التوازن العام . هذا التحليل يبعث تطورات بدأت من

النسائل التالية : حقيقة أن آثار الانفاق العام على النفقة وعلى الطلب ليست محل مناقشة ، ولكن ما الذى يبرر إعطائها مكانا متميزا بالنسبة للآثار الأخرى على الطلب والنفقة التى يمكن أن تتحقق دون أن يكون لها علاقة بالانفاق العام ؟ ثم كانت الاتجاهات الحديثة التى تسعى أما إلى إظهار آثار الضريبة على توزيع الموارد الانتاجية بين القطاع الخاص وقطاع الدولة ، أما إلى دراسة ظاهرة نقل عبء الضريبة واستقرارها ابتداء من التغيرات فى الأمان النسبية والدخول . وهى اتجاهات تحاول كلها أن تبين الكيفية التى يمكن أن نستخلص بها من الناحية النظرية آثار الضريبة دون أن ننسغل بآثار الانفاق الصام .



بهذا ننتهى من تحليل التوازن العام الخاص بعبء الضريبة واستقرارها . وبإنتهائه ننتهى من دراسة الآثار الاقتصادية للضريبة . فى مرحلة أولى من هذه الدراسة تعرفنا على الآثار التى يمكن أن تحققها الضريبة على الإنتاج ومستوى الدخل وتكوين رأس المال ، وهى آثار لا تنفرد الضريبة ببيكانزم خاص لتحقيقها ، عن طريق ما تنير من سلسلة تحتوى نقل عبء الضريبة ( واستهلاكها كأحد صور نقل العبء إلى الخلف ) وانتشارها والتهرب منها ، مؤثرة فى النهاية على الدخل الحقيقية الصافية للأفراد ومعطية نمطا اقتصاديا لتوزيع العبء الضريبى قد يختلف عن النمط القانونى . وتمثلت خطواتنا فى هذه المرحلة الثانية أولا فى التعرف على الظواهر التى تنيرها فرض الضريبة : ظاهرة نقل العبء وظاهرة الانتشار وظاهرة التهرب الضريبى ، ثم فى الإلام بكيفية تحقيق أثر الضريبة على الدخل الحقيقية الصافية عن طريق أهم ظاهرة ينيرها فرض الضريبة ، وهى ظاهرة نقل العبء . لكى يتحقق لنا هذا الإلام

قمنا بدراسة النظرية النيوكلاسيكية في نقل عبء الضريبة بالتعرف أولا بالمنهج العام الذي تتبعه النظرية ، ثم بالتعرض ثانيا لشقها الخاص بتحليل التوازن الجزئي لنبين أنواع نقل العبء وكيفية وشروط هذا النقل ، ثم بالتعرض ثالثا لشقها الخاص بتحليل التوازن العام بتقديم الصورة الاولى لهذا التحليل كما بلورها دى ماركو ثم بيان الاتجاهات الحديثة في هذا المجال .



على هذا النحو لا يبقى لنا للاهتمام من نظرية الضريبة ، بعد التعرف على المشكلات الفنية التى تتور بمناسبة فرض الضريبة فى البحث السابق والمشكلات التى تنتج كأنوار اقتصادية للضريبة فى البحث الحالى ، إلا التعرض لاهم مشكلات النظام الضريبى ، وهو ما تقوم به فى البحث التالى .

## المبحث الثالث

### المشكلات التى تتور بصدد النظام الضريبى

تقصد بهما المشكلات التى تتور عندما نكون بصدد تقرير نظام ضريبى (١) فى مجتمع رأسمالى معين ، أى عندما نكون بصدد تحديد الكيفية التى يتم بها استقطاع جزء من الدخل القومى استخداما للاداة الضريبية : هل يتم ذلك عن

---

(١) انظر فى ذلك :

G. Conac, Unité et dualité dans la taxation des revenus. Revue de Science Financière, No. 4, octobre-décembre 1960, p. 741 - 63.

A. D.V. De Macro, p. 204 - 209; M. Duverger, p. 144 - 45.

طريق فرض ضريبة واحدة (١) ، أم ضريبة موحدة (٢) ، أم ضرائب متعددة (٣) ؟ هنا تتور مشكلة وحدة الضريبة أو تعددها . من ناحية أخرى ، هل يتعين على المشروع أن يحرص على ألا تصيب الضريبة المادة الخاضعة لها أكثر من مرة بالنسبة للمكلف الواحد من خلال المدة ذاتها ، أم أن هناك امكانية خضوع نفس المادة للضريبة أكثر من مرة ؟ هنا تصادفنا المشكلة التي تعرف تحت اسم « ازدواج الضريبة » (٤) . من ناحية ثالثة هل يخضع كافة الأشخاص المقيمين على إقليم الدولة ، كما تخضع كافة الاموال الموجودة عليه ، للضريبة دون استثناء ، ما ؟ هنا نكون بصدد ما يعرف بمبدأ عمومية الضريبة (٥) والاستثناءات المتصور ورودها عليه .

كل هذه مشكلات لا يجوز في اعتقادنا التوسع فيها في دراسة تهدف الى التعرف على المبادئ العامة في المالية العامة ، ومن ثم سنقتصر على التعريف السريع بكل منها .

### اولا : وحدة الضريبة او تعددها ..

دعا بعض المفكرين الى أن يقوم النظام الضريبي على ضريبة منفردة تفرض على نوع معين من الدخل يمثل جزءا من الدخل الكلي للمكلف وتستمد الدولة منها جل إيراداتها الضريبية . وهي دعوة كانت تركز على تحليل مصدر الثروة والاعتقاد بوجوده أساسا في نوع معين من أنواع النشاط الاقتصادي . مثال

- 
- |                                     |     |
|-------------------------------------|-----|
| impôt unique; single tax            | (١) |
| taxation unitaire; unitary taxation | (٢) |
| pluralité d'impôts; manifold taxes  | (٣) |
| double imposition; double taxation  | (٤) |
| Universalité de l'impôt             | (٥) |

ذلك دعوة الفيزوقراطية أصحاب المذهب الطبيعي انذى ساد فى فرنسا بزعامة فرانسوا كينييه فى منتصف القرن الثامن عشر والذي كان يقوم على ان الثروة لا تتمثل فى النقود وانما فى المنتجات التى ينتجها الانسان وان هذه الثروة لا تخلق فى نطاق التدفول وانما فى نطاق الانتاج المادى ، وانها تخلق - فى نطاق هذا الاخير - فى مجال النشاط الزراعى . وعلى أساس انه فى الزراعة وحدها تسمح الطبيعة لعمل الانسان بانتاج ما يزيد على ما هو ضرورى لحياته ، فالعمل المبذول فى النشاط الزراعى هو وحده - من دون كافة انواع العمل الاخرى - العمل المنتج ، بمعنى انه الوحيد الذى ينتج كمية من قيم الاستعمال اكبر من الكمية اللازمة لاستهلاك القائمين بالانتاج فى خلال فترة الانتاج : فهو العمل الوحيد الذى تمكنه الطبيعة من ان يخلق «ناتجا صافيا» يذهب الى ملاك الارضى ، فى صورة ريع الارضى (١) . من هنا كانت دعوة هؤلاء المفكرين الى فرض ضريبة واحدة تصيب الناتج الصافى للارضى . مثال ذلك كذلك الفكرة القائلة باقتصار النظام الضريبي على فرض ضريبة على رأس المال ، أو على الانفاق ، أو على الطاقة ( كشكل خاص من أشكال الضريبة على الانفاق ) .

غير ان هذه الفكرة - وإن كانت قد تأثرت بها بعض التشريعات الضريبية كالتشريع الفرنسى فى أعقاب الثورة الفرنسية - ظلت قاصرة على المستوى الفكرى ، كما أصابها تطور الى فكرة الضريبة الرئيسية التى مؤداها اعتماد الدولة فى حصولها على إيراداتها الضريبية على ضريبة رئيسية تفرض على الدخل مثلا ، مع وجود بعض ضرائب الى جانبها تلعب دورا ثانويا بالنسبة للدور الذى تلعبه الضريبة الرئيسية .

(١) انظر فى فكر الفيزوقراطيين

M. Dowidar, Les schémas de reproduction... Editions Tiers-Monde, Alger, 1964, Ch. I et II.

وأنواع أن تقرير وحدة الضريبة بهذا المعنى أو عدم وحدتها لا يمكن أن يتجاهل تساؤلا يفرض نفسه في هذا المجال : هل يمكن أن تعامل الأشخاص المعنوية ( وخاصة شركات الأموال ) ؟ غالبية الأنظمة الضريبية تقوم على التفرقة بين هذين النوعين من الأشخاص . ابتداء من هذه التفرقة ، التي تتضمن في ذاتها تعدد الضريبة ، يثور التساؤل - بعد استبعاد فكرة الضريبة الواحدة لأسباب مختلفة ليس هنا مجال دراستها - عن الكيفية التي يمكن أن يتم بها استقطاع جزء من دخول الأشخاص الطبيعية عن طريق الضريبة . واقع الأنظمة الضريبية في تطوره في المجتمعات الرأسمالية شهد نظامين أساسيين : نظام الضريبة الموحدة ونظام تعدد الضرائب .

بمقتضى نظام الضريبة الموحدة يخضع الدخل الكلي للفرد ( الذي تتعدد مصادره بتعدد أوجه نشاط الفرد ) لضريبة واحدة فلا تخضع كل أنواع الدخل ( التي يرى أن تصيبها الضريبة ) إلا لهذه الضريبة الواحدة ، على أن يكون سعر الضريبة واحدا بالنسبة لكل هذه الأنواع المتميزة فيما بينها . كما تكون إجراءات تقدير الضريبة وربطها واحدة ( على أنه قد توجد اختلافات لا تمس الأسس ) . مثال ذلك الضريبة على الدخل في إنجلترا بعد تطورها ابتداء من بداية القرن الحالي (١) .

أما نظام تعدد الضرائب فمقتضاه أن تفرض ضريبة نوعية ( بألها من إجراءات تقدير وربط الضريبة ) على كل نوع من أنواع الدخل أو على كل

---

(١) يمكن الرجوع القول بهذه الضريبة الموحدة إلى Vanban الذي اقترح في عام ١٧٠٧ القضاء على الضرائب ( فيما عدا ضريبة على الملح وجرى الضرائب على الاستهلاك والرسوم المركبة ) لكي يجعل ضريبة عامة على الإيراد تصيب كل أنواع الدخل . على اختلاف في السر - أنظر :

J. Schumpeter, History of Economic Analysis, p. 203 - 4.

نوع من الانواع التي يرى فرض ضريبة عليها . فتفرض على دخل العمل ،  
واخرى على الدخل الناتج من ملكية الارض الزراعية ، وثالثة على الدخل  
الناتج من ملكية رأس المال ، ورابعة على الدخل الناتج من الاستغلال الصناعي  
والتجاري . . الى غير ذلك في هذا التعمد قد يكون سعر الضريبة واحدا  
بالنسبة للضرائب النوعية جميعا ، كما قد يختلف السعر من ضريبة نوعية  
الى اخرى .

نظام التعمد هذا وان كان يسمح بالتمييز بين الانواع المختلفة للدخل  
الا انه لا يستجيب بسهولة لدواعي شخصية الضريبة ، اذ يصعب معه تطبيق  
التصاعد ( على النحو الذي رأيناه عند دراسة تحقيق شخصية الضريبة عن  
طريق التصاعد ) . لتحقيق هذه الشخصية ابتداء من تعدد الضرائب وجد  
نظام تتمدد فيه الضرائب وينضج الدخل فيه للضريبة على مرحلتين :

— في المرحلة الاولى ينضج فيها الدخل النوعي للضريبة وفقا لسعر قد  
يختلف باختلاف نوع الدخل .

— وفي المرحلة الثانية ينضج فيها الدخل النوعي للضريبة عامة على الايراد  
باعتباره أحد مكونات الدخل الكلي للمكلف . وبما أن الامر يتعلق هنا بالمقدرة  
التكليفية في مجموعها فانه يمكن معه تطبيق تصاعدية الضريبة .

هذا الشكل من اشكال تعدد الضريبة يتضمن في الواقع ازدواجا ضربيا .

فماذا يقصد بالازدواج الضريبي ؟



## ثانيا : الازدواج الضريبي

نتحقق ظاهرة الازدواج الضريبي عندما يحدث أن تفرض على مكلف معين ضريبة ( أو ضريبتان متشابهتان ) على نفس المادة الخاضعة للضريبة وعن نفس الفترة الضريبية . كما اذا فرضت الضريبة على نوع معين من الدخل على مرحلتين وحصلت من نفس الشخص عن نفس مدة الضريبة . وكما اذا قام شخص يقيم على اقليم دولة ما بدفع ضريبة لهذه الدولة عن دخل حققه على اقليم دولة أخرى يدفع لها في نفس الوقت ضريبة عن هذا الدخل .

ازدواج الضريبة هذا قد يكون داخليا ، وهو امر متصور في حالتين :

— الحالة الاولى أن يكون فرض الضرائب من اختصاص سلطتين فأكثر فتقوم أكثر من سلطة بفرض نفس الضريبة على المكلف بخصوص نفس المادة الخاضعة للضريبة ، وفي خلال نفس الفترة الضريبية . كما اذا وجدت وجدت سلطة قومية الى جانب سلطات محلية وفرضت كل من السلطتين ضريبة على تركة شخص معين . في هذه الحالة يدفع مقدار الضريبة مرة للسلطة المحلية ومرة للحكومة المركزية .

— الحالة الثانية أن تفرض السلطة المركزية الضريبة على نفس الشخص على مرحلتين ، كما اذا فرضت ضريبة على الدخل الناتج عن العمل في سنة معينة مرة باعتباره دخلا نوعيا ومرة أخرى باعتباره أحد مكونات الإيراد الكلي الذي يخضع للضريبة العامة على الإيراد على النحو الذي سترونه دراسة النظام الضريبي المصري .

كما أن الازدواج الضريبي قد يكون دوليا ، كما هو الحال بالنسبة لشخص يقيم على أرض دولة ويمتلك ممتلكات على إقليم دولة أخرى ، ويقوم بدفع الضريبة لكل من الدولتين عن دخله من نفس الممتلكات ونفس الفترة

الضريبة ، الدولة الاولى تستند الى ان الشخص يقيم على ارضها ، والثانية الى ان ممتلكات تقع على اقليمها .

والازدواج الضريبي ( داخليا كان او دوليا ) قد يكون مقصودا او غير مقصود . فقد يقصده المشرع الداخلي تحقيقا لغراض مختلفة ( زيادة حصيلة الضرائب ، الحد من بعض الدخول او غير ذلك ) ، كما قد يكون غير مقصود نتيجة لغياب التناسق بين اجزاء النظام الضريبي الداخلي في حالة الازدواج الداخلي ، وبين الانظمة الضريبية في البلدان المختلفة في حالة الازدواج الدولي .

### ثالثا : مبدأ عمومية الضريبة والاستثناءات التي ترد عليه

الاصل ان تفرض الضريبة على كل من يفترض في حقه الاستفادة ( بصرف النظر عن الاستفادة الفعلية ومداتها ) بالخدمات العامة على اقليم الدولة سواء عن طريق اقامته في الاقليم او عن طريق تملكه لممتلكات توجد على ارضها وتدر له دخلا . هذا الافتراض يتوفر في حق من يقيم على ارض الدولة وطنيا كان ام اجنبيا وكذلك من كانت له ممتلكات على ارضها حتى ولو كان مقيما في الخارج ، ولكنه لا يتوافر في حق الوطنيين المقيمين في الخارج ولا يمتلكون شيئا على ارضها ، ومن ثم فالاصل انهم لا يخضعون للضرائب التي تفرضها الدولة .

: إلا ان هناك امكانية وجود استثناءات ترد على هذا الاصل العام عن طريق الاعفاء من الخاضوع للضريبة اعفاء دائما او مؤقتا . فقد يوجد اعفاء دائم يتمتع به الاشخاص كاعفاء الحد الأدنى اللازم للمعيشة والاعفاء للاعباء العائلية تحقيقا لشخصية الضريبة بالنسبة للمواطنين الخاضعين للضريبة . وكذلك اعفاء رجال السلك الدبلوماسي الاجنبي ومباني القنصليات والسفارات الاجنبية اعفاء دائما لاسباب سياسية . كما قد يوجد اعفاء دائم بالنسبة للاملاك ،

كما هو الحال بالنسبة للمناطق الحرة التجارية والصناعية التي يسمح فيها بالقيام ببعض العمليات التجارية أو الصناعية مع إعفائها من بعض الضرائب خاصة الرسوم الجمركية طالما أن المنتجات المعفاة لا تعد طريقها نهائيا إلى إقليم الدولة متعمدة بذلك المنطقة الحرة . المناطق الحرة قد تأخذ شكل اللوانى - الحسرة .



على هذا النحو تتكامل لنا فكرة عن نظرية الضريبة التي تمثل أهم مصدر من مصادر حصول الدولة على الإيراد العام والتي تشغل مكانا خاصا كأداة سياسية وكأداة لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية . إلى جانب الضريبة تمثل القروض العامة مصدرا بدأت أهميته في الازدياد في المرحلة الأخيرة من مراحل تطور الاقتصاد الرأسمالى . سنحاول في الفصل التالى التعرف على المشكلات التي تثيرها القروض العامة ، في جانبها الفنى والاقتصادى .

## الفصل الرابع



### القروض المسماة

إذا كان تمويل الأداء المادي للهيئات العامة يتم بواسطة حصيله الضرائب ( وغيرها من صور الإيراد العام ) فإن الدولة الرأسمالية المتصارعة عادة ما تلجأ إلى القروض (١) لتمويل عمليات تكوين رأس المال إلى التعليم بالاستثمارات التي تدخل في نطاق نشاط الدولة ( كما تلجأ إلى القروض لتمويل نفقات الحرب والمخاض ) - كما أنها تلجأ إلى القروض بصفة ثانوية عنه عدم كفاية ما تحصل عليه من طريق الضرائب ( وغيرها ) لتنطية النفقات العامة الجارية - على هذا النحو أصبح التجاء الدولة إلى الأفراد - طالبة منهم تنازلهم عن بعض مدخراتهم لمدة معينة في مقابل فائدة تدفعها الدولة أمراً طبيعياً (٢) يأخذ مكانه - كوسيلة لتمويل الإنفاق العام - مع الضريبة جنباً

(١) انظر فيما يتعلق بالقروض المالية :

A. C. Pigou, p. 35 - 40; M. Muverger, p. 182 - 227, M. Masoin, p. 352 - 416; H. Laufenburger, Finances comparées, p. 434 et sqq; H. Dalton, p. 175 - 211; A. D. V. De Marco, p. 377 - 398; A. Barrère, Economie et institutions.... Tome I, p. 219 - 40; H. Delorme, p. 151 - 35.

(٢) يمكن إدراج تطور الاقتراض العام إلى الأسباب الآتية : اتساع نطاق البعور الاقتصادي للدولة وزيادة الإنشاء التي تفرضها الحرب الحديثة ( أو الاستعداد الحربي المستمر ) على الدولة الرأسمالية المتصارعة - كذلك اتساع فترة التوسع الاستعماري وما كانت تستلزمه من استثمارات كبيرة في الخارج للهيئات الرأسمالية كانت تال فرض استثمار تكاليف كبيرة من الضرائب - الأمر الذي جعل من إرضاء الدولة فرضاً للاستثمار من وجهة نظر =

الى جنب • وذلك بعد أن كان الالتجاء الى القرض العام معتبرا عند اصحاب النظرية التقليدية في المالية العامة من قبيل وسائل التمويل التي لا يصح أن تلجأ اليها الدولة الا على سبيل الاستثناء وفي أضيق الحدود (١) .

والاصل أن يكون القرض العام اختياريا بالنسبة للأفراد فيكون لهم حرية الاختيار بين الاكتتاب أو عدم الاكتتاب في القرض • ولكن الدولة قد تلجأ الى إجبار الأفراد على اقراضها • في هذه الحالة يبقى القرض متميزا عن الضريبة في أن الدولة تدفع فائدة في مقابل الاستفادة بمبلغ القرض ( وان كان من المتصور أن يفرض القرض دون التزام من جانب الدولة بدفع فائدة ) وفي أن الدولة تقوم بسداد أصل القرض بعد فترة زمنية •

---

= اناسالين ، وسهل للدولة عملية الاقتراض • كما يرد هذا التطور كذلك الى تطور الاسواق المالية كطور تطور الثروة المنقولة • وكذلك الى تطور مؤسسات الائتمان الامر الذي يجعلها أكثر فعالية وتطور انظمة الإيجاري ما زاد من المصروفات الممنعة للاقتراض •

(١) كان الاعتقاد السائد في الفكر التقليدي أن الاقتصاد الرأسمال قادر ذاتيا على تحقيق التوازن بما يتضمنه من توازن بين الادخار والاستثمار ، الامر الذي يترتب عليه أن تحجم الدولة بقدر الإمكان عن الاقتراض والا أخلت بهذا التوازن الذي يتحقق دون تدخلها ، ( ومن هنا كانت نظرتها الى الاقتراض العام كافتات على رأس المال القومي • بالإضافة الى اعتقادها خطأ بأن عبء الدين يقع على الاجيال القادمة ) وقد ادى تغير الفكر الاقتصادي في هذا المجال ، على النحو الذي رأيناه في المقدمة العامة لهذا المؤلف ، الى تهئية الطريق لتوسع نطاق الالتجاء الدولة الى الاقتراض العام • وتطبيقا للارقام الخاصة بالدين العام في فرنسا في الفترة ما بين بداية الحرب انشائية الاولى والان فكرة عن مدى اتساع نطاق التجه الدولة الى هذه الطريقة في تمويل الانفاق العام : فيجب أن كان مقدار الدين العام في سنة ١٩١٣ سنويا ل ٢٣ مليار فرنك ( قديم ) وفائدته السنوية ٢٩٥ مليار • أي أن مقدار الدين العام أصبح في سنة ١٩٦٦ مساويا لـ ٢٦٠ مرة من فائدة في عام ١٩١٢ • وعليه أن يتخذ في الاعتبار أن قدرنا من هذه الزيادة يمثل زيادة ظاهرة • ننظر •

هذا وقد تقوم الدولة بإصدار قرض داخلي (١) يكتب نفيه المواطنون أو من يقيمون على إقليم الدولة بصفة عامة ، أو قرض خارجي (٢) يتم الاكتتاب فيه بواسطة من لا يقيمون على إقليم الدولة - سواء أكانوا أفراد أو هيئات خاصة أو حكومات أجنبية أو كانوا من الهيئات النقدية الدولية - وبينما يؤدي القرض الداخلي إلى انتقال الثروة في داخل الجماعة نفسها يؤدي القرض الداخلي إلى انتقال الثروة من مجتمع خارجي إلى المجتمع الداخلي عند الحصول على القرض ، كما يؤدي إلى انتقال الثروة في اتجاه عكسي نحو الخارج عند دفع فوائد القرض وعند سداد أصله - وقد يتحول القرض الخارجي وبالعكس قد يتحول القرض الداخلي إلى قرض خارجي إذا قام حاملو السندات من الوطنيين ببيعها إلى أجانب بالخارج - سنقتصر في دواستنا هذه على القروض الداخلية - وتختلف القروض العامة وفقاً لمدة القرض ، أي المدة التي يصبح القرض مستحقاً للسداد في نهايتها - من وجهة النظر هذه يمكن التفريق بين أنواع ثلاثة من القروض :

— قروض قصيرة الاجل تدفع في نهاية فترة قصيرة لا تزيد عن السنة - وهي قروض تصدرها الدولة لسد عجز نقدي ( ينتج عن سبق الانفاق على الايراد من الناحية الزمنية في ميزانية متوازنة الامر الذي يلزم معه الاقتراض حين تحصيل الايرادات التي تغطي هذا الانفاق في الميزانية ، وفي هذه الحالة تصدر الدولة ما يعرف بأذون الخزنة العامة ( ٣ ) ، أو لسد عجز مالي وهو زيادة حقيقية في

---

Internal Loan (١)

External loan (٢)

Treasury Bills (certificates); Bons du Trésor (٣)

النفقات عن الإيرادات ترى الدولة تغطيته عن طريق إصدار ترض لفترة قصيرة نظرا لعدم مناسبة الظروف السائدة في سوق المال لإصدار ترض ذي فترة متوسطة أو طويلة . في هذه الحالة تصدر الدولتها بعرف بالذون الخزانة غير العادية (١)

— قروض متوسطة الاجل ، وهي قروض تسدد في نهاية فترة متوسطة ( من سنة الى خمس سنوات ) .

— وقروض طويلة الاجل تسدد في نهاية فترة طويلة ( من خمس سنوات لاكثر ) وهي عادة ما تصدر لتمويل مشروعات التطوير الاقتصادي أو لتمويل الحرب أو لتغطية بعض نفقات الدفاع الوطني .

هذا ويطلق على القروض قصيرة الاجل بالدين المسائل (٢) ، وعلى القروض متوسطة الاجل وطويلته بالدين الممتت (٣) .

وقد لا تحدد الدولة تاريخا تلتزم عنده بسداد الدين تاركة لنفسها الحق في تحديد هذا التاريخ . في هذه الحالة يقال ان الدين دين مؤبد (٤) . كما قد تحدد الدولة تاريخين : تاريخ مقيد تقوم بسداد الدين عند طوله وتاريخ يضمن عليها سداد الدين عند مجيئه . سنهت أسسها بالقروض متوسطة الاجل والقروض طويلة الاجل .

أما من حيث المصدر النهائي الذي يغطي منه القرض العام فالقروض الداخلية يحد مصدره :

---

(١) Treasury Notes; Bons du Trésor extraordinaires

(٢) Floating debt; dette flottante

(٣) Funded debt; dette consolidée ou inscrite

(٤) dette perpétuelle

— أما في مدخرات الأفراد والهيئات الخاصة ، في هذه الحالة تتحمل الدولة على جزء من القوة الشرائية السابق وجودها في التداول لدى الأفراد .

— وأما في قوة شرائية جديدة تضيف إلى القوة الشرائية الموجودة في التداول يكون الاقتراض العام مناسبة خلقها . إذ هذا الاقتراض يستطيع أن يصبح خلقا — للنقد — شأنه في ذلك شأن الائتمان الخاص — وذلك عندما يمثل المكتوبون في القرض العام في بنك الإصدار والبنوك الأخرى هنا يمثل شراء سندات الدين العام فرصة لبنك الإصدار لزيادة كمية النقود التي تطلق في التداول كما يمثل بالنسبة للبنوك التجارية فرصة خلق الودائع الخاصة ( أي زيادة النقود المصرفية ) إذا وجد القرض العام مصدره في قوة شرائية تخلق على هذا النحو كما يحدد ما يسمى اصطلاحا « **بالاقتراض التضخمي** » .

سنقتصر في هذا الفصل على دراسة القروض المالية التي تجد مصدر تغطيتها في مدخرات الأفراد تاركين دراسة الائتمان التضخمي لحين معالجة السلسلة المالية في القسم التالي . وعليه ينصب اهتمامنا في هذا الفصل على القروض الداخلية متوسطة الأجل ( وطويلته ) التي تجد مصدر تغطيتها في مدخرات الأفراد .

في دراستنا لهذه القروض سنعرض :

- في بحث أول للمشكلات الفنية التي يثيرها القرض العام .
- وفي بحث ثان للأثار الاقتصادية للقرض العام .



# المبحث الأول

## المشكلات الفنية للقرض العام

هذه المشكلات الفنية (١) تتور في مراحل حياة الدين العام . ومن البديهي أن نقابل أول طائفة منها بنسبة نشأة الدين العام أو ما يطلق عليه اصطلاحا بإصدار القرض العام . إذا ما نشأ الدين العام في ظل ظروف معينة للانتهاج بصفة عامة ولانتهاج الدولة بصفة خاصة فإنه قد تتغير الظروف على نحو يجعل استمرار الدين العام على النحو الذى نشأ به من حيث شروط الفائدة مثلا لعبء مبالغا فيه تسمى الدولة الى التخفيف منه مع استمرار علالة الديونية مع الدائنين عن طريق القيام بما يسمى بتعديل القرض العام . وأخيرا يطمئن على الدولة الوفاء بالدين العام . وهى قد تقوم بذلك دفعة واحدة في الموعد المحدد للوفاء ، وقد تقوم بتجزئة عملية السداد على مدى فترة معينة تقوم في أثناءها بالوفاء بجزء معين من الدين في كل سنة من سنوات هذه الفترة . هذه الطريقة الأخيرة لاتقتضى الدين العام تمثل ظاهرة استهلاك القرض العام . وعليه نتكلم في محاولتنا للتعرف على الجوانب الفنية للقرض العام :

أولا : عن إصدار القرض العام :

ثانيا : عن تعديل القرض العام .

ثالثا : عن استهلاك القرض العام .

## أولا : إصدار القرض العام

يثير إصدار القرض العام أنواعا ثلاثة من المسائل يطمئن اتخاذ مولفه منها ، وهى :

---

(١) أعدنا هنا يملق بهذه المشكلات الفنية بصفة أساسية من مؤلف A. Barrère, *Economie...*, Toms I من ٢١٩-٢٤٠ ومؤلف موريس ديمسجيه من ٢١٥ - ٢٢٧

١ - تحديد مقدار القرض وسعر الفائدة الذى سيدفع للمقرضين ،  
أى ما يسمى بنظام الإصدار .

٢ - اختيار طريقة الاكتتاب التى يجرى اتباعها .

٣ - النظر فى أمر المزايا التى تمنح للمكتبتين .

#### ١ - نظام الإصدار :

اتخاذ قرار يتعلق بنظام إصدار القرض يعنى فى الواقع تحديد مقدار  
القرض والفائدة التى تدفعها الدولة للمكتبتين نيه :

( ١ ) مقدار القرض : كتاعدة عامة يتم مقدار القرض بواسطة القانون  
الذى يخول الهيئة العامة إصدار القرض . فإذا حدد القانون مقدار القرض  
بمبلغ معين فإن الاكتتاب يتوقف عند بلوغ هذا المبلغ . ولكن فى الحالات التى  
تخفى فيها الدولة عدم تغطية القرض - الأمر الذى يعنى انعدام الثقة ، وهو  
ما يتمين تجنبه - عادة ما تلجأ الدولة الى دعوة الأفراد الى الاكتتاب فى قرض  
عام غير محدد المقدار . كما فى الحالة التى تريد فيها الدولة امتصاص جزء من  
القوة الشرائية للأفراد وكان من الصعب تقدير هذا الجزء تقديراً كمياً مقدماً .  
فى مثل هذه الحالات تحدد الدولة تاريخاً ينتهى الاكتتاب بنهايته ، ويتحدد مقدار  
القرض عند حلول هذا التاريخ .

وإذا ما حددت الدولة مقدار القرض فإن ذلك لا يحول دون تخطى  
الاكتتاب لهذا المقدار اذ عند اتثال الجمهور على الاكتتاب قد يصل مجموع  
اكتتابات الأفراد الى ضعف مقدار القرض أو ثلاثة أمثاله . فى هذه الحالة يقال  
ان القرض قد غطى مرتان أو ثلاث أو ثلاث مرات على حسب الإجمال . ويتم  
انقلمص نصيب كل مكتب بنسبة مساوية لعدد مرات تغطية القرض . فإذا

كلن القرض قد غطى مرتين نقص نصيب كل مكتب الى نصف المبلغ الذى اراد ان يقرضه للدولة .

( ب ) **سعر الفائدة :** بمسنة علمة ، لكى تشجع الدولة الائراد على الاكتتاب فى القرض العام تحدد سعر للفائدة يدفع ككفاة على اقراض الدولة ، على ان تتناسب هذه المكافاة مع ظروف السوق المالية وحالة ائتمان الدولة وضخامة القرض ومحتة . هنسا تلزم التفرقة بين سمسعر الفائدة الاسمى والسعر الحقيقى .

**سعر الفائدة الاسمى** هو المبلغ الذى يدفع سنويا ( او نصف سنوى على حسب الاحوال ) من كل جزء من القرض مساويا لمائة جنيه مثلا . اما **سعر الفائدة الحقيقى** فيختلف بحسب ما اذا كان اصدار القرض قد تم بسعر التكافؤ ، او بسعر اقل من سعر التكافؤ او بجائزة ممداد .

١ — **ليكون الاصدار عند سعر التكافؤ** عندما يقوم المكتب بدفع القيمة الواردة فى السند ، كما اذا كانت قيمة السند ١٠٠ جنيه ودفع المكتب هذا المبلغ . فى هذه الحالة يكون الفائدة الاسمى مساويا للفائدة الحقيقية .

٢ — **ويكون الاصدار عند سعر اقل من سعر التكافؤ** عندما يقوم المكتب بدفع قيمة اقل من تلك الوارة فى السند ، كما اذا كانت القيمة الواردة فى السند ١٠٠ جنيه ودفع المكتب اقل من ذلك وليكن ٩٠ جنيه . فى هذه الحالة يكون سعر الفائدة الوارد فى السند الذى قيمته ١٠٠ جنيه هو ٥٪ وكان المكتب ان يدفع للدولة تسعين جنيتها نقط مائة يحصل على خمسة جنيهات ككفاة فى مقابل اقراض مبلغ ٩٠ جنيتها فيكون سعر الفائدة الحقيقى هو ٥٪ ولكن ما الفائدة التى تجنيتها الدولة من اصدار قرض يكون سعر

مائدته الاسمى ، اى الظاهرى ، منخفضا ، والسعر الحقيقى مرتفعا ؟

— **اولا :** انخفاض سعر الفائدة الاسمى يقلل ظاهريا من عبء القرض العام الامر الذى يقلل من معارضة الجمهور ( وهو عسلى قليل من الدراية )  
للتجاء الدولة الى الاقتراض الذى هو مزيد من العبء المالى .

— **ثانيا :** فى حالة ضعف المركز الائتمانى للدولة يقل اقبال الافراد عسلى الاكتتاب فى سندات القرض العام الامر الذى يلزم معه رفع سعر الفائدة لتشجيعهم على الاكتتاب . لاختفاء هذا الضعف تلجأ الدولة الى اصدار القرض بسعر فائدة اسمى منخفض ، الامر الذى يخفى حقيقة مركزها الائتمانى عسلى ان يكون سعر الفائدة الحقيقى مرتفعا لتشجيع الافراد على الاكتتاب .

— **ثالثا :** ارتفاع سعر الفائدة الحقيقى يعنى امكانية بيع السند فى المستقبل فى سوق الاوراق المالية بشئ اعلى من المبلغ الذى دفعه المكتتب للدولة ( خاصة اذا كان سعر الفائدة الحقيقى على الاقل مساويا لسعر الفائدة الباساڤ فى البسوق ) ، الامر الذى يشجع الافراد على الاكتتاب فى القرض العام .

٢ — **يكون الاصدار بجائزة سداد** اذا تم اصدار القرض بسعر التكاؤ مع تمهد الدولة بأن تقوم عند السداد بدفع قية تزيد على القيمة الواردة فى السند . بان تتمهد الدولة ان تدفع عند السداد مبلغ ١١ جنيه لصاحب السند الذى تكون قيمته الاسمية مساوية لمبلغ ١٠٠ ج ، الامر الذى يمكنها من ان تحدد للقرض سعر فائدة منخفض نسبيا . يقترب من هذا النظام **الاصدار بجائزة الياسميه** . **مؤدى هذا النظام ان يصغر القرض عسلى ان**  
**يجرى عند السداد قرعة يختار بمقتضاها من يفوز بجائزة ذات قية معينة .**

فيالنسبة لهذا الفائز تكون قمية ما استرده من الدولة اكبر من القية التي دفعت عند الاكتتاب في سندات القرض التي في حوزته .

واضح ان نظائى الاصدار بسعر اقل من سعر التكاليف والاصدار بجائزة سداد او بجائزة يتصيب انها يعكسان مركزا ماليا ضعيفا للدولة ، اذ المزايا التي تمنح تدل على انها لا تتمتع بثقة الافراد . يضاف الى ذلك انها يزيدان من العبء المالى للقرض العام اذ هما يقرزان سفرا مرتعنا للفائدة رغم انخفاض سعر الفائدة في الظاهر .

زيادة على ذلك اصدار سعر اقل من سعر التكاليف يجعل عملية تبديل الدين اكثر صعوبة ، وذلك على النحو الذى سنراه عند دراسة هذه العملية .

## ٢ - طرق اصدار القرض (ميكاتزم الاصدار) :

يتضمن ميكاتزم اصدار القرض :

( ا ) تحديد مدة الاكتتاب في القرض ، في حالة ما اذا كان القرض محدد التية بانه لا يملن إنتهاء مدة الاكتتاب الا اذا على القرض او وجد انه ليس من الجوى الانتظار اكثر من ذلك على ابل تغطيته . اما في حالة القرض غير محدد المقدار فلن مدة الاكتتاب تكون محسدة مقما ، ويكون من الممكن يدها او تقصيرها .

( ب ) تحديد وسيلة الاكتتاب ، هل يتم الدفع بنقود المائلة ، او بانونات على الخزانة ، او بسندات قرض قديم ... الى غير ذلك من وسائل الدفع المتعددة .

( ج ) تحديد الكيفية التي يتم بها الاكتتاب ، اى العمليات المادية التي يتم بواسطتها جمع مقدار القرض من الأفراد . هناك أربع طرق للاصدار :  
الاكتتاب العام — الاكتتاب المصرفى — الاصدار فى البورصة — الاكتتاب المسمم بالمزاد .

— فى الاكتتاب العام تعرض الدولة القرض ( بكافئة شروطه ) مباشرة على الجمهور بواسطة الخزانة العامة او بنك الدولة او البنوك الخاصة على ان تحصل هذه الاخيرة على مبلغ محدود فى مقابل القيام بهذه العملية .  
هذه الطريقة تتميز بأنها قليلة النفقات ، كما انه يتم بوساطتها وضع سندات القرض فى يد الجمهور مباشرة الذى يحتفظ بها دون ضرورة الالتجاء الى سوق الاوراق المالية للحصول عليها مع ما يحدث فى هذا السوق من مضاربات لا يكون لها فى الكثير من الاحيان الا نتائج خطيرة .  
من ناحية اخرى يعيب هذه الطريقة ان القرض قد لا يغطى الامر الذى يكون ذو اثر غير موات على المركز الائتماني للدولة . ومن ثم فهو لا تلجأ الى هذه الطريقة الا فى الحالات التى يكون فيها مقدار القرض صغيرا نسبيا او فى الحالات التى تكون فيها متأكدة من تغطية القرض .

— أما الاكتتاب المصرفى فهو يتم فى الحالة التى تتوقع فيها الدولة ان القرض لن يغطى فتقوم بالتقاء عبء هذه المخاطرة على البنوك . فيجتمع عدد من البنوك على القيام باصدار القرض العام ودفع مبلغ القرض فى الحال الى الدولة بعد خصم عمولة تختلف باختلاف أهمية المخاطر الخاصة بعدم تغطية القرض . بعد ذلك تقوم البنوك بوضع السندات تحت تصرف الأفراد للاكتتاب فيها . تتميز هذه الطريقة بأن الدولة تضمن تغطية القرض كما ان قيام البنوك — وهى التى تمثل الائتمان الخاص — بمساعدة الدولة يزيد الثقة فى الائتمان العام . فى مقابل ذلك تدفع الدولة غالبا فى سبيل تغطية القرض اذ هى تباع للبنوك بسعر اقل

من سعر التكافؤ وتعطى لهم الحق في بيع السندات بمن أعلى مائة  
بذلك باب المضاربة ، إذ تستطيع البنوك ان تتحكم في عرض السندات  
بالا تطرح للتداول الا اعداد محدودة بقصد رفع اثمانها . ضحية مثل هذه  
هذه المضاربة عادة ما يكون الاخضر الفردى الصغير .

— اما في الإصدار في البورصة فتقوم الدولة ببيع سندات القرض في  
البورصة في وقت ملائم اي في وقت ترتفع فيه اسعار الاوراق المالية التي  
تصدرها الدولة . الامر الذي لا يتوفر الا في وقت يقل فيه تفصيل الامداد  
للقود على الا تعرض الدولة من سندات القرض الا عددا محدودا  
والا ادت زيادة العرض الى انخفاض اثمانها وعدم تغطية القرض  
او تغطيته بنفقات باهظة . وهذا ما يفسر قلة الإلتجاء الى هذه الطريقة  
في الامداد واقتصارها على الحالات التي يكون فيها مقدار القرض صغيرا

— اما طريقة الاكتاب العلم بالازاد التي تتبع على الاخص في البلدان  
الانجلوسكسونية فتتلخص في قيام الدولة بتحديد سعر مائة للقرض  
واعتمادها بيع سندات القرض بأقل من سعر التكافؤ عندئذ لمن يمثل  
الحد الأدنى الذي تقبله ، ولكنها لا تباع السند ماعلا الا للأشخاص الذين  
يعرضون اثمانا تقارب سعر التكافؤ أو تزيد عن هذا السعر . مثال ذلك  
ان يكون السعر الاسمي للسند ١٠٠ جنيه بسعر مائة ٥٪ ، وان يكون  
الحد الأدنى الذي تقبله الدولة ثمانا للسند ٩٠ جنيه ، ولكنها تطرح  
السندات امام الامراء بالازاد وتبيعه لمن يدفع أعلى ثمن يزيد عن ٩٠  
جنيها ، بادئة بمن يقدم أعلى ثمن ثم يقدم ثمانا أقل وهكذا .

### ٣ — المزايا التي تمنح للمكتبتين :

قد تقوم الدولة لتشجيع الامراء على الاكتاب في القرض العام بمنح  
المكتبتين مزايا اضافية تختلف صورها :

( ١ ) فقد تعمل الدولة على زيادة الضمان للمقترضين عن طريق تخصيص نوع معين من إيراداتها لدفع فوائد الدين وسداد قيمته عندما يحل موعد الوفاء بالدين .

( ب ) كما أنها قد تسمح للمقترضين بدفع المبالغ المقرضة على دفعات متعددة . على هذا النحو تقوم الدولة بتشجيع صغار المخترين وتيساعد على تكوين المخدرات . كما أنها تتمكن بتتابع هذه الطريقة من توزيع إيراد القرض من الناحية الزمنية على مدار فترة تطول أو تقصر حسب احتياجاتها لهذا الإيراد .

( ج ) كذلك قد تجنب الدولة المقترضين خطر انخفاض قيمة العملة الوطنية في الفترة ما بين إصدار القرض وسداده فتتمهد بأن تدفع — عند السداد — قيمة القرض مقدرا بعملة أجنبية ذات مركز قوى . وعلى هذا النحو تضمن المقرض أن أتراضه لها لن ينتقص من القدرة الشرائية التي تحت تصرفه .

( د ) أخيرا قد تعنى الدولة مسوائد القرض من بعض أو كل الضرائب المفروضة على الدخول الأخرى ، كما أنها قد تميز سندات القروض العامة بأن تقرر عدم قابليتها للحجز سدادا للديون .

### ثانيا : تبديل القرض العام

في موضوع تبديل القرض العام نتعرف أولا على ماهية تبديل القروض والطبيعة القانونية للتبديل . وثانيا على الشروط اللازم توافرها لتحقيق امكانية تبديل القرض ، وأخيرا على الأنواع المختلفة للتبديل .



## ١ - ماهية التبديل وطبيعته القانونية :

تبديل القرض عملية قانونية ومالية تعصف الدولة من ورائها الى خضر الفائدة التي تدفعها عن دين علم الاحتفاظ بالدين على حاله . فإذا كان الدين قد صدر بسعر فائدة ٥ ٪ واستطاعت الدولة خفض سعر الفائدة الى ٤ ٪ تكون بصدد تبديل للدين . . تبقى الدولة مدينة بمقدار الدين لحين تاريخ الوفاء به ، ولكن القدر الذي تدفعه كفاتدة مسنويًا أو في مهملات دفع الفوائد يقل بنسبة نقصان سعر الفائدة . ما الذي يسمح للدولة بالقيام بهذا التبديل ؟ وما الذي يدفع الدائن الى قبوله ؟

ذلك هو ما نحاول التعرف عليه في اللحظات التالية .

نسمّن سعر الفائدة محل لتقلبات مستمرة . فترتفع سعر الفائدة في الفترات التي يزيد فيها الطلب على رؤوس الأموال ( النقدية ) وينخفض في الحالة العكسية . فإذًا ما قامت الدولة بالافتراض في وقت يكون فيه سعر الفائدة مرتفعًا - افتراض الدولة بسيّات كبيرة ومكررة قد يكون من أسباب رفع سعر الفائدة - فأنها تلتزم بأن تدفع طوال مدة القرض فائدة تكون أكثر ارتفاعًا من سعر الفائدة الذي يسود في السوق في ظروفه العادية ، وذلك إذا ما انخفض سعر الفائدة عما كان عليه وقت إصدار القرض العام . فإذًا كانت الدولة قد افتترضت لاي سبب من الأسباب بسعر فائدة ٦ ٪ ما بها تضطر الى الاستثمار في دفع هذه الفائدة حتى بعد عودة سعر الفائدة - نتيجة للظروف الجديدة في السوق - الى ٤ ٪ . في هذه الحالة تتحمل الدولة عبئًا مبالغًا فيه ويستفيد المقترضون بميزة لا ترد الا الى الصعوبات التي كان يوجد فيها الائتمان العام وقت إصدار القرض ، ليس من الممكن ان تقترح الدولة على المكتبتين في القرض دفع سعر الفائدة المساند في السوق بدلًا من السعر المرتفع الذي أصدرت به القرض ؟ ذلك هو مبدأ تبديل الدين العام .

أما فيما يتعلق بالطبيعة القانونية لعملية تعديل القرض العام فيتميز  
 ألا تقتصر على المظهر الخارجى لهذه العملية وننتهى الى أن عملية التبديل هي  
 مجرد تخفيض في سعر فائدة القرض العام تخفيضاً تقوم به الدولة . القول  
 بذلك يعنى أن الأمر يتعلق بعمل تحكمى يتضمن انتهاكاً من جانب واحد لمعد  
 القرض القائم بين الدولة من جانب والأفراد المقرضين من جانب آخر . إذا  
 تم مثل هذا العمل فانه يكون — من وجهة النظر القانونية — غير مشروع  
 ويكون مساوياً للاملاس . ولكن تعديل الدين العام يتضمن فى الواقع عرضاً من  
 جانب الدولة ويمن تقوم بسداد رأس المال الى المكتتبين الأمر الذى يؤدي الى  
 ايجاد نظم تعاقدى جديد . فعملية تعديل الدين يمثل من الناحية العملية أفق  
 كجديد للدين . حقيقة أن الدولة تتوقع أن الأفراد سيختارون التجديد ويقبلون  
 النظام الجديد ولكن يتعين عليها أن تمنحهم امكانية اختيار استيفاء الدين الذى  
 يراد تعديله . على هذا النحو يتعين لتعديل الدين أن توفر الدولة امكانية سداد  
 الدين امكانية قانونية وعملية ، وأن يتوافر لدى المكتتب الحرية فى الاختيار  
 بين الاستيفاء والتبديل ، على أن تكون هذه الحرية مصحوبة بما يدفعه الى  
 تفضيل التبديل . فى هذه الحالة يحتل تعديل الدين الى انقضاء دين قديم  
 ويولد دين جديد بسعر فائدة أقل .

هذا ويمتاز تجديد الدين ( أى تعديله ) عن إصدار دين جديد لسداد  
 الدين القديم ، بأنه يوفر الوقت والمال . إذ اتباع هذا المسبيل الآخر يعنى  
 إصدار قرض للحصول على سـيل من النقود يعاد التخلي عنه بقصد  
 تسديد الدين القديم .

وتبديل الدين العام بهذا المعنى .. أى تجديده بقصد تخفيف العبء  
 المالى — يتميز عن تثبيت الدين وهو ما يتم بإصدار قرض متوسط الأجل  
 أو طويلة ليتمس قرضاً قصير الأجل بطريقة مباشرة ( عن طريق السماح  
 لحاملى القذونات الخزائنة للدين قصير الأجل بالحصول على سندات

القرض متوسط الاجل او طويلة بدلا منها ) او بطريقة غير مباشرة ( عن طريق اصدار قرض متوسط الاجل او طويلة واستخدام الايراد الناتج عنه في تسديد القرض قصير الاجل ) .

## ٢ - الشروط اللازمة لتبديل القرض :

تدور الشروط اللازمة لتبديل القرض حول الفكرة الآتية : يتعين ان يكون للمكتبتين مصلحة في رفض التسديد وقبول تجديد الدين وخفض سعر الفائدة على الدين المام الذي يجرى تبديله لكي يتحقق ذلك يتعين ان يكون سعر سندات القرض قد تعدى - بالارتفاع - سعر التكافؤ .

لنرى تفصيل ذلك :

( ١ ) ضرورة زيادة ثمن سندات عن سعر التكافؤ : الفرض ان الدين المراد تبديله قد اصدر اما بسعر التكافؤ او بسعر اقل من سعر التكافؤ في مقابل فائدة محددة . فلذا ما أعقب اصدار القرض انخفض سعر الفائدة الجارى في سوق رؤوس الاموال كان معنى ذلك ان الاموال المستغلة في سندات القرض تحقق فائدة أعلى من الفائدة الجارية في السوق ، الامر الذى يزيد الطلب على سندات القرض فيرتفع ثمنها . ارتفاع ثمن السند مع ثبات سعر الفائدة الاسمى يعنى انخفاضاً في سعر الفائدة الحقيقى . يستمر الطلب على سندات القرض في الزيادة - ومن ثم ثمنها في الارتفاع ، وبالتالي الفائدة الحقيقية في الانخفاض - حتى تتساوى الفائدة الحقيقية للسندات مع الفائدة السائدة في السوق . لنأخذ مثلاً توضيحياً : اصدر قرض بسعر ٩٠ جنيه للسند الذى تساوى قيمته الاسمية ١٠٠ جنيه وسعر فائدة ٥٪ . في هذه الحالة الفائدة الحقيقية =  $\frac{100 \times 5}{90}$  = ٥٥ مرهج فلذا انخفض سعر الفائدة الجارى في السوق ، والذى كان مساوياً لـ ٥٪ عند اصدار

القرض ، الى ٤٪ اقدم المخرون على شراء سندات الدين ذى الفائدة الاسمية  
المساوية لـ ٥٪ . الامر الذى يؤدى الى ارتفاع ثمن السندات الى ٩٥ جنيها

مثلا ، هنا لا تزيد الفائدة الحقيقية عن  $\frac{100 \times 5}{95} = 5.26\%$  ج ، اى

ان الفائدة الحقيقية انخفضت ، ولكن سعرها لا يزال اعلى من السعر السائد  
في السوق ( وهو ٤٪ ) فيستمر اقبال المخبرين على شراء سندات الدين ،  
وهو ما يرفع ثمنها ثانية الى ١٠٠ جنيه للسند وهو سعر التكافؤ . عند هذا  
السعر تكون الفائدة لازالت اعلى من الفائدة السائدة في السوق ، فيستمر  
الاقبال على شراء سندات الدين وارتقا الثمن وانخفاض الفائدة الحقيقية  
بالتالى . فاذا ما وصل ثمن السند الى ١٢٥ جنيه أصبحت جنيهه أصبحت

الفائدة الحقيقية التى يدرها :  $\frac{100 \times 5}{125} = 4\%$  ج ، وهى مائدة

مساوية للفائدة الجارية في السوق . هنا يكف الدافع الى شراء هذه السندات  
من الوجود ، من هذا يتضح انه يتمنى لكى يحصل المكتتب على فائدة حقيقية  
مساوية للفائدة الجارية في السوق ان يتجاوز ثمن السند ~~سعر التكافؤ~~  
ارتفاعا . هنا تستطیع الدولة ان تعرض عليه إما بجداد الدين وفقا لشروط  
القرض ( المراد تبديله ) وإما تجديده بدین يكون سعر السند فيه ١٠٠ جنيه  
وسعر الفائدة ٤٪ . حتى تيلم الدولة بهذا العرض كان بيد الدائن سند قيمته  
نفع فيه عند الاكتتاب ٩٥ جنيها وسعر فائده الاسمية

٥٪ و لان أصبحت قيمته ١٢٥ جنيه ويحصل على فائدة تنرها خمسة جنيهات  
( اى بسعر فائدة حقيقية ) . الآن تعرض عليه الدولة ان يستقبل بهذا  
السند - دون ان يدفع أية مبالغ جديدة - سندا جديدا ذى قيمة اسمية  
وختينية مساوية لى ١٠٠ جنيه تسمح له بالحصول على أربعة جنيهات  
كعائدة ، وهى نفس الفائدة الحقيقية التى يحصل عليها من الدين المراد تبديله

( ب ) يتعين أن يكون اختيار المكتب بين سداد الدين وتبديله إجباريا :  
فإذا ما كانت هناك إمكانية تامة تتمثل في الاحتفاظ بالسند القديم مثلا فإنه قد  
يختار ذلك ومن ثم يتعرض لتبديل القرض العام للخطر . ومن ثم نرى أن يجبر  
المكتب على أن يختار أحد امرين : إما استيفاء الدين بالقرض الوارد في شروط  
القرض وإما تجديده وانخفاض سعر الفائدة .

( ج ) يتعين ألا تعرض الدولة خفضا كبيرا لسعر الفائدة : لكي تتجفع  
في تبديل الدين يتعين على الدولة أن تترك سعر الفائدة أعلى من السعر  
السائد في السوق ، وذلك حتى يفضل المكتوبون تجديد الدين . والا فملوا  
استيفاء الدين لاستخدام رأس المال النقدي في اقراض عام أو خاص  
ذو مزية أكبر .

( د ) أن تكون ظروف النشاط الاقتصادي بصفة عامة هوائية للتبديل :  
وان تستمر كذلك حتى تنتهي عملية تبديل الدين العام . ففي أوقات الكساد  
مثلا تنخفض قيم الأوراق المالية بما فيها سندات الدين محل الاعتبار ويزيد  
تفصيل الأشخاص للاحتفاظ بالنقد سائلة ، ومن ثم إذا عرضت الدولة  
السداد أو التبديل كان اختيارهم للسداد .

## ٢ - الأنواع المختلفة للتبديل :

هناك أشكال فنية كثيرة لتبديل الدين العام مستندة على دراسة  
أهمها وهي التبديل بسعر التكاثر ، والتبديل بسعر أقل من سعر التكاثر  
والتبديل مع دفع فرق .

( ١ ) التبديل بسعر التكاثر : هو أبسط أنواع التبديل ، ويتمثل في أن  
تعرض الدولة على الدائن الذي يختار تجديد الدين قيمة اسمية للسند  
ومساوية لـ ١٠٠ جنيه وخفض سعر الفائدة الذي كان محددًا للدين الذي

يجرى تبديله حتى يتفق مع سعر الفائدة السائد في السوق . ينتج من هذا التبديل أن يبقى حجم الدين العام دون تغيير مع نقص في عبء خدمته ، أي في العبء المالي لفائدته .

**( ب ) التبديل بسعر أقل من سعر التكافؤ :** يمكن تحقيق التبديل بسعر

أقل من سعر التكافؤ عندما توجد في السوق المالية سندات لدين عام تعدى سعرها في السوق سعر التكافؤ ، ومن ثم يمكن تبديلها ، وسندات لدين آخر بقي سعرها أدنى من سعر التكافؤ ، ومن ثم لا يمكن تبديلها . في هذه الحالة تلجأ الدولة إلى استبدال سندات الدين الثاني ( التي مازال سعرها أدنى من سعر التكافؤ ) بسندات الدين الأول ( التي تجاوز سعرها سعر التكافؤ ) حسب سعر السوق لسندات الدين التي بقي سعرها أقل من سعر التكافؤ . فإذا كانت فائدة القرض الذي ارتفعت قيمة سندات عن سعر التكافؤ ( والمراد استبداله ) ٥٪ ، وفائدة القرض الآخر الذي بقيت قيمة سندات تحت التكافؤ ( ولكن ٧٥ جنيه ) هي ٣٪ ، فإن الدولة عوضا عن أن تستبدل بالدين الذي ارتفعت قيمة سندات عن سعر التكافؤ ديناً جديداً بفائدة ٤٪ مثلا ، تستبدل به سندات القرض الآخر ( وفائدته الحقيقية ٤٪ ) حسب قيمتها في السوق ( أي ٧٥ جنيه للسند ) . أي أنها تستبدل بثلاثة سندات من القرض المراد تبديله قيمتها الاسمية ٣٠٠ جنيه أربعة سندات من القرض الذي مازال سعر سندات دون سعر التكافؤ ، وذلك بقيمتها في السوق وقت التبديل وهي ٤ x ٧٥ = ٣٠٠ جنيه . ولكن القيمة الاسمية لهذه السندات الأربعة هي ٤٠٠ جنيه وهي القيمة التي يتمين على الدولة سدادها عندما يطل موعد الوفاء بالدين . يتفصح من هذا أن الدولة في سبيل تخفيض سعر الفائدة التي ستدفعها تد زادت من حجم الدين العام ومن ثم من عبء السداد في مرحلة لاحقة .

**( ج ) التبديل مع دفع فرق :** في هذه الحالة تعرض الدولة لتبديل الدين

بسعر فائدة أقل من السعر الذي أصدرت به الدين ومساو أو أعلى قليلا من

المساعد في السوق وقت التبديل . على أن يقوم المكتب للإبقاء على سعر الفائدة الذى صدر به القرض دون تغيير بدفع كمية من رأس المال النقدي للدولة يكون مقدارها محسوبا بحيث يمثل الفرق بين ما يدفع لخدمته ونقبا لسعر الفائدة المرتفع ( الذى صدر به القرض ) وبين ما يدفع لخدمته ونقبا لسعر الفائدة المراد أن يتم به تبديل الدين . على هذا النحو تحصل الدولة على كميات جديدة من رأس المال النقدي تكون بمثابة قرض جديد . ولكن أعباء خدمة الدين الخاصة بالفوائد المستقبلية لم تتغير لا بالزيادة ولا بالنقصان ( إذ بقى سعر الفائدة دون تغيير ) ، الذى تغير هو حجم الدين العام إذ زاد بمقدار المبالغ الإضافية التى دفعها المكتتبون لتعاضد خفض سعر الفائدة .

### ثالثا : استهلاك القرض العام

استهلاك الدين العام هو وفاء به ، أى قيام الدولة بسداد قيمة ما اقترضته من المكتتبين . وهو يمثل على هذا النحو انقضاء الدين الذى نشأ باصدار القرض العام ، كما يمثل نقضا في مقدار الدين العام في مجموعه إذ يقل حجمه عن طريق استهلاك جزء منه . التعريف بهذه المشكلة الأخيرة التى يثيرها القرض العام يستلزم الكلام أولا عن الخصائص العامة لاستهلاك الدين العام ، وثانيا عن الطرق المختلفة لاستهلاك الدين العام ، وثالثا عن تحويل استهلاك الدين العام .

#### ١ - الخصائص العامة لاستهلاك الدين العام :

الوفاء بالدين العام يمكن أن يتم بأحدى طريقتين :  
— ونقا لطريقة أولى تتميز بالسهولة تقوم الدولة بسداد قيمة كل سندات القرض العام دفعة واحدة في الوقت المحدد للوفاء بالدين

ان كانت شروط اصدار القرض العام قد تضمنت تحديدا لهذا الوقت ، او في الوقت الذي تختاره الدولة في الحالة التي تحتفظ فيها لنفسها بالحق في سداد الدين في اى وقت تشاء . هذه الطريقة تحتم على الدولة تجميع مبالغ طائلة خاصة في الحالات التي يكون فيها مقدار الدين العام كبيرا ، الامر الذي قد يصعب على الدولة تحقيقه ، ومن هنا كان تفضيل الطريقة الثانية .

— ونقا لهذه الطريقة الثانية تقوم الدولة بنجزة عملية السداد على مدى الفترة التي اتفق عليها عند اصدار القرض ، فيتحقق كل سنة الوفاء بجزء من الدين العام . فاذا ما انقضت فترة الدين يكون عبء سداذه قد استهلك بالنسبة للدولة . تلك هي طريقة استهلاك الدين العام . وهي طريقة ترمي نقصا منتظما ومعقولا في حجم الدين العام تقديرا مقدما الامر الذي يمكن من تقدير اعباء الدين العام تقديرا مقدما بالنسبة لفترة تامة . وهي على هذا النحو تمثل الطريقة العادية في انقضاء الدين العام يستوى في هذا ان يكون دينا لاجل او دينا مؤبدا . كل ما يتعين على الدولة القيام به في هذه الحالة هو تكوين مخمس لاستهلاك الدين العام ينفذ من مصلحة الضرائب . على هذا النحو يمكن انتقاص حجم الدين العام عن طريق ما يقتطع بواسطة الضريبة ، ويمكن في نفس الوقت اعادة تكوين راس المال النقدي الذي حصلت عليه الدولة من الامراء .

هذا ويتمين عدم الخلط بين تبديل الدين العام وبين استهلاكه الامر الذي يسهل تفاديه اذا ما تبلورت الفروق بين العمليتين على النحو التالي :

( ١ ) اذا كانت نتيجة كل من التبديل والاستهلاك هي تخفيف عبء الدين العام فان كلا منهما يحقق هذه النتيجة بطريقة مختلفة . فبينما يؤدي تبديل الدين الى تخفيف العبء عن طريق خفض سعر الفائدة فان الاستهلاك يؤدي



على ذلك عن طريق انقاص حجم الدين العام أى الائتال من كتبة رأس المال  
التي يعمين دفع مائدة على اقتراضها .

( ب ) تبديل الدين لا يحقق وفاء به الا بصفة تبعية وبالنسبة لجزء صغير  
من مقدار القرض وذلك فى الحالة التى يرغب فيها المكتب تجديد الدين ، اما  
الاستهلاك فيهدف اساسا الى الوفاء بكل مقدار القرض فى حالة اصدار قرض  
محدد المقدار .

( ج ) مضمون تبديل الدين هو ائلال دين جديد ذى مائدة اقل محل دين  
قديم ذى مائدة اكبر ، فالمديونية قائمة . اما استهلاك الدين فيؤدى الى انتهاء  
حالة المديونية ( بالنسبة للاجزاء التى تم الوفاء بها ) .

## ٢ — الطرق المختلفة لاستهلاك الدين العام :

هناك طرق متعددة لاستهلاك الدين العام تستطيع الدولة او لا تستطيع  
الاختيار بينها وفقا لشروط اصدار القرض :

- ناذا كانت شروط القرض توجب على الدولة استهلاكه على نحو معين وفى  
اوقات معينة لم يكن لها الخيار عند القيسام باستهلاك الدين  
ويتمين عليها القيام به وفقا للطريقة التى نعت عليها شروط الاصدار .
- اما اذا كان استهلاك الدين قد ترك خياريا للدولة كان فى استطاعتها ان  
تختار بين الطرق لاستهلاك الدين العام .

ايما كان الامر فان الدين العام لا يستهلك وفقا لسعر اصدار السندات  
وانما وفقا للسعر الرسمى للسند او لسعر الوفاء بالدين ان كانت شروط

الإصدار قد حددت سحرا للوفاء بالدين . ويستغرق فيها إلى بين طرق  
الاستهلاك التعاقدى للدين العام وطرق الاستهلاك الاختياري .

( أ ) ففيما يتعلق بطرق الاستهلاك التعاقدى للدين العام فيمكن حصرها  
فى ثلاث : الاستهلاك على أقساط سنوية ، الاستهلاك بطريق القرعة ،  
الاستهلاك مع الجائزة . لناخذ فكرة سريعة عن كل من هذه الطرق .

تمثل طريقة الاستهلاك على القساط سنوية ، وهى أبسط الطرق ، فى  
زيادة ما يحصل عليه المكتب سنويا ( كفاية للقرض ) بمبلغ يمثل وفاء  
جزئيا لرأس المال المقرض . هذا المبلغ قد حسب على نحو يمكن من الوفاء بكل  
رأس المال المكتتب به فى خلال المدة المتفق عليها . بمعنى آخر ، لا يقتصر  
ما يحصل عليه المكتب سنويا على فائدة القرض وإنما يتضمن جزءا من رأس  
ماله النقدي الذى اقترضه للدولة . فى هذه الطريقة يكون العبء السنوى  
للدين العام كبيرا . والدولة لا يمكن ان تتبعها الا اذا كان قد نص عليها فى  
نشرط الإصدار اذ عادة ما يأنف المكتتبون الحصول على رأسمالهم المقرض  
مجزئا على هذا النحو . وهو ما قد يفسر قلة استعمال هذه الطريقة فى  
استهلاك الدين العام .

أما الاستهلاك بطريق القرعة فيمقتضاها يضاف الى المبلغ المخصص  
لتغطية الفائدة السنوية للقرض مبلغا لاستهلاك جزء من الدين العام . هذا  
المبلغ لا يقسم على كل المكتتبين بالتساوى وإنما يخصص لسداد القيمة الكلية  
لمدد من السندات يتم تحديدها عن طريق القرعة . ويحسب المبلغ الذى  
يخصص سنويا للوفاء بقية عدد من سندات الدين على نحو يتم معه سداد كل  
الدين فى المدة المحددة تعاقديا لاستهلاكه .

اما فيما يخص طريقة الاستهلاك مع الجائزة فانها تكون فى حالة اصدار  
القرض مع جائزة سداد او يانصيب . هنا يتعين ان يؤخذ فى الحسبان  
عند استهلاك الدين المبلغ الذى سيخصص كجائزة سداد او جائزة يانصيب ،  
يضاف هذا المبلغ الى ما هو لازم لسداد الدين الاصل .

( ب ) طرق الاستهلاك الاختيارى : عندما تصدر الدولة قرضا مؤبدا فان  
التزامها لا يتعدى التزام بسداد القرض فى الوقت الذى تختاره ، فى هذه  
الحالة يكون استهلاك القرض اختياريا سواء فيما يتعلق بشروطه او ببيعه .  
فى حالة اخرى قد تصدر الدولة قرضا ذى أجل دون ان تنظم عند الاصدار  
مسألة سداد القرض . فى هذه الحالة تلزم الدولة بالسداد فى الموعد المحدد  
ولكن يكون لها ان تختار طريقة السداد . كيف يتم استهلاك الدين فى  
الحالتين :

فى حالة القرض المؤبد يتم الاستهلاك عن طريق قيام الدولة بشراء  
سندات الدين من سوق الاوراق المالية عندما تكون ظروف السوق مواتية  
لذلك ، اى عندما تكون اثمان السندات اقل من سعر التكافؤ . فى هذه الحالة  
تستفيد الدولة بالفرق بين السعر الاسمى للسند وبين السعر الذى اشترت  
به ، كما يفيد حاملو ما تبقى من سندات الدين لدى الافراد من المسألة  
التي تتمثل فى شراء الدولة لسنوات الدين . بطبيعة الحال لقيام الدولة  
بشراء سندات الدين يتعين ان تعمل على تراكم ما يمكنها من الشراء . يتم  
السداد بالدين عندما تشتري الدولة كل سندات .

اما فى حالة القرض ذى الاجل فيمكن ان يتم السداد عن طريق شراء  
السندات من سوق الاوراق المالية . فاذا لم يمكن سداد كل الدين بهذه

الطريقة قد تلجأ الدولة الى طريقة الاستهلاك على اقساط سنوية او الاستهلاك بطريق القرعة اذا لم يكن فى شروط التعاقد ما يحول دون ذلك . ايا ما كان الامر فانه يتعين على الدولة أن توفر المال اللازم لسداد كل الدين فى الموعد المحدد عند اصدار القرض .

### ٣ - تمويل استهلاك الدين العام :

المشكلة الاخيرة التى تثار بمناسبة القروض العامة هى مشكلة حصول الدولة على الاموال اللازمة لسداد الدين . بطبيعة الحال اذا اريد بالسداد التخلص من عبء الدين العام بصفة عامة يتعين استبعاد طريقة التخلص من دين قائم عن طريق اصدار دين جديد تقوم الدولة بسداده الاول من الاموال التى تحصل عليها من الاخيرة ، اذ فى هذه الحالة يظل عبء الدين العام قائماً . كذلك الحال اذا ما حصلت الدولة على الاموال اللازمة لسداد الدين من ايرادات الضرائب خالفة بذلك عجزاً فى الميزانية وحاولت بعد ذلك تغطية هذا العجز عن طريق اصدار قرض عام .

فاذا ما اريد التخفيف من عبء الدين العام أو التخلص منه لم يكن امام الدولة الا توفير الاموال اللازمة للوفاء به عن طريق تخصيص جزء من ايرادات الضرائب لتمويل استهلاك الدين العام . يتم ذلك أما عن طريق اقتطاع جزء من كل ايرادات الضرائب لذلك وأما عن طريق تخصيص ايراد ضريبة أو ضرائب معينة لتمويل قروض معينة ، هذا الطريق الاخير يمثل مخالفة لمبدأ عدم تخصيص ايراد معين فى ميزانية الدولة لتحقيق اتفاق معين ، وهو من احد مبادئ النظرية التقليدية .



على هذا النحو ننتهى من الكلام عن المشكلات الفنية التى تثيرها القروض العامة . الامر الذى يمكننا من الانتقال لدراسة الآثار الاقتصادية لهذه القروض .

# المبحث الثاني

## الآثار الاقتصادية للقروض العامة

يتعين لتفهم الآثار الاقتصادية للقروض العامة ان تكون الطبيعة الاقتصادية للقرض العام واضحة . ورغم ان التعرف على طبيعة القرض العام يجد مكانه الطبيعي ( من وجهة النظر المنهجية ) في مقدمة دراسة القروض العامة ، فغدا ارجأنا التعرض لهذه الطبيعة حين دراسة الآثار الاقتصادية نظرا لتوقف هذه الأخيرة على الطبيعة الاقتصادية للقرض العام . ابتداء من بلورة طبيعة القرض العام نحاول تتبع الآثار الاقتصادية التي يمكن ان يرتبها طيلة فترة حياته : فهو يرتب آثارا عند الاصدار سنطلق عليها اصطلاحا آثار الاقتراض العام ، وهو يرتب آثارا عند خدمة الدين العام ، أي دفع فوائده ، طيلة مدة وجوده ، وهو كذلك يرتب آثارا عند القيام بعملية استهلاكه كطريقة لانقضاء الدين العام . يضاف الى ذلك ان لوجود القروض العامة اثر على السوق النقدية وفي الاقتصاد القومي . سنرى ، بعد التعرض لطبيعة القرض العام ، كلا من هذه الآثار ( ١ ) .

### اولا : الطبيعة الاقتصادية للقروض العامة :

يكون من الطبيعي وقد استبعدنا القروض الأجنبية من نطاق دراستنا

---

( ١ ) انظر في الآثار الاقتصادية للقروض العامة :

M. Masoin, Les effets économiques de la dette publique, in, Les Effets économiques des dépenses publiques. I.I.F.P. Congrès de Rome, 1956, Les Editions de l'épargne, Paris 1957, p. 157 - 171.

L. De Block, Le Service de la dette publique, in, Ibid., p. 173-187

H. Laufenburger, Finances Comparées, p. 434 et sqq;

A. Barrère, Economie..., Tome 1, p. 307 - 326 et p. 349 - 74, et Tome II, p. 58 - 65; Brochier et Tabatoni, p. 143 - 167;

Samuelson, Economics, p. 354; Boulding, Economic Analysis, p. 467 - 85.

هذه ان ينحصر كلامنا في هذا المجال القروض العامة الداخلية . ويخص ، في اطار هذه الأخيرة ، القروض التي توجد مصدر تغطيتها في مخزرات الأفراد سواء انتقلت هذه المخزرات الى الدولة من الأفراد مباشرة او بواسطة البنوك وحيث ان التأمين . ومن ثم لا يتعلق ما سنقول به بشأن الطبيعة الاقتصادية للقروض العام بالقروض التي تجد مصدر تغطيتها عن طريق الاضافة الى كمية النقود الموجودة في التداول سواء اكانت نقود مصدرية او نقود ودائع ، اي انه لا يتعلق بالاقتراض التضخمي .

هذا وقد ثار الجدل حول الطبيعة الاقتصادية للقروض العام . فالبعض يرى ان القرض العام لا يمثل استقطاعا تقوم به الدولة ويتحملة الاقتصاد القومي ، وذلك على اساس ان الدولة تقوم بدفع فوائد القرض طيلة حياته ويسداد أصله عندما يحين موعد الوفاء . ويذهب رأى آخر الى ان القرض العام يمثل استقطاعا باعظ التكاليف من وجهة نظر الاقتصاد القومي ، اذ بالإضافة الى العبء الذي يتحملة الاقتصاد ممثلا في أصل الدين يوجد ما يزيده ثقلا في صورة فوائد تلتزم الدولة بدفعها . وينتهي هذا الرأي الأخير الى ان الدين العام يعتبر اقاررا للاقتصاد القومي ، وبالتالي يتعين عدم الالتجاء اليه الا على سبيل الاستثناء البحت . هذا في الوقت الذي يعتبره البعض اثراء للاقتصاد القومي وينصح صانعي السياسة المالية بالتوسع في الاقتراض العام .

واضح ان اتخاذ موقف من طبيعة القرض العام يؤدي الى التوصية اما بتوسع نطاق حرية الالتجاء الى القروض العامة واما بتضييق هذا النطاق . لن ندخل في تفاصيل هذا الجدل اذ يكفي لبلورة الطبيعة الاقتصادية للقروض العام ان نبين المعنى الحقيقي لكل عملية من عملياته . ولكي يتكشف لنا هذا المعنى يتعين ان نفرق - من وجهة النظر الاقتصادية - بين الاقتراض ( اي حصول الدولة على مبلغ القرض من مخزرات الافراد ) والاعمال اللاحقة عليه من دفع لفوائد الدين ( اي خدمة الدين ) وسداد لاصله وخاصة عن طريق استهلاكه .

ويتمثل الاقتراض في استقطاع فعلى لجزء من القوة الشرائية التى يمثلها الدخل القومى ، اذ تتمكن الدولة — استخداما لحصيلة القرض — من الحصول على جزء من السلع والخدمات والقوة العاملة ، وهو جزء تم تحصيله عن طريق حد المكتتبين فى القرض من استهلاكهم لو استثمارهم . هذا الجزء كان يستخدم ، فى حالة عدم حصول الدولة عليه ، لما فى الاستهلاك الخاص (اذا كان اصدار القرض قد دفع الائتماد الى الحد من استهلاكهم) واما فى شراء السلع الاستثمارية (اذا ترتب على القرض تخلى الائتماد عن جزء من مخدراتهم وعلى فرض ان كل ادخار يؤول الى استثمار) .

هذا الاستقطاع ومن القوة العاملة والسلع والخدمات هو الذى يمثل التضحية الحقيقية التى تقدمها الجماعة ( او بعض طبقاتها على النحو الذى سنراه فيما بعد ) فى حالة اقتراض الدولة ، اذ يمكن الدولة من السيطرة على جزء من الناتج الاجتماعى ، ومن ثم ينقص من الجزء من هذا الناتج الذى يكون تحت سيطرة الافراد .

اما دفع الفوائد وسداد اصل الدين فلا تمثل اى استقطاع جديد على الناتج الاجتماعى لصالح الدولة ، اذ هى تتمثل فى استقطاع جزء من دخول دافعى الضرائب ( وذلك على فرض ان فوائد الديون العامة واصولها تدفع من حصيلة الضرائب . وهو الوضع الاغلب) ونقله الى مقرضى الدولة . ومن ثم يكون اتفاق الدولة على خدمة الدين العام وسداده — كما رأينا عند دراسة تقسيمات الانفاق العام — من قبيل الانفاق الناقل الذى يؤدى الى اعادة توزيع الدخل القومى بين الافراد ، دون ان يمس بحجم الناتج الاجتماعى ( مع التحفظ بالنسبة للجزء الاخير من هذه الجملة ) اذ قد يكون لمجرد فرض الضريبة ( او زيادة سعر ضريبة قائمة بالفعل ) اثر على الحافز على الانتاج .

يترتب على ذلك ان « النفقة الاقتصادية » للقرض العام تقتصر على مقدار

القرض دون أن يشمل إعفاء الفوائد. فالدولة لا تحصل من الناتج الاجتماعي الا على ما يعادل مقدار القرض ، اما الاستقطاع الضريبي اللازم لخدمة الدين واستهلاكه فيقايله حصول المكتبتين (١) على الفوائد وأصل الدين ، ومن ثم لا يمكن الدولة من السيطرة على اى جزء من الناتج الاجتماعي .

ينبنى على كون الاقتراض اقتطاعا حقيقيا لجزء من الناتج الاجتماعي أنه لا يختلف - من وجهة نظر الاقتصاد العام - اختلافا جوهريا عن الضريبة . الفرق بينهما من الناحية المالية هو ان الاقتراض العام يستتبع فى مرحلة لاحقة أن يتم اتفاق عام ناقل لتغطية الفوائد وسداد اصل الدين (٢) هذه النتائج التى يرتبها منذ اصدار القرض الى انقضائه هى التى يركز عليها الاختيار بين القرض والضريبة . اذ يكون هذا الاختيار مشروطا فى الاقتصاديات الرأسمالية بالتوازن الذى يراود الاحتفاظ به بين الطبقات الاجتماعية والذى تتمثل مهمة الدولة فى المحافظة عليه . ففى كل مرة يصل المصعب الضريبي على المساهمين العاملة حدا لا يمكن تخفيفه دون الاخلال بهذا التوازن الاجتماعي يفضل اصحاب المدخرات ( من الرأسماليين اساسا والطبقة المتوسطة ) اقراض رأسمالهم النقدي للدولة ( مستثمرين بذلك هذا الرأسمال ) بدلا من دفعها للدولة دون مقابل فى صورة ضريبة . وعند دفع الفوائد وسداد اصل الدين تقوم الدولة بفرض ضرائب جديدة او يرفع سعر الضرائب الموجودة فصلا ، وذلك لكى تحصل على ايراد يمكنها من خدمة الدين والوفاء به .

عليه يمكن القول بان القرض العام ليس الا ضريبة مؤجلة اذ تحجم الدولة عن فرض الضرائب عندما لاتكون الظروف مناسبة لذلك ( لاسباب سياسية او غير سياسية ) وتقوم بالاقتراض ، ثم تفرض الضريبة فى مرحلة لاحقة ، عادة ما تكون عند استهلاك الدين العام .

---

(١) تقرر الدولة الرأسمالية كقاعدة عامة على من الرأسماليين (باعتبارهم المسيطرين على المدخرات) وخاصة رجال البنوك (وهم ذى صفة مزدوجة : . . . . .) راسماليين يستثمرون رأسمالهم النقدي فى اقراض الدولة ، وهم كذلك وسطاء يقومون باستخدام مدخرات الآخرين فى اقراض الدولة . هذا بالتبديل مع الضرائب التى يتحملها كل افراد الشعب وخاصة نوى الفخسول المحددة فى نظم ضريبي نظم الضرائب غير المباشرة فيه الدور الكبير . . . . .



كذلك تثار الجدل بالنسبة لنا إذا كان القرض العام يمثل نفعا للنسبة المالى  
من جيل معين إلى الأجيال التى تلتى من بعده ، وهو جدل لن نخوض فيه هو  
الآخر اكتفاء بالقول بأن جيل معين يستطيع ان ينقل عبئا على جيل قادم اذا ما  
قام هذا الجيل باستهلاك ما تحت تصرف المجتمع من وسائل انتاج دون تعويض  
هذا الاستهلاك ، او اذا لم ينجح هذا الجيل فى اضافة طاقة انتاجية جديدة الى  
ما تحت تصرف المجتمع من طاقة انتاجية متراكمة . اذا صح ذلك فان القرض  
العام لا يعتبر من قبيل نقل العبء المالى الى الأجيال القادمة الا فى الحالة التى  
لا يترتب فيها على اصدار القرض زيادة فى تكوين رأس المال العام ، وكذلك فى  
الحالة التى ينتج فيها عن اصدار زيادة فى رأس المال العام وانما يقدر يقل عن  
الحد فى الاستثمار الخاص الذى نتج عن استقطاع جزء من مدخسرات الافراد  
بواسطة الاقتراض . ومن ثم لا يمثل الالتجاء الى الاقتراض العام لرفع مستوى  
الطلب الكلى الفعال عندما لا تكون هناك وسيلة أخرى) عبئا على الأجيال  
القادمة بالتدريج الذى ينجم عنه اضافة الى تكوين رأس المال ، اضافة لم تكن  
لتنحقق فى غياب الالتجاء الى الاقتراض العام .

## ثانيا - الآثار الاقتصادية لعملية الاقتراض :

عن طريق القرض تحصل الدولة على جزء من القوة الشرائية الموجودة  
تحت تصرف الافراد ، ثم تقوم باستخدام هذه القوة الشرائية للقيام بما تريد  
القيام به من استثمار عام او تسليح او غير ذلك من الأغراض التى يمكن ان  
يصدر القرض لتجميع الايراد اللازم لتحقيقها . فهناك اذن عملية استقطاع  
القوة الشرائية ثم عملية انفاق حصيلة القرض . لنتعرف على الآثار الاقتصادية  
لعملية الاقتراض ستحاول اولا ان نتعرض لها على فرض التجريد من آثار  
الانفاق العام لحصيلة القرض ، ثم نتعرض لها ثانيا مع اسقاط هذا القرض .

---

٢١) على عكس ذلك بحث القروض الأجنبية التى تنسب الى الدخل القومى عند الاكتساب  
بتدوير رأس المال الأجنبى الذى يدخل الى البلد المقرض ، وتستطيع من الدخل القومى عند  
خمية هذه القروض وعند سداد أصل الدين .

## ١ - الآثار الاقتصادية للاقتراض مع التجريد من آثار اتفاق الحصيلة :

يمثل الاقتراض استقطاعا من القوة الشرائية الموجودة تحت تصرف الأفراد ومن ثم يكون أثره المباشر على الدخل القومى انكماشاً . هذا الاثر الانكماشى قد يخفف من حدته حدوث بعض الآثار فى اتجاه غير انكماشى : إذا قد يثير اقتراض الدولة تعبئة لرؤوس الاموال المكتنزة ، كما قد يتيح للمدخرات فرصة استثمار مؤقتة او نهائية . ومن ثم ينشط الاقتراض العام التداول النقدى وبالتالي تكوين الدخول . زيادة على ذلك قد يصبح القرض مناسبة (مباشرة او غير مباشرة) للتوسع فى الائتمان : اذ يحصل المكتسبون فى القرض على سندات وهى اوراق مالية تصلح لتقديدها ضمانا للاقتراض ( اقتراض الافراد ) من البنوك . هذا النوع من رد الفعل قد يكون كبيرا اذا كان مقدار القرض العام من الكبير بحيث يتعدى المقدرة العادية للاقتراض على اساس الادخار العادى ، كما هو الشأن بالنسبة للقرض الاجبارى مثلا . ولكن هذه الآثار غير الانكماشية للقرض العام ليست الا من قبيل الآثار المحدودة التى لاتعدل كثيرا من اثره الانكماشى .

بالاضافة على ذلك لا يقتصر الاثر الانكماشى على تجميع المدخرات القائمة وانما قد يتعدى ذلك الى اثاره تكوين مدخرات جديدة ( عن طريق الحد من الاستهلاك ) . فى هذه الحالة يكون عمل القرض ايجابيا . ذلك ان القرض يمثل فرصة لاستثمار رأس المال النقدى قد تدفع الافراد (ذوى الدخول المرتفعة ) الى زيادة مدخراتهم خاصة اذا ادى تدخل الدولة فى سوق الائتمان الى رفع سعر الفائدة السائد فى السوق والابقاء عليه فى حالة ارتفاع .

هذا ويكون اثر الاقتراض على زيادة المدخرات مؤكدا عندما تتمثل السياسة المالية بصفة عامة في سياسة للحد من الاستهلاك الكلي فتضع الافراد ( المدخرين ) والهيئات الخاصة في وضع لا يجدون فيه الى القرض الدولة كسبيل لاستثمار مدخراتهم ، كما هو الحال في اقتصاد الحرب . بل ان الامر قد يصل الى فرض القرض على الافراد فنكون بصدد قرض اجبارى .

من الواضح ان هذا النقص في المدخول والانفاق ( الخاص ) الذى يفرضه القرض العام لا يظل دون تأثير على حجم الانتاج والاستثمار (على الاخص) :

— فمن ناحية اولى يضح القرض العام الاقتصاد القومى فى جو من انخفاض الائتمان الامر الذى لا يشجع الانتاج .

— ومن ناحية ثانية يثير القرض العام تنافسا حقيقيا بين القطاع الخاص وقطاع الدولة حول اقتسام المدخرات المعدة للاستثمار . هذا التنافس يؤدى الى ارتفاع سعر الفائدة ، ومن ثم يكون الاتجاه العام نحو الحد من الاستثمار ومن استبدال وسائل الانتاج المستهلكة ، ومن ثم الحد من زيادة الناتج الاجتماعى .

وتتوقف خطورة هذا التنافس وما يثيره من آثار على مدى الحاجة الى رأس المال من جانب الافراد ومن جانب الدولة ، وذلك فى مواجهة الكمية الموجودة من المدخرات . هذا الذى يتوقف على هيكل الاقتصاد القومى كما يتوقف على حالة النشاط الاقتصادى :

● فاذا كان الهيكل الاقتصادى يتميز بكبر معدل الادخار وانخفاض معدل التطور ( وضع الاقتصاديات الغربية المتقدمة بصفة عامة ) فاننا نكون بصدد وضع موات للاقتراض العام . على عكس فى حالة ما اذا كنا بصدد

معدل ادخال صغير ومعدل توسع صناعي كبير فإن الوضع لا يكون موافقا للاقتراض العام .

● من ناحية اخرى ، يكون الموقف مناسباً لاصدار القروض العامة في حالة الكساد حيث وفرة رؤوس الاموال وسيطرة النظرة المتشائمة ومن ثم انخفاض مستوى الاستثمار الفردي . هنا يكون للقروض العامة فائدها الاقتصادية ( اذ يؤدي اتفاق حصيلتها الى زيادة الطلب الكلي الفعال ) . اما في حالة التوسع الاقتصادي فان اصدار القروض العامة يكون مجلبة لمضايقات اقتصادية .

خلاصة القول ان اثر القرض العام في مرحلة الاقتراض يكون غير موافق على الاقتصاد القومي ، فيما عدا :

- حالة ما اذا الاقتراض العام الى اجتذاب اموال مكتنزة الى دوائر التدول .
- حالة ما اذا استخدمت الدولة حصيلة القرض العام في اتفاق عام على استثمار اكثر انتاجية من الاستثمار الخاص .

هذه الحالة الاخيرة تثير اثر اتفاق الدولة لحصيلة القرض الذي يتوقف عليه تصحيح الاثار الانكماشية لعملية الاقتراض ، وهو امر يستلزم قدرا من التفصيل .

٢ - آثار الاقتراض اذا ما انفقت حصيلة القرض على الاستثمار :

اذا ما انفقت حصيلة القرض العام على الاستثمار فان الاقتراض قد يرتب في النهاية ( من خلال الانفاق العام ) آثار توسعية يتوقف مداها وقدرتها على معادلة الاثار الانكماشية لعملية الاقتراض نفسها على انتاجية الاستثمار

العام من ناحية وعلى اذا ادى الانفاق العام ( لحصيلة القرض ) على الاستثمار الى التأثير على الاستثمار الخاص او لم يؤثر عليه .

فاذا فرضنا ان الاستثمار الخاص يبقى ثابتا أى لا يتأثر بالانفاق على الاستثمار العام ، فانه يكون للانفاق العام لحصيلة القرض اثر مواتيا على مستوى الدخل والعمالة ، وتزدى اعاده انفاق الدخل على الاستهلاك - من خلال المضاعف - الى تحقيق آثار أخرى على مستوى الدخل . ولكن ماذا لو تأثر الاستثمار الخاص بالانفاق العام على الاستثمار ؟

— من ناحية اولى يمكن ان تكون نتيجة هذا التأثير ان ينقص الاستثمار الخاص ، وهو ما يمكن حدوثه في حالة ما اذا كان الاستثمار العام منافسا لرؤوس الاموال الخاصة الموجودة فعلا في مجال النشاط الاقتصادي الذي يتم فيه الاستثمار العام ( مثال ذلك قيام مشروع خاص يقوم بتوليد الطاقة الكهربائية بالحد من استثماراته الجديدة ، بالحد من توسعه مثلا ، نظرا لقيام الدولة بمشروع كبير يولد طاقة كهربائية أرخص عن طريق بناء سد ما ) . وكذلك في حالة ما اذا ترتب على انفاق الدولة في وقت كساد قيام بعض المستفيدين من الانفاق العام على الاستثمار بشراء السلع الاستهلاكية ، الامر الذي قد يؤدي الى انقاص المخزون المتراكم لدى الوحدات التجارية دون زيادة في طلب هذه الأخيرة لكميات اضافية من الوحدات المنتجة . هنا تكون النتيجة نقص الاستثمار الخاص ( على اساس ان المخزون يعتبر استثمار ) .

— من ناحية أخرى ، قد يكون التأثير في اتجاه تشجيع الاستثمار الخاص ، كما اذا ادى الانفاق العام على الاستثمار في وقت الكساد ( حيث يحجم المنتجون عن تجديد الآلات وعن التوسع في النشاط ) الى زيادة طلب المستفيدين منه على السلع الاستهلاكية ، ودفع ذلك المنتجون الى تجديد

الآلات ، او حتى التوسع فى النشاط ( أعمالا لجدا المعجل ، اذا ما توافرت شروط عمله على النحو الذى رايناه عند دراسة الآثار الاقتصادية للاتفاق العام ) .

عنا نكون بصدد امكانيتين لاتجاه تأثر الاستثمار الخاص بالاتفاق لصيلة القرض العام على الاستثمار العام . واذا ما وجدت امكانيتين متعارضتين فان القول الفصيل يكون للحقائق وائس للحجج التى يمكن ان تساق تعريزا لاي من الامكانيتين . الامر الذى يستلزم لدراسة الاحصائية لآثار اتفاق حصيلة القرض فى سبيل القيام باستثمار عام على لاستثمار الخاص .

### ثالثا - الآثار الاقتصادية لخطة الدين العام :

نقصد هنا خدمة الدين العام بدفع فوائده . ولكن تقوم الدولة بالاتفاق دفعا لفوائد الدين العام يتعين ان يتوفر لديها ايراد تحصل عليه اما من الضرائب او من مصادر نفوذ جديدة او من الاقتراض من البنوك او من الجمهور ، ولكن الفوائد تدفع فى المادة من حصيلة الضرائب . فالدولة تأخذ من المكلف لتدفع للمكتب ، الامر الذى يبنى انتقالا للمحل من الاول الى الثانى . فاذا كان من يدفع ضريبة يحمل من سندات القرض ما يناسب الضريبة التى يدفعها فان هذا الانتقال لايمنى الا القليل ، لانه سيحصل على قدر من الفائدة يتناسب مع مادفعه من ضريبة . على انه لا يصبح اغفال الآثار الذى تحققه خدمة الدين العام حتى فى هذه الحالة اذ يكون لها اثرا غير موات على حوافز الانتاج هو الاثر الذى لايمكن الهروب منه فى كل حالة تفرض فيها ضريبة او يزداد فيها سعر ضريبة قائمة بالفعل ( لاستخدام حصيلتها فى دفع فوائد الدين ) .

ولكن القرض الخاص بوحدة المكلف والمكتب لايمثل الحالة الغالبة فى الاقتصاديات الرأسمالية : اذ بينما يقوم كل الافراد بدفع الضريبة ( عمل

فرض عدم وجود تهرب ضريبي) ويقع عبء الضرائب غير المباشرة التي تسهم بالجزء الأكبر من الإيراد الضريبي على عاتق الفئاليية من ذوي الدخول المحدودة ، ينحصر الإكتساب في الدين العام في الطبقة الرأسمالية ( أساسا ) والطبقة المتوسطة . ومن ثم يختلف من يدفع الضريبة عن يكتب في القرض . ويقدر اختلاف من يدفع الضريبة عن يحصل على فائدة القرض بقدر ما تمثل خدمة الدين العام إعادة توزيع للدخل القومي لمصلحة الأخير على حساب الأول . وتكون في الانتصايات الرأسمالية لمصلحة الطبقات السفرة على حساب الطبقات ذات الدخول المحدودة (١) . الأمر الذي يعني زيادة انعدام التوازن الاجتماعي عن طريق تيار الدخول الذي تنتقل من العمل إلى الادخار ، إضافة إلى الادخار المتمركز في هيئات الائتمان والتأمين .

انعدام التوازن الاجتماعي هذا ينعكس على الصعيد الاقتصادي ليتحقق آثارا غير مواتية من ناحيتين :

— أولها أن إعادة توزيع الدخل على حساب ذوي الدخل المحدود وخاصة العمال يؤثر أثرا عكسيا على الحافز على الإنتاج وعلى المقدرة الإنتاجية ، ومن ثم على الإنتاج الكلي .

— ثانيها أن نمط سلوك دافعي الضرائب ( من ذوي الدخول المحدودة ) بالنسبة لاتفاق دخلهم يختلف عن نمط سلوك من يحصلون على فوائد الديون . فميل للاستهلاك عادة ما يكون أعلى عند الفئة الأولى منه عند الفئة الثانية . وعليه قد يترتب على نقل الدخل من الفئة الأولى إلى الفئة الثانية الحد من الطلب الكلي الفعال . اقتصاد يتميز فيه الجزء المدخر من

---

(١) هذه الآثار تتحقق حتى في الحالات التي تكسب فيها البنوك وميلت الخللج في القرض العام ، إذ هذه الهيئات تقوم أساسا إلى جانب استثمار بحراياتها في القراض للدولة ، بدور الوسيط الذي يبيع مخرات الطبقات الغنية والمتوسطة تحت تصرفه الدولة .

الدخل القومي بالكبر النسبي ولا يشترط بالتحتم ان يتحول الادخار الى استثمار ، وذلك على فرض بقاء الاشياء الاخرى على حالها ، بطبيعة الحال .

هذه الآثار الاقتصادية لخدمة الدين العام ، التي تزيد اهميتها بطبيعة الحال كلما كبر مقدار الدين العام ، توجد طيلة فترة حياة الدين . ولكن ظهورها تزداد في فترة الكساد او الانكماش الاقتصادى حيث يثور التعارض بين جمود الاعباء المالية للدولة ( اى عدم مرونتها ) وانخفاض مستوى الدخل القومى . فتحمل الدولة بعء فوائده الدين وعدم مرونة هذا العباء قد يستلزم من الدولة ان ترفع سعر الضرائب ( التي تقل حصيلتها نظرا لانخفاض مستوى الدخل ) او ان تحد من انفاقها فى نواح اخرى ( يؤدى الانفاق فيها الى المساعدة على إلتعاش النشاط الاقتصادى ) ، وذلك بقصد توفير الموارد اللازمة لدفع فوائده الدين . من ناحية اخرى ، انخفاض مستوى الدخل القومى كان يستلزم دفع هذا الدخل نحو الزيادة وهو ما يمكن ان يتحقق جزئيا اذا ما خفضت الدولة من الضرائب . ولكن الدولة لاتتمكن من القيام بذلك لاحتياجها للموارد لدفع فوائده الدين العام ولعدم امكانية التوقف عن دفعها او تخفيض عبئها ( عن طريق تبديل القرض العام مثلا ) . عدم القدرة على تخفيض الضرائب فى فترة الانكماش الاقتصادى واضطرار الدولة فى بعض الاحيان الى فرض ضرائب جديدة يؤدى الى الحد من الانتاج ، خاصة وان القوة الشرائية التي تنقلها الدولة الى المكتتبين ( كفائدة للدين ) لا يكون ممبرعا ( فى مخرات الإنكماش حيث تفضيل السيولة اكبر ) الانفاق على الاستهلاك او الاستثمار ، وهو ما يعنى فى النهاية الحسد من الطلب الكلى الفعال .

#### رابعا - الآثار الاقتصادية لعملية استهلاك الدين العام :

تتمثل عملية استهلاك الدين العام فى تحويل جزء من الدخول التي تستقطبها الدولة فى صورة ضريبة عادة الى رأس مال يتكون بتجميع اموال



تخصيص لاستهلاك الدين • ومن ثم يدفع استهلاك الدين الى تشجيع الادخار •  
هذا الاثر المواتى على الادخار ، هل يتحقق بالنسبة للاستثمار كذلك ؟  
للإجابة على هذا لسؤال يتعين التفرقة بين ثلاثة استخدامات ممكنة لما تجمله  
الدولة من مخصصات لاستهلاك الدين العام :

— الاستخدام الأكثر احتمالا هو ذلك المتمثل في استعمال هذه المخصصات  
في سداد أصل الدين العام • على هذا النحو يؤدي استهلاك الدين الى تحرير  
بعض النقود السائلة • هذه النقود يكون لها استخدامات مختلفة ممكنة ،  
أكثرها احتمالا هو الادخار :

— فاحتمال اكتناز جزء منها غير مستبعد •

— جزء آخر يستثمر : إما في اقراض الدولة ثاقية لوس ، هو الاحتمال  
الأكبر عندما يكون المكتب في القرض الاول هو البنوك وهيئات التأمين ،  
وهي هيئات لا تقوم بالاستثمار في النشاطات الاقتصادية الا في حدود  
ضيقة ) وهو ما يزيد الطلب على السندات ، الامر الذى يؤدي الى ارتفاع  
انماؤها ومن ثم خفض سعر الفائدة في السوق المالية • واما في الاستثمار  
في الاقتصاد الخاص •

في هذه الحالة الاخيرة نفرق بين فرضين :

- الاول يؤدي فيه استخدام هذا الجزء من النقود السائلة التي حررها  
استهلاك الدين العام الى زيادة الاستثمار الخاص ( ومن ثم النتائج  
الاجتماعي في مرحلة تالية ) اذا كانت الدولة قد حصلت على الإيراد اللازم  
لاستهلاك الدين عن طريق انقراض الاستهلاك الخاص ( بواسطة الضريبة )

هنا يؤدي استهلاك الدين العام الى تشجيع الادخار الفردي تاركا للافراد  
مهمة القيام بالاستثمارات الجديدة .

● الثاني يؤدي فيه استخدام هذا الجزء من النقود الى مجرد اعادة جزء من  
المخزونات الى الاستثمار الخاص ، وذلك اذا كانت الدولة قد حصلت على  
الايراد اللازم لاستهلاك الدين العام عن طريق ضرائب انتقصت من الادخار  
الفردي .

— جزء آخر من النقود التي تطرح في التداول عن طريق الانفاق على استهلاك  
الدين العام يذهب الى البنوك في شكل ودائع ، الامر الذي يزيد من خلق  
نقود الودائع في السوق النقدية . فاذا كان استهلاك الدين العام يتم في  
فترة توسع اقتصادي فان زيادة هذه النقود يزيد من سرعة التوسع .

— جزء آخر من النقود السائلة التي يحررها استهلاك الدين العام قد  
يستخدمه الافراد في شراء السلع الاستهلاكية .

كل هذه الظواهر التي يثيرها الانفاق على استهلاك الدين العام ، من  
انخفاض لسعر الفائدة ، الى زيادة الطلب الخاص على السلع الاستهلاكية ، الى  
التوسع في الائتمان المصرفي ، الى زيادة الانفاق الخاص على السلع الاستهلاكية  
تتشابه مع ظاهرة خلق نقود جديدة ، ويمكن لها ان تلعب دورا مواتيا او غير  
موات وفقا لحالة العمالة والانتاج عند القيام بعملية استهلاك الدين العام (اثر  
يؤدي الى التوسع في العمالة والانتاج اذا تمت العملية عند مستوى اقل من  
مستوى التشغيل الكامل للموارد الانتاجية ، واثار تضخمي اذا تمت عند  
مستوى التشغيل الكامل او في حالة وجود اختناقات تخلق عزم مرونة في

بمس أجزاء الجهاز الانتاجى على نحو يحدث التضخم رغم عدم وصول الاقتصاد القومى الى مستوى التشغيل الكامل ) .

٢ - الاستخدام الثانى يتمثل فى قيام الدولة باستعمال مخصصات استهلاك الدين العام فى الحصول على استثمارات كانت مملوكة للأفراد ( عن طريق شراء أسهم الشركات الخاصة مثلا ) . وهو ما يترتب عليه انتقال رؤوس أموال موجودة فعلا فى مجال الانتاج من القطاع الخاص الى قطاع الدولة مزيدا بذلك رأس المال العام . فى مقابل هذا يحصل الأفراد على مبالغ ( تمثل قيمة وسائل الانتاج التى انتقلت الى قطاع الدولة ) تستخدم فى القيام باستثمارات جديدة . هنا كذلك يؤدى استهلاك الدين العام الى زيادة مدخرات الأفراد . وهم يقومون بمهمة القيام باستثمارات جديدة ان هم قرروا الاقدام على ذلك .

٣ - أما الاستخدام الثالث فيتمثل فى استعمال الدولة لمخصصات استهلاك الدين العام فى انشاء استثمارات عامة جديدة . فهى تحول الاموال المخصصة لاستهلاك الدين الى استثمارات بطريقة مباشرة . فتزيد الاستثمارات العامة مزيدة بذلك وسائل الانتاج الموجودة فى الاقتصاد القومى ، الأمر الذى يكون ذا أثر موات على الناتج الاجتماعى ، وهو أثر يتوقف مداه على انتاجية هذه الاستثمارات .



هذا ويمكن تلخيص الآثار الاقتصادية للمعاملات المختلفة للقرض العام على النحو التالى :

— يرتب الاقتراض العام ( وعلى فرض استخدام -صيلته فى تمويل الاستثمار العام ) آثارا غير مواتية بالنسبة للاقتصاد القومى اذا كانت الفائدة من الاستثمار العام أقل من الفائدة من الاستثمار الخاص ( وهو ما يفترض

أن المبالغ المقرضة كانت لتخصص للاستثمار الفردى لو لم يكن الافراد قد أقرضوها للدولة ) . وعلى العكس يكون للاقتراض آثار مواتية إذا أدى الى استخدام أموال كانت مكتنزة ( بواسطة الافراد ) فى القيام باستثمارات عامة .

— فى أثناء حياة الدين العام لا يرتب القرض أثرا على الاقتصاد القومى الا من خلال إعادة توزيع الدخل القومى الذى تنيره خدمة الدين ، وما يرتبه من آثار على الإنتاج .

— عند انقضاء الدين العام ، يؤدى استهلاك القرض العام الى زيادة المدخرات ويتوقف على طريقة استخدام مخصصات الاستهلاك بواسطة الدولة والدائنين لها ما إذا كانت الآثار ستكون توسعية أم لا ، كما يتوقف على حالة النشاط الاقتصادى فى مجموعة ما إذا كانت الآثار تؤدى الى رفع مستوى العمالة والدخل أو الى المساهمة فى خلق الضغوط التضخمية .

### خاصا - آثار وجود الدين العام على السوق النقدية :

يترتب على وجود الدين العام ، وعلى زيادة مقداره زيادة كميات السندات التى تكون لدى البنوك ، الامر الذى يقلل من قدرة البنك المركزى على رقابة البنوك التجارية نظرا للزيادة الكبيرة التى تطرأ على سيولة أصول هذه البنوك نتيجة لتملكها لكميات سندات الدين العام . كما أن قدرة البنك المركزى فى التأثير على مركز احتياطي البنوك التجارية ( بالحد منه بقصد دفع البنوك التجارية الى الحد من خلق الائتمان ) عن طريق عمليات السوق المفتوحة ( أى قيام البنك المركزى بالتعامل فى سوق الاوراق المالية ، فى هذه الحالة بالبيع ) تصبح محدودة بالحقيقة التى مؤداها أن انخفاضاً كبيراً فى ائتمان سندات الدولة يعرض للخطر سيولة النظام البنكى كله : فإذا أراد البنك المركزى ( فى

الاقتصاد (الرأسمالي) أن يقلل من كمية الاحتياطي النقدي الموجود لدى البنوك التجارية ( وذلك لكي يحدوا من اقراضهم للجمهور ) فانه يخل سوق الاوراق المالية كبائع لكميات من الاوراق التي يمتلكها . بيمة لكميات كبيرة يؤدي الى خفض ائمانها ، أي أن سعر الفائدة يميل نحو الارتفاع . ولكن الامر المرغوب احدائه هو الحد من نسبة الاحتياطي النقدي لدى البنوك التجارية يتم ذلك من خلال الميكانيزم التالية : عادة ما يقوم الافراد المشتريين للاوراق المالية بدفع ائمانها للبنك المركزي بواسطة شيكات يسحبونها على حساباتهم لدى البنوك التجارية . تقوم البنوك التجارية بتسوية قيمة هذه الشيكات عن طريق انقاص ودانها لدى البنك المركزي . على هذا النحو تكون الاحتياطيات النقدية التي للبنوك التجارية لدى البنك المركزي قد نقصت بقدر قيمة الاوراق المالية التي باعها البنك المركزي للافراد ، اذ أن هذا الاخير لا يقبل من البنوك التجارية أية تسوية الا عن طريق انقاص حقوقها لديه . نقص الاحتياطيات النقدية للبنوك التجارية عن النسبة المحددة ( بواسطة الحرس أو العرف أو التشريع ) معناه نقصا في سيولة البنوك التجارية ( أي في قدرتها على الدفع نقدا ) الامر الذي يفرض عليها أن تعيد موازنة أصولها وخصومها حتى تعود نسبة الاحتياطي النقدي الى المستوى المرغوب ، وذلك عن طريق انقاص الخصوم . وتستطيع البنوك التجارية انقاص خصومها عن طريقين : الاول يتمثل في بيع اوراق مالية للجمهور ، فيقوم المشترون بسداد ائمانها عن طريق انقاص ودائعهم لدى البنوك التجارية . ولكن البنوك التجارية لا تقدم على بيع الاوراق المالية الا اذا كانت على استعداد لقبول انخفاض في ائمانها في السوق ، او بعبارة أخرى ، لقبول ارتفاعا جديدا لسعر الفائدة ومن ثم تكون مبيعات البنوك التجارية للاوراق المالية محدودة بالحسارة التي تنشأ بها نتيجة لبيعها بائنان منخفضة . ومن هنا يجيئ الاتجاه البنوك التجارية الى الطريقة الثانية لانقاص خصومها بقصد رفع نسبة الاحتياطي النقدي ، وذلك بالحد من الاقراض للجمهور : المطالبة بسداد القروض الحالية والتشدد في شروط الاقراض ( رفع سعر الفائدة او رفض اقراض افراد ذوي مراكز مالية كانت

نسمح لهم بالافتراض قبل أن نوضح البنوك في حالة نقص في السيولة اللازمة بسبب مبيعات البنك المركزي في السوق المفتوح ) الأمر الذي يترتب عليه نقصا في طلب الأفراد على الائتمان المصرفي . النتيجة النهائية : الحد من الائتمان ، أي من كمية وسائل الدفع الموجودة في التداول .

على هذا النحو يستطيع البنك المركزي أن يحد من الائتمان عن طريق بيع الأوراق المالية في السوق ، وذلك لتحقيق رقابته على الجهاز المصرفي . ولكن وجود كميات كبيرة من سندات القرض العام لدى الجهاز المصرفي (تدفعها إلى التوسع في الائتمان ) يجعل البنك يحجم عن اتباع هذا السبيل لأن قيامه بالأوراق المالية بكميات كبيرة تكفي للتأثير على احتياطي البنوك التجارية يؤدي إلى انخفاض في أمان سندات الدولة الأمر الذي يعرض سيولة النظام المصرفي كله للخطر . في هذه الحالة لا يحد من التوسع الكبير في الائتمان المصرفي ( الترتب على وجود كميات كبيرة من سندات الدين العام تحت تصرف الجهاز المصرفي ) إلا السلوك المحافظ للبنوك نفسها .



بهذا فنتهي من التعرف على الآثار الاقتصادية للقرض العامة الداخلية التي تجد مصدر تغطيتها في مخرجات الأفراد سواء كانت علاقة الأفراد بالدولة مباشرة أو كانت بوساطة البنوك وهيئات التأمين . كان من اللازم للتعرف على هذه الآثار أن نبلور الطبيعة الاقتصادية للقرض العام ، وهي بلورة لم تكن ممكنة إلا عن طريق التمييز بين المراحل المختلفة لحياة القرض . وقد أدت بنا إلى اعتبار الافتراض اقتطاعا حقيقيا من الناتج الاجتماعي ودفع الفوائد من قبيل نقل جزء من الناتج الاجتماعي من فئة اجتماعية إلى أخرى . وعليه لا يختلف القرض العام في جوهره عن الضريبة ، بل أننا انتبهنا إلى أنه من

قبيس الضريبة المؤجلة . ثم انتقلنا بعد ذلك الى دراسة آبار عملية الاقتراض  
أولا مع التجريد من آثار أنفاق حصيدلة القرض العام ، ووجدنا أنها ذات أثر  
أنكماشى بصفة عامة . وثانيا إذا ما أنفقت حصيدلة القرض على الاستثمار العام  
وأثر ذلك على الاستثمار الخاص . وتمثلت الخطوة التالية في بيان أثر  
خدمة الدين وكيف أنها تتمثل أساسا في إعادة توزيع الدخل لمصلحة أصحاب  
المنحوتات ، بما لذلك من آثار اجتماعية واقتصادية غير مواتية بالنسبة لذوى  
الدخول المحدودة . وفيما يتعلق بالمرحلة النهائية من حياة القرض العام  
تعرضنا لأثر استهلاك الدين على النشاط الاقتصادى عن طريق التعرف على  
الاستخدامات الممكنة لمخصصات الاستهلاك سواء بواسطة الدولة أو دائيها  
وبينا الآثار الممكنة أن يترتبها كل استخدام هذه الاستخدامات . أني أن وصلنا  
الى الخطوة الأخيرة التى هدفت الى التعرف على أثر وجود الدين العام ، وخاصة  
بكميات كبيرة ، على السوق النقدى وعلى قدرة البنك المركزى على رقابة البنوك  
التجارية .

وبالانتهاء من الآبار الاقتصادية للقروض العامة يكون قد تكاملت لنا فكرة  
مقولة عن القروض الداخلية التى تجد معتمدا تغطيتها في مدخرات الافراد ،  
وذلك بالنسبة للمشكلات الفنية التى يثيرها القرض طيلة حياته وكذلك آثاره  
الاقتصادية . وبالتعرف على القروض العامة يتم لنا التعرف على أهم مسمور  
الإيراد العام : الضريبة والقرض العام . دواستنا للإنفاق العام من جانب  
والمزيد العام من جانب آخر تسمح لنا بالتعرض لمحاولة تقدير مفرداتهما  
بالنسبة لفترة زائدة والمتابلة بينهما في صورة ميزانية الدولة . وهو ما نقوم  
به في الباب التالى .





## الباب الثالث

### فـى

#### ميزانية الدولة

الآن وقد توفرت لدينا فكرة وافية عن الاتفاق العام ولايراد العام نستطيع أن نعرض للميزانية التى تنظم مقدما الوسائل التى تستخدم للحصول على الايراد العام وتحقيق الاتفاق العام اللازم لاشباع الحاجات العامة فى خلال فترة زمنية معينة . فالميزانية هى أداة توجيه امكانيات معينة نحو تحقيق هدف معين . هو هدف نشاط الدولة ، وذلك عن طريق ضمان الحصول على الموارد البشرية وغير البشرية واستخدامها على النحو المحقق لخدمات تشبع الحاجات العامة . فلكى تودى الدولة اذن دورها فى حياة المجتمع فى خلال فترة قادمة ، هى عادة فترة السنة ، يتعين عليها القيام بعمل تقديرات تتعلق بالنفقات اللازمة لقيامها بمختلف أوجه نشاطها وتقديرات تتعلق بالايادات اللازم الحصول عليها لتغطية هذه النفقات ، مع بحث كيفية الحصول على هذه الايرادات . وهى على هذا النحو تستطيع مقابلة تقديرات الاتفاق العام بتقديرات الايراد العام بالنسبة لسنة مالية قادمة . يتم ذلك عن طريق تحضير ميزانية الدولة التى تعبر عن خيارات السلطة العامة السياسية والاقتصادية التى تسمح باشباع الحاجات العامة .

في دراستنا لميزانية الدولة (١) سنتكلم :

— في فصل أول عن ماهية ميزانية الدولة .

— وفي فصل ثان عن القواعد الفنية لميزانية الدولة .

---

(١) نحوى غالبية مراجع المثبة المملة اجزاء او اجوابا خاصة بميزانية الدولة يمثل  
عنها بالنسبة للمراجع الواردة في القلمة التي اخترناها في نهاية الكتاب ، على انما انفسا  
الغايء صفة خاصة الى المراجعين التاليين :

P. Amselek, Le Budget de l'Etat sous la Vème Rwpublique,  
Librairie générale de droit et de jurisprudence, Paris, 19٧7, p. 35 - 138.  
G. Colliard, Les doctrines buégétaires é'Henry Laufenburger. Revue de  
science financière, No. 1, Janvier-Mars 19٧6, p. 40 - 54.

A. Turq, Finances et Fiscalité. J. Delmas et Cie., Paris, 1958.  
p. 5 - 40.

# الفصل الأول

## مفاهيم ميزانية الدولة

لا يكتمل التعريف بميزانية الدولة إلا بالتعرف أولا على طبيعتها القانونية والمالية ، وثانيا على الدور الذى تلعبه ( وخاصة فى اقتصاد رأسمالى متقدم ) ، وثالثا بالتعرف على ما قد يختلط بها واستيعاده .

## المبحث الأول

### الطبيعة القانونية والمالية للميزانية

الميزانية عمل تقوم به السلطة العامة . فتحضير الميزانية وتنفيذها تقوم به هيئات الدولة ومن ثم فهو عمل ادارى له محتوى مالى يتم اعتماده بالقانون الذى تصدره السلطة القائمة على اصدار القوانين فى المجتمع . والذى يعرف بقانون ربط الميزانية .

فمن حيث المحتوى تمثل الميزانية عمل تقديرى يتعلق بفترة مستقبلية تنتج عنه تقديرات كمية للنفقات والايرادات العامة . نقطة البدء فى هذا العمل التقديرى هو تحديد حجم الخدمات العامة التى يراد اداؤها فى خلال الفترة القادمة التى تغطيها الميزانية ، ثم تقدير النفقات العامة اللازمة لاداء هذه الخدمات ، ثم تقدير الايرادات العامة التى تغطى هذه النفقات . على أن تتم بعد ذلك المقابلة بين النوعين من التقديرات . هذه التقديرات تعكس عملا تحليليا :

تحليل للاتفاق العام للتعرف على مكوناته . ثم تحليل للايراد العام للتعرف على مكوناته . ثم اختيار للمكونات التي تكون أكثر اتفاقا مع السياسة الاتفاقية للدولة ، واختيار لمكونات الايراد العام الأكثر مناسبة وفقا لخطوط السياسة الايرادية للدولة . وتتلور نتيجة هذا العمل التقديرى الذى يبين المحتوى المالى للميزانية فى جدول محاسبى يحتوى على تقديرات النفقات العامة مع تقسيمها بين الانواع المختلفة من الاتفاق العام وبين الهيئات المختلفة القائمة بالاتفاق العام ، وتقديرات الايراد العام مع تقسيمها بين الانواع المختلفة للايراد العام .

هذا الجدول المحاسبى يحتوى تقديرات قلنا أنها تتعلق لفترة مستقبلية ، ومن ثم قبل أن الميزانية تمثل حالة تنبؤ لها بعدها الزمنى الذى يحتوى فترة مستقبلية ، هي السنة عادة (١) . ليس بشرط أن تكون السنة التقويمية وانما قد يتحدد بدؤها وانتهائها بتواريخ تختلف عن تواريخ بدء وانتهاء السنة التقويمية ، وتحدد وفقا لظروف النشاط المالى للدولة . تلك هي السنة المالية .

هذا الجدول المحاسبى التقديرى يكتسب صفته القانونية من القانون الذى يجيزه ويجعله ملزما ، وهو ليس قانونا الا من حيث الشكل فقط على أساسى انه لا يتضمن اية قواعد عامة جديدة وانما هو اجازة من جانب السلطة القائمة على أمر التشريع ( البرلمان فى الانظمة البرلمانية ) للتقديرات الواردة فى هذا الجدول المحاسبى التقديرى . هذه الاجازة المقدمة من جانب السلطة القائمة على اصدار القانون تسحب أولا على تقديرات النفقات ثم على تقديرات الايرادات التى حددت لتغطيتها . البدء بمناقشة الاتفاق العام بقصد اجازته ( وذلك فى الانظمة البرلمانية ) يعطى فرصة مناقشة الاتفاق العام بقصد اجازته ( وذلك فى الانظمة البرلمانية ) يعطى فرصة مناقشة الخدمات التى يتعين أو لا يتعين القيام بها وكذلك حجمها وتوزيعها على الفئات الاجتماعية المختلفة ،

---

(١) تغطى ميزانيات بعض الدول والهيئات المحلية فترة سنتين .

كما يمكن من مناقشة الاحتياجات المالية اللازمة لإشباعها . فإذا ما أُجيزت النفقات العامة أمكن كذلك مناقشة تقديرات الإيرادات العامة وميراثها وما إذا كانت تزيد عن حاجة الإنفاق العام أم لا ، وكيفية توزيع المبدء المالى بين الفئات الاجتماعية المختلفة ، ومن ثم كانت اجازة عرض ضريبة معينة مثلا ترتكز على مناقشة الخدمة الواجب ادائها ، وبالتالي النفقة اللازمة لذلك .

بقى أن نبين أن هذه الاجازة لتقديرات الميزانية تتم كل سنة ، فهي دورية ، وانرها محدود لمدة السنة لا يتعداها .

## المبحث الثاني

### الدور الذى تلعبه الميزانية

فيما يتعلق بالدور الذى تلعبه الميزانية فى الحياة الاجتماعية والاقتصادية للجماعة نجدنا بصدد مفهومين لهذا الدور : مفهوم النظرية التقليدية فى المالية العامة ، والمفهوم الحديث :

— رايانا أن الاصل بالنسبة للمرحلة التى ازدهرت فيها النظرية التقليدية كان عدم تدخل الدولة فى الحياة الاقتصادية الا فى حدود . هنا كان من الممكن الكلام عن نوع من الحيادية الاقتصادية لميزانية الدولة ، وإن لم يكن من الممكن القول بحيادية اجتماعية ، اذ الميزانية أداة الدولة فى قيامها بدورها فى الحياة الاجتماعية ، ولا شك أن الطبيعة الاجتماعية والسياسية للدولة ( وهى التى تحدد موقفها من الطبقات الاجتماعية المختلفة ) هى التى تحدد دورها بصفة عامة .

— اما فى النظرية الحديثة ، وقد اتسع نطاق دور الدولة الرأسمالية المحاصرة ( على التحور الذى رأيناه فى مقدمة هذا المؤلف ) ، فقد أصبحت الميزانية

باعتبارها التعبير المالى عن برنامج تتقدم به الدولة أداة القيام بدورها فى الحياة الاقتصادية ، كما أصبحت أداة القيام بدور اجتماعى عن طريق احتوائها لمديد من الاجراءات يهدف الى الحد من انعدام العدالة التوزيعية بين الطبقات الاجتماعية .

على هذا النحو أصبحت الميزانية تلعب دورا فى المجتمع الرأسمالى المعاصر يعكس الخيارات السياسية والاجتماعية والاقتصادية للدولة :

فعل الصعيد السياسى تحتل الحصة السياسية لميزانية الدولة مكانا عاما اذ هى أداة الدولة لتنفيذ سياسة معينة . عن طريق التقدير المقدم للاتفاق العام والاراد العام تنظم الدولة كل نشاط الهيئات العامة . فهذه الأخيرة لا تستطيع العمل دون اتفاق ، ولا اتفاق دون اراد . على هذا الاساس يمكن التعرف على نشاطات الدولة عن طريق عرض وتحليل البنود المختلفة للميزانية . هذه الأهمية السياسية للدولة تتضح فى ضوء الحقيقة التى مؤداها ان تحضير الميزانية وتنفيذها يكونان دائما من سلطة من له السيطرة الفعلية فى المجتمع . فالميزانية تعبر على هذا النحو - فى المجال الاقتصادى والمالى - عن الاهداف السياسية المراد تحقيقها .

اما الدور الاقتصادى للميزانية فهو لا يقل أهمية عن دورها السياسى . وقد كان لميزانية الدولة دور اقتصادى فى جميع مراحل التطور فى المجتمع الرأسمالى ، الا أنه يزيد أهمية باتساع نطاق دور الدولة فى الحياة الاقتصادية فى المجتمعات المجتمعات الرأسمالية المعاصرة :

(أ) ففى مجال الإنتاج أصبحت الدولة الرأسمالية المعاصرة تقوم بدور

كبير :

— عن طريق الخدمات التي تقوم بها وتعتبر أساسية للإنتاج ( مواصلات ،  
نوليد القوة المحركة .. الخ ) .

— عن طريق الإنتاج في مشروعات النشاط المادى المملوكة للدولة .

— عن طريق الاستثمارات الكبيرة التي تقوم بها واثـر ذلك على الطلب الكلى  
الفعال ، بما لهذا الأخير من أثر على الإنتاج الجارى ، ثم أثرها المتمثل فى  
خلق طاقة انتاجية جديدة ، واثـر ذلك على الإنتاج فى فترة قادمة .

— عن طريق السياسة المالية ( السيماسية الايرادية والسياسة الانفاقية ) اذ  
نستطيع أن نوجه النشاط الفردى عن طريق تشجيع بعض فروع النشاط  
والحد من البعض الآخر .

(ب) كما تؤثر الدولة تأثيرا مباشرا على التداول عن طريق التغيرات التي  
تحدثها فى كمية النقود . فهى تقل من هذه الكمية اذا ما اقتطعت جزءا كبيرا  
فى صورة ضرائب أو قروض عامة ، كما أنها تزيد منها اذا ما حاولت تغطية  
المعجز ( زيادة الانفاق على الايراد ) عن طريق إصدار نقود جديدة . ومن ثم  
فغياـب التوازن بين الانفاق العام والايراد العام يؤثر مباشرة على قيمة النقود .

( ج ) وفى مجال الاستهلاك تؤثر الدولة عن طريق نصيب الاستهلاك  
العام فى الطلب الكلى ، الامر الذى يؤثر على حجم الاستهلاك فى علاقته بالادخار  
كما يؤثر على ائتمان السلع الاستهلاكية .

(د) اما فى مجال التوزيع فتلعب الدولة دورا ايجابيا عندما تحاول  
— بواسطة السياسة المالية — إعادة توزيع الدخل بين الفئات الاجتماعية  
( يراعى أن الدخل الذى تنتج عن العمل فى النشاط الادارى تمثل إعادة  
توزيع للدخل ولا تمثل خلقا لدخل جديد اذ لا يقابلها انتاج جديد ) .

كل هذه الاعمال تترجم فى الميزانية فى صورة بنود الاتفاق العام والايراد العام . فتعكس الميزانية الدور الاقتصادى للدولة وان كان جزءا من النشاط الاقتصادى للدولة يبقى خارج اطار الميزانية .

هذا الدور الجديد لميزانية الدولة - الترتب على تطور دور الدولة فى المجتمع الراسمال المعاصر واتساع نطاقه فى مجال النشاط الاجتماعى عامة والنشاط الاقتصادى خاصة - يؤثر بدوره على القواعد الفنية للميزانية التى استقرت فى وقت كان دور الدولة فيه محددا وكان دور الميزانية بالتالى يقلب عليه الطابع المالى . فتحت ضغط الواقع تطور الدور الذى تلعبه الدولة فى حياة المجتمع وتبعه دور الميزانية الامر الذى هز الاستقرار الذى تمتعت به القواعد الفنية للميزانية ، على النحو الذى سنراه فى الفصل الثانى .

## المبحث الثالث

### الميزانية وما قد يختلط بها

لم يبق لاستكمال محاولتنا للتعرف على ميزانية الدولة الا التعرض لما قد يختلط بها وتمييزه عنها . فالميزانية هى كما نعلم البيان التقديرى لنفقات وايرادات الدولة المتعلقة بنشاطها خلال فترة زمنية مستقبلية . ما قد يختلط بها يكون متملقا :

— اما بفترة فائقة ، وهنا نجد الحسابات القومية (١) والحساب الحتامى (٢) .

Le compte rendu.

La comptabilité nationale.

(١)

(٢)



- وأما بفترة قادمة ، وهنا تصادفنا الميزانية الاقتصادية ( أو القومية )  
(١) والخطة (٢) .

- وأما بلحظة زمنية ، وهنا يتعلق الامر بما يسمى بالميزانية (٣) .

في الحسابات القومية (٤) يتعلق الامر بمحاولة تقديم صورة رقمية ( تركز على الإحصائيات والتقديرات ) على مستوى معين من مستويات التصوير الجمعي لنتيجة النشاط الاجتماعي في خلال فترة مالمعية ، عادة ما تكون السنة . هذه الصورة تتمثل في جدول يبين الناتج الاجتماعي وكيفية استخدامه بين الاستهلاك والاستثمار ( بواسطة الافراد أو الهيئات العامة ) كما تبين علاقة الاقتصاد القومي ببقية اجزاء الاقتصاد العالمي ، وذلك بالنسبة لفترة زمنية انتهت . مدى تفاصيل هذه الصورة يتوقف على عدد الوحدات المحاسبية التي قسم اليها الاقتصاد القومي . فقد يكفي مثلا باعتبار كل الوحدات المنتجة وحدة محاسبية واحدة يمثل حساب الإنتاج نتيجة نشاطها . في صورة أخرى قد تقسم الوحدات المنتجة وفقا لطبيعة النشاط الذي تقوم به الى وحدات تقوم بالنشاط الزراعي وأخرى بالنشاط الصناعي ، وهكذا ، ثم يكون لكل قطاع من القطاعات الإنتاجية حسابا خاصا به .

أما الحساب الختامي فهو بيان لما قد قامت الدولة بمفاته عملا وما تحصلت عليه فعلا من إيرادات في خلال فترة زمنية مالمعية . وهو تسجيل رقمي لنشاط الدولة المالي يقام به لمعرفة ما تم فعلا من الإجراءات الخاصة بالإنفاق العام التي وردت في ميزانية الدولة ، الامر الذي يمكن من مقارنة التقديرات الواردة في الميزانية مع ما تم فعلا حتى يمكن الاستفادة بذلك في تحضير ميزانية قادمة .

Le Budget économique

(١)

Le Plan

(٢)

Le Bilan

(٣)

(٤) انظر الباب الاخير من هذا المؤلف والمراجع الواردة به .

أما **الميزانية الاقتصادية** فهي عمل تقديري يحتوى النشاط الاقتصادى فى مجموعه ( الخاص منه والعام ) فى مجتمع راسمالى ، فى خلال فترة زمنية مقبلة ؛ هى السنة عادة ، يقصد التنبؤ بإنجازات النشاط الاقتصادى حتى يمكن للدولة أن تحدد الدور الذى يتعين أن تقوم به فى هذا النشاط . فهذه الميزانية تحتوى تقديرات تتعلق بمجموع الانفاق القومى ( خاص و عام ) والايراد القومى ( خاص و عام ) وتقدير مدى توازنهما فى السنة المقبلة لتحديد دور الطلب الكلى العام فى تحقيق التوازن الاقتصادى (١) .

أما **خطة الاقتصاد القومى** — فى المجتمع الاشتراكى — فهو الذى تحدد للاقتصاد القومى فى مجموعة الاتجاه العام لتطوره خلال فترة قادمة عن طريق تحديد هدف للعملية الاقتصادية وتحديد وسائل تحقيق هذا الهدف . أى تحديد الأعمال الاقتصادية الملموسة على نحو يضمن للعملية الاقتصادية سيرا متناسقا دون تناقض بين اجزائها المختلفة . وهى تكون ملزمة لكل هيئات الدولة والقطاع الخاص ( فى حالة وجوده ) . جوهر الخطة الاقتصادية إذن :

— أنها تأخذ فى الاعتبار الحياة المستقبلية للجماعة اذ عن طريقها تحدد الجماعة لنفسها هدفا تسمى لتحقيقه .

— أنها تتضمن ترشيح استخدام موارد المجتمع بطريقة تمكنه من تحقيق الهدف فى سبيل ضمانها للاقتصاد سيرا خاليا من التناقضات التى قد تمرقل عمله وتحول بالتالى دون الحصول من الموارد الانتاجية على أكبر نتيجة ممكنة .

انظر J. Dumontier, Budget économique et capital national, P.U.F. 1951.

محمد ماذن الهلبى ، أدوات التخطيط المالى ، الجزء الاول ، مذكرات معهد التخطيط القومى ، رقم ٦٨١ ، أغسطس ١٩٦٦ ، ص ٦١ وما بعدها .  
(١) انظر مؤلفات «اقتصاديات التخطيط الاشتراكى» الطبعة الثانية ، ص ٧٩ وما بعدها .

— انها تحل السيطرة الاجتماعية محل القرارات الفردية الخاصة المتعلقة باستخدام تلك الموارد .- ومقتضى هذه الحصيصة ان تسيطر الجماعة على الموارد الانتاجية موضوع الحطة ، على ان تكون هذه السيطرة كافية لتمكينها من العمل على تحقيق هدفها ، ولا يتأتى ذلك الا بوجود قطاع عام يشغل من الاقتصاد حيز يمكنه من ان يكون محور عملية الانتاج الاجتماعي (١) .

اما عن طريق الميزان فيتم تصوير المركز المالي لهيئة معينة ( سواء اكانت مشروع فردى أو هيئة عامة ) فى لحظة زمنية معينة عن طريق التعرف على جانبي ذمته المالية من اصول وخصوم ، أى من حقوق وديون .



على هذا النحو نرى ان التعرف على ماحية ميزانية الدولة لا يكتمل الا اذا تعرفنا على طبيعتها القانونية والمالية وعلى الدور الذى تلعبه خاصة فى المجتمع الرأسمالى المعاصر ، وحرصنا على استبعاد كل ما يختلط بها . اذا ما انتهينا من ذلك نستطيع الانتقال الى دراسة القواعد الفنية لميزانية الدولة .

---

(١) أنظر مؤلفنا فى اقتصاديات التخطيط الاثـــــــنـــــــى ، الطبعة الثانية ، ص ٧٩

ومباينـــــــدها .

## الفصل الثاني

### القواعد الفنية لميزانية الدولة

مر الميزانية . باعتبارها اداة قيام الدولة بدورها في حياة المجتمع .  
بمراحل تبدأ بمرحلة تحضير الميزانية التي تحكمها قواعد معينة قالت بها  
النظرية التقليدية في المالية العامة ثم كانت محلا لتطورات ادخلتها النظرية  
الحديثة في المالية العامة . في دراستنا للقواعد الفنية لميزانية الدولة  
سنحاول :

- في مبحث اول نعرف بمراحل الميزانية تعريفا سريعا .
- وفي مبحث ثان ان نقدم قواعد تحضير الميزانية وما اصابها من تطورات .

## المبحث الأول

### مراحل ميزانية الدولة

نمر ميزانية الدولة بمراحل اربعة هي :

- ١ - مرحلة التحضير : كقاعدة عامة تقوم السلطة التنفيذية بتحضير  
الميزانية ، اي بتحديد الخدمات العامة التي يتعين اداؤها في السنة المالية  
المقبلة ، وتقدير النفقات والايادات العامة ، وقد يشترك البرلمان مع  
الحكومة ( في البلدان التي توجد بها أنظمة برلانية ) في اتخاذ المبادرة للقيام  
بهذه التقديرات المثلة لكونات الجدول المحاسبي التقديرى .

٢ - مرحلة الاعتماد : فى حالة وجود البرلمان يلزم لبدء العمل بالتقديرات الواردة فى الميزانية أن تعتمد هذه التقديرات بواسطة البرلمان . يتم ذلك عن طريق مناقشة ماعو وارد فى الميزانية بشأن الخدمات العامة ثم مناقشة تقديرات الاتفاق العام اللازمة لاداء الخدمات ثم مناقشة تقديرات الإيراد العام اللازم لنغطية هذا الاتفاق وإذا اعتمدت الميزانية مثل ذلك اجازة للسلطة التنفيذية للقيام بتنفيذها .

٣ - مرحلة التنفيذ : وهى تبدأ ببداية السنة المالية التى نطيقها الميزانية ( وذلك على فرض أن البرلمان - فى حالة وجوده - قد اعتمد الميزانية قبل بدء السنة المالية ) ، فتقوم الدولة بعملياتها المختلفة بتحصيل الإيراد والانفاق اللازم لاداء هذه الهيئات لوظائفها المختلفة . وعند التنفيذ يختلف مفهوم اعتماد البرلمان ( عند وجوده ) لفردات الميزانية :

— فقيما يتعلق بإيرادات الضرائب يعتبر اعتمادها بواسطة البرلمان الزاما للسلطة التنفيذية بتحصيلها .

— أما فيما يخص بالإيرادات من القروض العامة فاعتماد البرلمان لها يعنى تخويل السلطة التنفيذية حق إصدار القرض ، ولها بعد ذلك أن تستعمل هذا الحق أو لا تستعمله وفقا لما تملية ظروف التحويل العام اثناء تنفيذ الميزانية .

— أما بالنسبة للنفقات فاعتماد البرلمان لها يعتبر تحديدا لحد أقصى يتعين على السلطة التنفيذية عدم تجاوزه ، وإنما لا يكون هناك ما يلزمها على اتفاق كل ما ورد فى تقديرات الميزانية .

٤ - مرحلة الرقابة : لضمان حسن تنفيذ الهيئات العامة للميزانية  
تخضع هذه الهيئات للرقابة التي يختلف تنظيمها من بلد لآخر وإن كان من  
الممكن حصر صورها فيما يأتي :

( أ ) رقابة إدارية يقوم بها الرؤساء في الهيئات العامة على الرؤسين .  
كما يقوم بها المفتشون الماليون التابعون للوزارة التي تسهر على تحضير الميزانية  
ومراقبة تنفيذها ( وزارة الخزانة ) .

( ب ) رقابة قضائية تتمثل في نظر المحاكم في المخالفات المالية التي  
ترقى إلى مرتبة التأثير .

( ج ) رقابة تقوم بها هيئة مستقلة ، كرقابة الجهاز المركزي للمحاسبات  
( في مصر ) .

( د ) ورقابة برلمانية ، أي سياسية ، يقوم بها البرلمان في حالة وجوده عن  
طريق لجانه المالية . وكذلك اعتماد قانون الربط النهائي للنفقات والإيرادات  
الواردة في الميزانية .

## المبحث الثاني

### القواعد التي تحكم تحضير الميزانية

هذا وقد عرفت المالية العامة التقليدية بمض القواعد التي تحكم تحضير  
الميزانية وتقديمها إلى البرلمان لاعتمادها ، هذه القواعد تترجم الطبيعة الإدارية  
والسياسية للميزانية :

— فلكي يكون لاجازة الميزانية من جانب البرلمان معنى ولا مكانية تحقيق الرقابة على ما يجيزه يتعين أن تكون الاجازة لفترة محدودة ، الامر الذي أدى الى اعتناق مبدأ **ستوية الميزانية** .

— ولكي يتمكن البرلمان من مناقشة الخدمات العامة والتقديرات الخاصة بالانفاق والايراد يتعين أن تقدم له صورة متكاملة واضحة لكل ما يتعلق بالنشاط المالي للدولة ، وذلك حتى يتمكن من معرفة المركز المالي للدولة . الامر الذي فرض مبدأ **وحدة الميزانية** أى مبدأ تصوير كل النشاط المالي للدولة في جدول محاسبي تقديري واحد . لهذا المبدأ نتيجتان همتان :

— ضرورة تكامل الصورة تتضمن التصرف على مركز كل مرفق من المرافق العامة الامر الذي يستلزم تسجيل التقديرات المتعلقة بالايادات وكذلك تلك الخاصة بالنفقات ، حتى يمكن معرفة ما اذا كان المرفق من المرافق المدرة للايراد أو من المرافق المتطلبة للانفاق . وتسجيل كل ما يتعلق بالنشاط المالي يعرف بمبدأ **شمول الميزانية** ، أى شمولها لكل تقديرات الانفاق والايراد مهما كان صغرها .

— من ناحية أخرى ضرورة وضوح الصورة التقديرية التي تحتويها الميزانية دعت الى القول بعدم تخصيص ايراد معين ( كحصول ضريبة معينة ) لتغطية انفاق معين . يضاف الى ذلك أن تخصيص قد يؤدي الى الاسراف في حالة زيادة الايراد على الانفاق .

تلك هي قواعد الميزانية التي استقرت في المالية العامة التقليدية . ولكن الاتساع المستمر في نطاق دور الدولة — وخاصة في الحياة الاقتصادية — وما ترتب على ذلك من تغيير في دور الميزانية — أدى الى ضرورة اعادة النظر في مدى وجوب اتباع هذه القواعد خاصة بعد ان تعددت الاستثناءات الواردة عليها على نحو يجعل من الصعب القول باستمرارها كقواعد عامة . سنحاول فيما يلي التعرف على اثر هذا

التطور على تاعدتى سنوية الميزانية ووجدتها . نلحقها بكلمة عن فكرة توازن الميزانية في طورها من النظرية التطبيقية الى الوقت الحالى .

**قاعدة سنوية الميزانية :** يرتبط مبدأ دورية الميزانية بمبدأ اعتمادها من السلطة القائمة على امر التشريع . فلكى يكون للاقتصاد معنى يتعين ان ينسحب على فترة محدودة لا تكون من القصر بحيث يصعب الاعتماد عملا به مرقا ومعتلا ولا تكون من الطول بحيث يكون من الصعب القيام بعمل بتدريبات مقبولة . من ناحية اخرى يتعين ان تكون الفترة من الطول بحيث تسمح بشيء من الاستقرار لعمل السلطات العامة وللظروف التى تمثل الاطار العام للنشاط الاقتصادى ، وقد استقر الامر لفترة السنة ( المالية ) لتمثل الفترة المستقبلية التى تغطيها تقديرات الميزانية .

ولكن تطور دور الدولة في الحياة الاقتصادية وضرورة قيامها بما هو لازم لتحقيق اهداف لا يمكن تحقيقها الا في فترة اطول من السنة — كقيامها بالمشروعات الاستثمارية اللازمة لزيادة الطلب العام بقصد زيادة الطلب الكلى الفعال بقصد انتشال الاقتصاد القومى من الازمة ، او قيامها بالمشروعات التى تهدف الى زيادة الطاقة الانتاجية في المستقبل في محاولتها لتحقيق معدل اعلى للتطور الاقتصادى — استلزم اعادة النظر في مبدأ سنوية الميزانية لبعض انواع الاتفاقيات . وهى تلك المتعلقة ببرامج طويلة الاجل خاصة بتكوين راس المال في داخل نطاق دور الدولة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية . على هذا النحو وجد الى جانب ماينص على اجازته سنويا بعض انواع الاتفاقيات التى تغطي فترة تطول عن السنة ولا تلحقها الاجازة الا مرة واحدة ، وهى اتفاقيات تأخذ عادة شكل برامج محددة : برنامج الاستثمار في الاشغال العامة ، برنامج الاستثمار الزراعى برنامج الدفاع الوطنى ... الى غير ذلك .

**قاعدة وحدة الميزانية :** رأينا كيف ان التصوير التقديرى لكل النشاط



الدولة على نحو شامل يمثل ضرورة تمكن السلطات التي تجيز الميزانية من أن تكون أجازتها مبنية على تقدير لمختلف أوجه نشاط الدولة ممسرا عنها في ميزانية واحدة ، وكيف أنه ترتب على ذلك ضرورة شمول الميزانية لكل غاميل الاتفاق والإيراد بالنسبة لكل هيئة من الهيئات العامة ، كما ترتب على ذلك عدم تخصيص إيراد معين ( حصيله ضريبية معينة ) لتحقيق نوع معين من الاتفاق المصمم .

إلا أن الاتساع المستمر في نطاق دور الدولة في الحياة الاجتماعية بعصف عامة والحياة الاقتصادية بعصف خاصة كان يأخذ دائما صورة قيام الدولة بنشاطات جديدة تختلف في طبيعتها — على الأقل للوهلة الأولى — عن النشاطات التي كانت تقوم بها في نطاق دورها التقليدي الأمر الذي كان يأخذ صورة القيام بنشاطات كانت تعد في بادئ الأمر استثنائية ( أو غير عادية ) تميزا عما كان يعد من النشاطات العادية للدولة . ومع مرور الزمن يصبح ما كان يعد استثنائيا في ظروف معينة من قبيل النشاط العادي ، وهو ما كان يحدث في بعض الأحيان بعد أن يكتسب النشاط مركزا متميزا عن غيره من النشاطات . ترجع هذا التطور من الناحية الفنية تمثلت أولا في التفرقة بين أعباء مالية عادية ( لمواجهة ما كان يعد نشاطا عاديا ) وأعباء مالية غير عادية ( لمواجهة ما كان يعد نشاطا غير عادي ) وأدت في بعض الأحيان إلى ظهور ميزانيات تتعلق ببعض أنواع النشاط وتلحق بالميزانية العامة . تلك هي الميزانيات الملحقة التي تتمثل في ميزانيات بعض الهيئات ذات الشخصية المعنوية التي تتمتع باستقلال نسبي في إدارتها . وهي تضم إيرادات ونفقات الهيئة في وثيقة ملحقة بالميزانية العامة ، ويضاف الفائض أو العجز في ميزانية الهيئة إلى الميزانية العامة . على هذا النحو تحتوي الميزانية العامة وملحقاتها كل أوجه نشاط الدولة الأمر الذي يحترم مبدأ شمول الميزانية ، ولكن الميزانية الملحقة تمثل خروجاً على مبدأ عدم تخصيص إيراد معين لاتفاق معين في الحكمة من الميزانيات الملحقة تتمثل في إظهار الظروف الخاصة

النتيجة النهائية للتهرب أيا كانت صورته هي التخلص كلية أو جزئيا من العبء الضريبي الأثر الذى يترتب عليه أن يكون التوزيع الفعسلى للعبء الضريبي مختلفا عن التوزيع القانونى .



ذلك هي سلسلة الظواهر التى يثيرها فرض الضريبة وتؤثر على الدخول الحقيقية الصافية للأفراد محدثة فى النهاية توزيعا اقتصاديا للعبء الضريبي .  
أهم هذه الظواهر هي ظاهرة نقل عبء الضريبة التى تتحقق من خلال أثر الضريبة على الأثمان . الآن ننتقل الى التعرف على الكيفية التى يتحقق بها هذا الأثر والنمط النهائي للتوزيع الاقتصادى للعبء الضريبي .

## ٢ - كيفية تحقيق أثر الضريبة على الدخول الحقيقية الصافية ونمط التوزيع الاقتصادى لمبئها :

للتعرف على هذه الكيفية نقوم بعرض التحليل الذى قدمته المدرسة النيوكلاسيكية التى تجد أساسها فى تحليل ألفريد مارشال (١) وايدجورث وفيكسل (٢) والتى كانت محلا لتطورات نتجت عن جهود قدمها الكثير من كتاب المالية العامة والاقتصاد .

---

= فرض ضريبة على الدخول الناتجة من نشاطات تعتبر غير مقروعة من وجهة نظر القوانين الأخرى الصالحة فى المجتمع نظرا لمخالفتها للنظام العلم أو حسن الآداب .

A. Marshall, Principles of Economics. Macmillan & Co., (١)  
London (8th edition) 1956, p. 343 - 45 & p. 655 - 63.

K Wicksell, Inquiries into the Theory of Public Finance. (٢)  
Jena. 1896.

Bent Hansen, The Economic Theory of Fiscal Policy. مشار اليه فى :  
G. Allen & Unwin, London, 1958, p. 91.

ويمكن تصوير المنهج العلم الذي يتبعه هذا التحليل على النحو التالي :

— افتراض البدء من وضع توازن (١) مسلك قبل عرض الضريبة أو قبل

(١) اصطلاح التوازن *equilibrium; équilibre* من اكثر الاصطلاحات استخداما في التحليل الاقتصادي وأظها حقا من التحديد الضيق . لتحديد مفهوم التوازن تحديدا واضحا يضمن التفرقة بين مفهومين لفكرة التوازن .

— يستثنى المفهوم الاول بنظر الى التوازن كحالة حقيقية للجنس ، حالة يتمتع الوصول اليها إما عن طريق اكتشاف القوانين التي تحكم نظاما طبيعيا متوازنا ، وإما عن طريق العمل الطغالي للنظام الاقتصادي .

— التصور الثاني للتوازن يصفه بمفهوما منهجيا لا غنى عنه لفهم العالم الحقيقي . هذا هو المفهوم الذي يفسر في هذا المجال والذي تضمنه عند استخدام الاصطلاح في المتن .  
ويمكن فهم منهجي تستخدم فكرة التوازن — شكلها في ذلك شأن تصورات المنطق الأخرى — في فروع كثيرة من فروع المعرفة العلمية :

— في مجال علم الطبيعة التوازن هو حالة استمرار بين قوى وإثار متعارضة . فيكون النظام في حالة توازن عندما تكون نتيجة القوى الذي هو محلا لها يسوية للصفر . فلذا لم تخلق هذه القوى أية حركة يكون التوازن استاتيكي . ويكون النظام في حالة توازن ديناميكي حينما تتم في داخله عمليات متعارضة بنفس السرعة بحيث تحتفظان بالنظام دون تغير . هنا يكون النظام في حالة حركة تمت تأثير عمل الصليتين دون تغير في طبيعته .

— وفي مجال علم الأحياء حيث الحقيقة الجوهرية هي قدرة الحياة على التوسع ( ومن ثم تعلق الأمر بعلم معالجة علاقات التابع بين الظواهر المختلفة ) يتصور التوازن على نحو محال في مفهوم التوازن في نطاق علم الطبيعة . . فالحياة تبدو وكما في حالة عدم توازن ليزيبي — كيميائي مستمر . فمما تتوقف التغذية تصبح الأعضاء *the organs* في حالة توازن مع الوسط وتلك من الحياة . على هذا النحو يتمتع على الجسم الحي *the organism* أن يحول دون تعلق التوازن الفيزيبي — الكيميائي الذي كان لينتقل بين العناصر الفيزيائية المكونة للجسم الحي أو لم يكن هذا الآخر . فلذا ما مثلت الحياة انحدار توازن ليزيبي — كيميائي للجسم الحي يكون في حالة توازن عندما ينمو ويتطور وبين أمثاله تتلصبا بمنتجاتها وعندما يقوم بوظائفه بطريقة منتظمة . على هذا النحو يكون التوازن البيولوجي هو نوع *negation* التوازن الفيزيبي — الكيميائي .

أما في مجال التحليل الاقتصادي فإن النظام يعتبر في حالة توازن عندما يعود كل عنصر من عناصر النظام الى وضعه الأولي — الذي كان قد يعد منه — بفضل عمل قوى التنظيم نفسه . فلذا ما تصورنا النظام الاقتصادي كنظام متعدد عناصره أو أجزاؤه ( سواء أكانت قطاعات — طبقات اجتماعية — أو مجرد عناصر الإنتاج : مثيرات ) بعضها على البعض ، أي =



## الباب الرابع

### مكان تيارات المالية العامة من تيارات الدخل القومي

تحقق العملية الانتاجية خلال الفترة الانتاجية ( وهي فترة السنة عادة ) .  
نتيجة تتمثل في مجموعة من السلع والخدمات تكون الناتج الاجتماعي الذي  
يرتبط به ثور الدولة سواء في انتاجه او في استخدامه . ومن ثم لزم تحديد  
بشوب الناتج الاجتماعي والتعرف على كيفية حسابه . هذا الناتج الاجتماعي  
يمكن تصوره في صورة عينية مكونا من تيارات من السلع الاستهلاكية  
وتيارات من السلع الانتاجية . كما يمكن تصوره في صورة نقدية مكونا من  
تيارات من الدخول او من الاتفاقات تعتبر تيارات الايراد المصاا والاتفاق  
العام جزء منها ، الامر الذي يستتبع التعرف على مكان تيارات الايراد  
المصاا والاتفاق العام من تيارات الدخل القومي .

عليه ، نتكلم في هذا الباب :

- في فصل اول عن الناتج الاجتماعي وكيفية حسابه .
- وفي فصل ثان عن مكان تيارات المالية العامة من تيارات الدخل القومي .

# الفصل الأول

## النتائج الاجتماعية وكيفية حسابها<sup>(١)</sup>

تقوم الوحدات الإنتاجية في مختلف أنواع النشاط الاقتصادي بإنتاج العديد من السلع والخدمات . إذا نظرنا إلى نتيجة نشاط هذه الوحدات آخذين الاقتصاد القومي كوحدة محاسبية واحدة فإن مجموع مبيعاته الجهاز الإنتاجي في خلال الفترة الإنتاجية ( وهي السنة ) يستخدم في النهاية لمواجهة أنواع ثلاثة من الاحتياجات :

- احتياجات الأفراد في نشاطهم الاستهلاكي ، وهو نشاط يتمثل في إشباع حاجاتهم النهائية .
- احتياجات الهيئات العامة للدولة في قيامها بوظائفها .
- واحتياجات الأجيال القادمة التي تلزم حاليًا بأن نترك لها كمية معقولة من وسائل الإنتاج الثابتة . يتم الوفاء بهذا الالتزام عن طريق القيام بعملية الاستثمار .

---

(١) انظر في ذلك المراجع التالية :

- M. Malinvaud, *Initiation à la comptabilité nationale*. P.U.F., Paris 1964.
- J. Marchal, *Cours d'économie politique*. Editions Génin, Paris, 1955.
- J. Marczewski, *Comptabilité nationale*. Dalloz, Paris, 1965.
- T. Riabonchikine, *Essais de statistique économique* Statistiques et Etudes Financières, No. 17 - 18, 1953 (Paris).
- S. Rosen. *National Income*-Holt, Rinehart & Winston, New-York, 1963.

التعرف على مدى قدرة العملية الإنتاجية على مواجهة هذه الاحتياجات في ترايدما يستلزم تقدير نتيجة النشاط الإنتاجي من فترة لأخرى عن طريق تسجيل محاسبى لنتيجة النشاط الذى تم في فترة سابقة . لتقدير نتيجة النشاط الإنتاجي لا يكفى أن يكون لدينا أحصائيات تتعلق بأنواع معينة من النشاط (النشاط الزراعى أو الصناعى مثلا . أو الانتاج في فرع من فروع الصناعة كفرع صناعة المنسوجات مثلا ) وتمكنا من تتبع التغيير في فرع أو آخر ، وإنما يلزم كذلك أن نتوصل إلى وسيلة للتعبير عن الناتج القومى على نحو يمكن معه التعرف على التغيير الذى طرأ على النشاط الإنتاجي في مجمرعه بقصد تقدير نتيجة العملية الإنتاجية في مجموعها . محاولة التوصل الى هذه الوسيلة تمثل نقطة البدء في الدراسات الخاصة بالناتج والدخل الاجتماعيين ( أو القوميين ) . هذه الدراسات تشير في الواقع لمرين هلمين :

● الاول خاص بطبيعة الناتج والدخل القوميين : هنا يتمين التفرقة بين الدخل الفردى ، دخل الطوائف والطبقات الاجتماعية ، والدخل القومى . معالجة هذا الامر تدخل في نطاق دراسة الاقتصاد السيلسى . ويمكن القول بصفة عامة أن الدخل القومى قد يعرض أما في صور كمية كلية (١) تمثل مجموع الكميات المظلة للدخول الفردية ، هنا نتصور نتيجة العملية الإنتاجية وكأنها قد تجمعت في نهاية الفترة الإنتاجية . وأما أن يعرض في صورة تيارات مندفقة من السلع والخدمات تنعكس في تيارات من الاشباع للحاجات المختلفة .

● اما الامر الثانى فيتعلق بكيفية تقدير الناتج والدخل القوميين ، وهو أمر يدخل في نطاق المحاسبة الاجتماعية ( أو القومية ) ( ٢ ) التى تهدف — بعد تحديد الوحدات التى تسهم في الحياة الاقتصادية القومية — الى تسجيل

التيارات أو التدفقات التي تأخذ مكلنا - في خلال فترة زمنية واضحة .  
في السنة عادة - بين الوحدات الاقتصادية المختلفة وتقياس هذه  
التدفقات كجها .

سنحاول فيها على اعطاء فكرة موجزة عن كل من هذين الأمرين . ولكن  
يتعين قبل القيام بذلك تحديد النشاطات التي تعتبر منتجة للدخل القومي  
والنشاطات التي تعتبر مناسبة لاعادة توزيع الدخل القومي .

## المبحث الأول

### النشاطات المنتجة للدخل القومي

نقتصر هنا على بيان الاختلاف الذي يوجد بين مايجرى عليه العمل في  
الاقتصادات الغربية وما يقوم في الاقتصاديات الاشتراكية . فبينما في الاولى  
تدخل نتيجة كافة النشاطات الاقتصادية ضمن الدخل القومي تجد التفرقة  
في الاقتصاديات الاشتراكية بين نشاطات منتجة تكون في مجموعها مجال  
النشاط المنتج وتدخل نتائجها وحدها ضمن الدخل القومي ؛ ونشاطات غير  
منتجة تعتبر ضرورية للحياة الاقتصادية ولكنها لا تضيف الى الدخل القومي  
وانما تعتبر مناسبة لاعادة توزيع الدخل الذي أنتج في مجال النشاط  
المنتج بين الفئات الاجتماعية الاخرى . هذه المجموعة الثانية من النشاطات  
تكون مجال النشاط غير المنتج .

هذا ويحتوى مجال النشاط المنتج النشاطات الآتية : فروع الانتاج  
المادى من زراعة وصناعة وتشيد ، وكذلك خدمات التجارة والنقل  
والمواصلات السلكية واللاسلكية التي تكون في خدمة وحدات الانتاج  
المادى . اما مجال النشاط غير المادى فيحتوى كل ما عدا ذلك : النقل  
والمواصلات والبريد التي تكون في خدمة الجمهور ، الوحدات التي تقدم



الخدمات الثقافية : الهيئات التي تقوم بالخدمات الصحية والتعليمية وكذلك التي تقوم بالبحث العلمى ... الى غير ذلك .

ينبنى على ذلك ان يكون مفهوم الدخل القومى اوسع فى الانتصديات الغريبة منه فى الانتصديات الاشتراكية ، اذ يحتوى فى الاولى نتيجة كل الخدمات بينما لا يحتوى فى الثانية الا نتيجة المرتبطة بجهاز الانتاج المادى .

## المبحث الثانى

### تحديد مفهوم الناتج والدخل القوميين

فما يتعلق بنتيجة النشاط الانتاجى (يستوى فى هذا ان يتعلق الامر بوحدة انتاجية واحدة او بالاقتصاد القومى فى مجموعه ) يتمين التفرقة بين النتيجة الاجمالية للنشاط والنتيجة الصافية . فى الحالة الاولى تكون بصدد الناتج الاجمالى وهو مجموع ماينتج فى خلال الفترة الانتاجية . وتكون فى الحالة الثانية بصدد الناتج الصافى ، اى قيمة الاضافة الجديدة التي نحصل عليها بطرح الاستهلاك التي تمت فى سبيل الحصول على الانتاج الكلى من الناتج الكلى .

للولصول الى نتيجة النشاط الانتاجى فى مجموعه ( الناتج الكلى ثم الناتج الصافى للاقتصاد القومى ) يتمين :

— اولا معرفة نتيجة النشاط فى كل فرع من فروع الانتاج ، يتم ذلك عن طريق تجميع نتاج نشاط الوحدات التي تنتج ناتجا واحدا . هنا يمكن

أن يتم التجميع في صورة وحدات قىلى عىنى ( امار من المنسوجات .  
اطنان من اللحم ، عدد من السيارات . الخ ) . فاذا جمعنا الناتج  
الكلى لكل وحدة من وحدات الفرع محل الاعتبار حصلنا على الناتج  
الكلى فى هذا الفرع . الى جانب هذا يتم معرفة الاضافة الجديدة  
التي يساهم بها هذا الفرع فى الناتج الاجتماعى الصافى . هذه الاضافة  
الجديدة التي تسمى اصطلاحا بالقيمة المضافة(١) نحصل عليها بالنسبة  
للوحدة الواحدة على النحو التالى :

القيمة المضافة فى الفترة الانتاجية = الناتج الكلى فى هذه الفترة -  
جميع الاستهلاكات التي تمت فى سبيل الحصول على هذا الانتاج  
الكلى .

هذه الاستهلاكات (التي تتم فى اثناء عملية الانتاج وتختلف بذلك عن  
الاستهلاك النهائى الذى يتصل فى اشباع الحاجات النهائية للأفراد  
والهيئات الجماعية ) تتمثل فى استهلاك وسائل الانتاج الثابتة  
( من مباني وآلات وخلافه ) وفى قيمة المسواد الأولية والطاقة  
المحركة المستخدمة فى سبيل انتاج الناتج الكلى للوحدة الانتاجية .  
نصل الى القيمة المضافة فى الفرع محل الاعتبار عن طريق المساواة  
التاليسة :

القيمة المضافة فى الفرع = القيم المضافة فى الوحدات الانتاجية  
المكونة لهذا الفرع .

— ثم يتم بعد ذلك تجميع نتاج نشاطات الفروع المختلفة المكونة  
للاقتصاد القومى للحصول على الناتج الكلى اذا جمعنا الناتج السكلى  
للفروع المختلفة ، او انتاج الصافى (القيمة المضافة) اذا جمعنا القيمة  
المضافة للفروع المختلفة على النحو التالى :

الناتج القومي الصافي (القيمة المضافة) = مجموع القيم المضافة في مختلف مروع الإنتاج القومي = الناتج القومي الكلى - مجموع الاستهلاكات اللازمة لإنتاجه .

هذه القيمة المضافة تقيس ما اكتسب أثناء عملية الإنتاج في الفترة محل الاعتبار إذ هى تعكس الفرق بين قيمة المنتجات التى استخدمت في عملية الإنتاج وقيمة الناتج الكلى .

ولكن لتجميع نتائج النشاطات المختلفة (التي تقاس بوحدات تباين عيني مختلفة ) لابد من أن يكون التجميع قيميا ، بمعنى آخر لابد من التعرف على قيمة ناتج كل نشاط من النشاطات ثم تجميع قيم نتائج النشاطات المختلفة . التعرف على قيمة ناتج نشاط معين يستلزم ضرب الكمية الناتجة عن هذا النشاط في ثمن الوحدة الواحدة من الناتج . لتجميع نتائج النشاطات المختلفة يتعين إذن أن يكون لدينا مجموعة من أثمان المنتجات المختلفة ولكن أى أثمان ؟

حساب الناتج القومي الصافي قد يتم على أساس الائتمان الجارية في سوق المنتجات في الفترة محل الاعتبار ، وهى أثمان تعكس ظروف المجتمع ، بما فيها ظروف العرض والطلب ، السائدة في هذه الفترة . ولكن حساب الناتج القومي الصافي على أساس هذه الائتمان الجارية يجعل من الصعب تتبع التغيرات الحقيقية في قيمة الناتج القومي الصافي من فترة إلى أخرى إذ لا يمكننا من تمييز التغيرات الحقيقية عن التغيرات الناتجة عن تغير مساوى الأسعار أى عن التغير في قيمة النقود . من أجل ذلك تؤخذ أثمان سنة معينة وتعتبر الائتمان الثابتة التى تحسب على أساسها قيمة للناتج القومي الصافي في فترات متعاقبة .

هذه النتيجة الصافية للنشاط الاقتصادى يمكن النظر إليها من زوايا

ثلاث :

( أ ) من زاوية انتاجه يتم انتاج الناتج القومى الصافى فى الجهاز الانتاجى بفروعه المختلفة : الزراعة ، الصناعات الغذائية وصناعة المنسوجات ، الصناعات المعدنية ، الصناعات الكيماوية والمطاط والزجاج ، الطاقة ، البناء الاشغال العملى ، النقل والمواصلات ، التجارة ، النشاطات الانتاجية للدولة ، ونشاطات اخرى . من هذه الزاوية :

الناتج القومى الصافى = مجموع القيم المضافة فى مختلف مروع الانتاج .  
وهو يأخذ الشكل العينى لمجموعة من السلع والخدمات : سلع استهلاكية من الفروع المختلفة المنتجة لها : و سلع انتاجية من وحدات الجهاز الانتاجى التى تقوم بانتاجها .

( ب ) من زاوية الدخول المتولدة من عملية الانتاج : يتم انتاج الناتج الاجتماعى الصافى عن طريق مساهمة طبقات اجتماعية مختلفة : فالطبقة العاملة تقوم بالعمل ، والطبقة الرأسمالية تقدم رأس المال والتنظيم ، كما تقدم طبقة ملاك الاراضى الارض . هذه الطبقات الاجتماعية لا تحصل على نصيبها من الناتج القومى الصافى عينا فى اقتصاد يقوم على المبادلة النقدية ولكنها تحصل على دخول نقدية ( تمثل بالنسبة للمشروع نفقة الحصول على عناصر الانتاج ) . على هذا الاسلس يمكن القول ان الانتاج خالق للدخول ، ويمكن النظر الى الناتج القومى الصافى من هذه الزاوية باعتباره الدخل القومى ، وذلك على النحو التالى :

الناتج القومى الصافى ( الدخل القومى ) = مجموع الدخول المنتجة فى عملية الانتاج .

هذه الدخول تتحلل فى الواقع - واقع الانتاج الرأسمالى - الى دخول ناتجة عن العمل ( الاجور والمرتبات ومساهمة العمال ورؤىب العمل فى التأمين الاجتماعى والصحة ) ودخول من الملكية ( دخول المشروعات الفردية والدخول الصافية للشركات والدخول الصافية للأفراد الناتجة عن الملكية

المعارية والفائدة وبيع الأرض الزراعية والإيرادات المختلفة الناتجة من استغلال المشروع ) . هذا التوزيع للدخل القومي على الطبقات التي ساهمت في العملية الإنتاجية يمثل توزيعاً أول يطرأ عليه التفرع بعد أن تقوم الدولة بالحصول على جزء من دخول الأفراد ( عن طريق الضرائب والقروض ) ثم تنفقها في أوجه الاتفاق المختلفة ، وكذلك بعد أن يقوم الأفراد باتفاق جزء من دخلهم اتفاقاً يخلق دخلاً لفئات أخرى . يترتب على ذلك إعادة توزيع الدخل بين الفئات الاجتماعية المختلفة . الدخول الناتجة من الإنتاج عند التوزيع الأول للدخل تسمى دخول مباشرة : والدخول الناتجة من إعادة توزيع الدخل تسمى دخول غير مباشرة .

(ج) من زاوية استخدامات الناتج القومي الصافي ، واستخداماته تنقسم قسماً ثانياً إلى الفئات التي تحصل على الدخل القومي ، بما فيها الهيئات العامة ، بالاتفاق إما على شراء السلع الاستهلاكية أو على شراء السلع الإنتاجية . من هذه الزاوية :

الناتج الاجتماعي الصافي = الاستهلاك النهائي + الاستثمارات + الصادرات الصافية .

يتكون الاستهلاك النهائي من استهلاك الأفراد ( مسوواء ) أكان استهلاك يتم في داخل الوحدة الإنتاجية كاستهلاك المصالح لجزء من إنتاجه وهو ما يسمى بالاستهلاك الذاتي أو كان استهلاكاً يتم عن طريق السوق ) ومن استهلاك الهيئات العامة ( أو ما يسمى بالاستهلاك العام ) . أما الاستثمار فيمثل الزيادة في الطاقة الإنتاجية ( في وسائل الإنتاج الثابتة ) وهو ما يسمى بتكوين رأس المال الثابت ، وكذلك الزيادة في الاحتياطي السلعي ( Stocks ) يستوي في ذلك أن يكون هذا الاحتياطي من مواد أولية أو مواد نصف مصنوعة أو مواد تامة الصنع أو مواد تحت التشغيل . على هذا النحو يتحلل الناتج القومي الصافي عند استخدامه إلى الاستهلاك النهائي والاستثمار

الصافي (١) . اما الصارقات الصائية نهى عبارة عن الفرق بين الصارقات  
التي تضاع الى القيمة المضافة والواردات التي تطرح منها .

هذه التحليلات الثلاثة للناتج القومي الصافي (كقيمة مضافة او دخول  
او اتفاقات على الاستخدامات المختلفة ) انما تعبر عن ثلاثة وجوه لنفس  
المفهوم ، مفهوم الناتج القومي ( او الاجتماعي ) الصافي . التمرن على  
هذا المفهوم يمكننا من الانتقال لمعرفة طرق حسابه .

## المبحث الثالث

### طرق حساب الناتج الاجتماعي الصافي

يمكن حساب الناتج الاجتماعي الصافي اما على اساس نفقة الانتاج  
واما على اساس اثمان السلع والخدمات السائدة في السوق :

— في الحالة الاولى تحسب القيمة المضافة — من وجهة نظر المنتجين —  
على اساس اثمان عناصر الانتاج ( نفقة الانتاج ) هنا يعبر  
عن الدخل القومي ك مجموع نفقات العناصر التي ساهمت في الانتاج  
خلال سنة : اجور + فائدة + ريع + ارباح . ومن ثم فلا يدخل في  
تكوينه الا المدفوعات التي تتم بمناسبة الانتاج وتبذل نفقة انتاج من  
جانب المشروع ودخلا بالنسبة للفئات الاجتماعية التي تقدم عناصر  
الانتاج .

— اما في الحالة الثانية فنحسب القيمة المضافة — من وجهة نظر المستهلكين  
والمستثمرين — على اساس اثمان السلع والخدمات السائدة في السوق .

---

١ . (١) يعبر هذا الاستشر الصافي عن الانسبة الى الطلقة الانتاجية للجبج . فاذا امننا  
الى الاستشر الصافي الجزء من الناتج الاجتماعي المخصص لاستبدال ما استهلك من وسائل  
الانتاج الثابتة حملنا على الاستشر الكلي .

هنا يظهر الدخل القومي ( الناتج الاجتماعي الصافي ) كتيبة للسلع والخدمات التي اضيفت خلال فترة السنة عن طريق جمع القيم المضافة لمختلف مراحل عملية الانتاج على أساس الائتمان السائدة في السوق عند البيع .

ولكن ائتمان المنتجات في السوق تتأثر بعاملين :

— الضرائب غير المباشرة : هذه تؤدي الى زيادة الائتمان عن القيمة المنتجة .

— والإعانات التي تحصل عليها الوحدات الانتاجية ( بطريقة مباشرة او غير مباشرة ) وتؤدي الى خفض الائتمان عن القيمة المنتجة .

يترتب على ذلك ان حساب القيمة المضافة على أساس ائتمان بيع المنتجات في السوق يؤدي بنا الى ان القيمة المضافة تكون اكبر في حالة وجود الضرائب غير المباشرة واقل في حالة الإعانات . بناء عليه .

القيمة المضافة على أساس نفقة عناصر الانتاج = القيمة المضافة على أساس ثمن السوق — الضرائب غير المباشرة + الإعانات .



يكفي هذا القدر للتعرف على مفهوم الناتج الاجتماعي الكلي والصافي ( هذا الاخير هو ما يرادف الدخل القومي ) وعلى كيفية حسابه ، وهو tends to تصد به التجهيد للتعرف على مكان تيارات المالية العامة من تيارات الدخل القومي .

## الفصل الثاني

### مكان تيارات المالية العامة من تيارات الدخل القومي

يتكون اجمالي الناتج الاجتماعى ( لو القومى ) ، كما رأينا ، من التيارات الآتية من السلع والخدمات :

— تيارات من السلع والخدمات للاستهلاك الخاص .

— تيارات من السلع والخدمات للاستثمار ( الكلى ) الخاص .

— تيارات من السلع والخدمات تحصل عليها الدولة لأغراض استهلاكية  
أو استثمارية .

للحصول على كل تيار من هذه التيارات العينية يتعين أن يكون هناك تيار نقدي مضاد ، يحصل الأفراد على السلع والخدمات الاستهلاكية يقابله قيام الأفراد باتفاق نقدي يذهب الى المشروعات المنتجة لهذه السلع والخدمات وحصول المشروعات على سلع انتاجية يقابله اتفاق نقدي ، وهو اتفاق نقدي استثماري ، اذا تعلق بسلع انتاجية تستخدم إما في تعويض ما استهلك من وسائل الانتاج في الاضافة الى الطاقة الانتاجية . وكذلك حصول الدولة على السلع والخدمات اللازمة لقيامها بدورها يتم — كما رأينا — عن طريق اتفاق نقدي من جانبها .

على هذا النحو يمكن القول أن الاتفاق القومى ( الإجمالى ) يتكون من التيارات الآتية :



● تيارات اتفاق الأفراد على السلع والخدمات اللازمة لاستيعاب الحاجة النهائية ، أى تيارات الاتفاق على الاستهلاك الخاص .

● تيارات اتفاق الأفراد على السلع والخدمات الانتاجية ، أى على الاستثمار الخاص الكلى ويشمل :

— اتفاق على سلع انتاجية لاستبدال ما استهلك من وسائل الانتاج .

— وانفاق على سلع انتاجية لاضافة طاقة انتاجية جديدة ، وهو الاستثمار المضاف .

● وتيارات اتفاق الدولة على السلع والخدمات الاستهلاكية والانتاجية وذلك للاستهلاك العام والاستثمار الكلى . هذه التيارات تبسّل مشروعات الدولة على اساس الائتمان السائدة فى السوق .

يهمنا فى هذه الأنواع الثلاثة من تيارات الاتفاق القومى النوع الثالث الخاص باتفاق الدولة . وقد نعرّفنا فى الباب الاول على تيارات الاتفاق العام . هذه التيارات من الاتفاق العام لا تستطيع الدولة تمويلها الا اذا كان الاتفاق مسبقا بالحصول على قدر مساو من الدخل القومى يمثل فى تيارات الإيراد العام . الامر الذى يلزم معه العودة الى الدخل القومى والتيارات المكونة له ، هذه التيارات هى :

— تيارات دخول الأفراد الناتجة عن العمل .

— تيارات دخول الأفراد الناتجة عن الملكية .

— تيارات إيراد الدولة ، هذه تكون إما إيرادا ناشئا عن ملكيتها لمعارات أو لمشروعات انتاجية ، وأما استقطاعا من التيارات الأخرى المثلثة لدخول الأفراد . هذا الاستقطاع قد يتم عند حصول الأفراد على الدخول ( بواسطة الضرائب غير المباشرة ) أو عن طريق تنازل الأفراد

عن جزء من مخدراتهم تنازلا مؤقتا في مقابل فائدة ( بواسطة القروض العامة ) .

على هذا الاساس يمكن ان تنتهي الى ان حصيللة الضرائب تكون تيارا ماليا يعتبر جزء لا يتجزأ من التيارات المكونة للدخل القومى ، اذ هو يمثل ما تستطعه الدولة من دخول الأفراد عن طريق الضريبة ، ومن ثم تكون قيمة ما يتبقى للأفراد من دخول ، وهو ما يسمى بالدخل الذى يكون تحت تصرف الأفراد disposable income; revenu disponible اقل من قيمة الناتج الاجتماعى الصافى مقدرة على اساس نفقة الإنتاج . الدخل الذى يكون تحت تصرف الأفراد يتكون اذن من مجموع تيارات المدفوعات التى تمثل مايدفع للفئات الاجتماعية كنفقات لعناصر الإنتاج مخصصا منه التيار المالى .

هذان النوعان من التيارات ، تيارات الاتفاق الصام وتيارات الايراد العام ، يطلق عليها تيارات المالية العامة . وهما كقاعدة عامة متساويان ، واحدهما ضرورى للآخر ، فالايراد ضرورى لتحقيق الاتفاق . ومن ثم لا يمكن اعتبارهما في نفس الوقت من مكونات الدخل القومى وانما يتعين اختيار احدهما ، فأيهما نختار ؟ الامر يتوقف على الهدف من التحليل :

— اذا كنا بصدد تكوين الدخل القومى ابتداء من الناتج تعين ان نأخذ في الاعتبار تيارات الايراد العام .

— اما اذا كنا بصدد اعادة تكوين اجمالى الدخل القومى ابتداء من تيارات الاتفاق تعين ان نأخذ في الاعتبار الاتفاق العام .

\* \* \*

هذا ويمكن تلخيص ما سبق على النحو التالى :

يمثل اجمالى الناتج الاجتماعى في كمية السلع والخدمات التى تنتجها

للجماعة في فترة زمنية معينة الجماعة ، عادة ما تكون السنة : فهو يمثل ناتج عملية الانتاج معبرا عنه في صورة عينية .

لانتاج الناتج الإجمالي كان من اللازم استهلاك جزء من رأس المال الثابت الموجود تحت تصرف الجماعة وكذلك جزء من المواد التي يجري تحويلها وقوة محرقة معينة ، اذا خصمنا من اجمالي الناتج الاجتماعي مقابل ما استهلك من رأس المال الثابت مضافا اليه قيمة المواد الأولية والقوة المحركة حصلنا على الناتج الاجتماعي الصافي الذي يأخذ شكل سلع وخدمات استهلاكية ( أي مخصصة لاشباع الحاجات النهائية ) و سلع وخدمات انتاجية ( أي تستخدم ثانية في عملية الانتاج ) بعبارة أخرى :

اجمالي الناتج الاجتماعي — ( استهلاك رأس المال + المواد الأولية والقوة المحركة ) = الناتج الاجتماعي الصافي .

القيمة النقدية للناتج الاجتماعي الصافي ( عند مستوى معين للثمن ) تمثل الدخل القومي الذي يوزع بين الفئات الاجتماعية التي تتقدم عناصر الانتاج المختلفة . فتحصل الطبقة العاملة على الاجور ، وتحصل طبقة الرأسماليين والمنظمين على الفائدة والربح ، كما تحصل طبقة ملاك الاراضى على الربح . هنا تتدخل الدولة للحصول على جزء من الدخل القومي يمثل إيرادا عابدا لها عن طريق الضريبة ( ويلاحظ أن جزء من حصيله الضريبة يتم حصول الدولة عليه عند اتفاق الدخول ) . مايبقى للأفراد يخصص جزء منه لشراء السلع الاستهلاكية ويحجز الجزء الباقي بقصد استخدامه لشراء سلع انتاجية ممثلا بمخرات الامراد . قد تحصل الدولة على جزء من هذه المخرات عن طريق القروض المبله اذا لم تكف الإيرادات الناتجة من الضرائب . على هذا النحو يتكون لديها إيراد من الضرائب ومن القروض .

بعد ذلك تنتقل من مرحلة الدخول الى مرحلة الاتفاق : الجزء من دخول الأفراد المخصص للاستهلاك ينعكس في طلب خاص على السلع الاستهلاكية . المتبقى من المدخرات ( على فرض عدم وجود اكتناز ) لدى الأفراد ينعكس في طلب على السلع الإنتاجية ممثلاً صافي الاستثمار الخاص . في حين ينعكس إيراد الدولة في مشتريات لملمع وخدمات (استهلاكية وإنتاجية) . مجموع ذلك يمثل الاتفاق القومي الصافي (١) ، الأمر الذي يمكن تصويده :

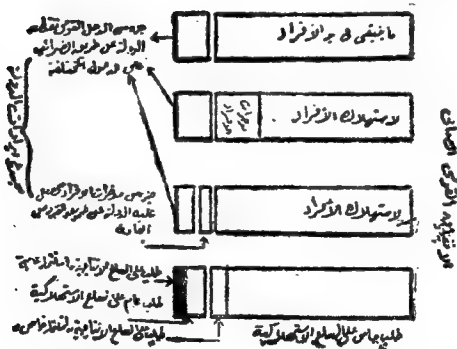
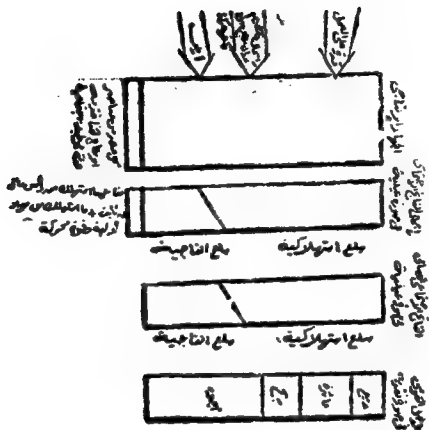
أولاً : على نحو غير مفصل بين عملية إنتاج الناتج الاجتماعي وتوزيع الدخل القومي بين الطبقات وكيفية استقطاع الدولة لجزء من هذا الدخل إما في صورة ضريبة وقروض عام ، ثم قيام الأفراد والدولة بالاتفاق على السلع الاستهلاكية والسلع الاستثمارية ( وذلك على فرض اتصال الإيراد العام على هذين النوعين من الإيراد ) ، وعلى فرض أن الاقتصاد القومي اقتصاد مطلق لا يدخل في علاقات مع العالم الخارجي ) ، وهو ما تجده في الشكل الأول .

وثانياً : على نحو تفصيلي يبين تيارات الدخل والاتفاق القوميين بما تحتويها من تيارات الإيراد العام ( عن طريق الضريبة أساساً ) وتيارات الاتفاق العام بأنواعه المختلفة الحقيقية والناقطة ، وذلك في اقتصاد مفتوح . وهو ما نجده في الشكل الثاني (٢) .

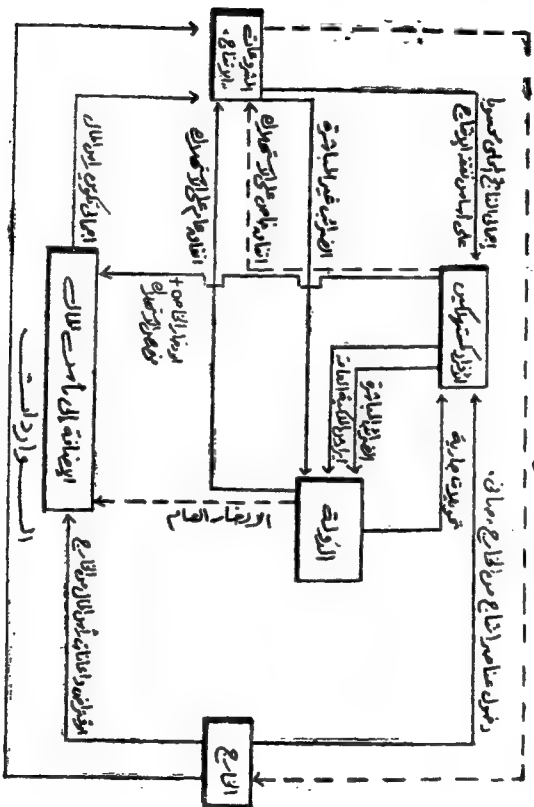
( ١ ) : يلاحظ الفرق بين الاتفاق القومي ، والاتفاق العام . الأول هو مجموع الاتفاق الذي يتم في المجتمع شاملاً اتفاق الأفراد على السلع والخدمات وكذلك اتفاق الدولة بمبئيتها المخططة . أما الاتفاق العام فهو مجموع ما تنفقه الدولة بمختلف مبعثاتها بقصد اشباع الحاجات العامة . على التصيل الذي ستراه .

( ٢ ) : التصوير الوارد في الشكل الثاني يجد مصدره في :

R. Stone, Model Building & The Social Accounts, in, Income & Wealth. Series IV. M. Gilbert & R. Stone (eds.), Bowes & Bowes London, 1955, p. 39.



استاد



على هذا النحو تتكامل فكرتنا عن القواعد النظرية المتعلقة بالنشاط المالى للدولة كششاط يلزم لكى تتمكن من القيام بدورها فى الحياة الاقتصادية والاجتماعية ، أى لكى تقوم بإداء الخدمات اللازمة لاشباع الحاجات العامة . لإداء الخدمات يلزم لها الحصول على جزء من الموارد البشرية والمادية الموجودة تحت تصرف المجتمع ، للحصول على هذا الجزء لابد من الاتفاق الذى يمكن تصوره فى صورة تيارات . تحقق الاتفاق يسبق الحصول على الإيراد ، وتيارات هذا الأخير نجد مصدرها فى النهاية — كتاعدة عامة — فى تيارات الدخل القوسى .

التعرف على هذه القواعد النظرية لا يقصد — كما قلنا من قبل — لذاته . إذ المعرفة النظرية هى وسيلة الإنسان فى التأثير على الواقع . فى مجالنا هذا تستخدم المعرفة النظرية فى الملية العامة لتقرير السياسة المالية التى تخدم تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية فى مجتمع معين فى وقت معين . الكلام من مجتمع معين فى وقت معين يعنى هيكلًا اقتصاديًا معينًا يفسر فى مشكلات معينة تستلزم حلولًا معينة . فى عالمنا اليوم يمكن التفرقة بين أنواع ثلاثة من الهيكل الاقتصادى : الهيكل الاقتصادى لاقتصاد راسملى متقدم ، الهيكل الاقتصادى لاقتصاد متخلف والهيكل الاقتصادى لاقتصاد اشتراكى مخطط . لكل من هذه الهياكل مشاكله التى تستلزم سياسة اقتصادية خاصة لحلها . هذه الأخيرة تستتبع سياسة مالية خاصة . الى أى حد يمكن الاستهداء بهذه القواعد النظرية فى الملية العامة فى رسم سياسة مالية فى اقتصاد راسملى متقدم واقتصاد متخلف ، وفى القيام بالتخطيط المالى فى اقتصاد اشتراكى ؟ بعبارة أخرى ، الدراسة النظرية لقواعد الملية العامة تزودنا بأدوات يمكن استخدامها فى حل المشكلات الاقتصادية . الى أى حد يمكن استخدامها فى كل نوع من هذه الهياكل الاقتصادية ؟ وإذا كان استخدامها كلها أو بعضها ممكنًا ، فما هى الكيفية التى يمكن استخدامها بها ؟ الإجابة على هذه الاسئلة يمثل محور انشغالنا فى القسم الثانى من هذه الدراسات .





## القسم الثاني

المسألة الثانية

منذ أن ازداد تدخل الدولة الرأسمالية في بداية الثلاثينيات لمساعد الاقتصاد على الخروج من الأزمة نشطت دراسة ستهدى بمجموعة الأفكار المكونة للنظرية العامة للمالية العامة بقصد تقرير سياسة مالية تسهم في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية التي تسعى إلى حل مشكلات الاقتصاد الرأسمالي المعاصر . ومنذ ذلك الحين تطورت السياسة المالية وتكاملت عناصرها سواء في جانبها المتعلق بالسياسة الاتفاقية للدولة أو في جانبها الخاص بالسياسة الأيرادية إما كان متعلقاً منها بالضريبة أو بالقرض العام وتم ذلك استجابة لمستلزمات سير الاقتصاد الرأسمالي في المدى القصير والمدى الطويل .

ثم شهدت فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية الاهتمام المتزايد بمشكلات التطور الاقتصادي في المجتمعات المختلفة . . وتمثلت نقطة البدء النظرية بالنسبة لغالبية المشتغلين بدراسة مشكلات هذه المجتمعات في التحليل الاقتصادي السائد في المجتمعات الرأسمالية المتقدمة والذي كان يجد محوره في التحليل الكينزي .

ولم تكن الدراسة الخاصة بدور النشاط المالي للدولة في الاقتصاديات المختلفة مختلفة من الدراسات المتعلقة بالنواحي الأخرى في هذه الاقتصاديات . وثار التساؤل عن مدى امكانية الاستعانة بالسياسة المالية - كما تبلورت على مدى انكار النظرية العامة في المالية العامة - في حل مشكلات الاقتصاديات المختلفة . وتجاهلت الإجابة في كثير من الأحيان اختلاف التركيب الهيكلى للاقتصاد المختلف وبالتالي اختلاف طبيعة المشكلات ، ومن ثم أهداف السياسة الاقتصادية وما يتبعها من سياسة مالية . وهو اختلاف كينفى تصل درجته إلى حد يدفعنا إلى إثارة التساؤل حتى عن امكانية قيام السياسة المالية بدور فعال في هذه الاقتصاديات في ظل التنظيم الذي يسودها . الأمر الذي يلزم معه التعرف على حدود هذه الامكانية .

الدراسة التفصيلية لواقع الاقتصاديات المختلفة تبين ان القيام بعملية تطوير لها تستلزم اعادة تنظيم المجتمع على نحو يهيء الاطار العام اللازم للتطور الاقتصادى الذى يتم من خلال التغيرات الهيكلية .. اذا كانت التغيرات الهيكلية تهدف الى ارساء الاساس الاقتصادى لمجتمع اشتراكى كان لدراسة مشكلات النشاط المالى للدولة فى الاقتصاديات المخططة التى قطعت شوطا فى بناء المجتمع الاشتراكى فائدتها ، أولا للتعرف على جانب من جوانب الاقتصاد الاشتراكى المخطط ، وهى معرفة تصد لذاتها ، وثانيا لبيان ما اذا كانت هناك دروس يمكن استلهامها — عند تطوير المجتمعات المختلفة التى تبني أسس المجتمع الاشتراكى — من تجارب المجتمعات الاشتراكية المخططة .

بناء عليه تستلزم الدراسة المتوازنة للسياسة المالية التعرف :

— أولا : على السياسة المالية فى الاقتصاد الرأسمالى المتقدم .

— ثانيا : على السياسة المالية والاقتصاد المتخلف .

— وثالثا : على التخطيط المالى فى الاقتصاد الاشتراكى .

هذا ولن يسمحنا الوقت المتاح لنا للقيام بهذه الدراسة على نحو متوازن ومفصل ، ولذلك نقتصر على طرح المشكلة ، وبيان الاتجاه العام فى دراستها بالنسبة للموضوعين الاولين ، تاركين لفرصة اخرى تعميق هذين الموضوعين وتقديم مشكلات التخطيط المالى فى الاقتصاد الاشتراكى .

# الباب السادس

## السياسة المالية في الاقتصاد الرأسمالي المتقدم

نعلم أن طريقة الإنتاج الرأسمالي تتميز بأن علاقات الإنتاج فيها ترتكز على الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج والعمل المجور . وأن الهدف من الإنتاج ( من وجهه نظر من يتخذ قرارات الإنتاج والاستثمار ) هو تحقيق أقصى ربح نقدي ، وأن العملية الاقتصادية تعمل من خلال قوى السوق . يترتب على ذلك أن نمط توزيع الناتج الصافي بين الطبقات الاجتماعية لا يتحدد فقط بكمية ونوع العمل وإنما كذلك بمقدار ما تحت سيطرة الفرد أو الفئة الاجتماعية من وسائل الإنتاج ، الأمر الذي يخلق نمطا غير متساو لتوزيع الدخل القومي . هذه الخصائص تتوافر لعملية الإنتاج في الاقتصادات الرأسمالية المعاصرة ( اقتصاديات أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية وأستراليا ونيوزيلندا واليابان ) مع تميز المرحلة المعاصرة بأن الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج يغلب عليها الطابع الاحتكاري أو شبه الاحتكاري نتيجة للتراكم المستمر في رأس المال وتركزه . الأمر الذي يؤدي إلى تركيز قرارات الإنتاج والاستثمار ، هذا من ناحية . . ومن ناحية أخرى تتميز المرحلة المعاصرة بتنظيم الطبقة العاملة في نقابات عمالية .

أما فيما يتعلق بالوزن النسبي لقطاعات النشاط الاقتصادي الثلاثة ( قطاعات الزراعة والصناعة والخدمات ) فيتميز هيكل الاقتصاد الرأسمالي المتقدم ( كما كان الحال في المرحلة السابقة ) بظلمة الطابع الصناعي واتساع حجم قطاع الخدمات . ويتميز في داخل الصناعة بازدياد الوزن النسبي .

للصناعات المنتجة للملح الانتاجية بالنسبة للصناعات المنتجة للسلع الاستهلاكية .

نعلم كذلك انه يترتب على هذا الهيكل أن طريقتة الاداء الطقاني للاقتصاد الرأسمالي تجعله يتطور من خلال التطلبات الاقتصادية ، اذ تتناوبه فترات ينخفض فيها مستوى النشاط الاقتصادي عن مستواه السابق تعقبها فترات يرتفع فيها مستوى النشاط . تليها أخرى يهبط فيها هذا المستوى وهكذا . في أثناء فترة البوط تتوافر لدى الاقتصاد كل الشروط اللازمة للقيام بعملية الانتاج : من قوة عاملة ذات التكوين الفني اللازم ، من ادوات انتاج الى مواد يجرى تحويلها وطاقة محرركة . كل هذه تكون موجودة وانما معطلة جزئيا لغياب الباعث للانتاج اى لانخفاض معدل الربح في أثناء هذه الفترة .

بالاضافة الى ذلك تتميز المرحلة المعاصرة من مراحل تطور الرأسمالية بانخفاض معدل تطور الاقتصاد القوي في الزمن الطويل (١) . وهو يرجع الى عوامل ليس هنا مجال تحليلها .

على هذا الاساس يمكن القول ان هيكل الاقتصاد الرأسمالي المتقدم المعاصر يفرض مشكلات تتمثل في انعدام العدالة التوزيعية ، في السمس غير المتوازن للاقتصاد . ن الفاحية الزمنية ، وفي انخفاض معدل التطور الاقتصادي . فاذا اريد التخفيف من حدة هذه المشكلات في ظل الهيكل القائم ان تهدف السياسة الاقتصادية الى :

---

(١) متوسط معدل النمو اسوى للانتاج الصناعي في الدول الرأسمالية المتقدمة في الفترة ١٨٩٠ - ١٩١٢ ( وهو ٢.٩٪ في بريطانيا ، ٢.٨٪ في فرنسا ، ١.٩٪ في الولايات المتحدة الامريكية ) اعل منه في الفترة من ١٩١٣ - ١٩٥٨ ( وهو ٢.٢٪ في بريطانيا ، ١.٩٪ في فرنسا ، ٢.٨٪ في ألمانيا ، ٢.٢٪ في الولايات المتحدة الامريكية ) - انظر في ذلك : S. J. PATEL, Rates of Industrial Growth in the Last Century 1860 - 1958.

Economic Development and Cultural Change, Vol. IX No. 3 April 1961, p.

— التأثير على نمط توزيع الدخل القومي ، أى التقليل من مدة انعدام التساوى في توزيع الدخل القومي ، كهدف في ذاته وليس كوسيلة لزيادة الانتاج عن طريق زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية ( اذا التفسير في توزيع الدخل القومي لمصلحة الطبقات الفقيرة — حيث الميل الزسبى اكبر — يؤدى الى زيادة الميل للاستهلاك للمجتمع في مجموعة ، وبالنسبة لزيادة الطلب الخاص على السلع الاستهلاكية ) .

— تحقيق مستوى أعلى من التشغيل للقوة العاملة والموارد المادية وتحقيق الاستقرار عبر الدورة الاقتصادية ، أى التخفيف من حدة التقلبات في حالة هبوط أو ارتفاع مستوى النشاط الاقتصادي .

— تحقيق معدل اكبر لتطور الاقتصاد القومي .

وباتداء من الكساء الكبير أخذت مكونات السياسة في التبلور من خلال عملية تدريجية لتساهم في حل هذه المشكلات :

فقبل الكساد الكبير لم تكن السياسة المالية — كسياسة استخدام الاتفاق العام والإيراد العام بقصد أحداث آثار معينة أو تقادى آثار معينة في النشاط الاقتصادي القومي — معروفة . إذ فيها عدا فترات الحرب كانت السياسة هي الإبقاء على الاتفاق الحكومي عند أدنى مستوى ممكن وتغطية النفقات عن طريق الضرائب . أما القروض العامة فكان الأصل هو عدم الالتجاء إليها إلا في حالات الضرورة على أن يتم سدادها في أقرب وقت ممكن من الناحية السياسية . هذا الموقف لم يكن يتطلب من نظرية الاتفاق العام إلا القليل ، بينما اهتمت نظرية الضريبة أساساً بفكرة العدالة في تحمل عبء الخدمات العامة .

في أثناء الكساء كان تدخل الدولة الذي كان يهدف في المقام الأول الى الخروج بالاقتصاد من الأزمة ، ومن هنا كان التركيز على الاتفاق العام للقيام بالاستشارات في المجالات التي لا تنافى المشروع الخاص وتمثل في نفس

الوقت أساس قيلمه بالنشاط ، اى الاشغال العامة ، واقتصرت السياسة المالية على الجانب الايجابى .

فى نهاية الثلاثينيات كانت هناك المحاولة لدفع الائتمائى الاقتصادى ( خاصة بعد كساد ١٩٢٨ ) وطالب هانسن (١) - Hansen - اقتصادى امريكى كبير ) بسياسة مالية عبر الدورة . اى سياسة مالية تلعب دورا ايجابيا فى كل مراحل الدورة ولا تقتصر فقط على المساهمة فى اخراج الاقتصاد من الازمة ) . بل وطالب هانسن بسياسة مالية تلعب دورا فى علاج الركود المزمن بالانتعاش الراسالى ، الامر الذى يعنى الاعتراف بالحاجة الى سياسة مالية تواجه مستلزمات التطور فى الزمن الطويل .

ثم كانت الحرب العالمية الثانية ، وظهرت أهمية الدور الذى تلعبه السياسة المالية وانما فى الحد من التضخم ( عن طريق رفع سعر الضرائب مع محاولات للاستعانة بالادخار الاجبرى ) . . هنا يتطور جانب السياسة الايرادية واستخدامها فى احداث آثار لو لتجنب معينة فى الاقتصاد القومى .

ثم تنتهى الحرب وينتقل اهتمام السياسة الاقتصادية ومن ثم السياسة المالية لتحقيق هدفين أساسيين :

— الاحتفاظ بمستوى العمالة الذى تحقق أثناء الحرب عن طريق سياسة انفاقية تظهر أهميتها خاصة فى مجال التسلح وسياسة ايرادية (ضريبة على الاخص ) لتحقيق عن طريق اثر الضرائب على الانتاج والادخار والاستثمار .

— الاهتمام بمشكلات التطور الاقتصادى ، وخاصة بعد توسع قطاع الدولة الذى بدأ يلعب دورا معتبرا فى الحياة الاقتصادية . هنا كان من اللازم التعرف على الدور الذى يمكن أن تلعبه السياسة المالية عن طريق اثرها

---

The Stagnation Thesis, in, Readings in Fiscal Policy, Allen & Unwin, London, p. 540.

على تراكم رأس المال والتقدم الفنى ونمو السكان وإنتاجية العمل .  
وكذلك دورها فى تحقيق التوافق بين النشاط الفردى ونشاط الدولة .

سنقتصر فى مجال دراستنا هذه على التعرف على دور السياسة المالية  
فى التأثير على نمط توزيع الدخل القومى وتحقيق الاستقرار عبر الدورة ،  
تاركين لفروسة أخرى من الدراسة دور السياسة المالية فى تحقيق معدل اكبر  
لزيادة الدخل القومى . قبل التعرض لهذه يتمين أن نتعرف أولا على ميكاتزم  
السياسة المالية . اى الكيفية التى تحدث بها أثرها .

## الفصل الأول

### ميكاتزم السياسة المالية

نحقق اهداف السياسة المالية فى الزمن القصير ( وليكن مستوى معين  
من التشغيل مثلا ) انما يتم عن طريق تحقيق مستوى معين للدخل القومى  
النقدى . **يقم القاتر على مستوى الدخل القومى النقدى أساسا عن طريق**  
**الاتفاق العام والضرائب** . للتعرف على السياسة المالية التى يتمين اتخاذها  
اذا ن يلزم التعرف على العلاقة بين الاتفاق العام والضرائب من جانب وبينه  
وبين الدخل القومى من جانب آخر . للتعرف على ذلك سنقوم بالتحليل على  
مرحلتين : فى المرحلة الاولى يقوم التحليل على أساس افتراضات معينة نعمل  
على ازالنها فى مرحلة تالية :

نفى المرحلة الاولى يرتكز التحليل على الفروض الآتية :

— ان الدولة تحدد حصيللة الضرائب بدلا من تحديد سعرها ؛ اى ان حصيللة  
الضرائب تكون معروفة مقدما . وهو فرض يقصد به التبسيط اذ معرفة  
حصيللة الضرائب يسهل معرفة أثرها .

— ان السياسة الضريبية الاتفاكية لا تؤثر على نمط توزيع الدخل .

— ان استعداد الأفراد للاتفاق يتوقف على دخولهم القابلة للتصرف فيها



( أى الدخول المتاحة بعد فرض الضريبة ) كما يتوقف على عوامل أخرى مستقلة عن السياسة المالية للدولة .

— زيادة الاتفاق العام الحقيقى ( الاتفاق على شراء السلع والخدمات ) مع بقاء الضرائب على حالها يؤدي الى زيادة في الدخل القومى بقدر قيمة السلع والخدمات المشتراة مضاعفا اليها ما يترتب على ذلك من اثر على الاستهلاك والاستثمار الفرديين .

على أساس هذه الفروض نجد أن :

— الزيادة في الاتفاق العام النازل مع بقاء الضرائب على حالها يؤدي الى زيادة الدخل القومى بمالايزيد عن الآثار التى ترتبها الزيادة في الاتفاق العام على الاستهلاك والاستثمار الفرديين .

— التقليل من الضرائب مع بقاء الاتفاق العام على حالة يؤدي الى النتيجة السلبية .

— يترتب على ذلك أن زيادة ما في الاتفاق العام سيكون لها نفس الأثر الذى يحدثه نقص مسلو لها في الضرائب على الدخل الفردية القابلة للتصرف فيها ( الدخول المتاحة بعد دفع الضرائب ) وعلى الاتفاق الخاص .

— اثر زيادة معينة في الضرائب يلفيه اثر زيادة مساوية في الاتفاق العام .

— اذا زاد الاتفاق العام الحقيقى بنفس مقدار زيادة الضرائب فإن الدخل القومى يزداد زيادة تساوى قيمة السلع والخدمات المشتراة وتتعاذل الآثار المتعاقبة الناتجة عن الاثنين تاركة الدخل الفردية القابلة للتصرف فيها وكذلك الاتفاق الخاص كما هم دون تغيير .

الى أى حد يلزم التعديل من هذه النتائج اذا ما أدخلنا في الاعتبار الأثر الذى يحقته الاتفاق العام والضرائب على نمط توزيع الدخل القومى ؟ مما لا شك فيه أن السياسة الضريبية والسياسة الانفاقية تؤديان الى تغيير في نمط توزيع الدخل القومى لمصلحة الفئات ذات الدخل المنخفض . مدى هذا التغيير يتوقف

على حجم ومكونات الميزانية ( هذه الأخيرة تبين المصادر الاجتماعية الطبقات والفئات للإيراد العام . كما تبين المنهى الاجتماعى المصب للاتفاق العام .

ولكن الى اى حد يؤثر هذا التغيير فى نمط توزيع الدخل القومى على :

— انفاق الافراد على الاستهلاك ؟

— وانفاق الافراد على الاستثمار ؟

فيما يتعلق بالأثر على الاتفاق الخاص على الاستهلاك تشير الدراسات الاحصائية ان هذا الاتفاق يرتبط بالدخل الكلى دون تاثير كبير بالتغير فى توزيع الدخل . بناء عليه تبدو مسألة الاختيار بين التأثير عليه عن طريق الزيادة العامة فى الاتفاق العام او النقص العام فى الضرائب قليلة الاهمية لان التغير فى توزيع الدخل لا يؤثر كثيرا فى الاتفاق الخاص على الاستهلاك .

اما فيما يتعلق بالأثر على الاستثمار الخاص فان ما يرتبه الاتفاق العام والسياسة الضريبية من تغيير فى نمط توزيع الدخل القومى يحدث آثارا هامة بالنسبة لاتفاق الافراد على الاستثمار . اذ للارياح التى تتحقق للمشروع او للفرد الراسملى بعد دفع الضريبة أثر مستقل هام على معدل الاستثمار الفردى . ومن ثم يتعين التفرقة بين الاثر الذى يحدثه انقاص الضريبة على الربح وبالتالي على معدل الاستثمار الخاص وبين الاثر الذى يحدثه الاتفاق العام :

— واضح ان الانقاص العام فى الضريبة على الأرباح المتبقى بعد دفع الضريبة الامر الذى يكون له اثر موات على الاستثمار الخاص فيزيده ( على فرض وجود فرض الاستثمار ) .

— اما الزيادة العامة فى الاتفاق العام فرغم انها تزيد من الطلب الكلى الفعال فانها اذا انعكست فى زيادة فى الاتفاق العام على الاستثمار فهى تقلل من فرص الاستثمار المتاحة للمشروع الفردى الامر الذى يؤدى الى ان تكون توتعت الربح نحو التخفيض ومن ثم لا بتشجع الاستثمار

الخاص . لهذا السبب نجد ان الجزء الغالب من الاتفاق العام يتم في نواح تزيد من ارباح المشروعات الخاصة ( كالاتفاق على التسليم ) وفي المشروعات الاستثمارية التي لا تجذب اصلا المشروع الفردي ( فلا يترتب على القيام بها بالتالي ضيق في فرص الاستثمار ) والتي تنتج سلعا وخدمات تعتبر اساسية لزيادة ارباحية المشروع الفردي ( كالاستثمار في تزويد المشروعات الفردية بالكهرباء والغاز والمياه وخدمات النقل والمواصلات ) خاصة اذا بيعت هذه السلع والخدمات بتمن منخفض سببيا .

يترتب على ذلك ان انقاص الضريبة يكون له اثر على الاستثمار الخاص احسن من الاثر الذي تحدثه زيادة مساوية ( للنقص في الضريبة ) في الاتفاق العام .

كان هذا التحليل على افتراض ان الاتفاق الخاص يتوقف على دخول الامراء ولا يتوقف مباشرة على الاتفاق العام . هذا قد يكون غير صحيح :

— فالاتفاق العام على الخدمات يؤدي الى نقص الاتفاق الخاص على الخدمات الطبية الامر الذي قد يؤدي الى زيادة المخرات الخاصة .

— التأمين ضد الشيخوخة قد يؤدي الى نقص مخرات الامراء ( اذ عادة ما يدخر الفرد لتغطية احتياجاته عند الشيخوخة ) .

— الاتفاق العام قد يؤدي الى التوسع في الاتفاق الخاص على الاستثمار . كما في حالة الاستثمار العام اللازم للقيام بالاستثمار الخاص ( التوسع في صناعة السيارات نتيجة لقيام الدولة ببناء الطرق . وقيام الدولة بالمشروعات الأساسية اللازمة لتطوير منطقة معينة فتفتح بذلك آفاقا جديدة للاستثمار الخاص ) .

— الاتفاق العام قد يؤدي الى الحد من الاستثمار الخاص اذا كان ينافس في مجالات الاستثمار .

— الاتفاق العام يؤدي الى زيادة الاستثمار الخامس عن طريق تزويد النشاط  
الفردى بسوق لمنتجاته كما هو الحال بالنسبة لصناعة الطائرات  
والأسلحة بصفة عامة .

كل هذه العوامل يتعين ان تؤخذ في الحسبان عند تقدير أثر أية زيادة  
في الاتفاق العام .

## الفصل الثاني

### السياسة المالية ونمط توزيع الدخل القومي

تتخذ الدولة الرأسمالية المعاصرة - تحت ضغط تنظيمات الطبقة العاملة - التخفيف من حدة انعدام التساوى في توزيع الدخل القومي كهدف في ذاته . كما أنه قد يقعد كأحد الوسائل التي يمكن من طريقها في الزمن الطويل ( بزيادة التخصيب النسبي للطبقات الفقيرة ذات الميل المرتفع للاستهلاك ) زيادة الطلب الكلى على الاستهلاك ومن ثم الطلب الكلى الفعال . وتحقيق مستوى أعلى من التشنيل للاقتصاد القومي في مجموعه . وقد سبق أن رأينا الكيفية التي يمكن أن تؤثر بها السياسة الانتفاكية على نمط توزيع الدخل القومي ( وذلك عند دراسة الآثار الاقتصادية للاتفاق العام ) ، وسنرى الكيفية التي يمكن أن تؤثر بها سياسة تمويل الاتفاق العام عن طريق عجز الميزانية على توزيع الدخل القومي في الزمن القصير ، وذلك عند دراسة هذه الطريقة من طرق تمويل الاتفاق على الاستثمار العام . ومن ثم سنقتصر هنا على بيان كيفية وحدود التخفيف من حدة انعدام العدالة التوزيعية عن طريق الضرائب التصاعدية .

تؤدي الضرائب التصاعدية - وخاصة إذا ارتفع سعرها - إلى التخفيف من حدة انعدام التساوى في توزيع الدخل لأنها تتضمن استقطاع جزء أكبر نسبياً من الدخول المرتفعة ؛ الأمر الذي يقلل من التمسك النسبي في الاستهلاك الذي هو من طبيعة الاقتصاد الرأسمالي في حالة ما إذا كان سعر الضريبة منخفضاً بالنسبة للدخول المحدودة .

هذا على أن يلاحظ أن للضريبة التصاعدية حدوداً في هذا المجال :

— فلنرى تحقق اثرا هاما في هذا المجال يتعين ان يكون التنظيم الضريبي كله نظاما تصاعديا فلايكفى ان توجد ضريبة تصاعدية مع غلبة نسبية الضريبة على باقى اجزاء التنظيم الضريبي .

— يحد ثانيا من اثر الضريبة التصاعدية في التخفيف من حدة انعدام العدالة التوزيعية صعوبة نقل القوة الشرائية التى يحصل عليها من ذوى الدخول المرتفعة الى ذوى الدخول المنخفضة . اذ لا يتم ذلك الا اذا قبلت الدولة بمنح اعانات مباشرة لذوى الدخول المحدودة او بتقديم خدمات اجتماعية لهم بالجان . وحتى في هذه الحالة الاخيرة فان تقديم الخدمات الاجتماعية لا يؤدى الى زيادة طلبهم على السلع الاستهلاكية الاخرى من غذاء وملبس ومسكن (تقديم مسكن بالجان او بايجارات منخفضة لذوى الدخول المحدودة غالبا ما يلقى معارضة كبيرة من المصالح الخاصة التى تعمل في صناعة البناء ) .

— العامل الثالث الذى يحد من اثر الضريبة التصاعدية في هذا المجال يتمثل في ان المعدلات المرتفعة للضريبة التصاعدية تحد من الاستثمار الخاص وهو الامداد الاساسى للسياسة الاقتصادية التى تهدف الى رفع مستوى التشغيل في اقتصاد يقوم على النشاط الفردى . فاذا ما ادت الضريبة التصاعدية الى زيادة الاستهلاك ( عن طريق الحد من دخول من يقل عندهم الميل للاستهلاك وزيادة دخول من يزيد عندهم الميل للاستهلاك ) على حساب الدافع للاستثمار ( بلضعافته ) فان الخسارة التى يمتاها مستوى العمالة نتيجة لاضعاف الدافع للاستثمار ( ونقص الاستثمار الخاص ) قد تفوق الكسب الذى يحققه من جراء زيادة الاستهلاك . على اى الاحوال لم تحقق محاولات استخدام الضريبة التصاعدية للتخفيف من حدة انعدام العدالة التوزيعية في الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة اثرا يذكر (١) .

---

(١) انظر بالنسبة لتاثير هذه السياسة في فرنسا وبلجيكا والولايات المتحدة الامريكية H. Bochier and P. Tabatoni المراجع السابق الاشارة اليه ٤٢٥ - ٤٤٤ .

## الفصل الثالث

### السياسة المالية والاستقرار عبر الدورة الاقتصادية

نقوم دراسة دور السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي عبر الدورة على التحليل الكينزي . وقد كان كينز يعتبر السياسة المالية (بجانبها : السياسة الائتمانية والسياسة الإيرادية ) أهم الأسلحة التي يمكن استخدامها في علاج البطالة . ثم اعتبرت بعد ذلك ( خاصة فيما يتعلق بالسياسة الإيرادية ) سلاحا هاما في التخفيف من حدة التضخم في فترات التوسع . اذ لتحقيق مستوى مرتفع من العمالة — في حالة هبوط مستوى النشاط الاقتصادي — يتعين أن يصل الاستثمار الكلي الى مستوى يعجز الاستثمار الفردي عن أن يصل اليه بمنفرده الامر الذي يلزم معه تدخل الاستثمار العام لسد الثغرة اللازمة لخلق الطلب الكلي العمال اللازم وجوده للوصول بالاقتصاد الى هذا المستوى المرتفع من التشغيل . يتم ذلك عن طريق الاتفاق العام على الاستثمار ، وهو مايؤدي — عن طريق المضاعف — الى زيادة الإنفاق الخاص على الاستهلاك وبالتالي زيادة العمالة .

الا ان الزيادة في الإنفاق الخاص على الاستهلاك لا تنتج فقط عن زيادة الإنفاق العام على الاستثمار وانما كذلك عن زيادة الإنفاق العام على الاستهلاك . في هذا المجال يمكن اعتبار الاعانات التي تدفع للانفراد ولهيات التعليم بمثابة استثمار في التاهيل الفني للانفراد . والإنفاق العام على الاستهلاك يتمتع بميزة اضافية تتمثل في انه — على عكس الإنفاق الخاص على الاستهلاك — لا يتوقف على مستوى الدخل ، وانما على قرارات مستقلة عن هذا المستوى . الامر الذي يكون له أهمية خاصة في وقت ينخفض فيه مستوى دخول الامراء ومن ثم ينقل طلبهم على السلع الاستهلاكية .

أما الاتفاق العام على الاستثمار فهو يتناسب أهمية حجمه — و بحسب كينز — لانه يضيف الى الطلب على السلع الاستهلاكية — بر طريق أحداث المضاعف لاثره — دون أن يضيف الى عرض السلع الاستهلاكية ( الأضافة الى عرض السلع الاستهلاكية في وقت يعيل فيه الطلب عليها الى الانخفاض أو الثبات ( على احسن الفروض ) يؤدي الى انخفاض ائمتها فيحد من الانتاج ، اى يؤدي الى بقاء حالة التكاثر .

إذا كان من الضروري قيام الدولة بالاتفاق على الاستثمار لزيادة الدخل تعين ، لكى يحقق الاتفاق على الاستثمار ذلك ، أن يمثل اتفاقا صافيا لا أن يمثل مجرد بديل لاتفاق آخر ، بمعنى آخر يتعين أن يمثل الاتفاق العام — على الاقل في جزء منه — اتفاقا صافيا لا مجرد اتفاق يحل محل الاتفاق الخاص . تحقيق ذلك يتوقف على طريقة تمويل الاتفاق العام ، اى على السياسة الايرادية التى تتبعها الدولة ( القروض أم الضرائب ) . لنرى آثار كل طريقة من هاتين الطريقتين لتمويل الاتفاق العام .

**الاتفاق العام على الاستثمار الذى يمول عن طريق الضرائب**  
مادة ما يمثل اتفاقا يحل محل اتفاق آخر اذ ينتمى الاتفاق الخاص من طريق الضرائب ويزيد الاتفاق العام عن طريق الاستثمار العام . بقاء عليه إذا أريد تحقيق آثار توسمية ذات أهمية في الدخل القومى النقدى كان من المستحسن الابتعاد عن الضرائب كوسيلة لتمويل الاتفاق على الاستثمار العام والبحث عن وسيلة أخرى ( سنرى بعد قليل أنها تتمثل في القروض ) ، فجميع الضرائب ينتج عنها في الغالب آثارا انكماشية على أساس أن الإيراد النقدى الذى تحصل عليه الدولة عن طريق الضريبة عادة ما يحد من اتفاق الإفراد على الائتل بجزء من مقدار الضريبة . على أن الآثار الانكماشية على الاستهلاك الخاص ليس واحدا بالنسبة لكل أنواع الضرائب :

— لماذا تم تمويل الاستثمار العام عن طريق إيراد من ضريبة مباشرة تصاعدية  
أو من ضريبة التراكمت التى تقع على عاتق الاغنياء فإن الاتفاق الخاص



على الاستهلاك لا ينقص كثيرا . اذ ان استهلاك الاغنياء يميل ان يكون واحدا بصرف النظر عن مقدار الضرائب التي يدفعونها . ولكن صحة هذا القول مشروطة بالا يكون سعر الضريبة مرتقما لدرجة تحدد من استهلاك المفروضة عليهم . من جانب آخر ارتفاع سعر الضريبة التصاعديه يكون ذى اثر غير موات على الدافع للاستثمار ، الامر الذى الاستثمار الخاص ، وبالتالي يقلل من الطلب الكلى الفعال .

ـ اما اذا تم تمويل الاستثمار العام عن طريق الضرائب غير المباشرة التى تنمس اساسا الدخول المنخفضة ، وهى دخول توجه كتعاذة عامة للانفاق الخاص على الاستهلاك ، فان هذه الطريقة لتمويل الاستثمار العام تؤدى الى انقاص الاستهلاك الخاص بما يعادل مقدار الضريبة ، الامر الذى يعنى ان الاتفاق العام لا يزيد من الطلب الكلى الفعال اذ كل ما يفعله هو انه يحل محل الاتفاق الخاص . من اجل هذا يعتبر تمويل الاستثمار العام فى اوقات الكساد من حصيلة الضرائب غير المباشرة اقل طرق التمويل تحقيقا لاثر موات على مستوى العمالة .

من اجل ذلك كان من المستحسن الاتجاه الى القروض لتمويل الاستثمار العام فى حالة الكساد او هبوط مستوى النشاط الاقتصادى . اذ يمثل الاتفاق العام فى هذه الحالة اتفاقا صافيا ( بمقدار القرض او باقل من مقداره حسب نوع القرض ) ، الامر الذى يعنى زيادة فى الطلب الكلى الفعال . بمعنى آخر اذا اريد زيادة الدخل القومى النقى زيادة محسوسة يضمن تمويل الاستثمار العام عن طريق القروض ، اى ان تقوم الدولة بالتمويل عن طريق اتفاق يزيد على ما تحصل عليه من الضرائب ، اى عن طريق اتفاق يزيد على الايراد ، اى عن طريق عجز فى ميزانيتها . من هنا جاءت تسمية هذه الطريقة لتمويل الاستثمار العام بالتمويل عن طريق عجز الميزانية ، هذا العجز يغطى بالقروض ، ولكن اى انواع القروض ؟

تمويل الاتفاق العام عن طريق الاقتراض من الامراء له اثره على زيادة الدخل بالقدر الذى يعتبر اتفاقا لبالغ كان سيحتفظ بها الامراء دون اتفاق على

الاستهلاك أو الاستثمار . وعادة ما تؤدي هذه الطريقة في التمويل إلى زيادة الطلب الكلي للفعال بشرط ألا تلجأ إليها الدولة على نطاق كبير ، إذ في هذه الحالة الأخيرة يؤدي الاقتراض العام ( وهو وسيلة أكثر لمنا لاستثمار المدخرات النقدية ) إلى انقاص انفاق الأفراد على الاستهلاك والاستثمار . لهذا كان من المستحسن أن تلجأ الدولة إلى تغطية عجز الميزانية عن طريق

**الاقتراض من البنوك .**

للاقتراض من البنوك أثر أكبر في زيادة الطلب الكلي للفعال إذ ينجم عن الاقتراض من البنوك خلق نقود ودائع جديدة ، ومن ثم فلا حاجة إلى الحد من الاستهلاك الخاص ولا من الاستثمار الخاص . إذ تقوم البنوك بشراء سندات القرض العام عن طريق النقود الجديدة التي يتم خلقها في داخل الجهاز البنكي فتزيد كمية النقود في التداول بمقدار القوة الشرائية الجديدة . ويحقق نفس الأثر التجاء الدولة إلى تغطية العجز في الميزانية عن طريق إصدار

**نقود جديدة .**

عن طريق التمويل بواسطة عجز الميزانية تهدف الدولة أولاً إلى زيادة الدخل القومي النقدي عن طريق المضاعف الأمر الذي يعنى زيادة في الطلب على السلع الاستثمارية والاستهلاكية . يترتب على ذلك زيادة في الدخل الحقيقي إذ — كما رأينا — يتلخص الموقف في اقتصاد رأسمالي متقدم في حالة كساد أو هبوط في مستوى النشاط الاقتصادي ، يتلخص في توافر كل شروط عملية الإنتاج من قوة علية ذات التكوين الفني اللازم إلى أدوات إنتاج إلى مواد أولية ونصف مصنوعة وقوى محركة . كل الشروط اللازمة للقيام بعملية الإنتاج متوافرة ، الذي يغيب هو الباعث على الإنتاج أي الدافع إلى اتخاذ قرارات الإنتاج الفردي لأن توقعت الربح من جانب المنتجين يسودها التشاؤم فتكون نتيجة تعطل بعض الطاقة الإنتاجية والقوة العاملة . في مثل هذا الموقف تكون بمسد جهاز إنتاجي من إذ زيادة الدخل النقدي ( عن طريق الانفاق العام على الاستثمار والمضاعف ) يخلق الطلب على السلع والخدمات

فبيدا تشغيل الطاقة الانتاجية المعاملة والعمال المنعطلين فيزيد الدخل القومي الحقيقي . والواقع ان زيادة الدخل القومي الحقيقي عن هذا الطريق تصطبح باعادة توزيع الدخل لمصلحة الطبقة التي تحصل على الربح على حساب الطبقة التي تحصل على الاجور ، وذلك لان زيادة الدخل النقدي دون زيادة كمية السلع والخدمات او زيادة الاول بنسبة اكبر من نسبة زيادة الثاني تؤدي الى ارتفاع الاسعار ، ارتفاع الاسعار مع ثبات الاجور النقدية على حالها يعنى نقص الاجور الحقيقية . وعادة ما يسمنر ارتفاع اسعار السلع والخدمات الاستهلاكية فترة من الزمن قبل ان يدرك العمال انخفاض دخولهم الحقيقية ثم تبدأ مطالبهم بزيادة في الاجور النقدية وهي مطلوبة عادة باستغرق فترة زمنية بين المفاوضة والاضراب عن العمل اذا لزم الامر . النتيجة : مرور فترة من الوقت بعد ارتفاع الاسعار تظل فيها الاجور النقدية كما هي ، ومن ثم تظل نفقة الانتاج منخفضة نسبيا ( اذ الاجور تمثل عنصرا هاما من عناصر هذه النفقة) بينما تكون اسعار السلع المنتجة قد ارتفعت فيزيد معدل الربح الامر الذي يثير الدافع للانتاج ، ويدفع العجلة . انخفاض الاجور الحقيقية في خلال هذه الفترة لمصلحة الربح انما يعنى اعادة توزيع الدخل بين الطبقتين على نحو يزيد نصيب الطبقة التي تتخذ قرارات الانتاج الامر الذي يدفعها الى زيادة الانتاج . مرونة الجهاز الانتاجي تسمح باستخدام عجز الميزانية كوسيلة لتمويل الاستثمار العام لدرجة كبيرة قبل ظهور الخطر التضخمي .

على انه مع التوسع في النشاط الاقتصادي ، مع تحسن الحال واقترب الاقتصاد من مستوى التشغيل الكامل يتمين ترك هذه الطريقة من طرق تمويل الاتفاق العام وتصبح الضرائب والاقتراض من الافراد طسرقا اسلم للتمويل والا ادى ذلك الى زيادة حدة اى اتجاه تضخمي . فاذا ما وجد هذا الاتجاه التضخمي فان الحد منه يكون عن طريق زيادة الضرائب والاقتراض من الافراد ، عن طريق الزيادة في الايراد العام . الا ان هذا في ذاته قد لا يكون كافيا للحد من الارتفاع التضخمي ، في الاسعار ، اذ قد يلزم كذلك اتقاسم الاتفاق العام . زيادة الايراد من جانب وانقاس الاتفاق العام من جانب آخر

يؤدى الى خلق فائض في ميزانية الدولة يتمثل في زيادة حجم الفائض في الميزانية النقدية للدولة . على هذا النحو تقوم الدولة بالتوسع في الائتماق في حالات الانكماش عن طريق خلق عجز في ميزانيتها ، كما تقوم بالحد من الائتماق وزيادة ايراداتها في حالات التوسع الاقتصادي التى تكون مصحوبة بخطر التضخم ، أى عن طريق خلق فائض في الميزانية ، الامر الذى يعنى ان ميزانية الدولة لا تلقى توازنا الا عبر الدورة الاقتصادية .



على هذا النحو يتضح أن السياسة المالية قد تبلورت تدريجيا على أساس النظرية العامة في المالية العامة كما نشأت وتطورت في ظل الرأسمالية . وكانت في تبلورها تسمى الى تحقيق أهدافا اقتصادية حلا لمشكلات يفرضها هيكل الاقتصاد الرأسمالي المتقدم في مرحلته المعاصرة . هذه السياسة المالية هل يمكنها الاستجابة لتطلبات حل المشكلات التى يثيرها اقتصاد متخلف ؟ الإجابة على هذا السؤال تستلزم معالجة موضوع المالية والاقتصاد المتخلف .

## الباب السابع

### السياسة المالية والاقتصاد المتخلف

في اقتصاد متخلف - اقتصاد المجتمعات التي كانت تمثل المستعمرات واشباه المستعمرات للاقتصاديات الرأسمالية - نكون بمدد هيكل يختلف عن هيكل الاقتصاد الرأسمالي المتقدم . فهو هيكل تتجمع له خصائص تبرز مشكلة أساسية تختلف جفريا عن المشكلة التي يفرضها هيكل الاقتصاد الرأسمالي المتقدم وتستلزم بالتالى طولا خاصة الامر الذى يجعل للسياسة الاقتصادية - وبالتالي السياسة المالية - اهدافا مختلفة . سنحاول فيما يلى :

— أولا : التعرف على خصائص هيكل الاقتصاد المتخلف آخذين الاقتصاد المصرى في بداية الخمسينيات كمثّل .

— ثانيا : بلورة المشكلة الاسمية التى يثيرها هذا الهيكل والسبيل الى حلها

— ثالثا : بيان الهدف الاساسى للسياسة الاقتصادية في المرحلة الاولى من مراحل تطور الاقتصاد المتخلف . وبالتالي هدف السياسة المالية .

— رابعا : بيان الى اى حد تستطيع السياسة المالية - على النحو الذى تبلورت عليه من خلال تجربة الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة - المساعدة في تحقيق هذا الهدف الاساسى لسياسة تطوير الاقتصاد المتخلف .

### الفصل الاول

#### خصائص الاقتصاد المصرى كاتقتصاد متخلف في بداية الخمسينيات

كان الاقتصاد المصرى يتميز في هذه الآونة بأنه اقتصاد متخلف ، للهيكل

الاقتصادى المتخلف خصائص معينة(١) ، وللتخلف مظاهر معينة ، كما أن التخلف الاقتصادى كظاهرة اجتماعية ترجع الى اسباب معينة . نرى كلا من هذه — باستثناء النقطة الأخيرة — بلختصار .

أما عن هيكل الاقتصاد المصرى فكان هيكلا يقلب عليه الطابع الزراعى . الزراعة التى تقوم على مملحة مايقرب من ١٦ مليون فدان كمساحة منزرعة ( تمثل ٢٦٪ من مساحة الجمهورية ) و ١٢ مليون فدان كمساحة محصولية ( على أساس امكانية زراعة أكثر من محصول واحد على الفدان الواحد على مدار السنة ) تمثل النشاط الغالب للسكان ، اذ كانت تمتص ٥٧٪ من الايدى العاملة وتسهم بـ ٤٨٪ من الدخل القومى ( على أساس اعتبار كافة الخدمات قطاع يسهم فى انتاج الدخل القومى وهى طريقة لحساب الدخل القومى غير منزهة من النقد ) . الحياة فى الريف تسودها علاقات الانتاج الشبه اجتماعية والراسمالية .

من ناحية الملكية كانت هناك الملكية الكبيرة ، صاحبها يقسم الارض على عائلات الفلاحين لاستغلالها بليجار عيى او نقدى ويعيش عادة فى المدينة يلعب دورا فى الحياة الاجتماعية والسياسية بها . وكانت هنالك الملكيات المتوسطة يقوم باستغلالها الفئلت المتميزة وتتمثل فى نوعين من المزارعين الانقياء : النوع الاول يقوم بزراعة الارض على أساس راسمالية اى باستخدام رأس المال والعمل الاجير ، والنوع الآخر يقوم باستغلال الارض على أساس العائلة ويكون استخدامه للعمل الاجير مكملا لعمل افراد الأسرة ، هذه الفئلت المتميزة كانت تقوم باستغلال الارض المملوكة لها او المستأجرة . الى جانب هذا كانت هناك الملكية الصغيرة التى تنقل عن خلسة السفنة . يقوم باستغلالها اما اصحابها على أساس عائلة الفلاح كشكل اجتماعى للوحدة الانتالجية او من يستأجرها من عائلات الفلاحين الصغار .

---

(١) يلاحظ ان هناك فروقا كبيرة بين الاقتصاديات المتخلفة تجعل من الفردوى به التعرف على ظاهرة التخلف واللاجى الريفية كمجتمعات مختلفة دراسة كل حالة على حدة عند محاولة تصنيف المشكلات والبحث عن حلول لها .

الى جانب وحدة الاستغلال الرأسمالية في الريف كان الشكل الغالب  
 لوحدة الاستغلال الزراعى هو عقلة الفلاح (١) التى تزرع مساحة صغيرة  
 (ملوكة او مستأجرة) عادة لتكون موزعة بين أكثر من مكان فيزلم القرية .  
 (كلنا يدرك ما يترتب على تقسيم وحدة الاستغلال الزراعى من ضياع وتبديد :  
 جزء أكبر من المساحة المنزوعة يخصص للحدود بين المهد الأكبر من المساحات  
 المنفصلة بها تشبه من منازل متكررة حول مكان الحدود — ضياع في الوقت  
 في الانتقال بين جزء وآخر من أجزاء الوحدة الإنتاجية — عسدم التمكن من  
 استخدام أدوات انتاج أكثر تقدما وتزيد من إنتاجية العمل .. الخ ) .

(١) في الواقع ان هذه الوحدة الإنتاجية ، عائلة الفلاح ، كانت منذ النعاج الاقتصاد  
 المصرى في الاقتصاد الرأسمالى المالى محلا لتغييرات كبيرة . فمروان قلت تقدم على عمل افرادها  
 أصبحت تتسع سحلا للسوق ، وللسوق المالية . كالظن مثلا . فهي تهدف عند قيامها بالانتاج  
 الى تحقيق الايراد النقدي . ومى قد تستخدم أدوات انتاج وفنون انتاج لم يكن يعرفها الريف  
 المصرى قبل تغلغل التعماج في السوق الرأسمالية ( كاستخدام آلات زراعية واسفة كهاوية  
 ومبيدات الحشرات ويطور منتجاته .. الى غير ذلك ) يضاف الى ذلك ان هذه الوحدة الإنتاجية  
 العائلة ، تقوم بشراء جزء كبير من السلع الاستهلاكية . على هذا الصغر نجد ان التعماج لم  
 اتسوق الرأسمالية يجعلها تحت سيطرة رأس المال ككثرة اجتماعية وان كان رأس المال  
 لا يظهر في داخل الوحدة الإنتاجية نفسها التي تظل متميزة عن الوحدة الإنتاجية الرأسمالية .  
 كما انها تختلف كليا عن الوحدة الإنتاجية التي كانت موجودة في الريف المصرى قبل التعماج  
 في السوق الرأسمالية .

هذا وكثيرا ما تكيف طريقة الانتاج السائدة في المجتمع المصرى قبل خمسينات القرن المائى  
 بأنها اعطائية .. وهذا سلبنا بأن .. الانتاج ) ينصرف عليها للدولة على طريقة الانتاج التي  
 كانت سائدة في اوروبا في القرون من التاسع حتى الخامس عشر الميلادية . نجد ان هذا التكيف  
 تكيف غير سليم نيم عن تسميم التصدير النظري الخاص بطرق الانتاج التي عرفها تاريخ المجتمع  
 المصري وتطبيقه ميكانيكيا بشأن المجتمع المصرى . والواقع ان طريقة الانتاج السائدة في هذا  
 المجتمع في خمسينات القرن المائى لا يمكن اعتبارها — بعد انعماج الاقتصاد المصرى في الاقتصاد  
 الرأسمالى العالمى وميطرة رأس المال ككثرة اجتماعية — من قبيل طريقة الانتاج الاعطائية .  
 انظر في تفاصيل ذلك :

مولفنا ( مع د . مصطفى رشدى ) ، الاقتصاد السيلسى ، المكتب المصرى الحديث ،  
 الاسكندرية ، ١٩٧٣ ، ص ٧٨ — ١٠٣ ، وكذلك مولفنا بعنوان « من الفكر الاقتصادي العربى  
 في القرن الرابع عشر » ، مجلة بحر المعرفة ، ابريل ١٩٧٢ ، ص ٩٣ — ١٠٦ .

في هذا النوع من الاستغلال تكون انتاجية الفرد منخفضة اذ الفنون الانتاجية المتبعة فنون متأخرة ، وكمية وسائل الانتاج محدودة ( نسبة وحدات العمل الى وحدات أدوات الانتاج منخفضة ) . كما أن القدرات الجسمانية والفنية للفلاح محدودة نظرا لانخفاض مستوى المعيشة ( هذا ويتمين التفرقة بين انتاجية الفرد الذي يعمل في الزراعة وانتاجية المدان ، ففي الوقت الذي تتصف فيه الاولى بالانخفاض نجد ان انتاجية المدان في بعض المحصولات مرتفعة ) .

ورغم وجود علاقات انتاج وفنون انتاجية تنتمي الى التكوين الاجتماعي السابق على الرأسمالية فمن الزراعة المصرية زراعة تنتج للمبادلة . حقيقة أن جزء من الناتج يستهلكه القائون بالانتاج في الوحدات الانتاجية الزراعية ؛ ولكن الجزء الأكبر من الناتج الزراعي يمثل محاصيل تجارية تطرح في السوق . في مقدمة هذه المحاصيل التجارية يبرز القطن الذي كان يمثل في بداية الخمسينيات بين ٢٥٪ و ٣٠٪ من الانتاج الزراعي وبين ١٢ - ١٥٪ من الدخل القومي .

الخصيصة الاولى للبيكل الاقتصادي المصري في هذه الآونة ان انه كان ميكلا يظلب عليه الطابع الزراعي ، وهي زراعة متأخرة مكتظة بالسكان تسودها علاقات انتاج اصبحت موحا للتطور الامر الذي انعكس في مسلسل انخفاض لزيادة الانتاج الزراعي مما يجعل هذا الاخير عامرا على ان يمد القطاع الصناعي كان في توسع نسبي ( زاد الانتاج الصناعي في المدة من ١٩٣٨ - ١٩٥١ بنسبة ١٢٨٪ ) باحتياجاته من المواد الغذائية ( للعاملين في المدينة ) والمواد الأولية والمواد التي يتمين تصديرها لتغطية الاحتياجات من الواردات .

اما الصناعة فكانت تلعب دورا محدودا ، اذ كان يعمل بها ما يقرب من ١١٪ من القوة العاملة وكانت تسهم بما بين ٨ - ١٠٪ من الدخل القومي . وكانت تقوم اساسا على الصناعات الاستهلاكية وعلى الاخص صناعة المنسوجات والصناعة الغذائية . صناعة الغزل والنسيج كانت .



نختص بما يقرب من نصف القوة العاملة في القطاع الصناعي ، وكانت نتيج ( في سنة ١٩٥٢ ) ٢٠٪ من القيمة المضافة الصناعية ( يلاحظ ان الاهمية النسبية ممثلة في نصيب هذه الصناعة من القيمة المضافة الصناعية ككت في ازدياد مستمر بعد هذا التاريخ اذ بلغت ٤١٪ في عام ١٩٥٦ ، ٤٧٫٩٪ في عام ١٩٥٩ ) وفي الصناعة المصرية كل الانتاج يتم في نوعين من الوحدات الانتاجية: الوحدة الانتاجية الحرفية ( اذ كان الانتاج الحرفي لا يزال يلعب دورا كبيرا في الانتاج الصناعي ) والوحدة الحديثة — هذه الصناعة المصرية كانت تعانى:

— من نقص نسبي في رؤوس الاموال اذ كلن الجسزء الاكبر من الفائض الاقتصادى يذهب اما الى شراء الارض او المضاربة او الاستهلاك الطائش للطبقات الاجتماعية المسيطرة . يضاف الى ذلك ان الجهاز المصرفى ( باستثناء بنك مصر فى حدود معينة ) كلن يهتم اساسا بالاعمال التجارية وخاصة تلك المتعلقة بالتجارة الخارجية ( وهو امر كلن يتفق مع الدور الذى كلن يلعبه الاقتصاد المصرى فى السوق الراسمالى العالمى على النحو الذى نراه بعد لحظت ) .

— كما كانت تعانى من ارتفاع نسبى فى نفقة الانتاج ( وذلك رغم انخفاض معدلات الاجور ) اذ كانت نفقة المواد اولية تمثل الجزء الاكبر من نفقة الانتاج ، وهو امر راجع الى اعتماد كبير على المواد المستوردة ، والى استخدام طرق فنية غير متقدمة وكذلك الى ارتفاع نسبة المعام اثناء عملية الانتاج .

— كما كانت تعانى من ضيق نسبى فى السوق المحلية نتيجة للنقص النسبى للقوة الشرائية للجواهر العاملة .

هذه العوامل — وعوامل اخرى ( امها ميلاد عدد كبير من الصناعات فى احضان راس المال المصرى الذى يطلب عليه الطابع الاحتكارى سواء اكان راس مال اجنبى او مصرى ) جعلت من الشكل الاحتكارى الشكل الغالب فى الفروع الحديثة للنشاط الصناعى .

هذا وينبغي إبراز جميعه للمطاع الصناعي ورتت صيد و كلام .  
الا وهى غياب الاساس الصناعى للاقتصاد نتيجة لصغر حجم صناعة البناء  
وغياب الصناعات الانتاجية اللهم الا بعض الصناعات التى كانت تلعب دورا  
محدودا للغاية كمصناعة الاسمنت . مرتب على ذلك اعتماد شبه كامل على  
الخارج فى الحصول على السلع الانتاجية اللازمة للنشاط الاقتصادى فى كافة  
القطاعات .

لما غلبا يتعلق بالقطاع الثالث . قطاع الخدمات ، نلاحظ أولا نقص  
الاساس اللازم للقيام بالخدمات الاساسية للانتاج كخدمات المواصلات والتزود  
بالقوة المحركة والغاز والمياه . ومثله ذلك . كما يلاحظ ثانيا انتفاخ  
اجهزة الخدمات الاخرى انتفاخا غير صحى يمثل أولا فى زيادة عدد العاملين  
فى قطاع الخدمات بالنسبة للعاملين فى القطاعين الزراعى والصناعى رغم ان  
انتاج هذين القطاعين وكذلك انتاج الخدمات اللازمة لهما يمثلان اساس  
النشاط فى قطاع الخدمات ( كانت الزراعة والصناعة تستخدم ٦٨٪ من القوة  
العاملة والباقى من القوة العاملة « التى فى حالة عمالة » وقدره ٣٢٪ يعملون  
فى قطاع الخدمات ، وهى نسبة عالية بالنسبة لاقتصاد كالاقتصاد المصرى )  
كما يمثل هذا الانتفاخ غير الصحى ثانيا فى زيادة عدد من يعملون فى الادارة  
الحكومية ، اذا كان يستغل بها ١٨ر٣٪ من يعملون نمسلا فى مختلف  
النشاطات .

هذا الهيكل الاقتصادى المتخلف الذى كان يغلب عليه الطابع الزراعى  
كان يمثل اقتصادا تابعيا ، اى اقتصادا يخدم الاقتصاد الرأسمالى العالمى  
بصفة عامة والاقتصاد البريطانى بصفة خاصة . تمثلت مظاهر التبعية فى  
اعتماد الاقتصاد القومى على السوق العالمى فى تسويق أهم منتجاته وهو  
القطن ( الذى كان يمثل فى هذه الآونة ما يقرب من ٨٠٪ من الصادرات ) الامر  
الذى يربط الاقتصاد القومى بالهزات التى تصيب الاقتصاد الرأسمالى العالمى  
الذى يعمل بطبيعته من خلال الازمات الاقتصادية . وكذلك اعتماد الاقتصاد  
القومى على السوق العالمى فى الحصول على المنتجات الصناعية الاستهلاكية

أساسا في مرحلة أولى ثم الإنتاجية بعد نشأة ونمو بعض المصانع  
الاستهلاكية المحلية في مرحلة تالية .

تلك هي خصائص الهيكل الاقتصادي المصري في بداية الخمسينيات .  
وهو هيكلي — كما قلنا — متخلف .. مظاهر هذا التخلف هي :

\* **مفر حجم الدخل القومي** ( أي كمية صافي ما تنتجه الجماعة في فترة  
زمنية معينة هي السنة مدة ) بالنسبة لامكانيات الجماعة الإحصائية ( قدرت  
لجنة التخطيط القومي إجمالي الناتج القومي في سنة ١٩٥٢ بـ ٨٥٨ مليون  
جنيه على أساس أسعار ١٩٥٠ ) .. يضاف الى ذلك أن معدل النمو  
السنوي للدخل القومي كان منخفضا نتيجة لصغر حجم الاستثمارات . أي  
لانخفاض معدل التراكم من جانب ، ولأن الاستثمارات لم تكن تنجح الا الى  
النشاطات المرددة لامتص ربح نقدي — في أسرع وقت — بصرف النظر عما  
إذا كان أثرها على نمو الاقتصاد القومي في مجموعه محدودا أم غير محدود .  
بعبارة أخرى .. كانت الاستثمارات توجه وفقا لمعيار الربح الفردي وليس  
وفقا لمعايير تأخذ في اعتبارها تطور الاقتصاد القومي في مجموعه .

\* **المظهر الثاني للتخلف** هو انخفاض متوسط الدخل الفردي ، الذي  
تحصل عليه بقسمة الدخل القومي على عدد السكان ( فبينما كان متوسط  
دخل الفرد في مصر ١٣٩ دولارا في عام ١٩٤٩ كان متوسط دخل الفرد في  
الولايات المتحدة الأمريكية ١٤٤٠ دولار سنويا ) . انخفاض متوسط الدخل  
الفردي يشير الى انخفاض مستوى المعيشة . على أن نلاحظ أن الأمر  
يتعلق ( بمتوسط ) و ( المتوسط ) يفضل إذ هو يخفى الكثير ، يخفى في حالتنا  
هذه انعدام المساواة في توزيع الدخل بين الطبقات الاجتماعية . فإذا أخذنا  
في الاعتبار أن نمط توزيع الدخل كان يتميز بانعدام العدالة التوزيعية بالنسبة  
للغالبية من أفراد المجتمع ( والاتجاه العام قبل الخمسينيات كان نحو اشتداد  
حدة انعدام العدالة في توزيع الدخل القومي ) اتضح أن المستوى المعيشي  
لهذه الغالبية كان أكثر انخفاضاً مما يشير اليه متوسط الدخل الفردي  
السنوي .

\* يزيد على ذلك أن الاتجاه كان قسراً الحسنيين نحو الانخفاض المستمر في متوسط الدخل الفردى السنوى نتيجة لزيادة السكان بمعدل أعلى من معدل زيادة الدخل القومى ( وفقاً لتقديرات لجنة التخطيط القومى كان متوسط الدخل الفردى السنوى ٣٩ جنيه مصرى فى عام ١٩٣٨ ثم أصبح ٣٨ و ٤٣ فى السنوات ١٩٤٥ ، ١٩٥٠ على التوالي ، وذلك على أساس اثمان سنة ١٩٥٠ ) . فلذا أضفنا الى ذلك اتجاه انعدام العدالة التوزيعية الى الزيادة تبين بوضوح أن المستوى المعيشى للغالبية لم يكن منخفضاً فقط وإنما كان فى تدهور مستمر .

تلك هى خصائص الهيكل الاقتصادى المصرى كاتقتصاد متخلف وأهم مظاهر هذا التخلف . . دراسة ظاهرة التخلف تستلزم بالحتم دراسة تحليلية للعملية التاريخية التى أدت الى ظهور المجتمعات المتخلفة الى جانب المجتمع المتقدم . . ليس هنا بطبيعة الحال مجال دراسة هذه الظاهرة ( ١ ) . وإنه يتعين أن نذكر أن ظاهرة التخلف ظاهرة من نتائج عملية التطور الرأسمالى فى وقت كانت تسود فيه طريقة الإنتاج الرأسمالى الاقتصادى العالمى . حيث تمخضت عملية التطور عن نوعين من المجتمعات . الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة ، والاقتصاديات المتخلفة التى كانت اقتصاديات تابعة . يترتب على ذلك أن أولى الشروط الأساسية للقيام بعملية تطور واعدى هو تحقيق استقلال الاقتصاد المتخلف عن الاقتصاد الرأسمالى المتبوع الأمر الذى

---

(١) انظر فى دراسة ظاهرة التطور فى إطار تطور الاقتصاد العالمى :  
 - بول باران ، الاقتصاد السياسى لمتخلفة ، ترجمة احمد فؤاد طبع ، دار الكتاب العربى  
 القاهرة ١٩٦٧ .  
 - فوزى منصور محاضرات فى العلاقات الاقتصادية الدولية ، دار النهضة العربية ،  
 القاهرة ١٩٧٢ .

— Thomas SZENIES. The Political Economy of Underdevelopment.  
 A Kademiai Kiado, Budapest, 1971.  
 — Walter RODNEY, How Europe Underdeveloped Africa Tanzania  
 Publishing House, Dar-es-Salam, 1972.

ينأتى عن طريق الاستغلال الميالى فى مواجهة القوى الاستعمارية ثم  
القضاء على مراكز السيطرة الاقتصادية لهذه القوى فى الداخل .

ذلك هو هيكل الاقتصاد المبرى كاتقتصاد متخلف . واضح أن المشكلة  
الاساسية التى يفرضها هذا الهيكل هى مشكلة الخروج من التخلف  
الاقتصادى .

## الفصل الثاني

### المشكلة الأساسية التي يثيرها هيكل الاقتصاد المتخلف

المشكلة التي تفرغ نفسها هي اذن مشكلة التخلف الاقتصادي ، أي تخلف الشروط اللازمة لتحقيق معدل نمو اقتصادي سريع يتم عن طريق تغيير هيكل الاقتصاد القومي بمعنى آخر تخلف شروط الانتاج المتجدد على نطاق متسع نظرا لقلة وسائل الانتاج الموجودة تحت تصرف الجساعة . المشكلات التي يفرضها هذا الهيكل اذن تتعلق بالضرورة بتطوير الاقتصاد القومي ، بأحداث التغيير الهيكلي . أحداث التغيير — بعد التعرف على الواقع الاقتصادي والاجتماعي الذي يراد تغييره — يستلزم :

اولا : وجود الرغبة في التغيير وتبلورها أولا كـرغبة وثانيا كقدرة ، وهي رغبة تتبلور تدريجيا في وهي بضرورة التطوير الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع المتخلف . وقد ارتبطت حركات التحرر الوطني في البلدان المستعمرة — وهي مثل ظاهرة من اهم ظواهر تطور المجتمع العالمي في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية — هذه الحركات ارتبطت بوعي شعوب هذه البلدان بضرورة وامكانية رفع مستواها المعيشي عن طريق تطوير مواردها البشرية وغير البشرية . وهو امر لا يبنى الا بأحداث التغييرات السياسية والاجتماعية التي تزيل القوى المعرقة للتطور (سواء اكانت قوى خارجية أو داخلية) ثم العمل على تهيئة شروط عملية الانتاج (قوة عاملة ووسائل انتاج) على نطاق في اتساع مستمر . الامر الذي ينعكس في زيادة الانتاج وبالتالي في رفع مستوى المعيشة للعالمية اذا ارتبطت الزيادة في الانتاج بتوزيع عادل للنتائج .

الرغبة في التغيير ترتبط أذن بالوعى بأن التغيير لابد وأن يكون جذريا وأن هذا التغيير يهدف الى اعادة تنظيم المجتمع أولا لكي يمكن القيام بالتغيير في هيكل الاقتصاد القومي ، ولكن في أى اتجاه ؟

ثانيا : الإجابة عن هذا السؤال لا تتضح الا بمناقشة استراتيجية التطور الاجتماعي والاقتصادي التي يتعين اتباعها في مجتمع كالمجتمع المصري (١) . هذه الاستراتيجية تعكس في الواقع صورة المجتمع المراد الوصول اليه عن طريق تغيير الواقع الاقتصادي والاجتماعي . ومن ثم فهي تحدد المخرى الاجتماعية لسياسة التطوير الاقتصادي . وفي مناقشة هذه الاستراتيجية لا يمكن ، في مجال كهذا ، الا رسم اطار عام يشير الى الاتجاه الذي نؤمن بسلامته ، وذلك دون ان ننسى ان الامر يتعلق باختيار يقوم به المجتمع على الصعيد السياسى ، اختيار يلزم اتخاذه جبايعا في واقع الحياة الاجتماعية .

والكلام عن استراتيجية التطوير لا يمكن أن يكون محايدا من الناحية الاجتماعية . وعليه نبادر بالقول بأن محاولتنا لرسم الاستراتيجية العامة للتطوير في مجتمع كالمجتمع المصري إنما تقوم بها من وجهة نظر المنتجين المباشرين . أى هؤلاء الذين يقومون بالانتاج في كافة نواحي النشاط الاقتصادي أو يكونوا بمعين عنه في ظل التنظيم القائم رغم كونهم من المملكين المباشرين . ومن ثم يكون تصورنا للتطوير كتطوير لمعيشة جبايع المنتجين المباشرين المادية والثقافية . الامر الذى يعنى أن كل جهود التطوير التى يتمين أن تبدأ من الحاجات الداخلية ، حاجات هؤلاء المنتجين المباشرين التى يتمين اشباعها من خلال مجهودات التطوير . هذا التطوير يتم عن

---

(١) في نقد استراتيجية النمو في البلدان المتخلفة بعد استقلالها السياسى ومناقشة

الاستراتيجية البديلة انظر مقالنا :

La Stratégie d'Import-Substitution, stratégie de croissance dans la subordination. La Stratégie alternative du développement. Critique Socialiste. Paris, Decembre 1973.

طريق احداث التغيرات الهيكلية في الانتاج ، عن طريق تراكم وسائل  
الانتاج ، وهو ملينر مسكتين :

— مسألة العلاقة بين التراكم والاستهلاك .

— ومسألة تعريف ، لو تحديد معالم نمط استهلاك جماهير المنتجين  
المبشرين .

( ١ ) فيما يتعلق بالعلاقة بين التراكم والاستهلاك نستطيع ان نميز ،  
من خلال دراستنا للتجارب التاريخية للتطور ، نوعين من هذه العلاقة :

● في التطور الرأسمالي يعتبر تراكم رأس المال هدفا في ذاته اذ راس  
المال اساس كل قوة جاء اقتصاديا واجتماعيا . وقد تم التراكم اولا في  
الفروع المنتجة للسلع الاستهلاكية التي كانت تجد فعلا طلبا عليها  
السوق . ثم تم بعد ذلك في الفروع المنتجة للسلع الانتاجية لتتوصل  
في النهاية الى نمط للاستهلاك يتوافق مع نمط توزيع الدخل القائم على  
الملكية الخاصة لوسائل الانتاج وعلى العمل الاجير . واصبح نمط  
الاستهلاك هذا ، خاصة في المراحل الحالية من تطور المجتمع الرأسمالي  
محلا لسيطرة المشروعات الاحتكارية تشكله وتعدل منه بتخصيص جزء  
من الموارد الانتاجية للاعلان والتأثير على اذواق المستهلكين .

● في تجربة التطور السوفييتي ، اعتبر التراكم هدفا خلال المرحلة الاولى  
للتطور المخطط . وخلال عملية التراكم اعطيت الاولوية للصناعات  
الثقيلة ، وانما لفروع الصناعات الثقيلة التي كانت معروفة في مجتمعات  
اوربا الغربية . وقد اعتبر الاستهلاك (مع الزراعة) كمنقصة لا تتنعم  
بالاولوية non — priorityarea في مجهودات التطور المخطط . يزيد  
على ذلك ان المخطط السوفييتي قد اختار في بداية عملية التطور المخطط  
نمط الاستهلاك الذي كان سائدا في المدن السوفييتية (وهو نمط من نتائج  
التطور الاجتماعي السابق على ثورة ١٩١٧ ، أي من نتائج التطور غير  
الاشتراكي ) كهدف يسعى الى تعميمه في كل اجزاء المجتمع السوفييتي .  
وقد ادى اختيار فروع الصناعات الثقيلة التي كانت تصود بحبس



الاقتصاد الرأسمالى واختيار هذا النمط الاستهلاكى، كهدف الى ان يسود - فى نهاية المرحلة الاولى للتطور - فى بداية خمسينات القرن الحالى - نمط استهلاك لا يختلف كثيرا عن النمط السائد فى المجتمعات الرأسمالية فى أوروبا الغربية .

● فى ضوء هذه التجارب التاريخية ، يثور التساؤل عما اذا كان ممكنا ، ونحن بصدد تحديد استراتيجة لتطوير المجتمع المصرى ، أن نفكر فى نوع آخر من العلاقة بين التراكم والاستهلاك : علاقة يكون من شأنها أن يتحدد التراكم مقدرا ونمطا، وفقا لنمط معين للاستهلاك يتخذ من البدء هدفا لعملية التطوير . نعتقد انه من الممكن أن نفكر فى هذا النوع الجديد من العلاقة بين التراكم والاستهلاك . وعليه سنقدم الخطوات العريضة لاستراتيجية التطور فى اتجاه هذا النوع الجديد من العلاقة .

ينعين اذن أن نبدأ بتحديد معالم نمط الاستهلاك الذى نرغب فى تحقيقه لجواهر المنتجين المباشرين فى الزمن الطويل . هذا النمط يُمح الهدف الرئيسى للتطور الاقتصادى . كيف يمكن تحديد معالم نمط الاستهلاك هذا ؟

(ب) يمكن تحديد معالم هذا النمط الاستهلاكى :

● أخذين النمط الحالى لاستهلاك المنتجين المباشرين كنقطة بدء .

● على أساس فكرة واضحة عما يمكن اعتباره من قبيل الحاجات الاجتماعية (بالتقابل مع الحاجات الفردية) ، بمعنى الحاجات التى يمكن اتياعها لهؤلاء المنتجين المباشرين وذلك على أساس مستوى معيشتهم الحالى من ناحية وموارد المجتمع من ناحية أخرى .

● كل هذا يستلزم أن يتضح نظام القيم الذى يهدف المجتمع الى تحقيقه . واضع اذن أن تحديد معالم نمط الاستهلاك (أى التشكيلة من السلع الاستهلاكية) لجواهر المنتجين المباشرين فى الزمن الطويل يتضمن معرفة موارد المجتمع . وهو مايلزم كذلك لمعرفة الكيفية التى يمكن بها الوصول الى هذا النمط الاستهلاكى . هذه المعرفة تنوصل اليها :

١ — يبدل الجهد الجاد لمسح أراضى المجتمع لمعرفة امكانياته الحالية والاحتمالية .

٢ — بالتعليم بعمل بحث جاد يبدأ من المعرفة العلمية والتكنولوجية المتراكمة ويدرس الفنون الإنتاجية المستخدمة في الخارج وفي داخل المجتمع دراسة تهدف الى اختيار او انتقاء الفنون الإنتاجية الأجنبية التي تتناسب مع الاهداف المراد تحقيقها وموارد المجتمع ، كما تهدف بالنسبة للفنون الإنتاجية التي تمثل تنافس محليا خالصا الى معرفة الفنون التي يمكن استخدامها كما هي . والفنسون التي يلزم تعديلها لكي يمكن استخدامها ، والفنسون التي يلزم البحث عن بديل لها .

على هذا النحو يتحدد الهدف الرئيسى وهو نمط استهلاك جماهير المنتجين المباشرين الذى يراد تحقيقه في الزمن الطويل ، كما يتحدد الموارد والامكانيات التكنولوجية التي يمكن استخدامها لاحداث التغيرات الهيكلية التي يتعين ان تحتوي :

● تغييرا في نمط توزيع الدخل لمصلحة المنتجين المباشرين ، وهو مايمكن احداثه بازالة رأس المال الأجنبي ، بتحرير الفائض الاقتصادي من الطبقات الاجتماعية التي تضيقه في استخدامات غير رشيدة او في استهلاك طائش ، وبالتوصل الى اشكال جديدة لتنظيم الوحدات الإنتاجية ، ، هي اشكال يتعين ان تتفق من الظروف التاريخية الموروثة للمجتمع في كل نوع من انواع النشاط الإنتاجي .

● وكذلك تغييرا في مستوى تطور قوى الإنتاج في المجتمع ، اى تغييرات تهدف الى زيادة انتاجية العمل في عملية الإنتاج وتجدد الإنتاج ، وذلك بتحرير القدرة للخلاقة للمنتجين المباشرين عن طريق الوعي الفكرى ، وبالتامل الفنى للقوة العاملة بالتعليم والممارسة مع زيادة وسائل الإنتاج التي تستخدمها كما وكيفا .

وتتحقق التغييرات في مستوى تطور القوى الإنتاجية من خلال التراكم

عملية واجدا مصدره في الفائض الاقتصادى للمجتمع . هذا الفائض يفلب عليه ، في ظروف مجتمع كالمجتمع المصرى ، الطابع الزراعى او طابع الانتاج الاولى بصفة عامة . وعليه يتعين ان نعرف على هذا الفائض ، مصادره والنشاطات التى ينتج فيها ونوع الوحدات الانتاجية التى تنتجه والدخول النقدية التى تحتويه ، وذلك على النحو الذى سنبينه بعد حين .

ناذا ماتعرفنا على مكان هذا الفائض ثلثت مشكلة تعبئته لتطسيویر القوى الانتاجية للمجتمع (الوسائل المختلفة البديلة او الكاملة لتعبئته) وذلك على النحو الذى سنراه في نهاية هذا الباب .

ويتحدد سبيل التطور ، اى سبيل التغيرات الهيكلية اللازمة لتحقيق نمط الاستهلاك الذى اتخذ كهدف رئيسى لجهودات التطوير ، بمقدار التراكم اى الجزء من الفائض الذى يمكن استثماره ، وكيفية التراكم ، اى كيفية توزيع الموارد الاستثمارية بين الزراعة والصناعة والخدمات ، كذلك بنوع المشروعات الصناعية والزراعية التى يتم اختيارها .

فيما يتعلق بمقدار التراكم ، لسنا في حاجة الى التوضيح بالحاضر عن طريق تجميد مستوى الاستهلاك الحالى للمنتجين المباشرين لزيادة الاستثمار . وانما يلزم ازالة كل استهلاك طائش . فيما عدا ذلك ، يتعين ان نعى ان زيادة انتاجية المنتجين المباشرين تتحدد ، الى جانب عوامل اخرى (كتنوع التنظيم الاجتماعى ، ودرجة تعبئتهم سياسيا ، ونوع القيم السائدة ... الخ ) بمستوى استهلاكهم ، اى بكم وكيف تشكيلة المواد الاستهلاكية التى يحصلون عليها ، وعلينا ان نلاحظ كذلك ضرورة زيادة مستوى الاستهلاك بالنسبة للفئات الاقر من السكان بمعدل اعلى من المعدل المتوسط . يتم ذلك في نفس الوقت الذى يزد فيه الاستثمار . فيزيد الاستهلاك والاستثمار بصورة مطلقة ، مع امكانية ان تكون زيادة الاستثمار بمعدل اعلى من معدل الزيادة في الاستهلاك .

لما فيما يخص كيفية التراكم ، او نمط التراكم ، غناه يتحدد :

● بنصيب كل من الزراعة والصناعة والخدمات في وسائل الانتاج المتراكمة .

● كما يتحدد كذلك بنوع النشاط الذى تقوم به في كل مجال من هذه المجالات .

● ويتحدد اخيرا بكيفية توطئن المشروعات (اى بلباكن توطئها) في كل من هذه المجالات .

هذا ويمكن تحديد نمط التراكم على ضوء الاعتبارات الآتية :

— بالنسبة للزراعة ، يكون الهدف هو تحويلها في الزمن الطويل الى فرع صناعى تطبق فيه العلم والتكنولوجيا . ولكن على اى نوع من الزراعة يلزم التركيز ؟ هذا يتوقف على طبيعة النشاط الزراعى الذى نبدا به :  
— فلذا لم يكن هذا النشاط منتجا للمواد الغذائية الزراعية (كما في حالة التركيز في النشاط الزراعى على المواد الاولية للصناعة) يلزمنا تحويل الزراعة جزئيا وعبر الزمن الى زراعة تنتج المواد الغذائية اللازمة لمعيشة المنتجين المباشرين .

— واذا كان النشاط منتجا لمواد غذائية لزم معرفة طبيعتها لتحويله ، ان لزم الامر ، الى انتاج المواد الغذائية المناسبة والتي تكون اكثر مايمكن تنوعا من الناحية الغذائية .

— اذا وجد الى جانب الزراعة المنتجة للمواد الغذائية نشاط اولى آخر ، كاستخراج المعادن او البترول ، فلن ذلك يسهل من عملية تحويل الزراعة والصناعى مع الرمع المعتول لمستوى استهلاك المنتجين المباشرين .

— نمياً يتعلق بمشكلة تحويل المجتمع الريفى يكون الهدف هو البحث عن نوع جديد من التجميع السكتى يزيل التناقض بين الريف والمدينة ، وذلك عن طريق :

● نصنيع الربح . باختيار نوع وحجم الصناعات التى تتكامل مع الانتاج الزراعى (وذلك لانتاج السلع الاستهلاكية والانتاجية الصناعية اللازمة للانتاج الزراعى ) ، على أن يتم تكامل الزراعة والصناعة فى خارج المار علاقات السوق .

● وخلق حركة سكانية عكسية ، فى مرحلة تالية ، تنقص من سكان المدن المزدهرة وتوجههم نحو المجتمع الزراعى فى عملية تحوله الصناعى .

— وفى الصناعة وما يلحق بها من نشاط تعدينى ، يتعين أن يكون الهدف فى الزمن الطويل هو بناء الصناعات الانتاجية والاستهلاكية

التي تستجيب لنمط الاستهلاك الذى تحدت بماله واتخذ كمهدف رئيسى لعملية التطوير الاقتصادى . ولكن على أى نوع من الصناعات

يلزم التركيز؟ اختيار أى الصناعات يتوقف على نوع الموارد الحالية والاحتمالية ، كما يتوقف على الصناعات الموجودة فعلا وعلى ضرورة بناء الاساس الصناعى اللازم لتحقيق المستلزمات الصناعية لتحويل

الزراعة ولتحقيق حد أدنى من الاستقلال بالنسبة للاقتصاد القومى فى مجموعه (الاستقلال بالنسبة لاحتياجاته من السلع الانتاجية) . بمعنى

آخر بناء الاساس الصناعى يلزم كشرط لتطوير الزراعة عن طريق تحويلها وعن طريق ايجاد نرعى تشغيل للزيادة المستمرة فى القوة العاملة بل ولجزء من القوة العاملة فى الزراعة ، فى نشاط انتاجى آخر .

من الطبيعى فى المرحلة الحالية من تطور المجتمع البشرى ان يتمثل النشاط الانتاجى الآخر فى النشاط الصناعى الذى يمثل مرحلة أرقى

من مراحل سيطرة الانسان على قوى الطبيعة الامر الذى يجعل انتاجية العمل فى الصناعة أعلى منها فى الزراعة ويحث على تحويل الزراعة نفسها الى نوع من النشاط الصناعى .

أما فيما يتعلق بالشكل الفنى للمشروعات فيتمتع القيام باختيار ناقد بالنسبة لفنون الانتاج الاجنبية كما يتمتع البحث من فنون انتاج من نتاج البيئة الداخلية والبحث الفنى الذى يأخذ فى الاعتبار اهداف المجتمع والموارد المتاحة . وفى نهاية الامر نحصل على مجموعة من

المشروعات في النشاطات المختلفة ذات فنون انتاجية متعددة . اى بتوليفات مختلفة من العمل ووسائل الانتاج . هذا ويجدر ان نتذكر انه بالنسبة لبعض المشروعات يكون الاختيار محدودا وانه بصفة عامة تكون انتاجية العمل اكثر ارتفاعا كلما زادت وسائل الانتاج الموجودة تحت تصرفه وكثرت احسن من ناحية الكيف ، كل ذلك على فرض بقاء الاشياء الاخرى على حالها .

— وفي مجال الخدمات يلزمنا ان نغير من طريقة تفكيرنا ونظـمـرنا للامور تغييرا كليا . لناخذ بعض الامثلة :

نفى التعليم مثلا تتور ضرورة البحث عن نمط جديد للتعليم يقوم على الخلفية الثقافية للمجتمع . في البحث عن هذا النمط الجديد (من حيث هدف التعليم ، كيفية القيام به ومناهجه) يلزمنا :

١ — ان نتذكر ان العملية التعليمية والصراع في الحياة اليومية عملية واحدة لا تتجزأ .

٢ — ان الوظيفة الاساسية للتعليم هي تغيير «العقلية» وخلق الشخصية الواعية الناقدة من طريق اقرار نظم للقيم يكون نقيضا للافكار والقيم التي هي من خلق المجتمع الراسمالي . الهدف يتمين ان يكون خلق نوع من الانسان يكون قادرا ، في الوقت الذي يتخصص فيه في نوع من العمل ، على المساهمة في عملية العمل المنتج وعلى ممارسة النشاط السياسي . ولتحقيق ذلك يتمين ان يندمج التعليم بالعمل المنتج .

٣ — هذا يتضمن معنى جديدا للحق في التعليم : اذ لا معنى فقط الحق في تلقي التعليم ، كما هو الوضع في المجتمع الراسمالي ، وانما معنى كذلك الحق في ممارسة التعليم ، وعليه يتمين ان يؤكد الامـسـلاح التعليمي ضرورة تحول الانسان من شخص يتلقى التعليم بسلبية الى شخص يسهم في العملية التعليمية بلإيجابية تمكن من تكوين الانسان

كمحرك ودافع للحركة الاجتماعية . ذلك انه اذا مااحترم الانسان  
كائناتنا واذا مااتككت ممارسته لحقوقه فانه يعمل ويتحرك دون  
حاجة الى الحوافز المادية الامر الذى يجعل من الممكن زيادة الانتاج  
وتحسينه وضمان سر الصراع السياسى .

وفى خدمة الصحة مثلا قد يكون من الانسب ، ازاء القصة  
النسبية للموارد فى المرحلة الاولى ، ان يعطى اهتمام خاص للطب  
الوقائى على نحو يغير من الظروف التى تؤدى الى وجود الامراض  
المستوطنة . اما بالنسبة للطب العلاجى فيصح التساؤل عما اذا  
كان من الضرورى الاستمرار فى تكوين الاطباء على النحو الذى  
تعرنه المجتمعات الرأسمالية المتقدمة ، اى عن طريق قضاء ست  
سنوات من التكوين بعد المرحلة الثانوية . ليس من الممكن بالنسبة  
لعدد من الاطباء اختيار بعض من يساهمون فعلا فى العملية الانتاجية  
واعطائهم نوع من التكوين لفترة تتراوح بين السنتين والثلاث سنوات  
تتمكهم من فحص ومعالجة الحالات التى لا تستلزم الكثير من  
التخصص ، على ان يعيش هؤلاء مع المنتجين المباشرين ويسهمون  
بمهم جزئيا فى عملهم الانتاجى ؟

وفى خدمة الاسكان كذلك ، يلزم فى المرحلة الاولى تهيئة المساكن  
الملائمة للفئات الاثمن من السكان . وفى المرحلة الثانية تنور ضرورة  
بناء نوع جديد من التجميمات السكنية فى مواقع الانتاج على ان  
تبنى بواسطة المنتجين المباشرين لتفسيهم مستخدمين أدوات بنساء  
توجد فى هذه المواقع ومتبعين سبلا فنية يجيدون تمارستها .

اما فيما يتعلق بتوطين النشاطات الجديدة ، فانه يمكن تبصره فى ضوء  
الاعتبارات الاتية : نوع الموارد الموجودة فى المنطقة ، ضرورة احترام الواقع  
الثقافى لسكان المنطقة ، ضرورة ان يوجد فى المنطقة حد اثنى من توليفات  
المنتجات ، ضرورة ان توطن الخدمات بجانب المنتجين المباشرين . وفيها  
يتعلق بتوطين المشروعات الصناعية يمكن ان تميز من مشروعات اساسية

على الصعيد القومى ومشروعات أساسيه على الصعيد الاقليمى ، على ان  
توطن المشروعات المنتجة للمواد الاستهلاكية ، بقدر الامكان ، بالقرب من  
يقومون باستهلاكها . هذا ويتمين ان يرعى نمط التوطن بصفة خاصة  
الريف وعلى الاخص الفئات الاقتر من سكانها . كما يتمين ان يرعى بصفة  
خاصة الفئات الاقتر من سكان المدن . هذا ويلزم الا تاخذ عملية التطور  
شكل التوسع الحضرى الذى يكثر الكلام عنه فى مجال التحليل الاقليمى الذى  
يستمد مائته مما جرى ويجرى فى المجتمعات الرأسمالية فى غرب اوربا .  
قد يكون من الانسب ان نركز على تصنيع الريف وحتى على امكانية الانقاص  
من سكان المدن المتخمة ، فى مرحلة تالية .

\* \* \*

ذلك هو الاطار العام لاستراتيجية التطوير . الفكرة الاساسية التى يقوم  
عليها تصور هذه الاستراتيجية انها تتحدد وفقا لمعايير اجتماعية تأخذ فى الاعتبار  
حياة المنتجين المباشرين وليس وفقا لمعيار الربح النقدى . بعبارة اخرى .  
هذه الاستراتيجية تتحدد وفقا لنظام للقيم يختلف عن نظام القيم الذى يسود  
فى التنظيم الاجتماعى الذى انتج التخلف بالنسبة لمجتمعات كالمجتمع المصرى .  
تحقيق كل ذلك يتم اذن عن طريق احداث تغييرات هيكلية تنعكس  
اقتصاديا فى تغيير هيكل الجهاز الانتاجى عن طريق تراكم وسائل الانتاج فى  
نروع الانتاج المختلفة . من اجل ذلك يصبح الهدف الوسيط هو تعبئة  
مدخرات الجماعة وتوجيهها للاستثمار فى النواحي التى تحقق لنا الويكل  
الاقتصادى المراد الوصول اليه . المصدر لكل تراكم هو الفائض الاقتصادى  
الذى تنتجه الجماعة .



## الفصل الثالث

### هدف السياسة الاقتصادية ينحرف عن طريق تمهيلة الفائض الاقتصادي

#### وتوجيه الاستثمارات في نواح معينة

كانت فكرة الفائض الاقتصادي — ولا تزال — محلا لدراسات تحليلية متعددة (١) نظرا لما تتمتع به من خصيصة استراتيجية . هذه الخصيصة الاستراتيجية ترد الى الحقيقة التي مؤداها أن كل سياسة للتطوير انمسا تهدف الى التأثير على حجم الفائض واستخداماته في الاستثمارات المخلفة . ايا ما كانت المفاهيم المختلفة للفائض فاننا نكتفى هنا بالمفهوم التالي : ابتداء من مرحلة معينة من مراحل تطور انتاجية العمل يستطيع المجتمع أن ينتج في خلال الفترة الانتاجية كمية من الناتج الصافي (٢) تزيد على ما يعد — ونفسا

---

(١) انظر في ذلك :

P. Baran, *The Political Economy of Growth*, J. Calder, London, 1957, p. 22 - 43.

(ترجم هذا الكتاب الى العربية أحمد غزاد بلبح ، في سلسلة الآف كتاب ، ١٩٦٧ ،

K.S. Gill, *Turning Labour into Capital*. *Monthly Review* (New York), December 1958, p. 314 - 322 — N. Singh, *The Concept of Economic Surplus*. *The Economic Weekly* (Bombay), 8 August 1959, p. 1107 - 1110 — Ch. Bettelheim, *Le Surplus économique, facteur de base d'une politique de développement*, in: *Planification et croissance accélérée*. Maspéro, Paris, 1964, p. 91 - 126. (ترجم هذا الكتاب الى

العربية إسماعيل صمري عبد الله ، دار المشرق ببيروت ، ١٩٦٦ )

T. Tidiafi, *Surplus pouvant être dégagé par la réforme agraire*, in: *L'Agriculture algérienne et ses perspectives de développement*, Paris, 1969 — K. Thompson, *Economic Surplus: A Marxian Critique* *Frontier* 4 October, 1969 & 11 October, 1969, p. 12 - 14 & p. 10 - 11.

(٢) إنظر في مفهوم الناتج الصافي الفصل الأول من الباب الرابع في القسم الأول من

هذا الكتاب .

للظروف الفنية والاجتماعية للإنتاج — استهلاكنا ضرورياً للمنتجين (١)

وإذا ما كنا في مجال التطور الاقتصادي فلن فكرة الفائض الاقتصادي الاجتماعي هي التي تثير اهتمامنا أكبر ، وهو عبارة عن الفرق بين الناتج الذي يمكن تحقيقه في ظل الظروف الطبيعية والتكنولوجية للمجتمع محسب الاعتبار ، استخداماً للموارد الإنتاجية الموجودة وبين ما يمكن أن يصعد من قبيل الاستهلاك الضروري . في اقتصاد متخلف يوجد هذا الفائض تحت الصور الأربع الآتية .

— الاستهلاك الكمي للطبقات المملكة .

— الإنتاج الضائع على المجتمع لوجود أفراد غير منتجين ( ملاك الأراضي — المرابون — المضاربون ..... إلى غير ذلك ) .

— الإنتاج الضائع على المجتمع نتيجة لوجود التنظيم غير الرشيد للجهاز الانتاجي .

— الإنتاج الضائع على المجتمع نتيجة لوجود بطالة ظاهرة أو مستترة .

هذا الفائض الاقتصادي يمثل مصدر كل تراكم في وسائل الانتاج ومن ثم تصبح المشكلة الأساسية هي كيفية تعبئة هذا الفائض لاغراض الاستثمار في نواحي النشاط المختلفة . ومن ثم تصبح تعبئة هذا الفائض وتوجيهه استخداماً للهدف الأساسي للسياسة الاقتصادية ، وبالتالي للسياسة المالية .

---

(١) الشكل المعنى الذي يأخذه الفائض ، وحجمه ، والطبقة الاجتماعية التي تخص به وإكيفية التي يستخدم بها الفائض الاقتصادي . كل هذه تتوافق مع مستوى معين من تطور إنتاجية العمل وتختلف من تكوين اجتماعي إلى آخر : فحجم الفائض الاقتصادي والطبقة التي تخص به ( طبقة ملاك الأرض ) واستخداماته ( في شراء الأرض أو بناء التصور والكتاس أو الاستهلاك الكمي ) . في المجتمع الاقتصادي يختلف من حجم الفائض الاقتصادي والطبقة التي تخص به ( الطبقة الرأسمالية ) واستخداماته ( في الاستثمار وجزئياً في الاستهلاك الكلي ) في المجتمع الرأسمالي .

التعرف على المصادر المختلفة للتراكم يتعين التفرقة بين الاشكال المختلفة التي يتخذها الفائض . في هذه التفرقة يمكن استخدام معيارين:

— المعيار الاول هو معيار طبيعة النشاط الاقتصادي الذي يخلق به الفائض: هنا يمكن التفرقة بين الفائض الاقتصادي الزراعي ( وهو يكتسب بالنسبة للاقتصاديات المختلفة أهمية خاصة نظرا لظبة الطابع الزراعي على هيكلها ) والفائض الذي يتحقق في النشاط الاستخراجي ( الذي يتمتع بأهمية كبيرة في بعض البلدان المختلفة ) والفائض الذي يتحقق في النشاط الصناعي .

— المعيار الثاني هو معيار نوع روابط الانتاج (الذي يركز على شكل الملكية ) الذي يرتبط به نوع وحدة الاستغلال : وفقا لهذا المعيار يمكن التفرقة في نطاق الانتاج الزراعي بين فائض يخلق في الوحدات التي يقوم بالنشاط فيها عائلة الفلاح التي تستلجر مساحة صغيرة من الأرض من المالك الكبير او تملك هذه المساحة ، والفائض الذي يخلق في وحدة زراعية يتم فيها الانتاج على اساس رأسمالية . كما يمكن التفرقة في نطاق الانتاج غير الزراعي بين فائض يتحقق في الوحدات الرأسمالية وفائض يتحقق في الوحدات الإنتاجية التي تملكها الدولة .

أما اذا نظرنا الى الفائض الاقتصادي في شكله النقدي فانه يوجد في الدخول الآتية :

- ريع الاراضي الزراعية .
- الفائدة على الديون في الريف .
- الارباح التي تتحقق في المنجم والصناعات المختلفة بما فيها صناعة البناء.
- الارباح التي تتحقق في التجارة والنقل والمواصلات .
- دخول الملكية الاخرى ( ريع العقارات المبنية ، الفائدة على الديون في المدينة .. الخ ) .

تتمثّل الاستثمارات اللامّة لتطوير سائر الأكر من هذه  
 الدّور ، الأمر الذي يجعل من هذه التّعبئة الهدف الأساسي للسياسة  
 الاقتصاديّة . إذا تمّ تعبئة الفائض تعين استخدامه في أغراض الاستثمار في  
 نواحي النشاط المختلفة على النحو السابق بيانه . بهذا يتّكامل  
 للسياسة الاقتصاديّة ، وبالتالي للسياسة الماليّة ، هدفها الوسيط في  
 اقتصاد مختلف : تعبئة الفائض الاقتصاديّ واستخدامه في الاستثمار الذي  
 يحقق التّغييرات الهيكلية على نحو يحقق لنا أهداف التطوير الاقتصاديّ  
 والاجتماعي . غالى أي حد تستطيع السياسة الماليّة على النحو الذي تبلورت  
 عليه من خلال تجربة الاقتصاديات الرأسماليّة المتقدّمة . وكما رأينا في الباب  
 السابق ، المساهمة في تحقيق هذا الهدف الأساسي لسياسة تطوير الاقتصاد  
 المتخلف ؟

## الفصل الرابع

### دور السياسة الماليّة في تعبئة الفائض الاقتصاديّ في اقتصاد متخلف (١)

ليبيان قدرة السياسة الماليّة على تعبئة الفائض الاقتصاديّ في اقتصاد  
 متخلف — على فرض أن الدور الرئيسي في مجهودات التطوير تقوم به الدولة ،  
 وبالتالي يكتسب الاستثمار العام الأهمية الأكبر ، سنرى أولا حدود استخدام  
 الضرائب لتحقيق هذا الغرض ، تتبعها بالكلام عن الدور الذي يمكن أن تقوم  
 به القروض العامّة ، لننتهي بالكلام عن مدى إمكانيّة استخدام عجز الميزانيّة  
 كوسيلة لتحقيق الإذخار الإجماليّ وتمويل الاستثمارات . بطبيعة الحال

---

(١) سنقتصر هنا على بيان حدود دور السياسة الماليّة في تعبئة الفائض الاقتصاديّ . أما  
 بالنسبة لآثار السياسة الماليّة على توجيه الاستثمارات فإن نطاقه يكون محدوداً بنطاق الدور الذي  
 يلعبه الاستثمار الفرديّ . يتحقّق هذا الأمر عن طريق السياسة الائتمانيّة ، وقد رأينا مثلاً منها  
 عند دراسة الآثار الاقتصاديّة للاتفاق العام ( انظر الباب الثاني من القسم الأوّل ) أما بالنسبة  
 للسياسة الإبراهيميّة توجيه الاستثمار الفرديّ في نواحي محدّدة قد يتمّ عن طريق إعفاء من الرسوم  
 الجمريّة على الواردات التي تستخدم في النشاط المراد توجيه الاستثمار الفرديّ اليه .  
 إعفاء من رسوم صادرات أو تخفيض الرسوم الجمريّة على أيّها .

سنقتصر هنا على الصوبيات اذ ليس من الممكن مناقشة تعامل المسيلة المالية بالنسبة لكل اقتصاد من الاقتصادات المختلفة :

## ١ - الضرائب :

اختيار الضرائب كطريقة لتمويل الاستثمار المزمع - الى جانب بعض الاستثمار الخاص - لتحقيق النفقات الهيكلية التي تنتج بعدلا مرتعا لنمو الدخل القومي يجعل من قدرة النظام الضريبي على تعبئة الفائض الاقتصادي أحد المحددات الرئيسية لمعدل نمو الدخل القومي . هنا نشور مشكلة اختيار اكثر الضرائب فعالية في تعبئة الفائض ( على الاغنى القول النقدية التي تحتوي على هذا الفائض : ريع الاراضى الزراعية - فوائد الديون في الريف والمدينة - الارباح التي تتحقق في التاجم والماجر والصناعات المختلفة - ريع العقارات المبنية ) للقيام بهذا الاختيار تفسر الموامل التالية نفسها لكي تؤخذ في الاعتبار :

— الامكانية الاجتماعية والسياسية لمرض ضريبة — او زيادة سعر ضريبة قائمة — على الطبقات الاجتماعية .

— مقدرة الجهاز الادارى الضريبي على القيام بالمعبء الذي يستلزمه تغيير وتحصيل الضرائب . وهو عبء يختلف من ضريبة لآخرى .

— اثر الضريبة على الحافز الفردي للنتاج والاستثمار .

— الموازنة بين الحاجة الى إيرادات لتغطية النفقات العادية في الميزانية وبين الحاجة الى إيرادات لتغطية النفقات الخاصة بالتطور الاقتصادي ( الاستثمارات بمختلف انواعها ) .

نرى الامكانية فرض الضرائب المختلفة على اساس الاثر الذي تحدثه بالنسبة لهذه الموامل محاولين اى تبين دور الضريبة في تعبئة الفائض الاقتصادي . لكي يتم فلك سنفرق بين الضرائب على الامراد والضرائب على المشروعات .

١١ ( ) النصد من الضرائب التي تفرض على الأفراد هو الحد من دخول الأفراد القليلة للتصرف فيها (الدخول المتاحة) الامر الذي يحد من الاستهلاك، ومن ثم تستطيع الدولة تمويل عمليات الاستثمار عن طريق الإيراد الضريبي الذي تحصل عليه . في مجال الضرائب التي تفرض على الأفراد يتعين التفرقة بين الضرائب ( غير المباشرة ) التي تفرض على الاستهلاك وبين الضرائب (المباشرة) التي تفرض على الدخول :

— فيما يتعلق بالضرائب على الاستهلاك (وحصيلتها تمثل الجزء الأكبر من حصيللة الضرائب في الاقتصاديات المتخلفة بصفة عامة ) فالاتجاه اليها عادة ما يكون مدفوعا بمبررين .

• أولا ان للضريبة اثر مباشر على انفاق الأفراد ومن ثم يكون اثرها على انقاصه مباشرا ، فعدم وجود السوق المنظمة في هذه الاقتصاديات يحول دون الضريبة والانتشار على نحو يؤدي معه ارتفاع الائتمان الناتج عن فرض الضريبة الى الحد المباشر من القدرة الشرائية للأفراد وبالتالي الى الحد من الطلب على السلع الاستهلاكية ، الامر الذي يؤدي الى الحد من انتاجها بما يترتب عليه من تحرير بعض الموارد الانتاجية لتستخدم في أغراض الاستثمار الذي يتم عن طريق انفاق الدولة على شراء هذه الموارد .

• سهولة وضمن تحصيل هذه الضرائب ، فهي لا تحتاج — كما رأينا — الى جهاز ضريبي كبير لتحصيلها .

الا أن لهذه الضرائب على الاستهلاك حدودها فيما يتعلق أولا بما تنه من إيراد ومدى قدرته على تغطية احتياجات التطور ، وثانياً يتعلق ثانياً بمساسها بالفائض الاقتصادي عن طريق الدخول التي تمسها هذه الضرائب :

• منجم الاتفاق الخاص على الاستهلاك الذي تمه هذه الضرائب يمثل وعاء ضريبيا صغيرا نسبيا نظرا للكبـر النسبي للجزء من

الاستهلاك الذاتي أى الاستهلاك الذى يقوم به المنتجون فى داخل الوحدة الانتاجية (وخاصة فى القطاع الزراعى) دون أن يمر بالسوق .  
 • كما ان الإيراد الناتج من هذه الضرائب انما يستخدم اساسا فى تغطية النفقات العادية فى ميزانية الدولة ، ومن ثم فان الجزء الذى يخصم للاستثمارات يكون صغيرا نسبيا .

• يضاف الى ذلك ان هذه الضرائب تصيب اساسا الطبقات ذات الدخول المحدودة . . . وهى طبقات لا تحصل على جزء من الفائض الاقتصادى فى صورته النقدية . ومن هنا كان اثر هذه الضرائب فى تعبئة الفائض الاقتصادى محدودا بحدود فرضها على السلع الكيالية التى تستهلكها الطبقات التى يؤول اليها الفائض الاقتصادى . أما الطبقات ذات الدخول المنخفضة فدخولها لا تحتل الحد منها والا حقت ذلك اثرا غير موات على انتاجية هذه الطبقات ( أولا اذا ما أدت الضرائب الى خفض مستواهم المعيشى وبالتالي من قدرتهم الانتاجية ، وثانيا اذا أثرت على الدافع على الإنتاج على نحو يقلل من هذا الدافع ) ، كما انه قد ينتج آثارا سلبية غير مرغوبة .

ومن ثم يصبح من الضرورى فرض ضريبة ( ذات سعر مرتفع ) على الاستهلاك الكيالى ، اذ هى تمس الدخول المرتفعة المتضمنة لجزء من الفائض الاقتصادى والتى تنفق على شراء سلع كيالية عادة متكون مستوردة من خارج الاقتصاد المتخلف . فيكون الاستيراد مناسبة لفرض هذه الضريبة .

أما فيما يخص الضرائب على دخول الأفراد ، فيتميز التفرقة بين الدخول الكبيرة الناتجة عادة عن الملكية وبين الدخول الصغيرة وعلى الأخص دخول الفلاحين نوى الملكيات الصغيرة والمتوسطة :

— بالنسبة للدخول الكبيرة التى تنتج عادة عن الملكية ( وخاصة ملكية الأرض الزراعية والمقرات الأخرى ) فانها تنقسم من الجزء الأكبر من الفائض الاقتصادى الذى هو المصدر الأساسى للتراكم . الا ان استقطاع جزء

يذكر من هذه الدخول لا يتم الا عن طريق فرض ضريبة تصاعدية يكون سعرها مرتفعاً . تحقيق ذلك يصانف عقبتين أساسيتين :

- الأولى تتمثل في المقاومة الكبيرة من جانب اصحاب الدخول المرتفعة وهي مقاومة تحول دون فرض الضريبة أو دون تنفيذها ( في حالة فرضها طالما بقيت لهم سيطرتهم الاجتماعية والسياسية في المجتمع المختلف .
- والمقبة الثانية فيما يستلزمه تحميل هذه الضريبة من وجود جهاز اداري ضريبي كفاء نظراً لما تحتاجه من تقدير أو تحديد للدخول النوعية المختلفة للمكلفين وصعوبة ذلك في مجتمع لا تستقر فيه العادات الضريبية ويغيب فيه الوعي الضريبي .

— أما بالنسبة لدخول الفلاحين فإن الضريبة على الدخل في زراعة تقوم على الوحدات الانتاجية الصغيرة ذات الانتاجية المنخفضة لا تحقق اية حصيللة تذكر ، اذ يكاد يكون في حكم المستحيل تقدير هذه الدخول وتحصيل الضريبة عليها ، حيث يقوم بالانتاج ملايين الوحدات الانتاجية تنتج كل منها منتجات مختلفة ، الامر الذي يترتب عليه صفر الكبيات التي يبيعها كل فلاح من محصول معين . اصف الى ذلك ان تحميل هذه الضريبة عنا يكاد يكون مستحيلاً من وجهة النظر الخاصة بالجهاز الاداري الضريبي . كل هذه عوامل تجعل فرض مثل هذه الضريبة في حكم المستحيل ، وتجعل حصيلتها ضئيلة في حالة فرضها .

على هذا الاساس يتضح ان تعبئة الفائض الاقتصادي لاغراض التطور بواسطة الضرائب على الأفراد ( على الاستهلاك وعلى دخول الأفراد ) تصادفه عقبات تجعل دور الضريبة محدوداً في هذا المجال ، وتحول دون تعبئة الجزء الاكبر من هذا الفائض اذا ما اقتصرنا على الضرائب .

( ب ) اما الضرائب التي تفرض على المشروعات الخاصة التي توجد غالباً في مجال النشاط غير الزراعي فيفترق في شاتها بين المشروعات القديمة التي تنتج وفقاً لفنون انتاجية مختلفة ومن ثم تكون الانتاجية فيها منخفضة ،



وبين المشروعات الحديثة التى تستخدم ادوات انتاج وفنون انتاجية حديثة ومن ثم تكون الانتاجية فيها مرتفعة . بالنسبة للنوع الاول من المشروعات نمضى الضرائب عليها سيؤثر على ثمن البيع بالارتساع الامر الذى لا يكون مرغوبا في جو يسوده الاتجاه التضخمى بماله من آثار سيئة خاصة على التصدير كما هو الحال في اغلب الاقتصاديات المتخلفة ، خاصة في فترة يتم فيها القيام بجهود استثمارية بما تخلقه من دخول نقدية بمعدلات تفوق معدلات زيادة السلع الاستهلاكية .

اما بالنسبة للمشروعات الحديثة حيث الانتاجية مرتفعة نسبيا فان نمضى ضرائب مرتفعة نسبيا لا يؤثر كثيرا على ثمن البيع وانما سيحد من الفائض الذى يبقى لدى المشروعات والذي يمكن استخدامه في الاستثمار . هنا تجد الدولة نفسها بين امرين :

— اما نمضى ضرائب مرتفعة والحصول على جزء كبير من الفائض الذى يتحقق من هذه المشروعات . الامر الذى قد يؤدى الى الحد من التطور التلقائى لهذه المشروعات ، ومن ثم من تطور النشاط الانتاجى الخاص في مجموعه .

— واما ترك الارياح التى تتحقق في هذه المشروعات دون ضريبة او الاكتفاء بمسعى ضريبة منخفضة الامر الذى لا يفسد من قيام المشروع الخاص بالاستثمارات اللازمة لتحقيق التغيير الهيكلى ، اى التطور الاقتصادى ، خاصة عند سيادة الطابع الاحتكارى على النشاط غير الزراعى كما هو الحال بالنسبة لمالية الاتصالات المتخلفة .

على هذا النحو يتضح لنا ان للضرائب على المشروعات الخاصة هي الاخرى حدودا تحد من قدرتها على تعبئة الفائض الاقتصادى لاغراض التطور .

لم يبق — في نطاق الضرائب — الا الضرائب التى تفرض على الملكية او على الثروة عند انتقالها . وسنرى فيما بعد حدود الضريبة التى تفرض على ملكية الارض . اما فيما يتعلق بالضريبة على التركات نفرضها بمسعى تصاعدى

مرتفع قد يحقق غرضا مزدوجا : الحصول على ايراد يمكن الدولة من تغطية جزء من النفقات اللازمة للاستثمار العام ، وكذلك الحد من انعدام التساوى في توزيع الثروة بين الافراد . ولكن فرض هذه الضرائب بسعر مرتفع يلقى معارضة اجتماعية قوية ، الامر الذى يحد من الدور الذى يمكن ان تلعبه مثل هذه الضريبة طالما لم يتحقق التغيير الجذرى في التنظيم الاجتماعى .

على هذا النحو تتضح القدرة المحدودة للضرائب في تعبئة الفائض الاقتصادى لأغراض التطور في حالة الانتهاء اليها لتمويل الاستثمار العام دون محاولة إعادة تنظيم المجتمع واتخاذ الإجراءات التنظيمية التى تسمح بتعبئة الفائض الاقتصادى على النحو الذى نراه بعد قليل . قبل القيام بذلك يتعين التعرف على حدود الانتهاء الى القروض العامة والتمويل عن طريق عجز الميزانية في تعبئة الفائض الاقتصادى في اقتصاد متخلف .

٢ - القروض العامة : لن نقف طويلا لبيان حدود القروض العامة في تمويل الاستثمار العام وخاصة في تعبئة الفائض الاقتصادى في اقتصاد متخلف ، اذ لعبت هذه القروض - ولاتزال تلعب - دورا يكاد يكون غير محسوس في الاقتصاديات المتخلفة . مرد ذلك :

— أولا أن الطبقات ذات الدخول المرتفعة يرتفع لديها الميل للاستهلاك الكمالى ( والطلائش في بعض الاحيان ) وخاصة السلع الاستهلاكية المستوردة .  
منهط استهلاك هذه الطبقات ، تحده علاقات الاقتصاد القومى بالسوق الرأسمالية العالمية .

— الارتفاع النسبى لسعر الفائدة ، وذلك لظلة المدخرات المعدة للاقراض ( فمالية اجزاء الفائض الاقتصادى تذهب اما للاستهلاك الكمالى للطبقات التى تحصل عليه او في شراء الارض - الامر الذى لا يضيف الى الطائفة الانتاجية للمجتمع - او في نشاط المضاربة ) . ولازدياد المخاطر التى كانت تصاحب القروض التى كانت تتم في كثير من الاحيان لأغراض استثمارية .

— التغير المستمر في قيمة النقود ( نحو الهبوط ) مع الاتجاه الصعودي في الائمان (اذ تملأ غالبية الاقتصاديات المتخلفة من ضغوط تضخمية) .  
عند انخفاض القوة الشرائية للنقود يقل اقدام الامراء على اقراض الدولة  
اذ يحصل الافراد — في حالة التدهور المستمر لقيمة النقود — عند المداد  
على قوة شرائية اقل من القوة الشرائية التي انتقلت الى الدولة عند  
الاكتتاب في القرض .

— تضيق إمكانية الالتجاء الى القروض العامة أخيراً بالحدود التي يفرضها  
ضيق السوق النقدي في الاقتصادات المتخلفة ، وانشغاله أساساً في  
عمليات نقدية قصيرة الأجل ( والاقراض لاغراض التطور هو اقراض  
يتعلق بالزمن الطويل ) لتقابل العمليات التجارية وخاصة تلك المتعلقة  
بالتجارة الخارجية ( بالصادرات والواردات ) نظراً للدور الذي كانت تلعبه  
الاقتصاديات المتخلفة كالاقتصاديات تابعة للاقتصاديات الرأسمالية الأم  
ودور البنوك في تحقيق هذا الدور .

٣ — عجز الميزانية : تعرفنا عند دراسة السياسة المالية في اقتصاد  
رأسمالي متقدم المقصود بتمويل الإنفاق العام على الاستثمار عن طريق عجز  
الميزانية . وقد حاولت بعض البلدان المتخلفة استعارة هذا التكتيك لتنفيذ  
البرامج والمشروعات الاستثمارية ، وذلك في الحالات التي لا تكفي فيها  
الوسائل العادية للتمويل او في حالة استحالة استخدامها . ولكن هيكل  
الاقتصاد المتخلف — الذي يختلف كما رأينا عن هيكل الاقتصاد الرأسمالي  
المتقدم ويفرض بالتالي مشكلات مختلفة — يفرض حدوداً على استخدام هذه  
الوسيلة في التمويل ، حدوداً تنبع من الحقيقة التي مؤداها ان اثر جرعة  
معيّنة من التمويل عن طريق عجز الميزانية يختلف في اقتصاد متخلف عنه في  
اقتصاد رأسمالي متقدم . فالاقتصاد المتخلف — كما رأينا — يخلط عليه  
الطابع الزراعي ، وغالبية الإنتاج تنتجه وحدات عائلة الفلاح التي تهدف  
الى تحقيق أقصى ايراد ( وليس أقصى ربح ممكن ) .

في هذا الاقتصاد لا توجد عادة طبقة إنتاجية معطلة كبيرة (وخاصة في

مجال انتاج السلع الاستهلاكية) ويحتوى الاقتصاد النقص المستمر فى الموارد التى يمكن استخدامها ( وخاصة للاستهلاك ) على نحو مباشر . فى موقف كهذا يترتب على الزيادة فى الدخول النقدية الناجمة عن الاتفاق العلم على تكوين رأس المال ( أى على الاستثمار ) زيادة فى الطلب على السلع الاستهلاكية بصفة عامة وفى الطلب على سلع الاجور ( أى السلع التى تستهلكها الطبقة العاملة : وخاصة المواد الغذائية التى يكون الاتفاق عليها الجزء الاكبر من ميزانية العائلة فى هذه الطبقة ) .

اثر هذه الزيادة فى الطلب على السلع الاستهلاكية يختلف من اقتصاد لآخر :

— فى الاقتصاديات المختلفة التى تنتج فائضا فى المواد الغذائية تصدره الى الخارج الاثر المباشر للزيادة فى الطلب الداخلى على المواد الغذائية يقع على ميزان المدفوعات ، اذ سيترتب على زيادة هذا الطلب نقص فى كمية الفائض الذى يصدر . نأما اثنان المواد الغذائية فقد لا ترتفع فى اول الامر . — أما فى الاقتصاديات المختلفة التى تصدر مواد اولية غير المواد الغذائية فان الاثر المباشر للزيادة فى الطلب الداخلى على المواد الغذائية يتمثل فى رفع اثنان هذه المواد . فاذا ما كان الاقتصاد ينتج ما يحتاجه من مواد غذائية فان عمل المضاعف سيكون اسلما فى صورة نقدية وليس فى صورة مبنية . بمعنى آخر ، يترتب على الاتفاق العام على الاستثمار ( الذى يتم تمويله عن طريق عجز الميزانية ) زيادة فى الدخل النقدى دون ان يتبع ذلك زيادة تذكر فى الانتاج ، وخاصة انتاج السلع الاستهلاكية التى تذهب اليها الزيادة فى الدخول النقدية ( وعلى الاخص المواد الغذائية ) . يرد ذلك الى الطبيعة الفنية لاهم نشاط توجه الى منتجاته غالبية الزيادة فى الدخول النقدية فى الاقتصاديات التى يحصل فيها غالبية الافراد على دخول منخفضة أى الطبيعة الفنية للنشاط الزراعى . فطبيعة الانتاج الزراعى فى هذه الاقتصاديات لا تسمح بتحقيق الاثار المتعاقبة ( الاثار الثانوية والاثار التى تلحقها ) من زيادة فى الدخل النقدى والانتاج التى تنتج عن الزيادة الاولى فى الدخول النقدية الناجمة عن الاتفاق على الاستثمار العام ، وذلك للاسباب الآتية التى تظهر فى جانب عرض المنتجات الزراعية :

( أ ) من المعروف ان عرض المنتجات الزراعية قليل المرونة في الزمن  
القصير .

( ب ) بما ان الزراعة تعتمد لحد كبير على الظروف المناخية ( وخاصة في  
البلدان التي تعوزها مشروعات الري ) فان الاستجابة لارتفاع اثمان المنتجات  
الزراعية تحدث اثرا اقل فعالية على الانتاج .

( ج ) يميل منحني عرض الزراعة في مجموعها الى اعلا الى الانحراف  
نحو اليسار الامر الذي لا يحتم ان تؤدي الزيادة في قيمة الانتاج ( الناتجة عن  
ارتفاع الاثمان ) الى زيادة في حجم الانتاج .

( د ) وجود القيود المفروضة على الانتاج الزراعى ( سواء اكانت متعلقة  
بكمية او اثمان المنتجات الزراعية ) وكذلك عدم التيقن بالنسبة للفترة التي  
ستستمر الاثمان خلالها في الارتفاع يقلل من استعداد الفلاحين للاستجابة  
للزيادة الاولى في الدخول .

( هـ ) حتى في حالة استعداد المنتجين للاستجابة للزيادة في اثمان  
المنتجات اى استعدادهم لزيادة الانتاج ، فان التنفيذ يواجه بالمصعوبات  
الناتجة عن عدم وجود الاكتماليات والنقص في عناصر الانتاج اللازمة لزيادته .  
يترتب على ذلك النتيجة التالية : ان يكون مضاعف الدخل في صورة  
نقدية اعلى بكثير من معدل زيادة الانتاج ( اى الدخل الحقيقي ) .  
اما في جانب الطالب فان ارتفاع اثمان المنتجات الزراعية ( وبالتالي  
دخول الفلاحين ) يؤدي :

— اما الى زيادة في استهلاك المجتمع الريفي في المنتجات التي ينتجها ( وذلك  
اذا ما سمحت طبيعة هذه المنتجات باستهلاكها بواسطة المنتجين ) . الامر  
الذي يؤدي الى نقص في الفائض الزراعى المدد للتسويق ، اى في الفائض  
الذي يمكن استخدامه في تغذية اشخاص لا يقومون بانتاج السلع الاستهلاكية  
وانما يعملون في خلق طائفة انتاجية جديدة ، اى في الاستثمار . النتيجة النهائية  
تمثل في الحد من النشاط الاستثماري .

— ولما الى زيادة في استهلاك المنتجين الزراعيين للسلع الاستهلاكية فحسب الزراعية . في هذه الحالة الزيادة في الطلب على هذه المنتجات الاخرى تؤدي الى زيادة الواردات منها ( اذا لم تكن هناك قيود على استيرادها ، والا أدى ذلك الى رفع اثمانها ) او الى ارتفاع اثمان هذه المنتجات ( في حالة انتاجها داخليا ) دون زيادة تذكر في انتاجها نظرا لانعدام مرونة الجواز الذي ينتج المنتجات غير الزراعية (١) .

في ظل هذه الظروف ( الخاصة بالعرض والطلب ) يعكس مبدأ المضاعف نفسه اساسا في صورة نقدية معطيا للائتمان الفرصة في ارتفاع لا يعادله ارتفاع في كمية السلع الاستهلاكية التي زاد الطلب عليها . بعد فترة تطول او تقصر يؤثر ارتفاع اثمان المواد الغذائية ( اساسا من خلال زيادة الاجور ) على نفقة انتاج المواد الاولية التي تصدر ، الامر الذي قد يؤدي الى احداث اثر غير موات على ميزان المدفوعات .

وقد يزداد الموقف خطورة في الحالة التي يستورد فيها الاقتصاد كمية من مواد الغذائية من الخارج . اذ تخلق الزيادة في الطلب على المواد الغذائية ( في حالة عدم اتخاذ اجراءات تؤدي الى امتصاص الزيادة في الدخول النقدية الناتجة عن الاتفاق العام على الاستثمار ) ضغوطا لزيادة الواردات من هذه المواد الغذائية . ( اذا اريد للاستهلاك الحقيقي لمن كانوا يعملون قبل تنفيذ برنامج الاستثمار العام الا ينقص نتيجة لاعادة توزيع سلع الاجور عن طريق ارتفاع الاسعار ) . الامر الذي يعنى — الى جانب خلق عجز في ميزان المدفوعات ، او زيادته في حالة وجوده من قبل — تحويل العملات الاجنبية الموجودة تحت تصرف البلد من شراء السلع الانتاجية ( للانتاج او الاستثمار )

---

(١) هناك مواليد كثيرة تكون وراء انعدام مرونة هذا الجزء من الجواز الانتاجي ، فنكر منها :

- عدم وجود الطاقات الانتاجية المطلقة بقدر يذكر .
- صعوبة الحصول على المواد الاولية والمستلزمات الاخرى لزيادة الإنتاج .
- عدم مرونة منحني عرض المال للمرة .
- الطبيعة الاحتكارية للوحدات الانتاجية في بعض فروع التنتاج الصناعي .

الى شراء السلع الاستهلاكية . بطبيعة الحال لن تكون خطورة الموقف بهذه الدرجة اذا كان البلد يمتلك رصيدا من العملات الاجنبية يسحب عليه .

بهذا يتضح ان تمويل الاتفاق على الاستثمار العام عن طريق عجز الميزانية يخلق المفخوط التضخمية بعد مدى محدود وذلك نظرا لانعدام مرونة الجزء الانتاجى الذى يتميز بها هيكل الاقتصاد المتخلف . بمعنى آخر اذا كان من الممكن الالتجاء الى طريقة عجز الميزانية لتمويل الاستثمار العام لدرجة كبيرة في اقتصاد راسملى متقدم دون خشية حدوث خطر تفخى ( ولو ان ذلك محدود كذلك بالطبيعة الاحتكارية للجهاز الانتاجى في هذا الاقتصاد ) فان الالتجاء الى هذه الطريقة لا يكون الا لدرجة محدودة في اقتصاد متخلف نظرا لعدم مرونة الجهاز الانتاجى ، وخاصة الجزء منه المنتج للسلع الاستهلاكية ، الامر الذى يسرع بالاثر التضخى لهذه الطريقة من طررق تمويل الاتفاق العام ويحد بالتالى من فعاليتها في مجال تقرير السياسة المالية في هذا النوع من الاقتصاديات . ( بطبيعة الحال ليس هنا مجال دراسة ظاهرة التضخم في هذه الاقتصاديات وبيان اثره في اثناء عملية التطور ، وتحديد بالتالى القدر من التضخم الذى يعتبر مرغوبا والنقطة التى يصبح بعدها التضخم خطرا على برامج التطور الاقتصادى ) .

يهمنا بالنسبة للتضخم انه يؤدى الى خلق نوع من الاضرار الاجبارى يتحمله اساسا ذوى الدخول المحدودة فميزيد من النصيب النسبى للارباح . هذا في حدود القدر من التضخم الذى لا يعد خطرا على برنامج التطور الاقتصادى . فيها وراء هذه الحدود ، وهى كما راينا ضيقة النطاق ، لا يجوز الالتجاء الى وسيلة عجز الميزانية في تمويل الاتفاق العام ، الامر الذى يحد من امكانيات استخدامها في اقتصاد متخلف (١) .

---

( ١ ) انظر في هذا الخصوص :

A.N. Agarwala, Deficit Financing in Underdeveloped Countries -

مما تقدم يتضح ان قدرة السياسة المالية ( بالنسبة للضرائب ، للقروض العامة ، او لعجز الميزانية ) على تعبئة الفائض الاقتصادى لاغراض الاستثمار العام محدودة . فلذا كانت المرحلة الاولى من مراحل التطور الاقتصادى تستلزم زيادة معدل الاستثمار الى مايزيد عن ١٥ ٪ من الدخل القومى فاعتماد الاقتصاد المخلف اساسا على السياسة المالية لتعبئة المدخرات اللازمة للقيام بنصيب الاستثمار العام فى الاستثمار الكلى لايمكن هذا الاقتصاد من تحقيق التغيرات الهيكلية . لتحقيق هذه التغيرات يتعين اذن البحث عن وسائل اخرى ، وهى الوسائل التى تضمن اعادة تنظيم المجتمع على نحو يمكن من اتخاذ السياسة التطويرية المناسبة ، اى تضمن اعادة تنظيم عملية الاختصاص بالفائض الاقتصادى والحيولة دون الطبقات الاجتماعية المعادية للتطور والحصول على هذا الفائض . يتم ذلك عن طريق اتخاذ وسائل تنظيمية ليس هنا مجال الكلام عنها ، وان امكن القول ان اهم هذه الاجراءات التنظيمية تتمثل فى مجال النشاطات غير الزراعية فى التلميم الذى يضمن حصول الدولة ( والدولة التى تمثل المنتجين المباشرين ) مباشرة على الفائض الذى يتحقق فى الوحدات التى تقوم بهذه النشاطات . اما الزراعة فاعادة تنظيمها تقتضى البحث عن شكل جديد للوحدة الانتاجية :

---

z in, Some Aspects of Economic Advancement of Underdeveloped Countries, 1958.

— E.M. Bernstein & I.G. Patel, Inflation in Relation to Economic Development, I.M.F. Staff Papers, November 1952, Vol.II, No.3.

— R. de Oliveira Campos, Inflation and Balanced Growth, in: H. S. Ellis (ed.) Economic Development for Latin America, Macmillan, London, 1961 p. 82 — G. Maynard, Inflation in Economic Growth, in: Economic Growth. Rationale, Problems, Cases, E. Nelson (ed.), 1960

— V.K.R.V. Rao, Investment, Income and the Multiplier in an Underdeveloped Economy; Deficit Financing for Capital Formation and Price Behaviour in an Underdeveloped Economy, both articles in: Essays in Economic Development. Asia Publishing House, London 1964 — B. Ryelandt, L'Inflation en pays sous-développé, Monton. Paris, La Haye, 1970.



— يمكن أولاً على زيادة الإنتاج عن طريق التمكن من استخدام غنوم الإنتاج الحديثة .

— ويحدد نسبياً من الاستهلاك في داخل الوحدة الإنتاجية الزراعية ، أى يزيد من مقدار الفائض الزراعى لئولئك دون ملتصحية بالمنتجين المباشرين في الزراعة ) .

— ويسول أخيراً من عملية تعبئة هذا الفائض بقصد استخدامه في أغراض استثمارية في الزراعة وفي غير الزراعة .

ويوهى البعض بأن السياسة الضريبية ( كجزء من السياسة المالية ) تستطيع أن تحدث التغييرات التنظيمية اللازمة لتحرير الفائض الاقتصادى من أيدي الطبقات ذات الموقف المعادى للتطور الاقتصادى ، أى إيجاد التنظيم الذى يمكن الدولة من تعبئته لأغراض الاستثمار اللازم لأحداث التغييرات في هيكل الاقتصاد القومى ، ويضربون لذلك مثلاً ما حققته السياسة الضريبية التى اتخذتها حكومة الميجى في الزراعة اليابانية في الربع الأخير من القرن التاسع عشر (١) ، والتغييرات التى أحدثتها الأمر الذى مكن من تعبئة الفائض الزراعى لأغراض الاستثمار اللازم للتطور الاقتصادى . لئرى باختصار كيف تم ذلك وما إذا كانت الظروف الحالية للاتصاحيات المتخلفة تمكن من اتباع مثل هذه السياسة لأحداث التغييرات التنظيمية .

في الربع الأخير من القرن الماضى قامت حكومة الميجى في اليابان بالقضاء على حقوق الإقطاعيين في الريف وأحلت نفسها محلهم في مقابل مكوك بمديونية الدولة لهم بالتعويضات ، إذ كان سيد الأرض يحصل على نصيب عيسى يصل الى نصف محصول الأرز . وقامت الدولة بفرض ضريبة عقارية يتعين دفعها نقداً ، وتتحدد الضريبة كنسبة من قيمة الأرض بصرف النظر عن الإنتاج . على

---

(١) انظر في ذلك الصفحات من ٢١٧ - ٢٦٢ في الترجمة العربية لكتاب بول يارون الذى ظهر تحت عنوان الاقتصاد السياسى والتنمية ، السابق الإشارة إليه . وانظر كذلك :

W. W. Lockwood, The Economic Development of Japan, Princeton University Press, Princeton, 1954.

علا تظل حصيله الضريبية دون تغيير من سنة الى اخرى وتضمن الدولة ايرادا مبتا ظل يمثل ٨٠٪ من مواردها المالية خلال عشرين عاما . ولضمان فعالية النظام انشأت الدولة ادارة مساحه لتسجيل الارض ، وهى عملية اظهرت ان ملكية بعض الفلاحين لم تكن متاكدة ورغم ذلك تركتهم الدولة يزرعون الارض رانما كرامعين لارض تملكها الدولة فى كثير من الحالات . فلماذا كانت النتيجة ؟

**اولا :** اذا كان على الفلاح ان يدفع ضريبة مرتفعة مقدارها ثابت لا يتغير . حسب ما اذا كان المحصول جيدا او رديئا فكلما ما كان يجد نفسه مضطرا لرفعراض من التجار وغيرهم لسداد مقدار الضريبة فى السنوات التى يكون بها المحصول رديئا . تترجيا وجد عدد كبير من الفلاحين انفسهم مضطرين ترك الارض للدائنين نتيجة لمجزهم عن سداد الديون والضريبة ، ومن ثم من اتجاههم نحو الصناعة كعمال . هذا بالاضافة الى الزيادة السنوية فى لنوة العاملة ( الناتجة عن زيادة السكان ) ضمن للصناعة تزويدها بالايدي العاملة الرخيصة .

**ثانيا :** لكى يقوم الفلاح بدفع الضريبة نقدا كان عليه ان يبيع انتاجه و جزء كبير منه فى السوق . على هذا النحو تتحول الزراعة من الانتاج للاستباع مباشر لحاجات المتعجين وحاجات ملاك الارض الى انتاج بقصد المبادلة ينتج اعاصيل التجارية ، الامر الذى يعنى وجود غلثس زراعى معد للتسويق . مع هذا الغلثس ، انتقله للمدينة يضمن للعاملين فى الانتاج والاستثمار لصناعيين المواد الغذائية اللازمة . على هذا النحو تضمن الصناعة ليس فقط لنوة العاملة وانما كذلك احتياجاتها من المواد الغذائية .

**ثالثا :** لمواجهة الالتزامات التى يتعين الوفاء بها كضريبة وكايجار الارض وكانت تصل فى مجموعها الى ٦٠٪ من قيمة المحصول السنوى ) ، وخاصة ان قل عدد من بقى على الارض من العاملين انتجه الفلاح الى زيادة الانتاج ، طريق بذل جهود فنية اكبر . فى نفس الوقت تدخلت الدولة لمساعدته من طريق تزويده بالمعرفة وخاصة تلك المتعلقة بالتقنيات الانتاجية الجديدة ، وكذلك

عن طريق محاربة الآفات الزراعية والأمراض النباتية . كما نظمت تيمم التعاونيات في بعض الأحيان . ترتب على ذلك أن ارتفعت انتاجية العمل في الزراعة الى الضعف تقريبا بين عامي ١٨٨٥ ، ١٩١٥ .

تبين هذه التجربة دورا محينا لعبته السياسة الضريبية في أحداث التغييرات الجوهرية في الزراعة ، وهو دور أدى الى زيادة في انتاجية العمل الزراعى . قبل أن نبين ما اذا كان من الممكن أحداث مثل هذه التغييرات الجوهرية في القطاع الزراعى للاقتصاديات المتخلفة المعاصرة يتعين أولا أن ننبه الى الملاحظتين الآتيتين :

— أولا : أن هذه التغييرات الجوهرية لم تكن من منع السياسة الضريبية وحدها اذ سبق فرض الضريبة العقارية تدخل تنظيمى من جانب الدولة للقضاء على حقوق الإقطاعيين وإحلال نفسها محلهم في علاقاتهم بالفلاح كما لحق فرض الضريبة تدخل الدولة لتنظيم قيسام التعاونيات في بعض الأحيان .

— ثانيا : أن الوضعية في الاقتصاديات المتخلفة المعاصرة تختلف عن وضعية الاقتصاد اليابانى في ذلك الحين ، فعلى غالبية هذه الاقتصاديات مثلا يتم جزء كبير جدا من انتاجها للسوق ، وذلك منذ أن دخلت حظيرة الانتاج الرأسمالى العالمى وعرفت المحصولات التجارية مثل القطن والمطاط والكاكاو ... الى غير ذلك .

لم يبق اذن الا أن نبين حدود السياسة الضريبية في أحداث التغييرات التنظيمية اللازمة لتطوير الزراعة في الاقتصاديات المتخلفة المعاصرة . السياسة الضريبية التى تتخذ لاحداث هذه التغييرات التنظيمية قد تهدف إما الى تعديل نظام ملكية الارض ، أو الى التأثير على نظام الانتاج أو الاستثمار ، سنقتصر على رؤية إمكانية تحقيق الهدف الاول تاركين الآخرين لفرصة أخرى من الدراسة .

تعديل نظام ملكية الارض قد يأخذ صورة تجزئة الملكيات الكبيرة التى

لا تستغل استغلالا كليا أو جزئيا ، كما قد يأخذ صورة تشجيع نوع معين من الملكية .

في الحالة الأولى قد يكون الاتجاه إلى ضريبة تصاعدية ذات سعر مرتفع على الدخل الناتج من ملكية الأرض . على أن تقدر الضريبة لا على أساس الإيراد الفعلي وإنما على أساس الإيراد الاحتمالي أي القيمة التي يحصل عليها المالك الكبير كإيراد فيما لو كانت الأرض تستغل استغلالا كليا ، الأمر الذي قد يدفعه إلى استغلال الأرض استغلالا أحسن . من المتصور كذلك فرض الضريبة على أساس المساحة مع تفرقة من حيث سعر الضريبة بين مساحات مستقلة ومساحات غير مستقلة أصلا أو مستقلة استغلالا غير كفاء ، الأمر الذي قد يدفع المالك إلى بيع أجزاء من ملكياتهم .

هذه الوسائل الضريبية لا تؤدي إلى نتائج إيجابية للأسباب الآتية :

— يوجد كبار الملاك في موقف يمكنهم من نقل عبء الضريبة إلى الفلاحين مستأجري الأرض عن طريق رفع الإيجار ، خاصة في المجتمعات التي يكون الضغط فيها على الأرض كبيرا . النتيجة : تبقى الملكيات الكبيرة على حالها مع زيادة الأعباء على الفلاحين .

— أن الأرض لا تمتلك لاستغلالها فقط وإنما كذلك لأنها أحد أسس القسوة الاجتماعية لأصحابها لما تتميز به من ثبات نسبي بالنسبة للثروة المتقولة . يرتب على ذلك أن فرض ضريبة عقارية قد لا يغير من سلوك مالك الأرض حتى إذا لم يستطع نقل عبئها فيقبل دفعها من إيرادات أخرى تأتي له من التجارة أو الصناعة .

— من ناحية ثالثة يضيع أثر التصاعد جزئيا عن طريق الارتفاع الشخصي في الأسعار ( الذي تعاني منه غالبية الاقتصاديات المتخلفة ) الأمر الذي يجعل الضريبة تمثل نسبة محدودة من ثمن الأرض ، وبالتالي لا تدفع مالكيها إلى التخلي عنها كليا أو جزئيا .

— أن فرض ضريبة تصاعدية ذات سعر مرتفع ( تقدر على أساس قيمة الأرض أو قيمة الانتاج السنوي أو قيمة الربح ) يلقي مقاومة كبيرة من

ملك الأرض ، وهي مقاومة تكون ذى اثر حاسم طالما استمرت سيطرتهم الاجتماعية والسيلسية .

لما استخدام الوسيلة الضريبية لتشجيع نوع محين من الملكية عن طريق الاعفاء من ضريبة الاطيان مثلا ( كاعفاء المساحات التى لا تزيد عن ٢٠ فدان اذا كانت مستظلة بواسطة العائلة التى لا تملك ارضا اخرى ، كما هو الحال فى البرازيل . او اعفاء الارض التى يقبل اصحابها الدخول فى جسيمات تعاونية كما هو الحال فى الهند ) فهو اجراء محدود الاثر ، اذ فضلا عن انه قد يبقى على الوحدات الزراعية مغلقة على نفسها فانه ليس بالاجراء الكافى لتحويل الزراعة على نحو يزيد الانتاج والفائض ويسهل عملية تعبئة هذا الاخير لاغراض التطسور .

الانتحاء الى السياسة الضريبية كوسيلة اساسية لتعديل نظام ملكية الارض لا يحقق اذن النتائج محدودة للغاية الامر الذى يلزم معه القيام باجراءات تنظيمية جذرية تمكن الزراعة من ان تقوم بدورها فى عملية تطوير الاقتصاد المتخلف . من هنا جاءت الحاجة الى اصلاح زراعى شامل . ليس هنا بطبيعة الحال مجال دراسة ذلك وانما يتعين الاشارة الى ان الاصلاح الزراعى فى ذاته لا يكفى لزيادة الانتاج ، وزيادة الانتاج لو تحققت لا تعنى تحرير الفائض الزراعى ، وانما يتعين البحث عن شكل جديد للوحدة الانتاجية يسمح بزيادة الانتاج مع الحد النسبى من استهلاك المنتجين وتسهيل عملية تعبئة الفائض الزراعى ، بعبارة اخرى لابد من اعادة تنظيم القطاع الزراعى على نحو يجعل الملكية والادارة للمنتجين المباشرين انفسهم فى صورة ملكية جماعية ويسمح من ترشيد الانتاج الزراعى من ناحية حجم الوحدة الانتاجية ، ويؤدى بالتالى الى تحويل المجتمع الزراعى لمصلحة هؤلاء المنتجين المباشرين ، وليس الى مجرد تحويل النشاط الزراعى لتبكين الصناعة من ان تتطور على حساب هؤلاء المنتجين المباشرين .

\* \* \*

بهذا يتضح ان امكانية قيام السياسة المالية بدور فى تحقيق الهدف الاساسى للسياسة الاقتصادية فى اقتصاد متخلف هى امكانية محدودة . الامر

الذى يعنى الحذر عند الاستهداء بأفكار النظرية العامة فى المالية العامة —  
التي نشأت وتطورت داخل اطار المجتمع الرأسمالى والأفكار المتعلقة بالسياسة  
المالية المترتبة عليها — عند رسم سياسة اقتصادية لتطوير اقتصاد مختلف.  
تصور الوسائل التي ظهرت استجابة لمتطلبات حل المشكلة الاقتصادية كما  
يفرضها هيكل الاقتصاد الرأسمالى المتقدم : ضرورة الالتجاء الى اجراءات  
تنظيمية قد تلعب السياسة المالية فى اطارها دورا يقوم على أسس أخرى  
مختلفة.

## الفصل الخامس

### الاتجاهات العامة لمالية الدولة في مصر

١٩٨٨/٨٧ - ١٩٩١ / ٩٠

تتبلور هذه الاتجاهات العامة لمالية الدولة في مصر ابتداءً من سياسة مالية تمثل أحد مكونات سياسة اقتصادية تتبعها الدولة منذ منتصف السبعينات أوصى بها صندوق النقد الدولي في مرحلة أولى ثم بدأ يشترط الأخذ بها مع تفاقم المديونية الخارجية وانتهى به الأمر إلى فرضها تحت اسم سياسة إعادة التكييف الهيكلي، قدمت لليبولوجيا في مصر، في منتصف الثمانينات باسم سياسة " الإصلاح الاقتصادي " (١) .

وتتمثل مكونات سياسة الصندوق التي بدأت تظهر بالنسبة لمصر فمسي تقارير الصندوق والبنك الدولي ابتداءً من ١٩٧٥ (٢) في :  
أ - تحرير التجارة الخارجية ، أي إزالة العوائق ، التنظيمية والاقتصادية ، أمام الصادرات والواردات ، والعمل على إنهاء الاتفاقات الثنائية الخاصة بالمعاملات الدولية . ومنذ ١٩٦٢ بصندوق ، في برنامج التثبيت على " إنهاء العميل باتفاقيات الدفع الثنائية المعقودة مع الدول الأعضاء في الصندوق في أقرب وقت " .

---

(١) وهي تسمية ، تخفي ، بقصد أو بدون قصد ، حقيقة هذه السياسة وما تجلبه على الاقتصاد المصري من تقلص في قدراته الإنتاجية الحقيقية وانتشار البطالة المفتوحة والبطالة الجزئية ، وتعرض الوحدات الإنتاجية الصناعية للتصفية أو تعريضها لمنافسة الاحتكارات الدولية العتية وانتقال ملكية الوحدات الإنتاجية المملوكة للدولة وللأفراد المصريين إلى الأجانب وانتشار نشاطات المضاربة والتربح بقصد الكسب النقدي السريع المشروع وغير المشروع ونقل الأموال السائلة نحو خارج المجتمع المصري ..

(٢) بل ونجد أهم مكونات هذه السياسة في برنامج التثبيت الذي يقترحه الصندوق على الحكوم المصرية في ١٩٦٢ .

وان كان لمطلب المندوق هذا معقوليته في ظل نظام أسعار الصرف الثابتة الذي ساد في الخمسينات والستينات ، فهو يفقد كل معقوليته في ظل نظام أسعار الصرف المعمومة الذي تحويه فوضى النظام النقدي الرأسمالي الدولي الحالي ، منذ ١٩٧٣ حيث أصبح عديم الاستقرار النقدي هو الظاهرة الوحيدة المستقرة . هنا تبيح اتفاقات الثنائية للمدفوعات الدولية الملجأ الطبيعي لمن يريد حد أدنى من الاستقرار في تعاملاته الدولية ، ومن ثم في اقتصاده الداخلي . ورغم ذلك ، وازاء اصرار المندوق أعلن خطاب نوايا الحكومة المصرية في ١٩٧٦ في بنده الثاني عشر " توقع أن نكون قد اتفقا على انها . معظم اتفاقيات الدفع الثنائية الباقية مع أعضاء المندوق " . وتلتعهد الحكومة المصرية في البند العشرين من نفس الخطاب بالالتزام بتوقع اتفاقيات . دفع ثنائية دون التنازل . المصيق مع المندوق " . وطبيعي ألا تكتفى الحكومة المصرية " بالنوايا " خشية أن تفوذا نواياها الحسنة الى الجحيم وتعمل جاهدة على إلغاء اتفاقيات الدفع الثنائية فعلا لتجد نفسها في بداية الثمانينات ولم يعد بينها وبين الدول الأخرى أكثر من أربع اتفاقيات دفع . وهكذا تزيد الحكومة من درجة تمتعها بجنة " نظام أسعار الصرف المعمومة " .

ب - تحرييق سوق الصرف ، أي ازالة الرقابة على النقد الأجنبي وعدم التدخل في تحديد قيمة العملة . وترك تحديد لقوى السوق لينتهي الأمر الى سعر واحد لسرف الجنية المصري . هذا الامر أصبح مصدر اهتمام خاص للمندوق الذي يصر على عدم تدخل الدولة في سوق صرف الجنيه المصري ، والالتزام بالقضاء على تعدد أسعار الصرف ، ومن ثم ضرورة تخفيض قيمة الجنيه الخصري ، ورغم أن تخفيض العملة لا يكون السبيل ، وفقا لأحكام صندوق النقد الدولي ، الا كملجأ أخير . ورغم أن سعر صرف العملة الوطنية يصبح من العوامل الهامة التي تؤثر في تعاملات الاقتصاد القومي مع الخارج نظرا ، أولا لأهمية الطلب الخاص في مكونات الطلب الكلي ومن ثم أثر ذلك على مستوى السعالة والدخل . وثانيا : لاتصاف كل الموقف الدولي بتقلبات أسعار صرف العملات . ويكون من الضروري أن يكون سوق الصرف أحد المجالات



التي تتدخل فيها الدولة . اما لتحقيق سياسته اقتصاديه اساحية محددة مسبقا أو  
 لإصلاح مسار الاقتصاد القومي . بعد الأحداث -وعليه يكون الصندوق النقد الدولي قد  
 منح الدولة ، أو طلب منها أو اشترط عليها ( وفقا للوضع المالي والمدي السذي  
 وصلت اليه الدولة في خلق موقف يجعلها راغبة في التعامل مع الصندوق أو مرغمة  
 على التعامل معه ) بالابتعاد عن سعر صرف العملة الوطنية وعدم التدخل في تحديده  
 في خضم الاصل فيه أن أسعار الصرف معومة وتتحدد قيمة كل منها بالقدره النسبية  
 لكل من السياحين الحاملين للمعاملات ليحولوا بينها وبين الفرق . ومع هزال السباح  
 المصري جسديا ( انه لا يعتنى لا بتقوية جسمه بالانتاح ولا بالتدريب المتواصل  
 على السباحة ) تكون نصيحة الصندوق بتعميم الجنيه الممرس بمثابة التوصية  
 باغراقه . ويكون الصندوق قد طلب من الدولة في مصر ألا تتدخل في شأن سعر صرف  
 العملة الوطنية في وقت تفرض فيه ظروف الاقتصاد الرأسمالي الدولي ، السذي  
 يسوده عدم استقرار أسعار الصرف ، بأن يصبح سعر الصرف أحد الاموات الرسمية  
 للسياسة الاقتصادية للدولة .

ج - تحرير الائتمان في الداخل ( اللهم باستثناء الاحور ) ، أي عدم تدخل الدولة  
 في تحديد الائتمان . وقد عبر برصاص التثبيت في عام ١٩٦٢ ، سر هذا المكون من مكونات  
 الصندوق بقوله " تعمل الحكومة على الغاء القيود المعروفة على الاسعار في اقرب  
 فرصة ممكنة " ، وهو ما يتم ، في لغة الصندوق - " بالاعاء الدعم بصفة أساسية " ،  
 و " تعديل الاسعار الداخلية بحيث تتناسب مع الاسعار العالمية " .

د - عدم تدخل الدول في سوق العمل ( بعدم الالتزام مثلا بتشغيل الخريجين ) .  
 باعتبار أن ذلك يمثل عبئا على ميزانية الدولة عن طريق زيادة الانفاق العام .

هـ - التركيز على النشاط الاقتصادي الضروري . ويتحقق ذلك ، بإزالة العوائق  
 أمام المستثمر الفرد . المحلي والأجنبي . واعادة النظر في قانون الضرائب على نحو  
 يحابي المستثمر الفرد ، وابتعاد الدولة عن النشاط الاساحي عن طريق وحسدات .

انتاجية تملكها الدولة ( أى ما اُصطلح على تسميته فى مصر بالقطاع العام ) .  
 والفكرة الأساسية هنا أن الصندوق ليس ضد القطاع العام لأنه أداة من أدوات البناء  
 الاشتراكي . فاعتباره كذلك يمثل ، فى اعتقادنا ، خطأ وقع فيه الكثيرون فى مصر .  
 فقطاع الدولة ضرورية من ضرورات الحياة الاقتصادية الرأسمالية منذ الكساد الكبير .  
 وقطاع الدولة فى مصر لم يكن لا فى ملكية الشعبولا تحت سيطرته الفعلية، ولا كان  
 الجزء الأكبر من ناتجه يعود الى الغالبية من المنتجين فى مصر . الفكرة أن ملكية  
 الدولة لعدد من الوحدات الانتاجية تمثل أداة طبيعة تمكنها من الحصول على الموارد  
 المالية ( أنظر فائض شركات القطاع العام الذى يذهب الى ميزانية الدولة فى مصر ،  
 وكذلك ما تدفعه من مرائب للخزانة العامة ، وما تدفعه لصندوق التأميّنات  
 الاجتماعية ) . كما تمكنها من اتخاذ بعض الإجراءات التى تحقق نوعا من التوازن  
 السياسى وتحول دون تغير الوضع على حساب الطبقات الحاكمة ( كما انا ما قامت  
 شركات القطاع العام ببيع بعض السلع الضرورية بأثمان أقل من ثمن السوق أو  
 بخزويد محدودى الدخل بخدمات رخيصة نسبيا ) . وجود هذا الملكة ( وهى فى النهاية  
 من قبل الملكة الخاصة من زاوية من له السيطرة الفعلية على الموارد والمستفيد  
 الرئيسى من الناتج ) يزود الدولة بأداة مرنة تمكنها من اتخاذ إجراءات قد تمتثل  
 عائقا أمام اتساع السوق الدولة . هذه الإجراءات قد تأخذها الدولة مرغمة لمواجهة  
 ضغوط سياسية أو اجتماعية ، كما قد تأخذها بفعل الإغراء الذى يحد وجود  
 مثل هذه الاداة المرنة التى قد تمكن الدولة من تحقيق مصالح ذات الحاكمة فى  
 كلتا الحالتين قد ينبج عن الإجراءات، اما قة حركة رأس المال الدولى . من هنا كان  
 اصرار صندوق النقد الدولى على إزالة عطاءات الدولة من الاقتصاديات المتخلفة .

جوهر السياسة التى " ينصح " بها صندوق النقد الدولى فى هذه المرحلة ،  
 مرحلة الأزمة المركبة ، هو عدم تدخل الدولة فى الاعتماد المتخلف فى الحياة  
 الاقتصادية وترك الاقتصاد المحلى " عاريا " لرياح الاقتصاد الرأسمالى الدولى .  
 لتتحدد النتيجة النهائية بمصادر الرياح وقوتها فى اللحظة الحالية من تاريخ

الاقتصاد الرأسمالي الدولي وقد غلب الطابع الاحتكاري على هيكله : فجوهر ما يطلبه جون جنتر مدير عمليات الشرق الاوسط في الصندوق في ورير مالية مصر في ابريل ١٩٧٥ كشرط لامكانية التعامل مع الصندوق<sup>(١)</sup> «الغالب الدعم بمففة اساسية - تعديل اسعار صرف الجنيه المصري بما يتناسب مع اسعار السوق الحرة - تعديل الاسعار الداخلية بحيث تتناسب مع الاسعار العالمية - ازالة العوائق امام المستثمر الاجنبي » وفي نهاية ١٩٧٦ يصير مكنمارا مدير البنك الدولي على الا يتم الاتفاق بين البنك والحكومة المصرية الا انا وجدت خطة - لان عدم وجود خطة يعنى في نظره " ان مصر ليست جادة في تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادي " ونحن نعلم ان جوهر سياسة الانفتاح هو ترك باب الاقتصاد المصري مفتوحا على مصراعيه لكي يتمتع راس المال الاجنبي بحرية في الدخول في الشكل المالي او العلمي ( بل ويتمتع راس المال المصري بحريته في الخروج ) وتجدا القوة العاطفة المصرية هي الاخرى " حريتها " في التشتت خارج المجتمع المصري ( ولما لا ؟ اليس الاصل هو المساواة امام الباب المفتوح ) -

ويكون لسياسة الصندوق معنى يختلف بحسب ما اذا كان الاقتصاد متقدما او متخلفا رغم وحدة لغتها ومكوناتها - فاذا ما نصح الصندوق ببريطانيا في ١٩٧٦ بخفض قيمة الجنيه الاسترليني حتى تنخفض اثمان صادراتها نسبيا فان مثل هذا الخفض يمكن ان يزيد من صادرات بريطانيا ، لان لبريطانيا قاعدة انتاجية موجودة

---

(١) وينصح الصندوق الدول الافريقية بنفس السياسة حيث تؤكد رؤية الصندوق المقدمة في مؤتمر نيروبي في مايو ١٩٨٥ ان المتطلب الرئيسي لتحقيق النمو هو تحرير الائتمان الداخلية في مواجهة الائتمان الدولية ، الامر الذي يؤدي في نظر الصندوق ليس فقط الى تعبئة مدخرات محلية اكبر وانما كذلك الى جذب كميات اكبر من الموارد من الخارج - انظر :

R.D.Erb., A view from the fund, Africa and the International Monetary Fund, G.K.Helleiner, ed., International Monetary Fund, 1986, PP 18-

بالفعل تمكن من التوسع في انتاج المادرات وتمكنها في ذات الوقت من الحد من الواردات . أما انا نصحت الحكومة المصرية في بداية الثمانينات بتخفيض قيمة الجنيه المصري حتى تنخفض اثمان المادرات المصرية نسبيا ، فلا تؤدي النصيحة الى نفس النتيجة ، اذ أن مصر فقدت طوال السبعينات الكثير من قدراتها الانتاجية وزاد اعتمادها على الاستيراد ، ولم يعد من الممكن التوسع في الانتاج التصديري بدرجات تذكر . ولا يؤدي خفض سعر الجنيه الا الى رفع اثمان الواردات المصرية . مما لذلك من أثر سلبي على مستوى معيشة الفئات الاجتماعية العريضة التي تستهلك سلعا تستورد مباشرة أو تدخل الواردات في انتاجها محليا ، ومن أثر على زيادة أرباحية الاتجار في السلع المستوردة التي تستجيب لطلب الفئات الاجتماعية ذات الدخل المرتفعة والمسيطر اجتماعيا وسياسيا . ومن ثم اتجاه نمط استخدام الموارد من النقد الاجنبي نحو هذا الطلب . كما أن تخفيض قيمة الجنيه المصري قد يؤدي الى زيادة عبء خدمة الديون الاجنبية . فضلا عن عدم قدرة الدولة فنيا على السيطرة على المعدلات التضخمية لارتفاع اثمان في داخل الاقتصاد المصري ، فلفة سياسة الصندوق قد تكون واحدة ، ولكن المعنى يختلف .

وبتقديم هذه السياسة يكون صندوق النقد الدولي قد انتهز فرصة المشكلات الاقتصادية التي تظهر في الزمن القصير ليمرر سياسات يكون لها آثارها السلبية الخطيرة على السكان في الزمن الطويل . ويتحول " النصح " تدريجيا الى " طلب " باتباع هذه السياسات ، ويتحول " الطلب " الى " اشراط " ، حتى يمكن للصندوق أن يبعد الى الدولة يد العون ، عن طريق اقراضها لتغطية العجز ، وعطاها شهادة حسن السير والسلوك لاستخدامها في السوق العالمية الرأسمالية الدولية . وتكون الطبقات الحاكمة في المجتمعات الرأسمالية المتخلفة ، التي تعلى عليها مصالحها ضرورة التعامل مع الصندوق ، قد حصلت على شهادة " العجز " ، التي تمنحها من أن تطلب من الدائنين في المحفل الرأسمالي الدولي نظرة مختلفة الى " العاجز " عندما يتحقق اللقاء في " نادى باريس " .

ويكون المقصود النهائي لسياسات الصندوق هو ازالة العوائق التي تحول دون توازي  
الائتمان الداخلية في الاقتصادات المتخلفة مع الائتمان الدولية :

أي غياب معايير قياس مختلفة تعكس التفضيلات الاجتماعية والسياسية  
للمجتمعات المتخلفة عند اتخاذ القرارات الاقتصادية . فإنا ما غابت معايير  
القياس المختلفة تتخذ القرارات الاقتصادية في البلدان المتخلفة وفقا للاثمان  
الدولية التي تعكس علاقات القوى الاقتصادية القائمة وتكرس قوة البعض وضعف  
البعض الآخر - قوة الاقتصادات المتقدمة وضعف الاقتصادات المتخلفة . وتزول  
عوائق السياسات " القومية من السوق الرأسمالية الدولية ، ويتحقق الهدف الجوهري"  
ازالة العوائق أمام توسع السوق الدولية، مجال لها رأس المال الدولي ، لتتمكن  
الشركات دولية النشاط من تنفيذ استراتيجياتها طويلة المدى على مستوى العالم  
أجمع مستفيدة من المزايا النسبية النسبية لكل رقعة في الاقتصاد الرأسمالي الدولي ؛  
القوة العاملة الرخيصة عند البعض ، الطاقة الرخيصة عند الآخرين ، العادة الأولية  
الاستراتيجية لدى دولة ثالثة ، الإعفاء الضريبي لدى دولة رابعة ، حرمان القسوة  
العاملة المحلية من الحماية التشريعية لدى دولة خامسة ، وجود المستهلكين في  
أراضي دولة سادسة ، وهكذا .

فغياب الغاتية للائتمان الداخلية يجعل من الحتم اتخاذ القرار الاقتصادي  
على أساس الائتمان السائدة في السوق الدولية . فإنا ما احتاج الاقتصاد المصري الى  
مزيد من الاسمنت مثلا ، يتخذ القرار على أساس المقارنة بين ثمن الاسمنت في  
السوق الدولية وثمنه انا ما انتج بواسطة وحدة انتاج تقام في الداخل . فإنا ما كان  
ثمنه في السوق الدولية حاليا أقل من ثمنه عند انتاجه بواسطة الوحدة المزمع  
اقامتها في مصر ينتهي متخذ القرار الى أحد أمرين : اما الاقتنار على شرائه من  
السوق الدولية أو مطالبة احدى الشركات الدولية الكبيرة بالمشاركة في انتاجه  
محليا ، بحجة أن هذه الشركات هي التي تمتلك التكنولوجيا المتطورة والقدرة

الانارية ، الى آخر الاسطوانات المشروخة التي لا يكف وكلاء الشركات الدولية عمن تشغيلها رغم رداءة اللحن وغربته عن كل ما هو وطني .

وتتعرض هذه السياسات عند تقييمها بأخذها في مجموعها : بأهدافها المباشرة وغير المباشرة لأن يؤخذ بعض من اجراءاتها ينظر اليه في ذاته ، وكان أدوات السياسة الاقتصادية ، أو أية سياسة أخرى ، يمكن أن تؤخذ في ذاتها . وعليه ، تكون العبوة بالاضعاف المستمر للاكثانيات الائتاجية للاجزاء المتخلفة من الاقتصاد الرأسمالي الدولي وهو اضعاف لابد وأن ينتج هيكلها من استراتيجيات النمو التي اتبعتها دول العالم الثالث منذ " الاستقلال " السياسي . ونكون بمصد نمط " استخدام الموارد " على الصعيد الدولي يؤكد تحديد الفاضل المنتج في الاجزاء المتخلفة ومديونية دول هذه الاجزاء . للاجزاء المتقدمة من العالم الرأسمالي ، ويتأكد المديونية يتأكد السبيل " القانوني " المحترم لاستنزاف الفاضل الذي ينتجـه العاملون في البلدان المتقدمة ، من خلال خدمة الدين ، أي دفع أصله وفوائده . وهي خدمة يمكن أن تستمر طالما كان خادم الدين يسلك سلوك " الشرفا " ، على الصعيد الدولي ويستمر في احترام " التزاماته الدولية " . ومع حالة المديونية تتكون حلقات المصالح للفتات المحلية المستفيدة من المديونية عن طريق الاستشارات والدراسات والتسهيلات والوساطة في التعاقبات وتقديم الخدمات المحاسبية والقانونية والضريبة والجمركية والامنبة ، التي غير ذلك من البثور التي طفت ، إلى جلد الحياة الاقتصادية في المجتمع المصري منذ الافتتاح الاقتصادي .

هذه السياسة الاقتصادية التي بدأ يفرضها صندوق النقد الدولي تتفمسن ، بالنسبة للسياسة المالية ، العمل على توازن ميزانية الدولة سطويا ، أي على تساوى اجمالي الاتفاق العام مع اجمالي الإيراد العام . وهو ما يعنى القضا على عجز الميزانية الذي يستلزم لتغطيته ، اما اصدار نقود ورقية جديدة أو اقتراض الدولة من الجهاز المصرفي اقتراضا يمكن هذا الاخير من التوسع في خلق النقود الائتمانية ،

أو كلاهما معا بما تحققانه من زيادة الطلب النقدي في أسواق السلع والخدمات  
زيادة عادة ما لا تزامنها زيادة في عرض تلك السلع والخدمات . العمل على تقليص  
عجز الميزانية يقتضي ، وفقا لتوصيات صندوق النقد الدولي :

#### - في الجانب الاتفاقي :

- تخفيض الاتفاق العام وعلى الاخص على التشغيل في الالة الحكومية ، وعلى  
الخدمات الاساسية كالتعليم والصحة والسكان والثقافة . وان كان من  
الممكن التوسع في الاتفاق على الخدمات التي تزيد من قدرة السوق المعمرية  
على الاتصال بالسوق الدولية كخدمات المواصلات والاتصالات ، وكذلك  
التوسع في الاتفاق على الخدمات اللازمة للسوق الدولية ذاته كخدمات  
المرور من قناة السويس وخطوط أنابيب نقل البترول .
- تخفيض النفقات الناقلة التي تدفعها الدولة للإبقاء على أثمان بعض  
السلع وبعض الخدمات منخفضة نسبيا . وأهم أمثلة لها ما سمي فسي  
الحياة السياسية المعمرية بنفقات دعم السلع الضرورية كالخبز والسكر  
والزيت والشاي والمابون والكبروسين والاقمشة الشعبية والادوات  
المدرسية والادوية ، ودعم بعض الخدمات الحيوية كخدمات النقل  
والتزويد بالكهرباء والماء والغاز .
- وبصفة عامة تقتضي سياسة صندوق النقد الدولي سياسة مالية تتم ، في  
الجانب الاتفاقي ، " بالتكشف " الذي يحد من التوسع في الاتفاق العام .  
وان كانت هذه السياسة لا تهتم بتوزيع عبء "التكشف بين الطبقات  
الاجتماعية المختلفة .. هذه السياسة تمثل نوعا ما يعرف في اطار  
السياسات المالية " بالسياسة الانكماشية " .

#### وفي الجانب الايرادي تتضمن سياسة تقليص عجز الميزانية :

- العمل على تحسين كفاءة الجهاز الضريبي بحيث يتمكن من زيادة حمولة





والاحما • والجهاز المركزي للتنظيم والإدارة ) . وكذلك وحدات الإدارة المحلية والهيئات العامة الخدمية التي يرتبط نشاطها بتأدية خدمات عامة بدون مقابل أو برسوم رمزية لا يراعى في تحديدها الخدمات العامة • ولا تفرسب الميزانية العامة للدولة موازنات الهيئات العامة الاقتصادية أو صناديق التمويل ذات الطابع الاقتصادي أو هيئات القطاع العام اذ لكل منها موازنة مستقلة • وتقتصر العلاقة بينها وبين الميزانية العامة للدولة على ما تحققه من فائض يؤول الى الدولة أو على نصيب الحكومة في أرباح الشركات •

وتنقسم الموازنة الجارية ، في جانب الاتفاق الى بايين رئيسيين :

- الباب الأول خاص بالأجور والمرتببات التي يحمل عليها من يعملون فسي الجهات التي تحتويها ميزانية الدولة •

- والباب الثاني خاص بأوجه الاتفاق الأخرى ، وتشمل على :

- الدعم والمستلزمات السلعية والخدمية •
- الفوائد التي تدفعها الدولة للدين العام بنوعيه المحلي والخارجي •
- ( يتعين عدم الخلط بين فوائد الدين العام وأقساط سداد الدين العام الأولى تدفع من الميزانية الجارية والثانية تدفع من الميزانية الرأسمالية ) •

• المعاشات ( الأصل أنها رد لمستقطعات سابقة )

• اعتمادات القوات المسلحة •

أما في جانب الإيرادات تضم الميزانية الجارية بايين :

- الباب الأول يضم الإيرادات المتحصلة من الضرائب المباشرة وغير المباشرة ( وتعرف بالإيرادات السيادية لأنها تحصل عن طريق فرض الضرائب بها للدولة من سبادة ) • وهي تمثل نحو ثلثي الإيرادات الجارية •

والباب الثاني يضم الإيرادات الجارية من المصادر التالية :

• المقابل الذي يدفع للخدمات العامة •

• فائض الهيئات العامة ذات الطابع الاقتصادي ( هيئة البترول - هيئة قناة السويس ) •

• فائض البنك المركزي ( من الخدمات المصرفية )

• فائض وأرباح هيئات وشركات القطاع العام ( حاليا الشركات القابضة والشركات في قطاع الاعمال العام ) •

٢ - أما الميزانية الرأسمالية فتشتمل على ما يخص للاستثمارات والتحويلات

الرأسمالية • فهي تقسم الى ميزانيتين فرعيتين :

أ - الميزانية الاستثمارية : وتتضمن التقديرات الخاصة بالنشاط الاستثماري

للدولة ، من ناحية الاتفاق والموارد اللازمة لتمويل هذا النشاط •

- فتقديرات الاتفاق الاستثماري تخص استثمارات الميزانية العامة

والهيئات الاقتصادية موزعة على أساس :

• الجهاز الإداري ( الوزارات والمصالح الحكومية ) •

• وحدات الإدارة المحلية •

• الهيئات الخدمية والاقتصادية •

• البنك المركزي •

• بنك الاستثمار القومي •

- أما التقديرات الخاصة بالموارد المالية اللازمة لتمويل هذه

الاستثمارات فتجد مصادرها في :

• الاحتياطيات والمخصصات •

• المنح الخارجية والمحلية •

• المتاح من مافي الاقساط والفوائد •

- وعادة ما تصرف الميزانية الاستثمارية عن عجز يغطي :

• من خلال الاوعية الداخلية المحلية وتشمل :

- المتاح من هيئتي التأمينات الاجتماعية والتأمين والمعاشات  
( هنا يلزم التعرف على شروط اقتراض الحكومة لهذه  
المدخرات ، التي تمثل في الواقع مدخرات للموظفين والعمال )
- ٥ ٪ سندات حكومية

- القروض والتسهيلات الائتمانية ( التي تحمل عليها الدولة  
بمناسبة تعامل تجاري ) المحلية والخارجية .
- من مصادر أخرى .

- ب - ميزانية التحويلات الرأسمالية : وتتضمن تقديرات خاصة بالالتزامات  
الرأسمالية للميراث العامة ، من جانب ، وبالموارد الممكنة  
 لتمويل هذه التحويلات من جانب آخر .
- وتمثل تقديرات الاتفاق وفاقا بالتزامات رأسمالية للميراث العامة في :

- أقساط الدين العام المحلي والخارجي ( لاحظ أن الامر يتعلق هنا  
بالاقساط التي تمثل أجزاءا من أصل الدين . أما الفوائد على  
الدين فتدفع من الميزانية الجارية ) .

- تمويل العجز التحويلات الرأسمالية للهيئات الاقتصادية والشركات  
( الاصل أن تقوم هي بتمويل تحويلاتها الرأسمالية ، ولا تدفع من  
الميزانية العامة الا في حالة العجز ، وبقدر هذا العجز ) .

- تمويل العجز الجاري لبعض الهيئات التي تلزم بتقديم  
خدماتها بأثمان مدعومة ( وذلك في شكل قروض لهذه الهيئات ) .
- بعض التحويلات التي تخص لتغطية أقساط والتزامات وحسبات  
الجهاز الإداري للدولة وللادارة المحلية .

- أما التقديرات الخاصة بالموارد الممكنة لتمويل هذه التحويلات فتتعلق :

- بالموارد الذاتية .

## وبالمنح الخارجية

- وعادة ما تسفر هذه الميزانية ، الخاصة بالتحويلات الرأسمالية ، عن عجز  
يجد مصادره تغطيته في :

- فائض الميزانية الجارية .
- الاقتراض - داخلي ، بمسندات الحكومة ( الاقتراض من الجمهور ) .
- خارجي ، ( هنا نكون بصدد الاقتراض من الخارج لسداد  
ديون خارجية قديمة ) .

- الاقتراض من الجهاز المصرفي ( بندرج تحت ما يطلق  
عليه التمويل بالمعجز أو التمويل التضخمي )

لنرى الآن ، على أساس الإرقاء الخاصة بالاتفاق العام والإيراد العام في الفترة  
من ٨٨/٨٧ إلى ١٩٩١/٩٠ ، الاتجاهات العامة للنشاط المالي للدولة خلال تلك الفترة  
وفلك بالتعرف على :

- اتجاهات الاتفاق العام
- اتجاهات الإيراد العام
- اتجاهات العلاقة بينهما
- أهم ما تبينه هذه الاتجاهات

أولاً : الاتجاهات العامة للاتفاق العام : الذي يتكون من الاتفاق الحكومي وانفاق  
القطاع العام :

(١) يلاحظ النسبة لاجمالي الاتفاق العام فانه يزيد خلال الفترة من ٢٣ مليار جنيهه  
الى ٤١ مليار جنيهه ، أي بنسبة زيادة مئوية قدرها ٧٨,٣ % (١) . جزء .  
من هذه الزيادة لابد وأن يكون سوريا ، خاصة في ظل المعدلات العالية  
لارتفاع الائتمان ( راجع ما قلناه سابقا عن ظاهرة الزيادة المستمرة في

---

(١) النشرة الاقتصادية ، البنك الاهلي المصري - العددان ٣ ، ٤ ، المجلد ٤٣ لسنة  
١٩٩٠ ص ١٧٩ - ٢٠٩ .

حجم الاتفاق العام ، مع التفرقة بين الزيادة الصورية والزبسية  
( الحقيقة ) .

(٢) فى داخل الاتفاق العام نلاحظ تزايد الاهمية النسبية للاتفاق الحكومى  
بالنسبة لاتفاق القطاع العام . فقد زاد الاتفاق الحكومى مسسن  
١٩٤٧ الى ٢٧٩١٨ مليون جنيه ، بينما انخفض اتفاق  
القطاع العام من ٣٥٨٢ مليون جنيه الى ٣٣٢٩ مليون جنيه  
( رغم المعدل الكبير لارتفاع الائمان ) . ومن ثم انخفض النصيب  
النسبى لاتفاق القطاع العام من ١٦٣ ٪ من اجمالى الاتفاق العام  
الى ٨ ٪ . وهو يعكس تناقص الاهتمام بالقطاع الخاص . عل ىينجم هذا  
عن الاتجاه نحو تصفية القطاع العام تنفيذا لسياسة صندوق النقد  
الدولى ، وخاصة لنقل ملكية وحداته الى الاجانب سعلا للمليون  
الخارجية ؟

(٣) فى داخل الاتفاق الحكومى الذى يتكون من بنود أربعة هي : النفقات  
الجارية ( الاجور والنفقات الجارية الاخرى فيما عدا الدعم ) ، التحويلات  
الجارية ( الدعم ) وتغطية عجز الهيئات الاقتصادية ، التحويلات  
الرأسمالية ( خدمة الديون ) والاتفاق الاستثمارى الحكومى فى مختلف  
نواحي الخدمات العامة ) ، نقول فى داخل الاتفاق الحكومى تميزت  
الاهمية النسبية لكل بند من بنود الاتفاق الحكومى خلال الفترة فزادت  
الاهمية النسبية للنفقات الجارية من ٦٢ ٪ من الاتفاق الحكومى الى  
٦٢ ٪ . وفى داخل النفقات الجارية انخفض النصيب النسبى للاتفاق  
على القوات المسلحة من ١٠ ٪ من الاتفاق الحكومى الى ٨ ٪ . وزاد  
نصيب فوائد الدين العام المحلى من ١٠ ٪ الى ١٦ ٪ ، وكذلك  
نصيب فوائد الدين العام الخارجى من ٢ ٪ الى ٥ ٪ . وانخفض

نصيب أعباء المعاشات في الاتفاق، للحكومي من ٥% إلى ٥,٥% أما التحويلات الجارية ( الدعم ) والاتفاق اللازم لتغطية عجز الهيئات الاعتمادية فقتزداد نصيبها النسبي في الاتفاق الحكومي خلال الفترة من ٩,٩% إلى ١١% وارتفع نصيب التحويلات الرأسمالية ( خدمة سداد الديون ) من ١٦% إلى ١٧,١% وتراجع نصيب الاتفاق الاستثماري الحكومي ( في مختلف نواحي الخدمات العامة ) من ١١% من الاتفاق الحكومي إلى ٩% ولنرى بشئ من التفعيل اتجاهات التغير في كل بند من بنود الاتفاق، للحكومي الأربعة .

أ - بالنسبة لمعدلات التغير في بنود النفقات الجارية عبر الفترة  
تلاحظ الآتي :

- زيادة الأجور والمرتبات النقدية ب ٥٥,٦% أثناء الفترة في الوقت الذي تشير فيه الأرقام القياسية الرسمية (١) إلى ارتفاع أثمان السلع الاستهلاكية في الحضر ٥,١% وفي الريف ب ٧,٢% خلال الفترة من ١٩٨٧ إلى ١٩٩٠ وهو ما يعنى انخفاض الأجور الحقيقية خلال الفترة .

- تناقص الاتفاق على القوات المسلحة ب ٥,٢% خلال الفترة .  
- زاد الاتفاق على فوائد الدين العام المحلي ب ٢١,٢% خلال الفترة (وينخفض هذا المعدل إلى ١٠% إذا ما استبعدنا أثر التغير في سعر صرف الجنيه المصري) .

- زاد الاتفاق على فوائد الدين العام الخارجي ب ٢٠% خلال الفترة .  
- ( جزء كبير من الزيادة يرجع لخفض قيمة الجنيه المصري ) .  
- زاد الاتفاق على أعباء المعاشات ب ٩٠% خلال الفترة ( قارن معدا ارتفاع الأثمان ) .

- أما الاتفاق على المستلزمات السلعية والخدمة ( التي تذهب الخدمات العامة ) فقتزداد بمعدل ٤٩% أثناء الفترة ( قارن معدا

(١) التقرير السنوي للبنك المركزي المصري . ١٩٩١/٩٠ .

ارتفاع أثمان السلع والخدمات التي تشتريها الدولة لأداء الخدمات العامة، فمعدلات ارتفاعها أثناء الفترة تفوق بكثير معدل الزيادة في الاتفاق النقدي على هذا البند ، مما يعني تناقص المستلزمات السلمية والخدمية عنها التي تشتري أداً للخدمات العامة ويعنى بالتالي تناقص قدرة الدولة على أدا هذه الخدمات ) .

ب - أما إذا أخذنا كل بند من بنود النفقات الجارية بالنسبة لأجمالي الإيرادات السائدة ( من الضرائب ، مباشرة وغير مباشرة ) باعتبار أنها تمثل الامكانيات الإيرادية ( ثلثي إجمالي الإيراد العام ) التي تسيطر عليها الدولة ، نجد :

- أن الاتفاق على القوات المسلحة كان يمتد في ١٩٨٨/٨٧ ( ١٨٧٪ ) من الإيرادات السائدة وانخفض نصيبه منها إلى ١٧٪ في عام ١٩٩٠.
- أما نصيب الاتفاق وفاقه بفوائد الدين العام المحلي من حصيلته الضرائب فقد زاد من ١٧٪ إلى ٣٤٪ . هذا لزيادة في عبء فوائد الدين المحلي تعكس الاعتماد المتزايد على الاقتراض من الجهاز المصرفي لسد عجز الميزانية . هذا الاعتماد المتزايد يرجع لأسباب عدة : سهولة التمويل التضخمى لامتلاك الدولة للبنك المركزي وأهم البنوك التجارية، ضعف مستوى الادخار الحكومي ( فائض الإيرادات على النفقات ) ، عدم وجود سوق مالية يمكن للدولة أن تصدر فيها قرواً خاصة داخلية وضعف المركز المالي للدولة ضعفاً يقلل من الثقة في سائتها ويزيد في اجحام الأفراد عن قراضها .
- وكذلك زاد نصيب النصيب النسبي للاتفاق على فوائد الدين العام الخارجى من ٦٪ إلى ١٢٪ من حصيلته : ضرائب . وهو ما يبين زيادة عبء فوائد الدين العام الخارجى . فإذا أخذنا إجمالي الدين العام المحلي والخارجى معاً وجدنا أن الاتفاق على فوائد الدين

٢٤٪ من اجمالي حمولة الضرائب في بداية الفترة، ليمثل ٤٦٪ من هذه الحمولة في عام ١٩٩١/٩٠ - أي أن خدمة الدين العام بالنسبة لفوائده فقط أصبحت تلتهم ما يقرب من نصف حمولة الضرائب (المباشرة وغير المباشرة) .

- وخلال الفترة زاد نصيب أعباء المعاشات من حمولة الضرائب من ٩,٧٪ إلى ١١٪، وانخفض النصيب السني للاتفاق على المستلزمات السلعية والخدمية من ٦,٤٪ إلى ٦٪ .

ج - أما بالنسبة للتحويلات الجارية (كبنود من الاتفاق الحكومي) ، فشمّل :

- الدعم (الخام بالملح والخدمات الاستهلاكية وبعض مستلزمات الإنتاج) وقد زاد الاتفاق النقدي عليهن ١٦٥٠ مليون جنيه إلى ٢٥٧٩ مليون جنيه خلال الفترة . وترى نسبة معتبرة من الزيادة إلى تغير سعر صرف مجمع النقد الأجنبي لدى البنك المركزي من ٧٠ قرش للدولار الأمريكي إلى ٢٠٠ قرش من بداية ١٩٩١/٩٠ ثم ٣٣٠ قرشا من ٩٢/٩١ . وكانت نسبة الاتفاق المخصص للدعم النقدي لاجمالي الإيرادات السيادية مساوية لـ ٢٠٪ في ٩١-٩٠ وهي في تناقص خلال الفترة . (علما الضجة ان اذاما خصص  $\frac{1}{3}$  إيرادات الضرائب لدعم أثمان السلع الأساسية للجميع بما فيهم الأغنياء) .

- وكذلك الاتفاق اللازم لتمويل العجز الجاري للهيئات الاقتصادية . وقد خصه لهذا البند ٢٥٤٩ مليون جنيه في ١٩٨٨/٨٧ زادت إلى ٥٨٢٧ مليون جنيه في ١٩٩١/٩٠ (أي ما يعادل ١٧٦ مليون دولار، وهو ما يساوي ثمن طائرتين أو ثلاث طائرات حربية ١١) . ههنا الهيئات الاقتصادية هي السكك الحديدية (١٩١٢ مليون جنيه في ١٩٨٨/٨٧ و ٢٥٠ مليون جنيه في ١٩٩١/٩٠) اتحا الاتاعة والتليفزيون (٤ مليون و ٤٢,٧ مليون) ، الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية (١٨,٨ مليون و ٨٨,٢ مليون) ، الهيئة العامة للتحكم واختبارات القطن (٢,٧ مليون و ٢,٢ مليون) ، صرفق مياه القاهرة



(١٥ مليون و ٢٧ مليون) ، مرفق مياه الاسكندرية (٢٢ مليون في ١٩٩١/٩٠)

ميناء دمياط ( ٢٢ مليون و ٦٥ مليون ) ، هيئة الطاقة الجديدة والمتجددة

( ٢ مليون في ١٩٩١/٩١ )، وميناء بورسعيد ( ١ مليون في ١٩٩١/٩٠ ) .

بهذا يبلغ اجمالي ما ينفق على الدعم وتمويل العجز الجارى للهيئات

الاقتصادية في ١٩٩١/٩٠ (٢٩٦٦٢ مليون جنيه) تمثل ١٥٪ من اجمالي

الاتفاق العام لهذا السنة (نقارن هذه النسبة بحجم الضجة السياسية والاقتصادية

التي اثارها ، وما تزال تثيرها ، الدولة في اطار تحرير السياسة الاقتصادية

التي يحدد معها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي) .

د - وبالنسبة للاتفاقات المتمثلة في تحويلات رأسمالية من جانب الدولة نجد :

- أن قيمة مادفع كإسقاط للدين العام المحلي والخارجي قد زادت من ٢٢٥٨

مليون جنيه في ٨٧/١٩٨٨ الى ٦٦٨ مليون جنيه في ٩٠/١٩٩١ وهي تمثل

بالنسبة لهذه السنة الاخيرة ٥٩,٧٪ من اجمالي التحويلات الرأسمالية .

وبنسبة هذه الأرقام الى اجمالي الاتفاق العام يبين أن عبء دفع إسقاط الدين

العام المحلي والخارجي في تزايد، إذ يمثل ١٦,١٤٪ من اجمالي الاتفاق العام

في ٨٧/١٩٨٨ ، ١٧٪ في ٩٠/١٩٩١) .

- المكون الثاني للتحويلات الرأسمالية خاص بتمويل عجز تحويلات الهيئات

الاقتصادية ، وقد زاد هذا العجز من ٧٥٤,٩ مليون جنيه في ٨٧/١٩٨٨ الى

١٦٤٦ مليون جنيه في ٩٠/١٩٩١ . الامر الذي يعكس تعثر هذه الهيئات

في الوفاء بالتزاماتها .

هـ - أخيرا يأتي الاتفاق الاستثماري العام الذي يضم الاستثمار الحكومي واستثمار

القطاع العام ( وقد كان هذا الأخير يدخل ضمن استثمار الحكومي الى أن فصل عنه

بدءا من العام المالي ٨٩/١٩٩٠ ) . وقد زادت قيمة الاستثمار الحكومي من ٢٢١٢

مليون جنيه في ٨٧/١٩٨٨ ( ممثلًا ٢٨٪ من الاستثمار العام ) الى ٣٤٢١ مليون

جنيه في ٩٠/١٩٩١ ( ممثلًا ٥٠,٧٪ من الاستثمار العام ) . بهذا يكون الاستثمار

( خاصة في الخدمات العامة ) قد زاد في صورتها النقدية بمقدار ١٢٠٩٢ مليون جنيه على مدى أربع سنوات ، أي بمعدل ٥٤ر٦٪ ، في الوقت الذي ارتفع فيه المستوى العام لثمن الجملة بما يقارب ٥٨٪ خلال نفس الفترة وفقا للارقام الرسمية .

أما استثمارات القطاع العام فقد نقصت مطلقا في صورتها النقدية ( من ٣٥٨٢٧ مليون جنيه الى ٣٣٢٩ مليون جنيه ) وكذلك كنسبة فسي الاستثمار العام ( من ٦١٩٪ الى ٤٩ر٢٪ ) خلال الفترة . (سرى فيما بعد تزايد الأهمية النسبية لغائض القطاع العام في اجمالي الإيرادات العامة ٢٢ر٧٪ في ١٩٨٨/٨٧ و ٢٧ر٢٪ في ١٩٩١/٩٠) . هذا بخلاف نصيب القطاع العام في حصة الضرائب وما يدفعه من أقساط في صندوق التأمينات الاجتماعية ) .

## ثانيا : الاتجاهات العامة للإيرادات العام الذي يتكون من إيرادات حكومة وغائض القطاع العام .

(١) بالنسبة لاجمالي الإيراد العام فانه يزيد خلال الفترة من ١١١٨ر٦ مليون جنيه في ١٩٨٨/٨٧ الى ٢٢٥٢٢ مليون جنيه في ١٩٩١/٩٠ بنسبة زيادة مئوية قدرها ٧٩٪ خلال الفترة .

(٢) في داخل اجمالي الإيراد العام تتزايد الأهمية النسبية لغائض القطاع العام من ٢٢ر٢٪ في ١٩٨٨/٨٧ الى ٣٧ر٢٪ في ١٩٩١/٩٠ .

(٣) تتكون الإيرادات الحكومية من إيرادات سيادية ( غالبها حصة الضرائب ) تمثل في المتوسط نحو ٨٧٪ من الإيرادات الحكومية ، وإيرادات حكومية أخرى .

(٤) بالنسبة للإيرادات السيادية تمثل حصة الضرائب المباشرة ، في المتوسط ، ٤٠٪ من هذا الإيرادات ( يجب التعرف على الوضع الخاص بالتهرب الضريبي لمعرفة من في المكلفين بالضرائب النوعية والضريبة على الإيراد العام بعموم

بدفع الضرائب المباشرة ، الامر الذى يبين أهمية القطاع العام ووحده  
لا تستطيع التهرب من الضريبة ، كدافع لهذه الضرائب (٠) وتمثل حصة  
الضرائب غير المباشرة ( وعيها أكثر ثقلاً على قوى الدخل المحدودة )  
٤٩٪ من الإيرادات السيادية . الامر الذى يبين اتجاه النظام الضريبي المصري  
الى الاعتماد أكثر على الضرائب غير المباشرة وهواتجاه يكتسب قوة بمعد  
ادخال ضريبة المبيعات ، ومكمل رفع في أسعار الضرائب غير المباشرة ، ونكون  
بمعد أحد المحددات الاساسية للاقتصاد الاجتماعى للنظام الضريبي في مصر .  
(٥) ويضم فائض القطاع العام كمصدر للامداد العام الارباح المحولة من شركاته  
لخزانة الدولة والتمويل الذاتى يبين الجدول الفوائض التى تحصل عليها  
الدولة من ملكيتها للوحدات الاقتصادية وقمتمثل منها بمليون الجنيه  
ونسبته في اجمالي الفوائض بالنسبة لنهاية الفترة ونهايتها .

| الفوائض                                    | ١٩٨٨/٨٧ |                     | ١٩٩١/٩٠ |                     |
|--|---------|---------------------|---------|---------------------|
|  | القيمة  | ٪ من اجمالي الفوائض | القيمة  | ٪ من اجمالي الفوائض |
| فائض البنوك                                | ٨٠٠.٠٠  | ٢٨.٢                | ١٦٧٩.٧  | ٢٢.٧٪               |
| فائض قناة السويس                           | ٢٩٤.٢٠  | ١٠.٤                | ١٢٤٥.٢  | ١٦.٦٪               |
| فائض الهيئات الاقتصادية                    | ١١٧.٢٠  | ٤.٢                 | ١٥٢.٠   | ٢.١                 |
| فائض وأرباح القطاع العام                   | ١٠٥٠.٠٠ | ٣٧.١                | ١١٥٠.٠  | ١٥.٠                |
| فائض البنك المركزى<br>(وبنوك القطاع العام) | ٥٧٢.١٠  | ٢٠.٢                | ٣١٨١.٧  | ٤٢.٩                |

ويمكن أن نستقرأ من هذه البيانات الاتجاهات التالية :

- في داخل الاقتصاد المصري ، الاتجاه من الانتاج العادى نحو الخدمات (خدمة  
النقل الدولى وخدمات المصرفية ) . وكذلك الاتجاه من قطاع الانتاج العادى

المتجدد الانتاج (والممكن التوسع فيه من فترة لأخرى) الى الانتاج العادي  
القابل للنضوب (البترول) .

- في العلاقة مع الخارج ، الاتجاه نحو الاعتماد على موارد غير مستقرة  
(عوائد النفط ورسوم المرور في قناة السويس) ناهيك عن الموارد  
العالية المحتمل عليها من الاستدانة من الخارج .
- في المتوسط يمثل فائض القطاع العام ٢٢ ٪ من مجموع الفوائض . ويدخل  
التمويل الذاتي وقدره ٤٦٧٧ مليون جنيه في ١٩٩١/٩٠ ( زاد بمعدل  
٥١ ٪ خلال الفترة ) في فائض القطاع العام .

(٦) وقد بلغ إجمالي الموارد المتاحة للاتفاقات الرأسمالية ٣٠٩٦ مليون جنيه  
في ١٩٨٨/٨٧ وامتالى ٤٦٧٧ مليون جنيه في ١٩٩١/٩٠ موزعة بالنسبة  
التالية :

- الاستثمارات ٥٥ ٪ في ١٩٨٨/٨٧ و ٤٥ ٪ في ١٩٩١/٩٠ .
- تمويل التحويلات  
الرأسمالية خاصة  
خدمة الدين العام ٤٤ ٪ في ١٩٨٨/٨٧ و ٥٩ ٪ في ١٩٩١/٩٠ .
- الموارد الاستثمارية تتوزع أكثر لخدمة الدين العام على حساب الاستثمارات  
العامية أي على حساب خلق طاقات إنتاجية جديدة ومن ثم خلق فرص للعمل  
في المستقبل .

### ثالثا : اتجاهات العلاقة بين الاتفاق العام والابرار العام خلال الفترة

(١) تتميز العلاقة بينهما بالعجز الكلي الذي ينتج عن أوضاع الميزانيات

المختلفة وكانت على النحو التالي ما بين ١٩٨٨/٨٧ ، ١٩٩١/٩٠ :

- الميزانية الجارية : فائض قدره ١٢٧٦٩ مليون جنيه في ١٩٨٨/٨٧

٦٠٠ مليون جنيه في ١٩٩١/٩٠

( لاحظ تناقص الفائض )

- الميزانية الاستثمارية : عجز قدره ٧.٤٠٨٠ مليون جنيه في ١٩٨٨/٨٧
- ( لاحظ تزايد العجز ) و كـ ٤٦٤٠ مليون جنيه في ١٩٩٠/١٩٩١
- ميزانية التحويلات الرأسمالية : عجز قدره ٢١٢٦,٩ مليون جنيه في ٨٨/٨٧
- و ٤٦٧٥ مليون جنيه في ٩١/٩٠

( لاحظ تفاقم العجز )

- ويصل العجز الكلي في ١٩٩١/٩٠ الى ٨٧٢٥ مليون جنيه بزيادة قدرها ٧٦,٦ % بالسنة للعجز الكلي في ١٩٨٨/٨٧.
- ( ٢ ) وبالنسبة لمصادر تمويل العجز الكلي ، جرت التغطية على النحو التالي :
- يغطي العجز في تمويل الاستثمارات من : ٨٨/٨٧ ٩١/٩٠
- أوعية ادخارية ، بنسبة ٧٤,٦ % ٦٦,٧ % (في تناقص)
- قروض وتسهيلات ائتمانية ، بنسبة ٢٥,٦ % ٣٢,٢ % (في تزايد)
- مصادر أخرى ، بنسبة ١,٣ % ١,٢ %
- ويغطي العجز في تمويل التحويلات الخارجية ٨٨/٨٧ ٨٩/٨٨ ٩٠/٩٠
- بقروض خارجية ٨٠ مليون ٨٠ مليون (مليون ٣١٠ مليون
- ( زادت ثم بدأت في التناقص )

- ويغطي باقي العجز (المتمم للعجز الكلي) ١٩٨٨/٨٧ ١٩٩١/٩٠
- ( ما يسمى بالعجز المافي ) عن طريق
- اقتراض من الجهاز المصرفي ٦٨٠ مليون ٢٢٧٥ مليون
- زاد الالتجاء الى هذا الجبل التضخمي بـ ٣٨١ % أثناء الفترة .
- الارقام الفعلية للمساهمات الختامية تؤكد أن التمويل من الجهاز المصرفي في تزايد مستمر ويغطي الارقام المقدرة بمعدلات كبيرة .

ولهذا : أهم ما تبيته هذه الاتجاهات للنشاط المالي للدولة :

- تبين هذه الاتجاهات أمور ثلاثة : تميز المركز المالي للدولة بالعجز ،
- تميز مالية الدولة بالاختلالات الهيكلية وما تتميز به السياسة المالية
- بالنسبة للطبقات الاجتماعية ذات الدخل المحدود .

(١) تميز المركز العالي للدولة بالعجز نظرا لزيادة حجم الانفاق العام بمعدلات

(٣٦٪ في ١٩٩١/٩٠) تفوق معدلات تزايد الإيراد العام (٢٨٪ في ١٩٩١/٩٠) .

الامر الذي يؤدي الى زيادة نسبة العجز الاجمالي الى الاتفاق العام وارتفاع

نسبة ما يمثلته العجز الاجمالي للميزانية الى الناتج المحلي الاجمالي

من ١٥٪ في ١٩٨٩/٨٨ ، الى ١٧,٣٪ في ١٩٩١/٩٠. كما يعبر عن مركز العجز

هذا بتزايد نسبة العجز المافي ( وهو العجز المتبقى بعد اللجوء لمصادر

التمويل الداخلية والخارجية للتغطية ، هذا العجز المافي يمثل ما يخلق

من وسائل دفع جديدة ) الى العجز الاجمالي ( من ٩,٣٪ في ١٩٨٩/٨٨ الى

٣٧٪ في ١٩٩١/٩٠) الامر الذي يشير الى زيادة التضخم ( على عكس ما

يدعى ) معبرا عنه بارتفاع المستوى العام للائتمان . وهو ما يتأكد أيضا من

ارتفاع نسبة العجز المافي الى الناتج القومي ( من ١٪ الى ٦٪ بالنسبة

لهذين العامين على التوالي ) .

هذا ويلاحظ وجود تفاوت كبير بين تقديرات الميزانية ( التي تحسب عند

تحضير الميزانية العامة قبل بدء السنة المالية ) والارقام الفعلية التي تعبر

عن الإيرادات المحصلة بالفعل ( وتميل أن تكون أقل ) والانفاقات المتحققة

بالفعل ( وتميل أن تكون أكبر ) خلال السنة المالية ، كما تظهرها الحسابات

الختامية أو ارقام الربط المعدلة ويرجع ذلك الى :

- عدم الدقة فنيا عند تحفير الميزانية .

- محدودية كفاءة الجهاز الضريبي في تحميل حميلة الضرائب .

- انفلات بعض الائتمان ، ومن ثم صعوبة تقدير الائتمان المتوقعة التي تحسب

على أساس تقديرات الانفاق العام .

(٢) تميز مالية الدولة بالاختلالات الهيكلية : ويظهر ذلك :

- في جانب الإيرادات :

• في الاعتماد الواضح على موارد غير مستقرة ( عوائد البترول ، رسوم

- المرور في قناة السويس ) وهي موارد تتوقف على أحوال الاقتصاد الدولي في أزمته الراهنة التي بدأت منذ نهاية الستينات واستمرت حتي يومنا هذا .
- تزايد الاعتماد على الضرائب غير المباشرة ، خاصة ضرائب الاستهلاك والرسوم الجمركية .
- تراجع الفائض في الميزانية الجارية ( وسو يرحل الى الميزانية الرأسمالية ) .
- تراجع الاعتماد على التمويل من الوعية الادخارية المحلية في مواجهة العجز الكلي ( بزيادة الاعتماد على الاقتراض من الجهاز المصرفي والقروض الخارجية ) : من ٦١ ٪ في ١٩٨٨/٨٧ الى ٣٥ ٪ فسي ٩١/٩٠ ، في الوقت الذي زادت فيه نسبة التمويل من الجهاز المصرفي من ١٣ ٪ الى ٢٧ ٪ والقروض الخارجية من ٢ ٪ الى ٩ ٪ ( في ١٩٨٩/٨٨ ) .

#### • هي جانب النقاب :

التزايد الواضح في أعما - خدمة ( فوائد واقساط ) الدين العام المجلس والخارجي . فمت بلغت هذه الأعباء بالسنتين المحلى ٢ مليار جنيه في ١٩٨٨/٨٧ زادت الى ٧ مليار جنيه في ١٩٩١/٩٠ . وبلغت أعباء خدمة الدين العام الخارجى ١٩ مليار جنيه في ٨٨/٨٧ زادت الى ٣٥ مليار جنيه في ١٩٩١/٩٠ ( جزء من هذه الزيادة الاخيرة يرجع الى تعديل سعر صرف الجنيه المصرى ) - وهو ما يؤدى الى اعادة توزيع الدخل لمصلحة أصحاب المدخرات ( أى القادرين على الادخار والاقتراض ) على حساب دافعى الضرائب ( خاصة الضرائب المفروضة على الدخل الضيقة اقتصاديا ، كدخول العمل ، والضرائب غير المباشرة ) . يزيد من هذا الاتجاه نحو اعادة توزيع الدخل أمران :

- الاول يتمثل في الاقتجاع الى اذون الخزانة ( قروض قصيرة الاجل مس الإفراد والهيئات لمواجهة عجز مالي في الميزانية ) لمساندة سعر صرف اصطناعي ( اذ يدفع رفع سعر فوائد اذون الخزانة بالافراد السي تحويل مدخراتهم بالعملات الاجنبية حيث سعر الفاشة على وداثها منخفض جدا الى مدخرات بالجنيه المصري ( بشراء اذون الخزانة ) أي لافراض الحكومة بأسعار فاشة مرتفعة جدا ( من ٢ % فاشة على الودائع بالدولار و ١٨-١٧ % فاشة اذون الخزانة )

- والثاني يتمثل في رفع سعر الدولار بالجنيه المصري الامر الذي يؤدي الى زيادة ثروات اصحاب الثروات الدولارية ( على أن يؤخذ معدل التضخم في مصر في الاعتبار عند حساب ذلك ) (١) .

(٢) أما بالنسبة لما تبينه هذه الاتجاهات للنشاط العالي للدولة بالنسبة للطبقات الاجتماعية ذات الدخل المحدود فيلزم لافرازه أن تأخذ مع اجراءات السياسة المالية بعض اجراءات السياسة الاقتصادية الاخرى التي تشترك معها أو تعززها في احداث أثر ما .

- في جانب الايرادات : تؤدي السياسة المالية الى الزيادة المستمرة في العيب الضريبي ، خاصة بالنسبة للطبقات محدودة الدخل نظرا لطبيعة

(١) بما أن الميزانية التجارية تتميز بعدم وجود عجز ( دائما بوجود فائض ) وأن هذا الفائض يحول للميزانية الرأسمالية ( التي تحتوي على الاستثمارات الحكومية ) وهذه تتوازن من خلال الاقتراض المحلي والخارجي مباشرة ، بالإضافة الى الاعية الادخارية ، فان اذون الخزانة لا تستخدم في تمويل الاستثمارات ، وانما تستخدم بصفة أساسية كأداة لتعديل هيون قائمة بديون جديدة بسعر فاشة أعلى لمصلحة الدائمين . وبعد فترة ٣ - ٦ شهور تقوم الخزانة العامة بمصاد أمسل الدين والفوائد بسعر فاشة ١٨ - ٢٠ % ( انخفض في السنة الاخيرة ) ، الامر الذي يمثل عبئا جديدا على ميزانية الدولة تتحمله من خلال حمية الضرائب .



النظام الضريبي في اعتماده الكبير على الضرائب غير المباشرة وانتشار  
التهرب الضريبي من جانب قوى الدخل المرتفعة بالنسبة للضرائب  
المباشرة .

- في جانب الإيرادات كذلك ، يؤدي ازدياد التمويل بالعجز الى زيادة  
حدة التضخم ، وهو ظاهرة هيليكية يزيد من حدتها كذلك زيادة اعتماد  
الاقتصاد المصري على الخارج (التضخم المستورد) مع ما صاحب ذلك  
من رفع لسعر الدولار . والمعروف أن التضخم يؤدي الى إعادة توزيع  
الدخل القومي على حساب أصحاب الدخل المحدود والثابتة . للاجور  
والمرتبات والريع لمصلحة الازحاج .

- في جانب الإيرادات كذلك ، يؤدي تزايد الاقتراض المحلي والخارجي  
( مع ما يقتضيه من خدمة الدين العام من حيلة الضرائب لمصلحة  
الناشئين أصحاب المدخرات ) الى إعادة توزيع الدخل لمصلحة أصحاب  
المدخرات وعلى حساب دافعي الضرائب . وبصفة خاصة سياسة إصدار  
أذون الخزانة ( قصيرة الاجل لمواجهة عجز مالي دائم ) بأسعار فائضة  
مرتفعة لمصلحة المدخرين بالجنيه المصري . ويعزز ذلك سياسة  
نقدية تميز أصحاب المدخرات الفردية من أفراد وبنوك ( عندما تقترض  
الدولة من الجهاز المصرفي ) بسعر الفائضة الجاري ، وهو مرتفع  
حاليا . هذالسياسة النقدية هي في ذات الوقت في غير صالح  
أصحاب المدخرات الجماعية من أصحاب التأمينات الاجتماعية  
والتأمين والمعاشات ، عندما تقترض الدولة مدخرات جهات يقيم  
بسر فائضة أقل بكثير من السعر الجاري في السوق ، وهكذا تقترض  
الدولة مدخرات لاغنيا . بسر فائضة مرتفع وتقترض مدخرات الفقراء  
بسر فائضة منخفض .

- وفي جانب النفقات تؤثر السياسة المالية عليها على الطبقات

الاجتماعية ذات الدخول المحدودة ( تاهيك عن المتعطلين عن العمل )  
عن طريق التراجع المستمر في الاتفاق الناقل ( الدعم ) وترك أثمان  
السلع الأساسية لقوى السوق تحددتها في اطار العملية التضخيمية التي  
تسود الاقتصاد المصري .

- وفي جانب النفقات كذلك تؤثر السياسة المالية سلبا على الطبقات  
الاجتماعية ذات الدخول المحدودة من خلال النقص النسبي في الانقسات  
الحقيقية على الخدمات الأساسية ، التعليم ، الصحة ، المياه ، الكهرباء .  
الغاز ، المواصلات والاتصالات ٠٠٠ والارتفاع المستمر في اثمان الحصول  
على هذه الخدمات .

- وفي جانب النفقات أيضا تؤدي سياسة الاجور والمرتبات المتضمنة في  
السياسة الاتفاقية للدولة ، مع ما يسود الاقتصاد من اتجاهات تضخمية  
الى انخفاض الاجور والمرتبات الحقيقية بالنسبة للعاملين في الدولة  
والقطاع العام .

## مراجع دستارة

ANSELER, P. Le Budget de l'Etat sous la Ve République. Librairie Générale de Droit et de Jurisprudence, Paris, 1967.

BAER, W. & KERSTENETZKY, I. (eds.) Inflation and Growth in Latin America. Richard Irwin, Inc, Illinois, 1964.

BARRERE, A. Signification et contenu de la politique financière. Revue de Science Financière, janvier - mars 1959, No. 1, p. 49.

— Politique Financière. Dalloz, Paris, 1959.

— Economie et institutions financières, 2 tomes, Dalloz, 1965.

BONDEVILLE, J.R. Le multiplicateur à secteurs multiples et le circuit économique. Revue Economique, Janvier 1955, p. 84 - 113.

BROCHIER, H. & TABATONI, P. Economie Financière. Collection *thémis*, P.U.F., Paris, 1963.

CHELLIAH, R.J., Fiscal Policy in Underdeveloped Countries. Allen & Unwin, London, 1960.

CHIPMAN, J.S. The Theory of Intersectoral Money Flows and Income Formation. John Hopkins, 1950.

CONAC, G. Unité ou dualité dans la taxation des revenus. Rev. Sc. Fin., oct. - déc. 1960, No. 4, p. 74.

DALTON, H. Principles of Public Finance. Routledge and Kegan Paul, London, 1957.

DAY, A. Outline of Monetary Economics. Clarendon Press, Oxford, 1957.

DELMORE, H. L'Impôt à l'époque du capitalisme monopoliste d'Etat. Editions Sociales Paris, 1965.

DOWDAR M. la Stratégie d'Import-Substitution, Stratégie de croissance dans la subordination. La, Stratégie Alternative du développement. Critique Socialiste, Paris, December 1973.

— Planifier le développement. critique de l'analyse conventionnelle Paris, 1974.

ECKSTEIN, O. Public Finance. Prentice - Hall Inc., New Jersey, 1964.

GAUDEMONT, P.M., Précis de finances publiques, Editions Montchrestien, 2 tomes, 1970.

GOODWIN, R.M. The Multiplier as a Matrix. Ec. Journal, Dec. 1949, p. 537 - 553.

HANSEN, B. The Economic Theory of Fiscal Policy. Allen & Unwin, London, 1958.

HARRIS, C.C. Le problème des économies dans les dépenses publiques. Rev. Sc. Fin., Juillet-Septembre 1954. No. 3, p. 477.

HICKS, U.K. Public Finance. Cambridge University Press London, 1956.

I.N.F.P. Les effets économiques des dépenses publiques. Congrès de Rome, Les Editions de l'Épargne, Paris, 1956.

JAMES, E. A. General Survey of Post-War inflation, in, D. Hague (ed.), Inflation, Proceedings of a Conference held by the International Ec. Association. Mac-Millan, London, 1962.

JOHANSEN, L., Public Economics. North-Holland Publishing Co. Amsterdam, 1968.

KOICHI EMI, Government Fiscal Activity and Economic Growth in Japan, 1868 - 1960 Kino Kuniya, Tokyo, 1963.

LAUFENBURGER, H. Théorie économique et Psychologie des finances publiques. Tome I & II, Sirey, Paris, 1956.

— Finances comparées: Etats-Unis, France, Angleterre, U.R.S.S. Sirey, Paris, 1957.

LAURE M. Traité de politique fiscale, P.U.F., Paris, 1956.

LEWIS W.A., Economic Development with Unlimited Supplies

of Labour, in, the Economics of Underdevelopment, Agarwala & Singh (eds.) Oxford University Press, London, 1958.

MACHLUP, F. Period Analysis & Multiplier Theory. Quarterly Journal of Economics, 1939, p. 1 - 27.

DE MARCO, A.D.V. First Principles of Public Finance (English Translation). Jonathan Cap, London, 1950.

MASOIN, M. Théorie économique des finances publiques. Les Editions Comptables, Commerciales et Scientifiques, Bruxelles, 1946.

MEHL, L. Science et techniques fiscales. P.U.F., Paris, 1959.

MUSGRAVE, R. & PEACOCK, A. (eds). Classics in the Theory of Public Finance. MacMillan, New York, 1962.

PIGOU, A.C. A Study in Public Finance. MacMillan & Co. Ltd., London, 3rd edition, 1956.

PREST, A. R. Public Finance in Underdeveloped Countries. Weidengeld & Nicolson, London, 1962.

RAO, V.K.R.V., Essays in Economic Development. Asia Publishing House, London, 1964.

ROSEN, S. National Income, Holt, Rinehart & Winston, New York, 1963.

ROSENSTEIN - RODAN, P.N. (ed), Pricing & Fiscal Policies Allen & Unwin, London, 1964.

RULLIERE, G. Fiscalité agricole et développement économique. Rev. Sc. Fin., avril - juin 1959, No. 2. p. 22.

RYELANDT, B., L'Inflation en pays sous-développés Mouton Paris- La Haye, 1970.

SMITHIES, A., & BUTTERS, J.K. (eds.) Readings in Fiscal Policy. G. Allen & Unwin, London, 1955.

TAYLOR, P., The Economics of Public Finance MacMillan, New York, 1948.

TURQ, A., Finances et Fiscalité. J. Delmas, Paris, 1958.

WILLIAMS, A., Public Finance & Budgetary Policy, Allen & Unwin, London, 1963.

# فهرس مقدمة عملة

|   |    |
|---|----|
| منعوم العلاقات المالية . . . . .            | ٧  |
| المجتمع والدولة والحكومة . . . . .          | ١٠ |
| الدور الاقتصادي للدولة الرأسمالية . . . . . | ٢٠ |
| دور الدولة في الاقتصاد المتخلف . . . . .    | ٢٩ |

|                                |    |
|--------------------------------|----|
| موضوع المالية العامة . . . . . | ٤١ |
| المالية العامة كعلم . . . . .  | ٤٥ |

## القسم الأول

|                               |    |
|-------------------------------|----|
| نظرات سياسة المالية . . . . . | ٥٢ |
|-------------------------------|----|

## الباب الأول

|   |     |
|---|-----|
| نظرية الاتفاق العام . . . . .   | ٥٧  |
| الفصل الأول : تقسيم النفقات العامة . . . . .  | ٦٠  |
| المبحث الأول : تقسيم النفقات العامة استخداما لمعايير غير اقتصادية . . . . .                             | ٦١  |
| المبحث الثاني : التقسيمات الاقتصادية للنفقات العامة . . . . .   | ٦٣  |
| ١ — تقسيم الاتفاق العام وفقا لمعيار استخدام القوة الشرائية أو نقلها . . . . .                           | ٦٣  |
| الاتفاق الحقيقي والاتفاق الناقل . . . . .   | ٦٣  |
| الاعانات : اعانات الاستغلال — اعانات تحقيق التوازن — اعانات الانشاء — اعانات التجارة الخارجية . . . . . | ٦٧  |
| ٢ — تقسيم الاتفاق العام وفقا لطبيعة العملية الاقتصادية التي أثار وجوده . . . . .                        | ٧٢  |
| ٢ — تقسيم الاتفاق العام وفقا لملاقته باقتصاد السوق . . . . .  | ٧٤  |
| الفصل الثاني : في نطاق الاتفاق العام . . . . .  | ٧٩  |
| المبحث الأول : تحديد نطاق الاتفاق العام . . . . .   | ٨٠  |
| النطاق التقليدي للاتفاق العام . . . . .   | ٨٠  |
| الانتاع المستمر في نطاق الاتفاق العام . . . . .   | ٨٢  |
| المبحث الثاني : حجم الاتفاق العام . . . . .   | ٨٨  |
| المبحث الثالث : هيكل الاتفاق العام . . . . .  | ٩٢  |
| الفصل الثالث : الآثار الاقتصادية للاتفاق العام . . . . .  | ٩٦  |
| المبحث الأول : الآثار الاقتصادية المباشرة للاتفاق العام . . . . .                                       | ١٠٥ |
| ١ — الآثار المباشرة للاتفاق العام على الانتاج . . . . .   | ١٠٥ |

صفحة

|     |  |
|-----|--|
| ١٠٩ | ٢ - أثر الاتفاق العام على نمط توزيع الدخل القومي . . .         |
| ١١٤ | المبحث الثاني : الأثر الاقتصادي للعلاقات الاقتصادية . . .      |
| ١١٤ | الأهداف الاقتصادية للعلاقات . . . . .                          |
| ١١٦ | التحليل النظري لأثر الإعادة الاقتصادية على الإنتاج . . .       |
| ١٢٢ | أثر علاقات التجارة الخارجية . . . . .                          |
| ١٢٤ | المبحث الثالث : الأثر غير المباشرة للاتفاق العام . . .         |
| ١٢٥ | أولا : التحليل النظري لمعنى المضاعف والمعدل . . .              |
| ١٢٧ | ١ - التحليل النظري للمضاعف . . . . .                           |
| ١٣٥ | ٢ - أمثال ما يجعل تحليل المضاعف أكثر دقة . . .                 |
| ١٣٥ | مبدأ المعدل . . . . .  |
| ١٤٧ | ٣ - حدود تحليل المضاعف . . . . .                               |
| ١٥١ | ثانيا : استخدام المضاعف لتحديد الأثر غير المباشر للاتفاق العام |

الكتاب الثاني

|     |  |
|-----|--|
| ١٥٥ | نظرية الإيراد العام . . . . .                                |
| ١٥٧ | الفصل الأول : صور الإيراد العام . . . . .                    |
| ١٥٧ | المبحث الأول : صور الإيراد العام المقسم على الإجبار . . .    |
| ١٥٨ | للضريبة - الغرامات المالية - التعويضات - القرض الاجباري      |
| ١٥٩ | المبحث الثاني : صور الإيراد العام التي ينشأ فيها الإجبار . . |
| ١٥٩ | الإيراد من ملكية الدولة . . . . .                            |
|     | الإيراد من مبيعات الدولة : الثمن الخاص - الثمن العام -       |
| ١٦٠ | الرسوم - القروض المصلحة . . . . .                            |
| ١٦٣ | الفصل الثاني : المقدرة المالية للدخل القومي . . . . .        |
| ١٦٤ | المبحث الأول : المقتدرة التكبيلية . . . . .                  |
| ١٦٥ | أولا : تحديد المقتدرة التكبيلية للجماعة . . . . .            |
| ١٦٥ | ١ - العوامل الاقتصادية . . . . .                             |
| ١٦٨ | ٢ - العوامل السكانية . . . . .                               |
| ١٦٩ | ٣ - العوامل السياسية . . . . .                               |
| ١٧٠ | ثانيا : تحديد المقدرة التكبيلية للفرد . . . . .              |
| ١٧١ | المبحث الثاني : المقدرة الاقتراضية للدخل القومي . . .        |
| ١٧٣ | الفصل الثالث : في نظرية الضريبة . . . . .                    |
| ١٧٦ | المبحث الأول : المشكلات الفنية التي تنشأ بمناسبة فرض الضريبة |
| ١٧٧ | أولا : تحديد وعاء الضريبة . . . . .                          |
| ١٨١ | ١ - اختيار أساس فرض الضريبة . . . . .                        |
| ١٨٣ | ٢ - اختيار مناسبة فرض الضريبة . . . . .                      |
| ١٨٧ | ٣ - تحديد المادة الخاضعة للضريبة . . . . .                   |
| ١٨٨ | التحديد الكيفي للمادة الخاضعة للضريبة - فكرة عينية الضريبة   |
| ١٨٩ | فكرة شخصية الضريبة . . . . .                                 |

|     |   |
|-----|---|
| ١٩١ | التقدير الكمي للمادة الخاضعة للضريبة . . . . .              |
| ١٩١ | التقدير على أساس المظاهر الخارجية . . . . .                 |
| ١٩٢ | طريقة التقدير الجزائي . . . . .                             |
| ١٩٤ | طريقة التقدير المباشر . . . . .                             |
| ١٩٥ | ثانيا : تحديد مقدار الضريبة . . . . .                       |
| ١٩٦ | ١ — طريقة التحديد المقدم لحصيلة الضريبة . . . . .           |
| ١٩٧ | ٢ — طريقة تحديد سعر الضريبة . . . . .                       |
| ١٩٨ | الضريبة التناسبية والضريبة التصاعدية . . . . .              |
| ٢٠٥ | ثالثا : تحصيل الضريبة . . . . .                             |
| ٢٠٦ | كيفية دفع الضريبة . . . . .                                 |
| ٢٠٧ | وقت تحصيل الضريبة . . . . .                                 |
| ٢٠٩ | المبحث الثاني : المشكلات التي تنتج كأثر اقتصادية للضريبة .  |
|     | أولا : أثر الضريبة على الإنتاج ومستوى الدخل وتكوين رأس      |
| ٢١٢ | المسئ . . . . .   |
| ٢١٢ | ١ — الضريبة والإنتاج . . . . .                              |
|     | ٢ — أثر الضريبة على الاستهلاك الكلي ومستوى الدخل            |
| ٢١٨ | والعمالة . . . . .  |
| ٢٢٠ | ٣ — أثر الضريبة على الادخار وتكوين رأس المال . . . . .      |
|     | ثانيا : الآثار الاقتصادية التي تتفرد بالضريبة بميكانيزم خاص |
| ٢٢٤ | لتحقيقها — نقل العبء الضريبي واستقراره : . . . . .          |
|     | ١ — الميكانيزم الذي يتحقق من خلاله أثر الضريبة على الدخل    |
| ٢٢٥ | الحقيقية الصافية . . . . .                                  |
| ٢٢٦ | استقرار الضريبة . . . . .                                   |
| ٢٢٨ | انتشار الضريبة . . . . .                                    |
| ٢٢٩ | التهرب الضريبي . . . . .                                    |
|     | ٢ — كيفية تحقيق أثر الضريبة على الدخل الحقيقية الصافية      |
| ٢٣٢ | ونط التوزيع الاقتصادي لبعثها . . . . .                      |
| ٢٣٥ | تحليل التوازن الجزئي . . . . .                              |
| ٢٣٧ | نوع الاستدلال الذي تستخدمه النظرية . . . . .                |
| ٢٣٨ | نقل عبء الضريبة إلى الإسم . . . . .                         |
| ٢٤٤ | نقل عبء الضريبة إلى الخلف ، استهلاك الضريبة . . . . .       |
| ٢٤٩ | شروط نقل عبء الضريبة . . . . .                              |
| ٢٥٥ | تحليل التوازن العام . . . . .                               |
| ٢٥٧ | تحليل دي ماركو . . . . .                                    |
| ٢٦٢ | المبحث الثالث : المشكلات التي تنور بصدد النظام الضريبي .    |
| ٢٦٢ | أولا : وحدة الضريبة أو تعددها . . . . .                     |
| ٢٦٧ | ثانيا : الأرواج الضريبي . . . . .                           |
| ٢٦٨ | ثالثا : مبدأ عمومية الضريبة والاستثناءات التي ترد عليه .    |



## صفحة

|     |           |  |
|-----|-----------|--|
| ٢٧٠ | • • • • • | الفصل الرابع : في القروض العامة .                      |
| ٢٧٥ | • • • • • | المبحث الأول : المشكلات الفنية للقرض العام .           |
| ٢٧٥ | • • • • • | أولا : مصادر القرض العام .                             |
| ٢٧٦ | • • • • • | ١ - نظام الإصدار .                                     |
| ٢٧٦ | • • • • • | ٢ - طرق إصدار القرض ( ميكنزم الإصدار ) .               |
| ٢٨٢ | • • • • • | ٣ - التزاما التي تمنح للكتبتين .                       |
| ٢٨٢ | • • • • • | ثانيا : تعديل القروض العامة .                          |
| ٢٨٢ | • • • • • | ١ - ماعية التبدال وطبيعته القانونية .                  |
| ٢٨٥ | • • • • • | ٢ - الشروط اللازمة لتبدال القرض .                      |
| ٢٨٧ | • • • • • | ٣ - الأنواع المختلفة للتبدال .                         |
| ٢٨٩ | • • • • • | ثالثا : استهلاك القرض العام .                          |
| ٢٨٩ | • • • • • | ١ - الخصائص العامة لاستهلاك الدين العام .              |
| ٢٩١ | • • • • • | ٢ - الطرق المختلفة لاستهلاك الدين العام .              |
| ٢٩٤ | • • • • • | ٣ - تحويل استهلاك الدين العام .                        |
| ٢٩٥ | • • • • • | المبحث الثاني : الآثار الاقتصادية للقروض العامة .      |
| ٢٩٥ | • • • • • | أولا : الطبيعة الاقتصادية للقروض العام .               |
| ٣٠٠ | • • • • • | ثانيا : الآثار الاقتصادية لعملية الاقتراض .            |
| ٣٠٤ | • • • • • | ثالثا : الآثار الاقتصادية لخدمة الدين العام .          |
| ٣٠٧ | • • • • • | رابعا : الآثار الاقتصادية لعملية استهلاك الدين العام . |
| ٣١٠ | • • • • • | خامسا : آثار وجود الدين العام على السوق النقدية .      |

## الباب الثالث

|     |           |  |
|-----|-----------|--|
| ٣١٥ | • • • • • | في ميزانية الدولة .  |
| ٣١٧ | • • • • • | الفصل الأول : ماعية ميزانية الدولة .                               |
| ٣١٧ | • • • • • | المبحث الأول : الطبيعة القانونية والمالية للميزانية .              |
| ٣١٩ | • • • • • | المبحث الثاني : الدور الذي تلعبه الميزانية .                       |
| ٣٢٢ | • • • • • | المبحث الثالث : الميزانية وما قد يخلط بها .                        |
| ٣٢٢ | • • • • • | الحسابات القومية .   |
| ٣٢٢ | • • • • • | الحسابات الختلى .  |
| ٣٢٤ | • • • • • | الميزانية الاقتصادية .   |
| ٣٢٤ | • • • • • | خطة الاقتصاد القومي .  |
| ٣٢٦ | • • • • • | الفصل الثاني : التواعد الفنية لميزانية الدولة .                    |
| ٣٢٦ | • • • • • | المبحث الأول : مراحل ميزانية الدولة .                              |
| ٣٤٦ | • • • • • | الفصل الثاني : مكان تيارات المالية العامة من تيارات الدخل القومي . |
| ٣٢٩ | • • • • • | مبدأ سنوية الميزانية .   |
| ٣٣٠ | • • • • • | قاعدة سنوية الميزانية .  |
| ٣٣٠ | • • • • • | قاعدة وحدة الميزانية .   |

## المصباح السرماع

| صفحة |  |
|------|--|
| ٢٢٢  | مكرة توازن الميزانية . . . . .   |
| ٢٢٥  | مكن تيارات المالية العامة من تيارات الدخل القومي . . . . .   |
| ٢٢٦  | الفصل الأول : النتائج الإجماعى وكيفية حسابه . . . . .  |
| ٢٢٨  | المبحث الأول : النشاطات المنتجة للدخل القومى . . . . .   |
| ٢٢٩  | المبحث الثانى : تحديد مفهوم الناتج والدخل القوميين . . . . .   |
| ٢٤٤  | المبحث الثالث : طرق حساب الناتج الإجماعى المعاق . . . . .  |
|      | <b>القسم الثانى</b>  |
| ٢٥٥  | السياسة المالية . . . . .  |
|      | <b>المصباح السادس</b>  |
| ٢٥٨  | السياسة المالية فى الاقتصاد الرأسمالى المتقدم . . . . .  |
| ٢٦٢  | الفصل الأول : ميكانزم السياسة المالية . . . . .  |
| ٢٦٧  | الفصل الثانى : السياسة المالية ونمط توزيع الدخل القومى . . . . .   |
| ٢٦٩  | الفصل الثالث : السياسة المالية والاستقرار عبر الدورة الاقتصادية . . . . .  |
|      | <b>المصباح السابع</b>  |
| ٢٧٥  | السياسة المالية والاقتصاد المتخلف . . . . .  |
|      | <b>الفصل الأول : خصائص الاقتصاد المصرى كاتقتصاد متخلف فى بداية الخمسينات</b> . . . . .                                       |
| ٢٧٥  | هيكى يظلب عليه الطابع الزراعى . . . . .  |
| ٢٧٦  | الاقتصاد المصرى اقتصاد تابع . . . . .  |
| ٢٨٠  | الفصل الثانى : المشكلة الأساسية التى يثيرها هيكى الاقتصاد المتخلف . . . . .  |
| ٢٨٥  | استراتيجية التطور الإجماعى والاقتصادى . . . . .  |
|      | <b>الفصل الثالث : هدف السياسة الاقتصادية يتحقق من طريق تعبئة الفائض الاقتصادى وتوجيه الاستثمارات فى نواح معينة</b> . . . . . |
| ٢٩٥  | مكرة الفائض الاقتصادى . . . . .  |
| ٢٩٥  | الفصل الرابع : دور السياسة المالية فى تعبئة الفائض الاقتصادى فى اقتصاد متخلف . . . . .                                       |
| ٢٩٨  | ١ — الضرائب . . . . .  |
| ٢٩٩  | الضرائب على الاستهلاك . . . . .  |
| ٤٠٠  | الضرائب على دخول الأفراد . . . . .   |
| ٤٠١  | الضرائب على الملكية أو على الثروة . . . . .  |
| ٤٠٢  | ٢ — القروض العامة . . . . .  |
| ٤٠٤  | ٣ — عجز الميزانية . . . . .  |
| ٤٠٥  | السياسة المالية وأحداث التغييرات التنظيمية — التجربة اليابانية . . . . .   |
| ٤١١  |  |

|               |  |
|---------------|--|
| ٤١٧ . . . . . | الفصل الخامس : الاتجاهات العامة لمالية الدولة في مصر .         |
| ٤٣٠ . . . . . | - الاتجاهات العامة للاتفاق العام .                             |
| ٤٣٦ . . . . . | - الاتجاهات العامة للإيراد العام .                             |
| ٤٣٨ . . . . . | - اتجاهات العلاقة بين الاتفاق العام والإيراد العام خلال الفترة |
| ٤٣٩ . . . . . | - أهم ما تبينه هذه الاتجاهات للنشاط المالي للدولة .            |
| ٤٤٥ . . . . . | مراجع مختاره .   |
| ٤٤٨ . . . . . | فهرس .   |





